

التنبيه
في الفقه على مذهب الإمام الشافعي
تأليف

أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف
الشيرازي الفيروز آبادي

وبدبل صحائفه
مقصد التنبيه في شرح خطبة التنبيه
لمحمد بن جماعة الشافعي
وبالهامش :
تصحيح التنبيه للإمام محي الدين يحيى النوروي

الطبعة الأخيرة

١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

ترجمة صاحب التنبية

منقولة من تاريخ ابن خلكان ببعض تصرف

هو الشيخ أبو إسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزا باذي الملقب جمال الدين ، سكن بغداد وتفقه على جماعة من الأعيان ، وصحب القاضي أبا الطيب الطبري كثيرا وانتفع به وناب عنه في مجلسه ورتبه معيدا في حلقته ، وصار إمام وقته ببغداد ؛ ولما بنى نظام الملك مدرسته ببغداد سألته أن يتولاها فلم يفعل ، فتولاها لأبي نصر بن الصباغ صاحب الشامل مدة يسيرة ، ثم أجاب إلى ذلك فتولاها ولم يزل بها إلى أن مات . وقد صنف التصانيف المباركة المفيدة : منها المذهب في المذهب والتنبية في الفقه ، واللمع وشرحها في أصول الفقه ، والنكت في الخلاف ، والتبصرة ، والمعونة والتلخيص في الجدل ، وغير ذلك وانتفع به خلق كثير ، وله الشعر الحسن . فنه :

سألت الناس عن خلّ وفيّ فقالوا ما إلى هذا سبيل

تمسك إن ظفرت بذيل حر فان الحر في الدنيا قليل

وقال الشيخ أبو بكر محمد بن الوليد الطرطوشي كان ببغداد شاعرا مقلقا قال له عاصم فقال يمدح الشيخ أبا إسحق قدس الله سره :

تراه من الدكاء نحيف جسم عليه من توقده دليل

إذا كان الفقى ضخم المعالي فليس يضره الجسم النحيل

وكان في غاية من الورع والتشدد في الدين ، ومحاسنه أكثر من أن تحصر .

ولد في سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة بفيروزا باذ ، وتوفي ليلة الأحد الحادي والعشرين من جمادى الآخرة قاله السمعاني في الدليل ، وقيل في جمادى الأولى قاله السمعاني أيضا سنة ست وسبعين وأربعمائة ببغداد ، ودفن من الغدياب أبرر رحمه الله ، ورثاه أبو القاسم بن ناقياء واسمه عبدالله بقوله :

أجرى المدامع بالدم المهرق خطب أقام قيامة الآفاق

مالليالي لا يؤلف شملها بعد ابن بجدتها أبي إسحق

إن قيل مات فلم يمت من ذكره حتى على مرّ الليالي باقي

وذكره محب الدين بن النجار في تاريخ بغداد فقال في حقه : إمام أصحاب الشافعي ، ومن انتشر فضله في البلاد وفاق أهل زمانه بالعلم والزهد ، وأكثر علماء الأهصار من تلامذته . ولد بفيروزا باذ بلدة بفارس ونشأ بها ودخل شيراز وقرأ بها الفقه على أبي عبدالله البيضاوي وعلي أبي أحمد عبد الوهاب ابن رامين ، ثم دخل البصرة وقرأ على الجوزي ، ودخل بغداد في شوال سنة خمس عشرة وأربعمائة ، وقرأ على أبي الطيب الطبري ومولده في سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة .

وقال أبو عبد الله الحميدي سأله عن مولده فذكر دلائل دلت على سنة ست وتسعين قال ورحلت في طلب العلم إلى شيراز في سنة عشر وأربعمائة ، وقيل إن مولده في سنة خمس وتسعين ، والله أعلم . وجلس أصحابه للعزاء بالمدرسة النظامية ، ولما انقضى العزاء رتب مؤيد الملك بن نظام الملك أبياسعد

التولى مكانه ، ولما بلغ الخبر نظام الملك كتب بانكار ذلك . وقال كان من الواجب أن تملق المدرسة سنة لأجله وزرى على من تولى موضعه وأمر أن يدرس الشيخ أبو نصر عبد السيد ابن الصباغ في مكانه رحمهم الله تعالى . وفيروزاباذ : بكسر التاء وسكون الياء المثناة من تحت وضم الراء المهملة وبعد الواو الساكنة زاي مفتوحة معجمة وبعد الألف باء موحدة وبعد الألف ذال معجمة بلدة بنارس ويقال هي مدينة جور قاله الحافظ أبو سعد بن السمعاني في كتاب الأنساب . وقال غيره هي بفتح الفاء ، والله أعلم .

وقد قال بعض الفضلاء يمدح كتابه التنبيه :

سقى لمن صنف التنبيه مختصرا	ألفاظه الدرّ واستقصى معانيه
إن الإمام أبا إسحق صنّفه	لله والدين لا لكبر والتيه
رأى علوما عن الأفهام شاردة	فأزها ابن عليّ كلها فيه
بقيت للشرع إبراهيم متصرا	تدود عنه أعماده وتحميه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَاةً وَسَلَامَةً عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ خَلْقِهِ وَعَلَى سَائِرِ النَّبِيِّينَ ، وَآلِ كُلِّ وَاسٍ الصَّالِحِينَ ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَزَادَهُ شَرَفًا وَفَضْلًا لَدَيْهِ .

أما بعد : فإن [التنبيه] من الكتب المشهورة بالبركات النافعات الشافعات المنتشرات ، لأنه كتاب نفيس خفي صنفه إمام
مؤتمد جليل فينبغي لمريد تصحيح الطالبين وهداة المسترشدين والمساعدة على الخيرات والمساعدة إلى المكرمات ، أن يعتني بتقريره
وتحريره وتهذيبه ، ومن ذلك نوعان : أحدهما ما يفتق به من مسائله وتصحيح ما ترك المصنف تصحيحه أو خولف فيه أو جزم به خلاف
المذهب أو أنكر عليه من حيث الأحكام وقد جمعت ذلك في كراسة قبل هذا . والثاني بيان لغاته وضبط ألفاظه وبيان ما ينكر
بما لا ينكر والفصيح من غيره . وقد استخرت الله الكريم الرؤوف الرحيم في جمع مختصر أذكر فيه إن شاء الله جميع
ما يتعلق بالألفاظ التنبيه فأميز فيه اللغات العربية والعربية والألفاظ (٥) المولدة والمقصود والممدود

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

« حديث شريف »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله

مقصد التنبيه في شرح خطبة التنبيه

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد . يقول محمد بن جماعة : أحمد الله على جزيل نعمائه ، وأصلى على سيدنا
محمد أفضل رسله وأنبيائه ، وعلى آله وصحبه وأصفيائه وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وأسلم
تسليما كثيرا ، هذا شرح حسن بديع المثال عجيب المنوال ، وضعته على خطبة كتاب التنبيه ، للشيخ
العلامة أبي إسحاق الشيرازي رحمه الله ، وسميته [مقصد التنبيه في شرح خطبة التنبيه] والله أسأل أن ينفع
به إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله الحمد لله) أقول إنما بدأ بالحمد لله
لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع »
وفي رواية « بحمد الله » وفي رواية « بالحمد فهو أقطع » وفي رواية « أجزم » وفي رواية « لا يبدأ فيه بذكر الله »
وفي رواية « بسم الله الرحمن الرحيم » كل ذلك في كتاب الأربعين للحافظ عبد القادر الرازي ، وفيه
أيضا من رواية كعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه والمشهور رواية أبي هريرة وهذا الحديث حسن
رواه أبو داود وابن ماجه في سننهما ورواه النسائي في كتابه عمل اليوم والليلة . وروى موصولا
ومرسلا ورواية الموصول إسنادها جيد ويعني بأقطع قليل البركة وكذلك أجزم بالجزم والبدال
المعجمة ويقال منه جزم بكسر اللام ويجزم بفتحها . وقال سعد الدين بدء الحمد تأدية لحق شيء مما

وأذكر فيه جملا من الحدود الفقهية المهمة كحد المثلث وحد الغصب ونحوهما والفرق بين التشابهات كالهبة والهدية وصدقة التطوع
وكالرشوة والهدية ، وبيان ما قد يلحن فيه وما أنكر على المصنف وعنه جواب وما لا جواب عنه وما غيره أولى منه وما هو الصواب
وتوهم جماعة أنه غلط ، وما ينكر من جهة نظم الكلام وتداخله والعام بعد الخاص وعكسه وما صوابه أن يكون بالفاء دون الواو
وعكسه ، وبيان حمل مهمة ضبطها على نسخة المصنف هي صواب وفي كثير من النسخ خلافها ، وبيان ما أنكر على الفقهاء
وليس منكرا ، وبيان حمل من صور المسائل المشككة مما له تعلق بالألفاظ وغير ذلك من النقائص المهمات كما سترها في مواضعها واحتج
وألزم فيه المبالغة في الإيضاح مع الاختصار المعتدل والضبط المحكم المذهب وقد أضبط ما هو واضح ولكن قد يخفى على بعض المتدينين
ومنى ذكرت ما فيه لغتان أوليات قدمت الأفصح ثم الذي يليه إلا أن أنه عليه ، وما كان من لغاته ومعانيها غريبا أضيفه غالبا إلى ناقله
وهذا الكتاب وإن كان موضوعا للتنبيه على مافي التنبيه فهو شرح لمعظم ألفاظ كتب المذهب وعلى الله اعتمادى وإليه تفويضى واستنادى
وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله الحمد لله) هو الثناء عليه بحمائل صفاته والشكر الثناء بأنعامه ، وتفيض الأول الدم والثاني السكر

وما يجوز أن فيه والمذكر
والمؤنث وما يجوز أن فيه
والمجموع والمفرد والمشتق
وعدد لغات اللفظة
وأسماء المسمى الواحد
المترادفة وتصريف الكلمة
وبيان الألفاظ المشتركة
ومعانيها والفرق بينها
كلفظة الإحصان ، وما
اختلف في أنه حقيقة
أو مجاز كلفظ النكاح
وما يعرف مفردة ويجمل
جمعه وعكسه وما له جمع
وما له جموع ، وبيان حمل
مما يتعلق بالهجا وما يكتب
بالواو والياء أو الألف
وما قيل بجوازه بوجهين
أوبالثلاثة كالربا ، وأنه فيه
على حمل من مهمات
قواعد التصريف التكررة

وجب والجلالة اسم للذات المستحقة لسائر الكلمات فترتب الحمد على هذا مشعر بذلك لإفادته سائر الصفات ، ونظم الشيخ عبد العزيز الديريني الحمد والشكر تعريفا في بيت مصرع فقال :

الحمد مدحا لله بالثنا الحسن والشكر بشر بالجميل الحسن

والتحقيق أن الحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالقضائل أم القواضل ، والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الإنعام سواء كان ذكرا باللسان أو اعتقادا ومحبة بالجنان أو عملا وخدمة بالأركان ، وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وإن كان ذكر الله تعالى أهم في نفسه ، على أن صاحب الكشف قد صرح أن فيه أيضا دلالة على اختصاص الحمد وأنه به تحقيق وبهذا يظهر أن مذهب إليه من أن اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبني على أن أفعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا تكون جميع المحامد راجعة إليه بل على أن الحمد من المصادر السادة مسد الأفعال وأصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل إنما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لأن النائب مناب الفعل إنما هو الصدر النكرة مثل سلام عليك في الاسم وحينئذ لا مانع من أن يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق في الاسم فالأولى أن كونه للجنس مبني على التبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لاسيما في المصادر وعند خفاء قرآن الاستغراق أو على أن اللام لا تنفي سوى التعريف والاسم لا يدل إلا على مسماه فاذن لا يكون له استغراق (قوله حق حمده) أقول في الجملة وهو الحمد الذي يتعين له ويستحقه كمال ذاته وقدم صفاته وتقدس أسمائه وعموم آلائه .

(تنبيه) الحق ضد الباطل ومما يتعين التعرض للكشف عنه الفرق بين الحق والصواب والصدق وما فرق به لإنسان غير التحقيق غير مرضى عندي (قوله وصلاته على سيدنا محمد) أقول ذكره للصلاة على رسوله محمد بعد الحمد هو عادة العلماء رضى الله تعالى عنهم . وعن الشافعي عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد رحمهم الله (في قوله تعالى : ورفعنا لك ذكرك . قال لا أذكر إلا ذكرت أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله) وروى هذا التفسير مرفوعا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن رب العالمين ، وهذه الصلاة إن كانت من الله فهي الرحمة وإن كانت من العبد فيكون معناها صلاة العبد عليه صلى الله عليه وسلم وهي قوله اللهم صل على محمد وهي إنشاء . (تنبيه) في كلامه استعمال السيد في غير الله تعالى ويشهد له قوله صلى الله عليه وسلم « أنا سيد ولد آدم . إن ابني هذا سيد . قوموا إلى سيدكم » وقوله تعالى « وسيدا وحصورا » وقوله تعالى « وألقيا سيدها لدى الباب » وفي المسألة ثلاثة أقوال : أحدها أن السيد يطلق على الله وعلى غيره . وثانها أنه لا يطلق على الله وعزاه ابن المنير للمالك وثالثها أنه لا يطلق إلا على الله لقوله صلى الله عليه وسلم « إنما السيد الله » ولا أدري كيف غفل هذا القائل عما تقدم وفي الأذكار عن النحاس أنه جواز إطلاقه على غير الله إلا أن يكون بالألف واللام قال النووي والأظهر جوازه بالألف واللام لغير الله تعالى . واعلم أنه قد يرد على المصنف ما أورد على مسلم رضى الله عنه وهو أنه اقتصر على الصلاة دون التسليم وقد أمر الله تعالى بهما جميعا فقال « صلو عليه وسلموا تسليما » فكان ينبغي أن يجمع بينهما . فان قيل فقد جاءت الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم غير مقرونة بالتسليم وذلك في آخر التشهد في الصلوات . فالجواب أن السلام تقدم قبل الصلاة في جوف كلمات التشهد وهو قوله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ولهذا قالت الصحابة رضى الله عنهم « يا رسول الله قد علمنا السلام فكيف نصلي عليك » الحديث وقد نص العلماء أو من

(قوله حق حمده) أى
أكمله (قوله وصلاته على
سيدنا محمد خير خلقه)
الصلاة من الله تعالى الرحمة
ومن الملائكة الاستغفار
ومن الآدمي تضرع ودعاء
وسمى نبينا محمدا صلى الله
عليه وسلم لكثرة خصاله
المحمودة : أى ألهم الله
الكريم أهله ذلك لما
علم من خصاله المحمودة
وهو خير الخلائق أجمعين

نفس منهم على كراهة الاقتصار على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من غير تسليم (قوله خير خلقه)
أقول يدخل تحت عبارته مسائل : إحداها محمد صلى الله عليه وسلم أشرف من جميع الرسل لأنه
متصف بجميع ما اتصف به جميع الأنبياء من الصفات الحميدة لأن الله تعالى قال لمحمد صلى الله عليه
وسلم « أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده » فان قيل فقد قال صلى الله عليه وسلم « ما ينبغي لأحد أن يقول
أنا خير من يونس بن متى » وقال عليه الصلاة والسلام « لا تفضلوا بين الأنبياء » وفي حديث « أنه جاءه جبريل
وقال يا خير البرية فقال لا ذلك إبراهيم » قلت أجاب العلماء عن ذلك بأوجه : الأول أن ذلك على سبيل
التواضع ونفي العجب والكبر . الثاني أنه قال ذلك قبل أن يعلم أنه سيد ولد آدم ونهى عن التفضيل
حينئذ لأنه يحتاج إلى توقيف ومن فضل غير علم فقد أخطأ . الثالث وهو الأظهر أنه نهى عن تفضيل
يؤدى إلى تنقيص بعضهم والنقص من منصبه . الرابع المراد منه التفضيل في نفس النبوة والرسالة .
ثانيها التفضيل على الأولياء لانعلم لأحد من أرباب المقامات شبهة تتخيل بخلاف ذلك إلا ما ينقل عن
بعض دعوات من ينتمى الى الصوفية وليس منهم في الحقيقة من ذكر شطحات تشهد عليهم بعدم
عن القوم واستحواذ الشيطان عليهم كقول بعضهم اللهم اجمع على محمد يعني أنه في مقام جمع
لا يشاهد فيه مخلوقاً وهذا كذب محض منه فان طلبه شعور بنفسه وبجأها وبمحمد ثم من وصل إلى
مقام فإنما وصل اليه بركته وكل ما يحصل له من زيادة وكرامة فهو من ثمرات متبوعه . ثالثها تفضيل الأنبياء
على الملائكة اختار الفخر في العالم الدينية أن الملك أفضل من البشر واختار في المحصل عكس هذا أن
الأنبياء أفضل من الملائكة وهو قول عامة الأشعرية والشيعة . وقال في الأربعين وقالت الفلاسفة
والمعتزلة إن الملائكة السماوية أفضل من البشر قال واختاره القاضي الباقلاني وأبو عبد الله الحلبي
قلت والحق أنه لا يتحقق نزاع بين الحكماء والأشاعرة في الأفضلية لأن الحكماء قضوا بأفضلية
الملائكة بناء على أنها جواهر مجردة والأشعرية قالوا بأنها أجسام لطيفة وأنكروا ما قاله الحكماء
وقل غير الفخر عن القاضي القطع بأفضلية أحدهما على الآخر لانعتقاد الإجماع على ذلك قال ولا يبعد
التوقف في التعيين وإنما يعرف ذلك بنص قاطع والحجج المذكورة من الطرفين ظنية وتحقيق
الأفضلية من طريق العقل والاعتبار يتوقف على حصر الفضائل من الطرق ومعرفة رتبها عند الله
ومقابلة الكميات والكيفيات فيها وجبر ما نقص من أحدهما بزيادة الأخرى والعلم بذلك عزيز من
الإنسان ولعل ما صار اليه القاضي أقرب . قلت إن أريد القطع وإلا فالحق قول جمهور الأشاعرة فاعلم
ذلك (قوله وعلى آله وصحبه) أقول آل النبي صلى الله عليه وسلم هم بنو هاشم وبنو المطلب ، وقيل
جميع الأمة ، وقيل أولاد فاطمة رضي الله عنها ، وكان الأحسن إضافتها إلى الظاهر لأن الصلاة على
آل رويها من طرق كثيرة ليس فيها الإضافة الى مضمرة ومنع الكسائي والنحاس والزيدى من
إضافة الآل الى المضمرة ويرد عليهم قوله : وانصر على آل الصليبي وعابديه اليوم آلك
والصحب جمع صاحب ، وهو من رأى النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً ، وقيل من طالت مجالسته
والصحيح الأول بخلاف التابعي فإنه لا يكفي فيه رؤية الصحابي والفرق شرف الصحبة وعظم رؤيته
صلى الله عليه وسلم فان رؤية الصالحين لها أثر عظيم فكيف رؤية سيد الصالحين فاذا رآه مسلم ولو
لحظة انطبع قلبه على الاستقامة لأنه باسلامه منتهى للقبول فاذا قابل ذلك النور العظيم أشرق عليه
وظهر أثره في قلبه وعلى جوارحه .

(قوله وعلى آله وصحبه)
جمهور العلماء على جواز
إضافة آل إلى مضمرة كما
استعمله المصنف وأنكره
الكسائي والنحاس
والزيدى قالوا لا يصح
إضافته الى مضمرة وإنما
يضاف الى مظهر فيقال
وعلى آل محمد ، والصواب
الجواز لكن الأولى
إضافته الى مظهر وفي
حقيقة الآل مذاهب :
أحدها بنو هاشم وبنو المطلب
وهو اختيار الشافعي
وأصحابنا . والثاني عترته
وأهل بيته . والثالث جميع
الأمة واختاره الأزهرى
 وغيره من المحققين ،
والصحب جمع صاحب
كراكب وركب وهو
كل مسلم رأى النبي صلى
الله عليه وسلم ولو ساعة
هذا هو الصحيح وقول
المحدثين والثالث من طالت
صحبه ومجالسته على طريق
التبع وهو الراجح عند
الأصوليين

هذا كتاب مختصر في أصول مذهب الشافعي رضي الله عنه ، إذا قرأه المبتدى وتصوره تنبه به على أكثر المسائل ، وإذا نظر فيه المنتهى تذكر به جميع الحوادث

﴿ دقيقة ﴾ بين الآل والصحب عموم وخصوص من وجه لأن التابعي الذي هو من بني هاشم وبني المطلب من الآل وليس من الصحابة وسلمان الفارسي مثلاً بالسكس فلذلك حسن عطفه عليه (قوله هذا كتاب مختصر) أقول المشار إليه لا بد وأن يكون موجوداً ذهناً أو خارجاً وهو هنا كذلك فاعلم .

﴿ مهمة ﴾ الفرق بين الاختصار وبين التلخيص والانتقاء والانتخاب ظاهر وإعمايق النظر بين الثلاثة وعندى أنها واحدة من حيث الذات متغايرة من حيث الاعتبار فتفطن لذلك (قوله في أصول مذهب الشافعي) أقول الأصول جمع أصل ، وهو لغة ما يتفرع عنه غيره قال السبكي السكير وهو أحسن من قول أبي الحسن ما يبتنى عليه غيره لأن الولد لا يبتنى على الوالد وأحسن من قول صاحب الحاصل ما منه الشيء للاشتراك ومن قول الإمام المحتاج إليه لأنه إن أريد ما في علم الكلام لزم إطلاق الأصل على الله . قلت هذا الالتزام باطل ولنا معه مشاحة فيما سبق . قال وإن أريد ما يتوقف عليه الشيء لزم إطلاقه على الجزاء والشرط وانتفاء المانع وإن أريد ما يفهمه أهل العرف لزم إطلاقه على الأكل والشرب وكل هذه اللوازم مستنكرة قلت فيه نظر والله أعلم ، واصطلاحاً الدليل والراجح والصورة القيس عليها والقاعدة المستمرة ولعل هذا هو مراد الشيخ بأصول مذهب الشافعي أي القواعد المستمرة على السداد والصحيحة . فإن قلت القواعد كليات وما ذكره الصنف جزئيات . قلت هي جزئيات وإضافية فلا ينافي كونها كليات فالتحقيق أنها كليات لجزئيات والقواعد الأصلية كليات السكيات فافهم ذلك . فإن قلت ما حكمة العدول عن الأصل إلى الجمع . قلت في الكثرة من الإشعار بالفخامة فاعلم ذلك . والمذهب هنا ما صار إليه من الأحكام وهو موضع الذهاب حقيقة فسمى به المعتقد مجازاً . قلت وأزيدك تنويراً ، وهو أنه شبه المعتقد وهو متعلق الاعتقاد بالمذهب وهو متعلق الذهاب ثم حذف المشبه وذكر المشبه به فيكون في ذلك استعارة أصلية تصرحية تحقيقية وحقيقة الاستعارة ذكر أحد طرفي التشبيه مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به مستدلاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به فإن كان المحذوف هو المشبه فالاستعارة تحقيقية وإلا فهي مكفى عنها فاعلم ذلك . والشافعي رضي الله عنه هو الإمام أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطالب بن عبد مناف جد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وشافع بن السائب هو الذي ينتسب إليه الشافعي رضي الله عنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعر وأسلم أبوه السائب يوم بدر وأنه كان صاحب راية بني هاشم فأسر وفدى نفسه ثم أسلم . كانت ولادة الشافعي بغزة سنة خمسين ومائة وقيل ببني وقيل بسقلان وقيل باليمن ومات يوم الجمعة ساخ رجب سنة أربع ومائتين (قوله إذا قرأه المبتدى وتصوره تنبه على أكثر المسائل) أقول المبتدى هو المشتغل في أوائل طلبه ، ويصدق على من حصل شيئاً وإن قلّ وهذا النوع هو نوع المتفقه ولا يدخل فيه الفقيه خلافاً للإمام الرافي قدس الله سره العزيز ولا ردّ في ذلك عليه خلافاً لما ذهب إليه الأسنوى رحمه الله كما أجبت عنه في نكت التمهيد وهل يدخل في المبتدى من لم يحصل شيئاً ؟ محل نظر . قلت ومن هذا أخذ تسمية الكتاب (قوله وإذا نظر فيه المنتهى تذكر به جميع الحوادث) أقول المراد بالنظر هنا النظر بالبصيرة وهو التفكير لا بالبصر وهو

ما قل لفظه وكثرت معانيه (قوله مذهب الشافعي) هو منسوب إلى جده شافع وهو أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد ابن هاشم بن المطالب ابن عبد مناف بن قصي ابن كلاب بن مرة بن كعب ابن لؤي بن غالب بن فهر ابن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ابن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ويلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف فانه محمد بن عبد الله بن عبد المطالب بن هاشم ابن عبد مناف بن لؤي بالهمز وتركه . وقريش هم أولاد النضر ، وقيل أولاد فهر وقيل غير ذلك والصحيح المشهور هو الأول والإجماع منعقد على هذا النسب إلى عدنان وليس فيما بعده إلى آدم طريق صحيح فيما يقل ، والنسب إلى مذهب الشافعي شافعي ولا يقال شفعوي فانه لحن فاحش وإن كان قد وقع في بعض كتب النقة للخراسانيين كالوسيط وغيره فهو خطأ فليجتنب (قوله الحوادث) هي المسائل الحادثة

إن شاء الله تعالى ، وبه التوفيق ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، وإياه أسأل أن ينفع به إنه قريب مجيب .

رؤية الحقيقة بالروح الباصر ولهذا عداه بفي لأن اللفظ مشترك نزول المزاحمة عنه بعدم الصلة أو بها مشخصة بخصوص المدخولية بحرف معين فاعلم ذلك . وحد النظر ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى استعمال ما ليس بتعليم . ابن الحاجب النظر الفكر الذي يطلب به علم أو ظن . والنتهى قال جدد والذى وهو الذى لا يحتاج فى الاستنباط إلى واسطة . قات وهو فى الحقيقة المجتهد المقيد ، والمراد أنه يستنبط من النصوص المذهبية فاعلم ذلك والتذكر يعلم حقيقته من تقسيم نذكره يستفاد منه معه نفائس ، وهو أن الإدراك لغة اللقاء والوصول ، واصطلاحاً وصول المدرك بأدراكه إلى المدرك ، والشعور إدراك بغير استيقان وهو أول مراتب وصول النفس إلى المعنى فإذا حصل الوقوف على تمام المعنى قيل له التصور فإذا بقي بحيث لو أريد استرجاعه بعد ذهابه لرجع قيل له الحفظ ولذلك الطلب التذكر ولذلك الوجدان التذكر وإذا أدرك شيئاً ثم أدركه ثانياً وأدرك أنه أدركه أولاً قيل عرفه . قلت ويبقى النظر فى مراد الشيخ بالتذكر لجميع الحوادث ما هو هل هو نفس الوصول كيف كان أو هو الوصول الأول أو هو الوصول الثانى أو هو طلبه وهل المراد به أن يكون فى حد الفعل أو يكون بالقوة وهل المراد بالحوادث التى تعلق بها ما كان سبق له الوصول إليه أو هو مستقبل ووصوله إليه أولى أو ما هو أعم من ذلك وهل ذلك على جهة الجملة والتفصيل والحوادث جمع حادثة وهى المسئلة الحديثة الوقوع من المسائل الفقهية (قوله إن شاء الله تعالى وبه التوفيق) أقول التوفيق خلق قدرة الناعة . قلت ولك أن تقول ما الحكمة فى العدول عن من ٧ (قوله وهو حسبي ونعم الوكيل) أقول حسبي أى كافى ونعم فعل مدح والوكيل الحافظ وقيل الوكيل إليه مصالح خاتمه وتديرهم وقيل القائم بمصالحهم (قوله وإياه أسأل أن ينفع به إنه قريب مجيب) أقول قال جدد والذى قاضى الغضا بدر الدين رحمه الله قدم ضمير النصب المنفصل لإفادة الحصر ، قات هذا على قاعدة البيانين قال السمين وللنظر فيه مجال وقال ابن الحاجب فى شرح الفصل إن الاختصاص الذى يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى « فاعبد الله مخلصاً له الدين » ثم قال تعالى « بل الله فاعبد » قلت وهو ضعيف لأن طريق الحصر أغنى عنه فى الآية الأولى المعنى المستفاد من قوله تعالى مخلصاً له الدين وإن أرخى العنان فما المحذور المانع من ذكر المحصور فى محل بغير طريق حاصر ورد أبو حيان دعوى الاختصاص بقوله تعالى « أفغير الله تأمرونى أعبد » قات وجوابه أنه لما كان من أشرك غيره كأنه لم يعبد الله كان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة وصاحب الفلك الدائر رد الاختصاص بقوله تعالى « كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل » قات وجوابه أنا لاندعى اللزوم وقد يخرج الشئ عن الحقيقة .

(نكتة) يشترط لإفادة التقديم الاختصاص أن لا يكون المعمول مقدماتاً فأن ذلك لا يسمى تقديم حقيقة وذلك كأسماء الاستفهام وكالمبتدأ عند من جعله معمولاً لخرجه وأن لا يكون التقديم لصاحبة التركيب مثل « وأما تمود فهديناهم » على قراءة النصب خلافاً لما فى الإيضاح فى الثانى من إفادة الاختصاص . قال السبكي الكبير اشتهر كلام الناس فى أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص ومن الناس من ينسك ذلك ويقول إنما يريد الإهتمام وقد قال سيويى فى كتابه وهم يقدمون ما هم به أعنى والبيانون على إفادته الاختصاص وفيهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر وليس

(قوله وبه التوفيق) هو خلق قدرة الطاعة ، والخذلان خلق قدرة المعصية هذا مذهب أصحابنا المتكلمين (قوله وهو حسبي) أى كافى (قوله ونعم الوكيل) أى الحافظ ، وقيل الموكل إليه تدبير خلقه ، وقيل القائم بمصالحهم

كذلك وإنما الاختصاص شيء والخصر شيء . فان قلت فما الفرق بين الاختصاص والخصر . قلت
الاختصاص الاقتعال من الخصوص والخصوص مركب من شيئين أحدهما عام مشترك والثاني مسمى منظم
اليه يفصله عن غيره فقصده من جهة خصوصه هو الاختصاص . وأما الخصر فمعناه نفي غير المذكور
وابتات المذكور بحيث يتعلق به بحث ذكرته في غير هذا ، والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
وكان الله على ما يشاء قديرا ، وبعباده لطيف خبير ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا إلى يوم الدين ، ثم علقه بيده

لنفسه ثم لمن شاء الله من بعده القمير أحمد بن

قاسم العبادي الشافعي غفر الله

ذنوبه وستر عيوبه

آمين

(قوله الطهارة) هي في اللغة النظافة ، وفي اصطلاح الفقهاء رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناه وهو تجديد الوضوء والأغسال السنوية والغسلة الثانية والثالثة في الوضوء والنجاسة والتيمم وغير ذلك مما لا يرفع حدثا ولا نجسا ولكنه في معناه (قوله تعالى ماء طهورا) هو المطهر (قوله قصد الى تشميسه) يقال قصدته وقصدت له وقصدت إليه ثلاث لغات محققات وقد ثبت الثلاث في صحيح مسلم في حديث واحد في أقل من شطر في أوائل كتاب الإيمان وقد جهل من أنكر على المصنف ذلك (قوله الأسنان) هو بضم الهمزة وكسرها حكاهما أبو عبيدة والجواليقي قال وهو فارسي معرب وهو بالعربية جرس (القلة) الحجرة العظيمة سميت بذلك لأن الرجل العظيم يقلها بيديه أي يرفعها والقلتان بالأرطال خمسمائة (١١) رطل بغدادية وقيل ستمائة وقيل

ألف والصحيح خمسمائة وهو تقريب وقيل تحديد ومساحتها ذراع وربيع طولا وعرضا وعمقا (قوله نفس سائلة) أي دم يسيل ويجوز سائلة بالتنوين مرفوعا ومنصوبا (قوله طهر) بفتح الهاء ويجوز ضمها (قوله وقال في القديم) يعني الكتاب الذي صنفه الشافعي في بغداد واسمه كتاب الحجة (الآنية) جمع إناء كسقاء وأسقية وورداء وأردية وجمع الآنية أواني ووقع في الوسيط وغيره من كتب الخراسانيين إطلاق الآنية على المفرد وليس بصحيح (البلور) بكسر الباء وفتح اللام

كسور ويجوز بلور بفتح الباء وضم اللام كسور (الياقوت) فارسي معرب

كتاب الطهارة

باب المياه

قال الله تعالى « وأنزلنا من السماء ماء طهورا » ولا يجوز رفع حدث ولا إزالة نجس إلا بالماء المطلق وهو ما نزل من السماء أو نبع من الأرض على أي صفة كان من أصل الخلقة ، وتكره الطهارة بماء قصد الى تشميسه وإذا تغير الماء بمخالطة طاهر يستغنى الماء عنه كالزعفران والأسنان لم تجز الطهارة به وإن تغير بما لا يختلط به كالدهن والعود جازت الطهارة به في أحد القولين وإن وقع في ماء دون القلتين نجاسة لا يدركها الطرف لم تنجسه وقيل تنجسه وقيل فيه قولان وإن كان مما يدركها الطرف فإن كانت ميتة لأنفس لها سائلة لم تنجسه في أحد القولين وهو الأصح للناس وتنجسه في الآخر وهو القياس وإن كان غير ذلك من النجاسات نجسه وإن كان الماء قلتين ولم يتغير فهو طاهر وإن تغير فهو نجس وإن زال التغير بنفسه أو بماء طهر وإن زال بالتراب ففيه قولان أحدهما أنه يطهر وقال في القديم إن كان الماء جاريا لم ينجس إلا بالتغير وما تطهر به من حدث فهو طاهر غير مطهر في أظهر القولين فإن بلغ قلتين جازت الطهارة به وقيل لا تجوز .

باب الآنية

تجوز الطهارة من كل إناء طاهر إلا ما اتخذ من ذهب أو فضة فإنه يحرم استعماله في الطهارة وغيرها فإن تطهر منه صحت طهارته وهل يجوز اتخاذه فيه وجهان وما اتخذ من بلور أو ياقوت ففيه قولان أظهرهما أنه لا يحرم وما ضبب بالفضة إن كان قليلا للحاجة لم يكره وإن كان للزينة كره وإن كان كثيرا للحاجة كره وإن كان للزينة حرم وقيل إن كان في موضع الشرب حرم وإن كان في غيره لم يحرم وقيل لا يحرم بحال ، ويستحب أن تخمر الآنية فإن وقع في بعضها نجاسة واشتبه عليه تحرى وتوضأ بالطاهر على الأغاب عنده وقيل إن كان معه ماء يتيقن طهارته لم يتجر وإن اشتبه ذلك على الأعمى ففيه قولان أحدهما يتجر والثاني لا يتجر ومن اشتبه عليه ماء وبول أراقهما وتيمم .

باب السواك

السواك سنة عند القيام إلى الصلاة وعند كل حال يتغير فيها الفم من أزم وغيره ويكره للصائم بعد الزوال ويستحب أن يستاك بعد من أراك وأن يستاك يابس قد ندى بالماء والمستحب أن

الواحدة ياقوته جمعه يواقيت (الضبة) قطعة تسمر في الإناء ونحوه ، تخمير الإناء تغطيته (التحري) والاجتهاد والتأخي بمعنى وهو طلب الأحرى وهو الصواب (السواك) بكسر السين وهو استعمال عود أو نحوه في الأسنان لإزالة الوسخ وهو من ساك إذا ذلك وقيل من التساوك وهو التمايل يقال ساك فاه وسواك فاه ، فإن قلت : سواك أو استاك لم تذكر الفم (قوله عند كل حال) هو بكسر العين وضمها وفتحها ثلاث لغات وهي حضرة الشيء وهو ظرف مكان وزمان تقول عند الليل وعند الحائط قال الجوهري ولم يدخلوا عليها من حرف الجر غير من يقال من عنده ولا يقال مضيت إلى عنده ، الحال يذكر ويؤنث (الأزم) بفتح الهمزة وإسكان الزاي هو الإمساك .

(والغب) وقت بعد وقت والمراد هنا أن يحذف الدهن (يتنف) بكسر التاء (الإبط) بإسكان الباء يذكر ويؤنث (العانة) الشعر حول الفرج (الفرع) بفتح القاف والزاي وهو حلق بطن الرأس (الوضوء) بضم الواو هو الفعل ويفتحها الماء وقيل بفتحها برحكي ضمهما وهو غاذ والمشهور (١٢)

يستاك عرضا ويدهن غبا ويكتحل وترا ويقلم الظفر ويتنف الإبط ويحلق العانة ويقصر الشارب ويكره الفرع ويجب الحتان .

باب صفة الوضوء

إذا أراد الوضوء نوى رفع الحدث أو الطهارة للصلاة أو الطهارة لأمر لا يستباح إلا بالطهارة كسب المصحف وغيره ويستحب النية إلى آخر الطهارة ويسمى الله تعالى ويغسل كفيه ثلاثا فان كان قد قام من النوم كره أن يغمس كفيه في الإناء قبل أن يغسلهما ثلاثا ثم يتيمض ويستنشق ثلاثا يجمع بينهما في أحد القولين بغرفة وقيل بثلاث غرفات ويفصل بينهما في الآخر بفرفتين وقيل بست غرفات ويبالغ فيهما إلا أن يكون صائما فيرفق ثم يغسل وجهه ثلاثا وهو ما بين منابت شعر الرأس ومنتهى اللحيين والذقن طولا ومن الأذن إلى الأذن عرضا فان كان عليه شعر كثيف لم يلزمه غسل ماتحته ويستحب أن يخلل الشعور إلا الحاجب والشارب والعنفة والعدار فانه يجب غسل ماتحتها وإن كثف الشعر عليها وفيما نزل من اللحية عن الذقن قولان أحدهما يجب إفاضة الماء على ظاهره والثاني لا يجب ثم يغسل يديه ثلاثا ويجب إدخال المرفقين في الغسل فان كان أقطع من فوق المرفق استحبه له أن يمس الموضع ماء ثم يمسح رأسه فيبدأ بمقدم رأسه ثم يذهب باليدين إلى قفاه ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه ويفعل ذلك ثلاثا ثم يمسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما بماء جديد ثلاثا ويأخذ لصاحيه ماء جديدا ثم يغسل رجليه ثلاثا ويلزمه إدخال الكعبين في الغسل وهما العظامان الناثان عند مفصل الساق والقدم ويخلل بين أصابعه ويستحب إذا فرغ من الوضوء أن يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وأن لا ينفض يديه ولا ينشف أعضاءه وأن لا يستعين في وضوئه بأحد وإن استعان جاز .

باب فرض الوضوء وسننه

وفرض الوضوء ستة نية عند غسل الوجه وغسل الوجه وغسل اليدين ومسح القليل من الرأس وغسل الرجلين والترتيب على ما ذكرناه وأضاف إليه في القديم التابع لجعله سابعاً . وسننه عشرة التسمية وغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق ومسح جميع الرأس ومسح الأذنين وتخليل اللحية الكثنة وتخليل أصابع الرجلين والابتداء باليمنى والطهارة ثلاثا ثلاثا .

باب المسح على الخفين

ويحوز المسح على الخف في الوضوء للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة وابتداء المدة من حين يحدث بعد لبس الخف فان مسح في الحضر ثم سافر أو مسح في السفر ثم أقام ثم مسح مقيم وإن شك في وقت المسح أو في انقضاء مدة المسح بنى الأمر على ما يوجب الغسل ولا يجوز المسح إلا أن يلبس الخف على طهارة كاملة ولا يجوز إلا على خف ساتر للقدمين يمكن متابعة المشي عليه وفي المسح على الجرموقين قولان أحدهما يجوز والثاني لا يجوز .
والسنة أن يمسح أعلى الخف وأسفله فيضع يده اليمنى على موضع الأصابع واليسرى تحت عقبه ثم يمر اليمنى إلى

مؤنثة سميت بذلك لأنها تكف عن البدن أي تدفع (العرقرة) بفتح الفين وضمها وقيل بالفتح مصدر وبالضم اسم للغروف (قوله إلا أن يكون صائما فيرفق) هو رفع القاف (الحيان) بفتح اللام عظما الفك (الذقن) بفتح الدال المعجمة والقاف ، سميت الأذن من الأذن بفتح الهمزة والدال وهو الاستماع (الشعر) بفتح العين وإسكانها (اللحية) بكسر اللام جمعها حتى بكسر اللام وضمها (المرفق) بكسر الميم وفتح القاف وعكسه (يمس الموضع ماء) هو بضم الياء وكسر الميم وماء منصوب (القفا) مقصور يذكر ويؤنث جمعـه أقفاء وأقف وأقفية وقفي بضم القاف وتشديد الياء وبكسر القاف وقفين (الصاخ) بكسر الصاد ويقال بالسين العظامان الناثان بالهمزة (المفصل)

بفتح الميم وكسر الصاد (والساق) بلا همز وبالمهمزة

(الفرض) والواجب بمعنى (لبس الخف) بكسر الباء يلبسه بفتحها (الجرموق) بضم الجيم والميم معرب وهو خف فوق خف

(المعدة) بفتح الميم وكسر العين ويجوز إسكان العين مع فتح الميم وكسرها وكذا كل ما أشبهها مما هو ثلاثي مفتوح الأول مكسور الثاني والمراد بتحت المعدة تحت السرة وبفوقها السرة وما يحاذيها وفوقها (البشرة) ظاهر الجلد (الشك) حيث أطلقوه في كتب الفقه أرادوا به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استوى الاحتمالان أم ترجح أحدهما وعند الأصوليين إن تساوى الاحتمالان فهو شك وإلا فالراجح ظن والمرجوح وهم وقول (٩٣) الفقهاء موافق للغة قال ابن

فارس وغيره الشك خلاف اليقين (الاستطابة) والاستنجاء والاستجمار إزالة النجوة، فالاستطابة والاستنجاء يكونان بالماء وبالبحر، والاستجمار لا يكون إلا بالأحجار مأخوذ من الجار وهي الأحجار الصغار والاستطابة لطيب نفسه بخروج ذلك والاستنجاء من نجوت الشجرة أنجبها إذا قطعتها كأنه يقطع الأذى عنه وقيل من النجوة وهي المرتفع من الأرض لأنه يستتر عن الناس بنجوة (الخبث) بضم الباء وإسكانها جمع خبيث وهم ذكران الشياطين والخبثاء جمع خبيثة وهي إناهم وقيل هو بالاسكان الشر وقيل المكفر والخبثاء المعاصي (ينثر ذكره) هو بضم التاء وهو جذب بعنف ولا يبالغ (قوله ويقول إذا خرج غفرانك

إلى ساقه واليسرى إلى موضع الأصابع فإن اقتصر على مسح القليل من أعلاه أجزاءه وإن اقتصر على ذلك من أسفله لم يجزئه على ظاهر المذهب وإن ظهرت الرجل أو انقضت مدة المسح وهو على طهارة المسح غسل القدمين في أصح القولين واستأنف الوضوء في الآخر.

﴿باب ما ينقض الوضوء﴾

وهو أربعة: أحدها الخارج من السبيلين نادرا كان أو معتادا فإن انسد الخرج المعتاد وانفتح مخرج دون المعدة انتقض الوضوء بالخارج منه وإن انفتح فوق المعدة ففيه قولان وإن لم ينسد المعتاد لم ينتقض الوضوء بالخارج من فوق المعدة وفيما تحتها وجهان. والثاني زوال العقل إلا النوم قاعدا منفضيا بمحل الحدث إلى الأرض. والثالث أن يقع شيء من بشرته على بشرة امرأة أجنبية فإن وقع على بشرة ذات رحم محرم ففيه قولان وفي الملموس قولان. والرابع مس فرج الآدمي يباطن الكف وإذا تيقن الطهارة وشك في الحدث بنى على يقين الطهارة وإن تيقن الحدث وشك في الطهارة بنى على يقين الحدث وإن تيقن الطهارة والحدث وشك في السابق منهما نظر فيما كان قبلهما فإن كان حدثا فهو متطهر وإن كان طهارة فهو محدث. ومن أحدث حرم عليه الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله.

﴿باب الاستطابة﴾

إذا أراد قضاء الحاجة فإن كان معه شيء فيه ذكر الله عز وجل نحاه ويقدم رجلاه اليسرى في الدخول واليمنى في الخروج ويقول اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض وينصب رجلاه اليمنى ويعتمد على اليسرى ولا يتكلم فإذا انقطع البول مسح يده اليسرى من مجامع العروق إلى رأس الذكر ثم ينثر ذكره ويقول إذا فرغ غفرانك الحمد لله الذي أخرج عني الأذى وعافاني وإن كان في الصحراء أبعد واستتر عن العيون وارتاد موضعا للبول ولا يبول في ثقب ولا سرب ولا تحت الأشجار المثمرة ولا في قارعة الطريق ولا في ظل ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها وإن أراد الاستنجاء بالماء انتقل إلى موضع آخر والاستنجاء واجب من البول والغائط والأفضل أن يكون قبل الوضوء فإن أخره إلى ما بعده أجزاء وإن أخره إلى ما بعد التيمم لم يجزئه وقيل يجزئه والأفضل أن يجمع بين الماء والحجر فإذا أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل وإن اقتصر على الحجر أجزاءه وإن انتشر الخارج إلى باطن الآلية ففيه قولان أحدهما أنه يجزئه الحجر وإن انتشر البول لم يجزئه إلا الماء وقيل فيه قولان أحدهما يجوز فيه الحجر مالم يجاوز موضع القطع والثاني لا يجزئه إلا الماء فإن كان الخارج دما أو قيحا ففيه قولان أحدهما لا يجزئه إلا الماء والثاني يجزئه الحجر وإن كان الخارج حصة لارطوبة

هكذا صوابه خرج وفي بعض النسخ التي لا تعتمد فرغ وغفرانك بنصب النون أى أسألك غفرانك أو اغفر غفرانك (الصحراء) الفلاة وجمعها الصحارى بفتح الراء وكسرها والصحراوات (الارتياذ) الطاب (الثقب) بفتح التاء وضمها هو الخرق النازل (والسرب) بفتح السين والراء هو المنبطح (قارعة الطريق) أعلاه وقيل صدره وقيل ما برز منه وهو متقارب والطريق يذكر ويؤنث

(المسربة) بضم الراء وفتحها عبرى الفائط (قوله ولا يستنجي بنفسه) هو بكسر الحيم سواء نجس العين والمتنجس (النسل) بفتح العين وضمها (المنى) مشدد سمى منيا لأنه يمتن أى يصب وسميت منى لما يراق بها من الدماء ويقال أمنى ومنى ومنى بتشديد النون ثلاث لغات وبالأولى جاء القرآن قال الله تعالى « أفرايتم ما أعنون » وفي المذى ثلاث لغات مذى بإسكان الدال وتخفيف الياء ومذى بكسر الدال وتشديد الياء والمذى بكسر الدال وتخفيف الياء الساكنة ويقال مذى وأمذى ومذى بتشديد الدال والودى بإسكان الدال المهملة وحكى الجوهري كسر الدال وتشديد الياء وصاحب المطالع أنه بالدال المعجمة وهما شاذان ويقال ودى وأودى ووذى بتشديد الدال ومنى الرجل في حال صحته أبيض ثخين يتدفق في خروجه دفعة بعد دفعة ويخرج بشهوة ويتلذذ بخروجه ويعقب خروجه فتور ورائحته طلع النخل قريبة من رائحة العجين وإذا يبس كانت كرائحة البيض وقد تقدم بعض هذه الصفات مع أنه منى (١٤) موجب للغسل بأن يرق ويصفر المرض أو يخرج بلا شهوة ولالة

معها لم يجب الاستنجاء منه في أحد القولين ويجب في الآخر وإذا استنجى بالحجر لرمه إزالة العين واستيقاء ثلاث مسحات إما بحجر له ثلاثة أحرف أو بأحجار ثلاثة والمستحب أن يمر حجرا من مقدم الصفحة اليمنى إلى أن يرجع إلى الموضع الذي بدأ منه ثم يمر الثاني من مقدم الصفحة اليسرى إلى أن يرجع إلى الموضع الذي بدأ منه ثم يمر الثالث على الصفحتين والمسربة جميعا ، ولا يستنجى بنجس ولا مطعوم كالعظم وجلد المذكي قبل الدباغ ولا بما له حرمة فإن استنجى بشيء من ذلك لم يجزئه ولا يستنجى يمينه فان فعل ذلك أجزأه .

(باب ما يوجب الغسل)

(باب صفة الغسل)

ماء أبيض ثخين كدّر لارائحة له يخرج عقب البول إذا كانت الطبيعة مستمكة وعند حمل شيء

ثقل وأجنب الرجل وجنب بفتح الجيم وضم النون أى صار جنباً لجماع أو إنزال (والجنباء) البدنسمى بذلك لبعده عن المسجد والقرآن ويقال جنب للرجل والمرأة والاثني والجمع كله بالفظ واحد قال الله تعالى « وإن كنتم جنباً » قال الجوهري وربما قالوا فى جمعه أجنبون (واللبث) الإقامة يقال لبث بكسر الباء يلبث بفتحها لبثاً بفتح اللام وضمها وهما باسكان الباء ولبثاً بفتحها ولبائناً ولبائناً ولبائنة ولبئنة وتلبث بمعناه (المسجد) بكسر الجيم وفتحها وقيل بالفتح اسم لمكان السجود وبالكسر اسم للموضع المتخذ مسجداً . قال الإمام أبو حفص عمر بن خلف بن مكى الصقلى فى كتابه تثقيف اللسان ويقال للمسجد مسيد بفتح الميم حكاه غير واحد من أهل اللغة (الفرصة) بكسر الفاء وبالصاد المهملة هى القطعة (المسك) بكسر الميم هو الطيب المعروف وهو مذكر وجاء فى الشعر تأنيثه وتألوله على إرادة الرائحة وهو معرب قال الجوهري وكانت العرب تسميه المشوم (والتكرار) بفتح التاء يقال كثرته تكريرا وتكرارا إذا أعدته مرة بعد أخرى (قوله لا ينقص الماء فى الغسل عن صاع) هو بفتح الباء يقال

نقص الشيء ونقصته قال الله تعالى « نقصها من أطرافها » والصاع يذكر ويؤنث ويقال سوع وصواع وهو هنا خمسة أرطال وثلاث بعددية كما في الفطرة وفدية الحج وغيرهما وقيل ثمانية أرطال والمد ربع صاع (أسبغت الوضوء) أى غسمت الأعضاء وأعمتها ودرع وثوب سابغ أى كامل سائر للبدن (الكافر) من الكفر وهو الستر لأنه يستر الحق ويعطيه (الإسلام) الانقياد والإسلام الشرعى انقياد مخصوص (المجنون) الذى ألت به الجن سموا بذلك لاستتارهم يقال مجنون ومجنون ومهرورع ومعتورع ومعتوه ومعتوه وممنوه وممنه وممسوس (التيمم) القصد يقال تيممت فلانا ويممته وتأممته وأتمته أى قصدته (١٥)

(عجزت) بفتح الجيم
أعجز بكسرهما هذه لفظة
القرآن ويقال بعكسه
(التراب) معروف وهو

اسم جنس لا يثنى ولا
يجمع وقال المبرد هو جمع

واحدة ترابة وقال النحاس
له خمسة عشر اسما تراب

وتورب وتوراب وتيرب
وإنلب وأنلب وكتسكت

وكتسكت ودقم ودقمام
ورغام بفتح الراء ومنه

أرغم الله أنه أى ألصقه
بالرغام وبر بالفتح مقصور

كالصا وكاحم وكلمح
وعشر (الجص) بكسر

الجيم وفتحها معرب
(الكوع) بضم الكاف

ويقال الكاع وهو العظم
الذى فى مفعل الكف

يلى الإبهام وأما الذى
يلى الخنصر فمكروسوع

والمفصل رسغ وزرع
(الذراع) مؤنثة وتذكر

(الإبهام) مؤنثة وحكى
تذكيرها وجمعها أبهام

صلى الله عليه وسلم وإن نقص عن ذلك، وأسبغ أجزاءه وإن وجب عليه وضوء وغسل أجزاءه الغسل على ظاهر المذهب وإن اجتمع على المرأة غسل جنابة وغسل حيض فاعتسلت لأحدهما أجزاءها عنهما ومن نوى غسل الجمعة لم يجزئه عن الجنابة ومن نوى غسل الجنابة لم يجزئه عن الجمعة فى أصح القولين .

باب الغسل المسنون

وهو اثنا عشر غسلا : غسل الجمعة وغسل العيدين وغسل الكسوفين وغسل الاستسقاء والغسل من غسل الميت وغسل الكافر إذا أسلم وغسل المجنون إذا أفاق والغسل للأحرام والغسل لدخول مكة والغسل للوقوف بعرفة والغسل للرمى والنسل للطواف .

باب التيمم

ويجب التيمم عن الأحداث كلها إذا عجز عن استعمال الماء ولا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر له غبار يعلق بالوجه واليدين فإن خالطه حص أو رمل لم يجز التيمم به وإذا أراد التيمم فإنه يسمى الله عز وجل ويضرب يديه على التراب ويفرق أصابعه وينوى استباحة الصلاة ويمسح وجهه ثم يضرب أخرى فيضع بطون أصابع يده اليسرى على ظهور أصابع يده اليمنى ويمررها على ظهر الكف فإذا بلغ الكوع قبض أطراف أصابعه وجعلها على حرف الذراع ثم يمررها إلى المرفق ثم يدير بطن كفه إلى بطن الذراع ويعره عليه ويرفع إبهامه فإذا بلغ الكوع أمر إبهام يده اليسرى على إبهام يده اليمنى ثم يمسح بيده اليمنى يده اليسرى مثل ذلك ثم يمسح إحدى الراحتين على الأخرى ويخلل بين أصابعهما والواجب من ذلك النية ومسح الوجه واليدين بضربتين فصاعدا وترتيب اليد على الوجه . وسننه التسمية وتقديم اليمنى على اليسرى ولا يجوز التيمم لمكتوبة إلا بعد دخول الوقت وإعواز الماء أو الخوف من استعماله فإن أعوزه الماء أو وجدته وهو يحتاج إليه للعطش لزمه طلبه فيما قرب منه فإن بذله أو بيع منه بثمن المثل لزمه قبوله وإن دل على ماء بقربه لزمه قصده ما لم يخش الضرر فى نفسه أو ماله فإن لم يجد وكان على ثقة من وجود الماء فى آخر الوقت فالأفضل أن يؤخره وإن كان على إياس من وجوده فالأفضل أن يقدمه وإن كان يرجو فيه قولان أحدهما أن التقديم أفضل وإن وجد بعض ما يكفيه استعمله ثم يتيمم للباقي فى أحد القولين ويقتصر على التيمم فى القول الآخر فإن تيمم صلى ثم علم أن فى رحله أو حيث يلزمه طلبه ماء أعاد فى ظاهر المذهب وإن تيمم ثم رأى الماء قبل الدخول فى الصلاة بطل تيممه وإن كان بعد الفراغ منها أجزأته صلاته

وأباهم حكاهما الجوهري (والإعواز) الفقد ، وقولهم يبيع منه أو بعث منه بمعنى يبعه وبعته وهذا الذى هو المعروف فى اللغة واستعمال الفقهاء أيضا صحيح فقد كثر استعمال بعث منه ونحوه فى كلام العرب وثبت ذلك فى الصحيح من كلام الفصحاء الصحابة وقد أوضحته فى تهذيب الأسماء واللغات وتكون من زائدة على مذهب الأخفش فى جواز زيادتها فى الواجب (قوله لزمه قبوله) بفتح القاف قال أهل اللغة هو مصدر شاذ (قوله إياس من وجوده) المعروف فى اللغة يأس بغير ألف يقال يئست منه وأيست يأسا فيهما (قوله بعض ما يكفيه) هو بفتح الياء والبعض يطلق على أقل الشيء وأكثره (الرحل) منزل الإنسان سواء كان من شعر ووبر ، أو حجر ومدر (حيث) فيها ست لغات ضم الثاء وفتحها وكسرهما وحوث بالواو مثلثة الثاء أيضا

(الفرج) بفتح القاف وضمتها هو الجرح (النوافل) جمع نافلة وهي الزيادة سميت بذلك لأنها زائدة على الواجب ، والنفل والتطوع والمنسوب والمستحب والمرغب فيه والسنة كاله بمعنى وقيل بالفرق (وقد رت على الشيء) بفتح الدال وحكى الجوهري كسرهما وهو شاذ (الجبار) بفتح الجيم (١٦٦) جمع جبيرة وجبارة بالكسر في الثانية وهي أخشاب ونحوها تربط

إن كان مسافرا ويازمه الإعادة إن كان حاضرا وإن رأى الماء في أثناءها أيها إن كانت الصلاة مما يسقط فرضها بالتيمم وتبطل إن لم يسقط فرضها بالتيمم وإن خاف من استعمال الماء التلف لمرض تيمم وصلى ولا إعادة عليه وإن خاف الزيادة في المرض ففيه قولان أحدهما أنه يتيمم ولا إعادة عليه وإن خاف من شدة البرد تيمم وصلى وأعاد إن كان حاضرا وإن كان مسافرا أعاد في أحد القولين ولم يعد في الآخر وإن كان في بعض بدنه قرح يمنع استعمال الماء غسل الصحيح وتيمم عن الجرح في الوجه واليدين وصلى ولا إعادة عليه ولا يصلى بالتيمم واحد أكثر من فريضة وما شاء من النوافل ومن تيمم للفرض صلى به النفل ومن تيمم للنفل لم يصل به الفرض ومن لم يجد ماء ولا ربا صلى الفريضة وحدها وأعاد إذا قدر على أحدهما وإذا وضع الكسير الجبار على غير طهر وخاف من نزعه التلف مسح عليها وأعاد الصلاة وإن وضعها على طهر مسح وصلى وفي الإعادة قولان وهل يضم إلى المسح التيمم فيه قولان .

﴿باب الحيض﴾

أقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين وأقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما وغالبه ست أو سبع وأقل طهر فاصل بين الحيضين خمسة عشر يوما ولا حد لأكثره وإن رأت يوما طهرا ويومادما ففيه قولان أحدهما تضم الطهر إلى الطهر والدم إلى الدم والثاني لا تضم بل الجميع حيض . وفي الدم الذي رآه الحامل قولان أحدهما أنه حيض والثاني أنه استحاضة وإذا انقطع دم المرأة لزمان يصح فيه الحيض فهو حيض وإن عبر الدم الأكثر فإن كانت مميزة وهي التي ترى في بعض الأيام دما أسود وفي بعضها دما أحمر كان حيضها أيام الدم الأسود وإن كانت غير مميزة ولها عادة كان حيضها أيام العادة وإن لم تكن مميزة ولا لها عادة وهي المبتدأة ففيها قولان أحدهما أنها تحيض أقل الحيض والثاني تحيض غالب الحيض وإن كانت لها عادة فنسبت عددها ووقتها ففيها قولان أحدهما أنها كالمبتدأة والثاني وهو الصحيح أنه لا يطؤها الزوج وتغتسل لكل فريضة وتصوم شهر رمضان ثم تصوم شهرا آخر فيصح لها من ذلك ثمانية وعشرون يوما ثم تصوم ستة أيام من ثمانية عشر يوما ثلاثة في أولها وثلاثة في آخرها فيصح لها منها ما بقي من الصوم وإن كانت ناسية للوقت ذاكرة للعدد أو ناسية للعدد ذاكرة للوقت فيكل زمان يتقنا فيه حيضها جعلناها فيه حائضا وكل زمان يتقنا طهرها جعلناها طاهرا وكل زمان شككنا فيه جعلناها في الصلاة طاهرا وفي الوطء حائضا وكل زمان احتمل انقطاع الدم فيه أمرناها بالغسل وإذا حاضت المرأة حرم الاستمتاع بها فيما بين السرة والركبة وقيل يحرم الوطء في الفرج وحده والمذهب الأول وحرم عليها الصلاة وسقط عنها فرضها وحرم عليها الصوم والطواف وقراءة القرآن ومس المصحف وحمله والجلوس في المسجد وقيل يحرم العبور فيه وقيل لا يحرم وإذا انقطع الدم ارتفع تحريم الصوم ويبقى سائر المحرمات إلى أن تغتسل . وأقل النفاس حجة وأكثره ستون يوما وغالبه أربعون يوما وإذا عبر الدم الأكثر فهو كالحيض في الرد

على الكسر ونحوه (الحيض) أصله السيلان وله ستة أسماء الحيض والطمث والعرق والاضحك والإكبار والإعصار، وهو دم يرقيه رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة (والاستحاضة) سيلانه في غير أوقاته ويسيل من عرق فيه في أدنى الرحم يسمى العاذل بكسر الدال المعجمة ، وحاضت حيضا ومحضيا ومحاضا فهي حائض قال الفراء ويقال أيضا حائضة في لغة قليلة ودرست وعركت وطمشت ونفست وأعصرت وأكبرت ونحوكت (الوطء) مهموز (الشهر) مأخوذ من الشهرية وهي الظهور يقال شهرت الشيء أشهره شهره وشهرا ويقال في لغة غريبة أشهره حكاه الزبيدي (قوله ثمانية عشر) هو بفتح العين ويحوز في لغة إسكانها وكذا أشباهها حكاه ابن السكيت قال الجوهري قال الأخفش إنما سبكونها

إلى

لطول الاسم وكثرة حركاته (قوله ما بقي) بكسر القاف وفتح الياء

هذه اللغة الفصيحة وبها جاء القرآن ويحوز في لغة طى فتح القاف وقاب الياء ألفا وكذا عندهم ما أشبهها وهو كل ياء قبلها كسرة (النفاس) بكسر النون الدم الخارج بعد الولد مأخوذ من النفس وهي الدم أو لأنه يخرج عقب النفس يقال نفست المرأة بضم النون وفتتها والنفاء مكسورة فهما إذا ولدت ويقال في الحيض نفست بالفتح لا غير (الحجة) بفتح الميم الدفعة بالفتح

(قوله وتعضبه) هو بفتح التاء وإسكان السين وتخفيف الصاد ويجوز بضم التاء وفتح العين وتشديد الصاد (قوله والدخول فيها) منصوب أو يجوز جره (الاستئناف) ابتداء الشيء والاثناف مثله (قوله حكم سلس البول حكم المستحاضة) هو بكسر اللام وهو صفة للرجل ولو قال حكم الاستحاضة لكان بفتح اللام اسم للخارج (النجاسة) في اللغة المستقذر وشيء نجس ونجس ونجس الشيء ينجس كعلم يعلم ، وفي الاصطلاح كل عين حرم تناولها على الإطلاق مع إمكانه لاحترامها أو استقذارها أو ضررها في بدن أو عقل (الغائط) في الأصل هو المكان المظلم سمي الخارج به للائتمته إياه غالباً (النقي) مهبوز (الحر) مؤنثة ومذكورة على ضعف ، ويقال في لغة قليلة خمره بالماء سميت به لتخميرها العقل أى تنطيتها إياه (النبيذ) هو نبيذ الخمر والزبيب وغيرهما سمى به لأنه ينبذ فيه أى يطرح وهو فعيل بمعنى مفعول (١٧)

كقتيل وجريح وذبيح
(الحنيز) بكسر الحاء
ونونه أصلية وقيل زائدة
ولم يذكر الجوهرى غيره
(الجراد) بفتح الجيم
اسم جنس واحدة
جرادة تطلق على الذكر
والأنثى (العلقه) الدم
الغليظ الذى يخلق منه
الحيوان (ولغ) الكلب يلغ
بفتحها أيضاً وحكى ابن
الأعرابي كسرها فى الماضى
ومصدرهما ولغ وولوغ
وأولاه صاحبه وهو أن
يدخل لسانه فى الماء
فيحركه لا يقال ولغ لشيء
من جوار ، غير اللسان
والولوغ للكب وسائر
السباع ولا يكون
لشيء من الطير إلا الدباب
ويقال لحس الإناء وقفه
ولجئه ولجده بالجيم فهما
كلاه بمعنى وهو إذا كان

إلى التميز والعادة والأقل والغالب وإذا نفس المرأة حرم عليها ما يحرم على الحائض ويسقط عنها ما يسقط
عن الحائض وتغسل المستحاضة فرجها وتعضبه وتتوضأ لكل فريضة ولا تؤخر بعد الطهارة
الاشتغال بأسباب الصلاة والدخول فيها فإن أخرت ودمها يجرى استأنفت الطهارة وإن انقطع
دمها فى أثناء الصلاة استأنفت الطهارة والصلاة وقيل تضى فيها ؛ وحكم سلس البول وسلس الذى
حكم المستحاضة .

﴿ باب إزالة النجاسة ﴾

والنجاسة هى البول والغائط والذى والودى وقيل ومنى غير الآدمى وقيل ومنى ما لا يؤكل لحمه غير
الآدمى والدم والقيح والقيء والحر والنبيذ والكب والحنيز وما تولد منهما أو من أحدهما
والميتة إلا السمك والجراد والآدمى فى أصح القولين وما لا يؤكل لحمه إذا ذبح وشعر الميتة وشعر
ما لا يؤكل لحمه إذا انفصل فى حال حياته ولبن ما لا يؤكل لحمه غير الآدمى والعلقه فى أحد الوجهين
ورطوبة فرج المرأة فى ظاهر المذهب وما ينجس بذلك .
ولا يظهر شيء من النجاسات بالاستحالة إلا شيئان الخمر فأنها إذا انقلبت بنفسها خلاطهرت وإن خللت
لم تطهر وجلد الميتة سوى الكب والحنيز إذا دبغ فأنه يطهر ويحل بيعه فى أحد القولين وإذا
ولغ الكب أو الحنيز أو ما تولد منهما فى إناء لم يطهر حتى يغسل سبع مرات إحداهن بالتراب
فإن غسل بدل التراب بالحص والأشنان ففيه قولان أحدهما أنه يطهر وإن غسل بالماء وحده ففيه
وجهان أحدهما أنه يطهر والثانى لا يطهر ويجزئ فى بول الغلام الذى لم يطعم النضج ويجزئ
فى غسل سائر النجاسات كالبول والحر وغيرهما المكثرة بالماء إلى أن يذهب أثره والأفضل أن يغسلها
ثلاثاً وما لا يزول أثره بالغسل كالدم وغيره إذا غسل وبقي أثره لم يضره وما غسل به النجاسة ولم
يتغير فهو طاهر وقيل هو نجس وإن انفصل وقد طهر المحل فهو طاهر وإن انفصل ولم يطهر
المحل فهو نجس .

﴿ كتاب الصلاة ﴾

ويجب فرض الصلاة على كل بالغ عاقل طاهر مسلم ؛ فأما الصبي ومن زال عقله بجنون أو مرض

(٣ - تنبيه)

فارغا فإن كان فيه شيء قيل ولغ والشرب أعم من الولوغ
فكل ولوغ شرب ولا يانزم العكس قال أبو زيد ولغ الكب بشرابنا وفى شرابنا ومن شرابنا (قوله غسل بدل
التراب) هو بنصب اللام (قوله الغلام الذى لم يطعم) هو بفتح الياء والعين لم يأكل غير اللبن (الغلام) الصبي من حين يولد
حتى يبلغ وجمعه فى القلة غلماة وفى الكثرة غلمان قال الواحدى أصله من الغلماة والاعتلام وهو شدة طلب الكساح هذا كلامه
ولعل معناه أنه سمي إلى هذه الحالة . ﴿ كتاب الصلاة ﴾ هى فى اللغة الدعاء وسميت الصلاة الشرعية دلاء لاشتغالها عليه
هذا هو الضواب الذى قاله الجمهور من أهل اللغة وغيرهم من أهل التحقيق وهى مشتقة من الصلوات وهما عرفان من جانبي الذنب
وعظمان ينحنان فى الركوع والسجود قالوا ولهذا كتبت الصلاة فى الصحف بالواو وقيل فى اشتقاقها أقوال كثيرة أكثرها

باطلة لاسم قول من قال إنها مشتقة من صليت السود على النار إذا تومته والصلاة تقوى الطاعة وهذا القول غباوة ظاهرة من قائله لأن لام الكساة في الصلاة وأو روى صليت ياء فكيف يصح الاشتقاق مع اختلاف الحروف الأصلية (النساء) بضم النون وفتح الناء وبالمدة (بلوغ الصغير) هو وصوله إلى حد التكليف (قوله في أثناء الصلاة) أي تساعيتها واحده ثني بكسر التاء وإسكان النون (الجلاد) من (١٨) أنكر شيئاً سبق اعترافه به (الاستتابة) طلب التوبة (الظاهر) مشتق

من الظهور لأنها ظاهرة وسط النهار . والنصران الغداة والعشي ومنه سميت العصر (والظل) أصله الست ومنه قولهم أنا في ظل فلان ومنه ظل الجنة وظل شجرها إنما هو سترها ونواحيها وظل الليل سواده لأنه يستر كل شيء وظل الشمس ماستر الأشخاص من مسقطها ذكره ابن قتيبة قال والظل يكون غسدة وعشية ومن أول النهار إلى آخره . والفي لا يكون إلا بعد الزوال لأنه فاء أي ترجع من جانب إلى جانب (الفجر) من الانفجار وهو الانفتاح (الإسفار) الإضاءة (قوله يبرد بها) هو بضم الياء أي يؤخرها ليبرد الوقت (المغمى عليه) هو الغشى عليه وهو مرض ، يقال أغمى عليه فهو مغمى عليه وغمى عليه فهو مغمى عليه ورجل غمى أي مغمى عليه وكذلك

والخائف والنفساء فلا يجب عليهم ويؤمر بالصبي بالصلاة لسبح ويضرب على تركها لعشر فإن بلغ في أثناء الصلاة أو صلى في أول الوقت وبلغ في آخره أجره ذلك عن الفرض وأما الكافر فإن كان أصلياً لم يجب عليه وإن كان مرتداً وجب عليه ولا يعذر أحد من أهل فرض الصلاة في تأخيرها عن الوقت إلا ناسم أو ناس أو مذنور بشر أو مضر فإنه يؤخرها بنية الجمع أو من أكره على تأخيرها ومن امتنع من فعلها جاحداً أو جوبها كفر وقتل بكفره ومن امتنع غير جاحد حتى خرج الوقت قتل في ظاهر المذهب وقيل يقتل بترك الصلاة الرابعة ، وقيل يقتل بترك الصلاة الثانية إلى أن يضيق وقتها ويستتاب كما يستتاب المرتد ثم يقتل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين .

﴿ باب مواقيت الصلاة ﴾

الصلاة المكتوبة خمس الظهر وأول وقته إذا زالت الشمس وآخره إذا صار ظل كل شيء مثله والعصر وأول وقته إذا صار ظل كل شيء مثله وزاد أدنى زيادة وآخره إذا صار ظل كل شيء مثليه ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز إلى الغروب ، والغروب وأول وقتها إذا غابت الشمس ولا وقت لها إلا وقت واحد في أظهر القولين وهو بمقدار ما يتوضأ ويستتر العورة ويؤذن ويقم وله أن يستدعيها إلى أن يغيب الشفق والعشاء ويكره أن يقال لها العتمة وأول وقتها إذا غاب الشفق الآخر وآخره إذا ذهب ثلث الليل في أحد القولين ونصفه في الآخر ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز إلى طلوع الفجر الثاني والصبح وأول وقتها إذا طلع الفجر الثاني وآخره إذا أسفر الصبح ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز إلى طلوع الشمس ، ومن أدرك من الصلاة ركعة قبل خروج الوقت فقد أدركها ومن شك في دخول الوقت فأخبره ثقة عن علم عمل به وإن أخبره عن اجتهاد لم يقله بل يحتد ويعمل على الأغلب عنده والأفضل تقديم الصلاة في أول الوقت إلا الظهر في الحر لمن يمضي إلى الجماعة فإنه يرد بها وفي العشاء قولان أحدهما أن تقديمها أفضل ومن أدرك من وقت الصلاة قدر ما يؤدى فيه الفرض ثم جن أو كانت امرأة فحاضت وجب عليهما القضاء وإن باغ صبي أو أسلم كافر أو طهرت حائض أو نفساء أو أفاق مجنون أو مغمى عليه قبل طلوع الشمس بركة لزمتهم الصبح وإن كان بدون ركعة ففيه قولان وإن كان ذلك قبل الغروب أو قبل طلوع الفجر بركة لزمتهم العصر والعشاء وفي الظهر والغروب قولان أحدهما يلزم بما يلزم به العصر والعشاء والثاني يلزم بقدر خمس ركعات ومن لم يصل حتى فات الوقت وهو من أهل الفرض بعذر أو غير عذر لزمه القضاء والأولى أن يقضيها مرتباً إلا أن يخفى فوات الحاضرة فيلزمه البداية بها والأولى أن يقضيها على الفور فإن أخرها جاز وقيل إن فاتت بغير عذر لزمه قضاؤها على الفور ومن نسي صلاة من الخمس ولم يعرف عينا لزمه أن يصل الخمس .

﴿ باب الأذان ﴾

الأذان والإقامة سنة في الصلوات المكتوبة وهو أفضل من الإمامة وقيل هو فرض على الكفاية

فإن

الاثان والجمع والمؤنث قال صاحب المحكم وقد شاع بعضهم وجمعه فقال رجلان

غميان ورجال أغماء (قوله البداية) لمن وصوابه البداية بضم الباء وبالمدة والبداة بفتح الباء وإسكان الدال والقصر والبداوة بالضم والمد (قوله قضاؤها على الفور) أي في الحال من قولهم رجع على فوزه أي قبل سكونه ومنه فارت القدر أي اضطربت (الأذان) والتأذين والأذين بمعنى وهو الإعلام (فرض الكفاية) هو الذي إذا تركه جميع المكلفين به

في ذلك الموضع عصوا كلهم وإن فعله من يحصل الشعار به سقط الحرج عن الباقي ولو فعلته طائفة أخرى بعد الأولين وقع فعل الآخريين فرض كفاية أيضا (قوله الله أكبر) معناه الله أكبر من أن ينسب إليه ما لا يليق بحلاله ووحدايته وصمدية وقيل معناه الله كبير وقيل معناه أكبر كبير (قوله أشهد) أى أعلم وأبين (قوله ثم يرجع فيسجد صوته) هو بفتح الياء وإسكان الراء أى يعود إلى رفع الصوت وقد يصحفه بعض الناس فيقول يرجع بضم الياء وتشديد الجيم وهذا خطأ لأن الترجيع هو الإتيان بالشهادتين سرا وقد انقضى ذلك وإنما المراد الرجوع إلى رفع الصوت (الرسول) هو الذى يبلغ خبر من أرسله ويتابعه من قولهم جاءت الإبل برسلا أى متتابعة (قوله فيسجد) كان ينبغي أن يقول فيرفع صوته فإن المراد رفع الصوت ولا يلزم من المدّ الرفع . ويحاج عنه بأنه سمع من العرب مدّ صوته بمعنى رفعه وقد أوجّهته في التهذيب (قوله حتى على الصلاة) أى تعالوا إليها (وحى على الفلاح) تعالوا إلى الفلاح وهو الفوز والبقاء الدائم (الحيلة) هى قوله حتى على الصلاة حتى على الفلاح قال الأزهري قال الحليل لا تجتمع العين والحاء في كلمة واحدة أصلية الحروف لقرب خرجيهما إلا أن تؤلف كلمة من كلمتين مثل حتى على فيقال منه حيعل وهى الحيلة (قوله إحدى عشرة كلمة) هى بإسكان الشين وكسرها وفتحها (قوله قد قامت الصلاة) قال أهل العربية قد حرف يوجب به الشيء تقول قد كان كذلك فتأتى بقدر توكيدا لتعديد الخبر وهى تقرب الماضى من الحال قالوا ومنه قوله قد قامت الصلاة قبيل قيامها والمعنى قد حضرت الصلاة وجاء وقت إقامتها وهو الدخول فيها وإتمامها وتطلق (١٩) قد لتحقيق الشيء (ترتل الأذان)

التمثيل فيه والفصل بين مكانته (قوله ويديرج لإقامة) بضم الياء وفتحها لغتان مشهورتان أدرج ودرج وفيه لغة ثالثة درج بتشديد الراء حكاهن الأزهري عن ابن الأعرابي قالوا أفصحهن أدرجته قالوا وإدراجها وصل بعضها ببعض وأصل الإدراج والدرج الطي ومنه إدراج نالت في أكفانه (قوله

فإن اتفق أهل بلد على ركعاتهم الإمام ، والأذان تسع عشرة كلمة الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله ثم يرجع فيسجد صوته فيقول أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله حتى على الصلاة حتى على الصلاة حتى على الفلاح حتى على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله فإن كان في أذان الصبح قال بعد الحيلة الصلاة خير من النوم مرتين ، والإقامة إحدى عشرة كلمة الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله حتى على الصلاة حتى على الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ويستحب أن يترتل الأذان ويديرج الإقامة وتكون الإقامة أخفض صوتا من الأذان وأن يؤذن ويقيم على طهارة ويستقبل القبلة فإذا بلغ الحيلة التفت يمينا وشمالا ولا يستدبر وأن يؤذن على موضع عال وأن يحمل أصبعه في صماخى أذنيه وأن يكون المؤذن حسن الصوت وأن لا يقطع الأذان بكلام ولا غيره وأن يكون من أقرباء مؤذنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يكون ثقة وأن يقول بعد الفراغ منه اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة وابعثه المقام المحمود الذى وعدته بأرحم الراحمين ويستحب لمن سمعه أن يقول كما يقول المؤذن إلا فى الحيلة

ولا يستدبر) ضبطناه فى التنبيه بالباء الموحدة وفى المذهب بالياء المثناة تحت وكلاهما صحيح فيستحب ترك استدبار القبلة وترك الاستدارة فى جوانب المنارة وغيرها فذكر فى كل كتاب إحدى المصنفين ولم يتعرض للآخرى (قوله يجعل أصبعه فى صماخى أذنيه) فى الأصبع عشر لغات كسر الهمزة وضمها وفتحها مع فتح الباء وضمها وكسرها والعاشره أصبوع وأفصحهن كسر الهمزة مع فتح الباء (الدعوة التامة) هى دعوة الأذان سميت بذلك لكاملها وعظم موقعها (الصلاة القائمة) أى التى ستقوم أى تقام وتعمل بصفاتها (الوسيلة) منزلة فى الجنة ثبت ذلك فى صحيح مسلم من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وابعثه المقام المحمود الذى وعدته) هكذا هو فى التنبيه وكتب الفقه المحمود بالالف واللام وهو من حيث المعنى والإعراب صحيح ولكن الصواب مقاما محمودا بخذف الألف واللام فهما هكذا رواه البخارى فى صحيحه وكذلك هو فى سائر كتب الحديث المعتمدة وإنما قاله النبى صلى الله عليه وسلم تأدبا مع القرآن ومحافظة على حكاية لفظه فى قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا فعلى هذا قوله الذى وعدته يكون بدلا من الأول أو منصوبا بفعل محذوف تقديره أعنى الذى وعدته أو مرفوعا خبر مبتدأ محذوف أى هو الذى وعدته (والمقام المحمود) هو مقام الشفاعة العظمى فى موقف القيامة سمي بذلك لأنه صلى الله عليه وسلم يحمده فيه الأولون والآخرون كما ثبت فى الأحاديث الصحيحة ، وسؤال هذا المقام مع أنه موعود به إنما هو إظهار لشرفه صلى الله عليه وسلم وكال منزلته وعظيم حقه ورفع ذكره وتوقيره

(لاحول ولا قوة إلا بالله) فيه خمسة أوجه مشهورة لأهل العربية أحدها لاحول ولا قوة بفتحهما بلا تنوين والثاني رفعهما منونين والثالث رفع الأول ونصب الثاني منونا والرابع فتح الأول ورفع الثاني منونا والخامس عكسه . قال المروى قال أبو الجهم الاحول الحركة فعماء لاجركة ولا استطاعة إلا بعشيئة الله وقيل سناء لاحول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير إلا بالله وقيل لاحول عن معصية الله إلا بعصيته ولا قوة على طاعته إلا بمعونته وحكى هذا عن ابن مسعود وكله مثقارب قال أهل العربية ويعبر عن هذه الكلمة بالحوقة والحولقة وبالأول جزم الأزهري والجمهور وبالثاني الجوهري فعلى الأول الحياء من الاحول والتفاف من القوة واللام من اسم الله تعالى وعلى الثاني الحياء واللام من الاحول والتفاف من القوة والأول هو الصحيح لتضمنه جميع الألفاظ ويقال لاحيل ولا قوة لغة عربية في لاحول حكاهما الجوهري (النصف) بكسر النون وحكى ضمها وفتحها ويقال التصفيف (العورة) سميت بذلك لقبح ظهورها ولغض الأبصار عنها مأخوذة من العور وهو النقص والعيب والتقص ومنه عور العين والكلمة العوراء القبيحة (قوله ما لا يصف البشرية) معناه ما يحول بين الناظر ولون البشرة فلا يرى سواده وبياضه ونحوهما (شرط الصلاة) ما يعتبر في صحتها متقدماً عليها ومستمر فيها وشروطها ستة : طهارة الحدث وطهارة النجس ومعرفة الوقت يقينا أو ظنا ومستر العورة واستقبال القبلة ومعرفة صفة الصلاة وفرضيتها إن كانت فرضاً (الحرة) والحر خلاف الرقيق قال الواحدي قال أصحاب الاشتقاق أصله من الحر الذي هو ضد البرد لأن له من (٣٥) الأنفة وحرارة الحمية ما يبعثه على مكارم الأخلاق بخلاف العبد (الباق)

ما بين المنكب والعنق وهو
مذكر وقيل يؤنث أيضا
وجمعها عواتق وعتق
وعتق (الجمار) بكسر
الحاء معروف لأنه
يخمر الرأس أى يغطيه
(السر اويل) عجمية معربة
عند الجمهور وقيل عربية
ويؤنث ويذكر والجمهور
على التأنيث قال الجمهور
وهي مفردة وجمعها
سراويلات قال صاحب
الحكم وقيل سراويل

(المقبرة) بضم الباء وفتحها وكسرهما والجمع مقابر والقبر المدفن وجمعه قبور وقبره يقبره ويقبره قبراً أى دفنه وأقبره أى جعل له قبراً وقيل
أمر يقبره (البراغيث) واحدها برغوث بضم الباء (سائر) هنا معناه الباقي وقد يطلق في غير هذا بمعنى الجميع في لغة قليلة ولا يقبل قول من
أنكرها (سلس البول) هنا مفتوح اللام وسبق ضبطه في آخر الحيز وسلس البول والاستحاضة مجروران عطفاً على سائر (الحمام) عربى
وهو مذكر باتفاق أهل اللغة نقل الاتفاق عليه جماعة وعمن أشار إليه الأزهرى مشق من الحميم وهو الماء الحار قال الأزهرى
يقال طاب حميمك وحميتك للذى يخرج من الحمام أى طاب عرقك (الأعطان) جمع عطن بفتح العين والطاء وهو الموضع الذى
يقرب موضع شرب الإبل تنحى إليه الإبل الشاربة ليشرب غيرها ذودا ذودا فإذا (٢١) شربت كلها واجتمعت فيه

سيقت إلى المرعى هكذا
فسره الشافعى في الأم
والأصحاب وقال الأزهرى
هو الموضع الذى تنحى إليه
الإبل إذا شربت الشربة
الأولى ثم يأتى لها الخوض
ثانياً فتعاد من عطنها
لشرب الثانية وتسمى
العلل قال ولا يعطن
الإبل إلا في حمارة القيظ
بتخفيف الميم وتشديد
الراء قال ويسمى أيضاً
موضعها الذى تنزل فيه
على الماء عطناً ومعطناً
وقد عطنت بفتح الطاء
تعطن وتعطرت بكسرهما
وضمها عطونا (صراح
الغنم) بضم الميم هو مأواها
ليلا كذا فسره الأزهرى
وأصحابنا الفقهاء (القبلة)
قال المروى سميت بذلك
لأن الماصلى يقابلها وتقابله
(الدابة) اسم لكل دابة
على أرض (قوله إصابة
العين) معناه أن يكون

باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة

واجتناب النجاسات شرط في صحة الصلاة فإن حمل نجاسة في صلاته أو لاقاها يبدنه أو ثيابه لم تصح
صلاته وقال في القديم إن صلى ثم رأى في ثوبه نجاسة كانت في الصلاة لم يعلم بها قبل الدخول أجزأته
صلاته وإن أصاب أسفل الخف نجاسة فمسحه على الأرض فصلى فيه ففيه قولان أحدهما يجوز والثانى
لا يجوز وإن أصاب الأرض نجاسة فذهب أثرها بالشمس والريح فصلى عليها ففيه قولان أحدهما يجوز
والثانى لا يجوز وإن صلى في مقبرة منبوذة لم تصح صلاته وإن صلى في مقبرة غير منبوذة كرهت
وأجزأه وإن شك في نبشها تحت صلاته وقيل لا تصح وإن جبر عظمه بعظم نجس وخاف التلف من
زعه فصلى فيه أجزأته صلاته وإن صلى في ثوبه دم البراغيث أو اليسير من سائر الدماء أو ساس
البول أو الاستحاضة جازت صلاته وإن كان على ثوبه أو على بدنه مما لا يدركه الطرف من غير
الدماء فقد قيل يصح وقيل لا يصح وقيل فيه قولان وإن كان على قرحة دم يخاف من غسله صلى
فيه وأعاد . وتكره الصلاة في الحمام وقارعة الطريق وأعطان الإبل ولا تكره في صراح الغنم ولا تحل
الصلاة في أرض منصوبة ولا ثوب منصوب ولا ثوب حرير فإن صلى لم يعد وإن اشتبه عليه ثوب ظاهر
وثوب نجس صلى في الظاهر على الأغلب عنده وإن خفى عليه موضع النجاسة من الثوب غسله كله .

باب استقبال القبلة

واستقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا في شدة الخوف وفي النافلة في السفر فإنه يصلها حيث توجه
فإن كان ماشياً أو على دابة يمكنه توجيهها إلى القبلة لم يجز حتى يستقبل القبلة في الإحرام والركوع
والسجود والفرض في القبلة إصابة العين فمن قرب منها لزمه ذلك ييقن ومن بعد منها لزمه بالظن
في أحد القولين وفي القول الآخر الفرض لمن بعد الجهة ومن صلى في الكعبة أو على ظهرها وبين
يديه ستره متصلة جازت صلاته ومن غاب عنها فأخبره ثقة عن علم صلى بقوله ولم يجتهد وكذلك إن
رأى محارب المسلمين في بلد صلى إليها ولم يجتهد وإن كان في برية واشتبهت عليه القبلة اجتهد في ظاهرها
بالدلائل فإن لم يعرف الدلائل أو كان أعمى قلد بصيراً يعرفه وإن لم يجد من يهتد به صلى على حسب
حاله وأعاد ومن صلى بالاجتهاد أعاد الاجتهاد للصلاة الأخرى فإن تغير اجتهداه عمل بالاجتهاد الثانى
فيما يستقبل ولا يعيد ماصلى بالاجتهاد الأول وإن تيقن الخطأ لزمه الاعادة في أصح القولين .

باب صفة الصلاة

إذا أراد الصلاة قام إليها بعد فراغ المؤذن من الإقامة ثم يسوى الصفوف إن كان إماماً ثم ينوي

مستقبلاً لنفس الكعبة (قوله قرب ، وبعد) هو بضم الراء والعين (الكعبة) زادها الله شرفاً سميت كعبة لاستدارتها وعلوها وقيل
لارتفاعها وقد بنيت الكعبة خمس مرات أوضحها في المناسك والتهذيب (المحاريب) عند أهل اللغة صدور المجالس وبه سمي محراب
المسجد (البرية) القلاة والصحراء جمعها برارى بتشديد الياء وتخفيفها ، قال الجوهرى ويقال في البرية البريت بالتاء بدل الهاء
وجمعه البراريت كما قالوا عفريت وعفاريت (قوله اشتبهت التملة) أى التبتت وأشككت (التقاييد) قبول قول المجتهد وقال المصنف
قبول القول بغير دليل ، وقال الففال النروزى في شرح التلخيص هو قبول قول القائل إذا لم تعلم من أين قاله كأن يجعله قلاباً له
(قوله حسب حاله) هو بفتح السين قال الجوهرى وربما سكن في ضرورة الشعر

باب صفة الصلاة

(قوله مع التكبير) هو بفتح العين في اللغة المشهورة وحكي صاحب الحكم وغيره إسكانها أيضا قال أهل اللغة هي كلمة للصاحبة وتضم الشيء إلى الشيء (المنكب) بفتح الميم وكسر الكاف يجمع عظمى النضد والكثف جمعه مناكب (قوله وأخذ كوعه الأيسر بكفه الأيمن) كذا هو في التنبيه الأيمن وقد أنكر عليه لأن المنكب مؤنثة فكان حقه أن يقول اليمنى وجوابه أنه حمل الكلام على العضو وقد كثر مثل هذا في كلام العرب (قوله وجهت وجهي) قال الأزهري وغيره معناه أقبلت بوجهي وقيل قصدته بعبادتي قوله الذي فطر السموات والأرض) أي ابتداء خلقهما على غير مثال سابق وجمع السموات ووجد الأرض وإن كانت سبعة كالسموات لأنه أراد جنس الأرضين وجمع السموات لشرفها وهذا يؤيد المذهب الصحيح المختار الذي عليه الجمهور أن السموات أفضل من الأرضين وقيل الأرض أفضل لأنها مستقر الأنبياء ومدفونهم وهو ضعيف (قوله حنيفا) قال الأزهري وآخرون أي مستقيما وقال الزجاج والأكثرون الحنيف المائل ومنه أحنف الرجل قالوا المراد هنا المائل إلى الحق وقيل له ذلك لكثرة مخالفيه وقال أبو عبيد الحنيف عند العرب من كان على دين إبراهيم عليه السلام واتتبع حنيفا على الحال (قوله وما أنا من المشركين) بيان للحنيف وإيضاح لمعناه والمشرک يطلق على كل كافر من عابد صنم ووثن ويهودي ونصراني ومجوسي وزنديق وغيرهم (قوله إن صلاتي ونسكي) النسك العبادة والناسك المخلص لعبادته لله تعالى وأصله من النسكة وهي النقرة المذابة المصفاة من كل خلط وجمع بين الصلاة والنسك وإن كانت داخلة في النسك تنبيه على شرفها وعظيم مرتبتها وهو من باب ذكر العام بعد الخاص وقد جاء عكسه وهما مشهوران في القرآن العزيز وكلام العرب فمن الأول قول الله تعالى إخبارا عن نوح عليه السلام «رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين» ومن الثاني قوله تعالى «من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل السلام» (٢٢٢)

وميكال وإذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى بن مريم (قوله بحياي ومماتي) أي حياتي وموتي ويحوز فيهما فتح الياء وإسكانها والأكثرون على فتح حياي وإسكان مماتي

(قوله لله) قال أهل العربية هذه لام الإضافة ولها معنيان الملك كالمال لزيد والاستحقاق كالسراج للفرس (قوله رب العالمين) في معنى رب أربعة أقوال المالك والسيد والمدير والمربي فالأولان من صفات الذات والآخران من صفات الفعل . قال العلماء ومتى دخلت الألف واللام على لفظ رب اختصت بالله تعالى وإن حذفنا كان مشتركا ومنه رب الدار ورب المال ورب الإبل ونحوه مما لا روح له وهو غلط مخالف للسنن والعالمون جمع عالم والعالم لا واحد له من لفظه . واختلفوا في حقيقة فقال المتكلمون من أصحابنا وغيرهم وجماعات من أهل اللغة والمفسرين العالم كل المخلوقات وقال جماعة هم الملائكة والإنس والجن وقيل هؤلاء الشياطين قال أبو عبيدة والفراء وقيل الآدميون خاصة حكوه عن الحويين بن الفضل وأبي معاذ النحوي وقال آخرون هو الدنيا وما فيها قال الواحدى واختلفوا في اشتقاقه فقيل من العلامة لأن كل مخلوق هو دلالة وعلامة على وجود صانعه وعظيم قدرته وهذا يتناول كل المخلوقات ودليله قولهم العالم محدث وقوله تعالى «قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والأرض وما بينهما» وقيل مشتق من العلم وهذا على مذهب من يخصه بمن يعقل (قوله أعوذ بالله) أي أعتمد به (الشیطان) اسم كل كافر وهو المتمرد العاقى مشتق من شطن إذا بعد لبعده عن الخير والرحمة وقيل من شاط إذا احترق وهلك (الرجيم) المطرود المبعود المرجوم بالشبه (فاتحة الكتاب) لها عشرة أسماء أوضحها بدلائلها في شرح المذهب سورة الحمد وفاتحة الكتاب وأم الكتاب وأم القرآن والسبع المثاني والصلاة والواقية بالفاء والكافية والشفاء والأساس (قوله ويأتى بها على الولاء) هو بكسر الواو والمد (أمين) اسم موضوع لاستجابة الدعاء وحققها إسكان آخرها لأنها كالأصوات فإن حركت في درج الكلام فتحت النون مثل كيف وأين وفيها لغتان مشهورتان المد والقصر والمد أشهر وأنصح ، قال الجمهور ولا يجوز

المأموم

تشديد اليم وحكي الواحدى تشديده مع المدّ وحكاه أيضا القاضى عياض وغيره وهو غريب ضعيف لا يلتفت إليه وحكى الواحدى عن حمزة والكسائى المدّ والإمالة قالوا ومعناها اللهم استجب وقيل افعل ذلك وقيل لا تنجب رجاءنا وقيل غير ذلك ويقال أمن تأمينا (السورة) بلا همز وبالمهمز وسور البلد بلا همز سمي سوراً لارتفاعه ، وسور الطعام والشراب بقيته مهموز وسور القرآن أشبهتهما فجاء فيها الهمز وتركه (الفصل) من سورة الحجرات وقيل من قـ وقيل من القتال وقيل من الجائية سمي مفصلاً لسكثرة الفصول بين سورته وقيل لقلة المنسوخ فيه (قوله والأولين من المغرب) والعشاء هما يتكرر الياء المشناة تحت وكذلك حيث جاء تشنية المؤنث (قوله قرأ بقدرها) باسكان الدال قال أهل اللغة قدر الشيء مبالغه (الركوع) أصله الانحناء وقيل الخضوع (المجافاة) بلا همز المباعدة (التسييح) التنزيه وسبحان الله تنزيها له من الثنائى وصفات المحدث كلها وهو اسم منصوب على أنه واقع موقع المصدر لفعّل محذوف تقديره سبحت الله سبحاناً قال النحويون واللغويون يقال سبحت الله سبحاناً وتسبيحاً قالوا ولا يستعمل سبحان غالباً إلا مضافاً كسبحان الله وهو مضاف إلى المفعول به أى (٢٤٣) سبحت الله المسبح المنزه وجاء

غير مضاف كقول الشاعر
 سبحانه ثم سبحاناً أنزهه
 (الخشوع) والتخشع
 والاختشاع التذلل ورعى
 البصر إلى الأرض وخفض
 الصوت وسكون الأعضاء
 (قوله استقل به قدمي)
 أى قامت به وحملته ومعناه
 جميع جسمي وإنما أتى
 بهذا بعد قوله خشع سمعي
 وبصري وعظامي وشعري
 وبشري للتوكيد وهو
 من باب ذكر العام بعد
 الخاص وقد تقدم إيضاحه
 قريباً وقوله سمع الله لمن
 حمده (أى تقبل الله منه
 حمده وجازاه به) (قوله

المأموم قولان أحدهما أنه يجهر بها ثم يقرأ السورة يبتدئها بيسم الله الرحمن الرحيم فإن كان مأموماً في الصلاة يجهر فيها لم يقرأ السورة وفي الفاتحة قولان أحدهما أنه يقرأها والمستحب أن تكون السورة في الصبح والظهر من طوال المفصل وفي العصر والعشاء من أوساط المفصل وفي المغرب من قصار المفصل ويجهر الإمام والمنفرد بالقراءة في الصبح والأولين من المغرب والعشاء ومن لا يحسن الفاتحة وضاق الوقت عن التعلم قرأ بقدرها من غيرها وإن كان يحسن آية ففيه قولان أحدهما يقرأها ثم يضيف إليها من الله كرم ما يتم به قدر الفاتحة والثاني أنه يكرر ذلك سبعاً وإن لم يحسن شيئاً من القرآن لزمه أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ويضيف إليه كلمتين من الله كرم وقيل يحوز هذا وغيره فإن لم يحسن شيئاً وقف بقدر القراءة ثم يركع مكبراً رافعاً يديه وأدنى الركوع أن ينحني حتى يبلغ يدها ركبتيه والمستحب أن يضع يديه على ركبتيه ويفرق أصابعه ويمد ظهره وعنقه ويحافى صرقيه عن جنبيه وتضم المرأة بعضها إلى بعض ويقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وذلك أدنى الكمال فإن قال مع ذلك اللهم لك ركعت ولك أسلمت وبك آمنت وأنت ربّي خشع لك سمعي وبصري وعظامي وشعري وبشري وما استقل به قدمي لله رب العالمين كان أكمل ثم يرفع رأسه قائلاً سمع الله لمن حمده ويرفع يديه فإذا استوى قائماً قال ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد وذلك أدنى الكمال فإن قال معه أهل الثناء والمجد حق ما قال العبد كلنا لك عبد لامعطي لما منعت ولا مانع لما أعطيت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم كان أكمل ثم يكبر ويهوى ساجداً فيضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه وأدنى السجود أن يباشر بجبهته الصلى وفي وضع اليدين والركبتين قولان أحدهما يجب والثاني لا يجب وفي ربنا لك الحمد ملء السموات) إلى آخره يحوز ملء بالنصب والرفع والنصب أشهر ومن حكاها ابن خالويه وصف في المسئلة وتقديره لو كان الحمد جسماً ملأ ذلك (قوله أهل الثناء) منصوب على النداء قيل ويجوز رفعه على تقدير أنت أهل والمشهور النصب (الثناء) المدح (المجد) العظمة (قوله حق ما قال العبد كلنا لك عبد) هكذا هو في التنبيه ومعظم كتب الفقه وهو صحيح من حيث المعنى ولكن الذي ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم وغيره «أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد» بزيادة ألف في أحق وواو في وكلنا وتقديره أحق ما قال العبد لا مانع لما أعطيت إلى آخره واعترض بينهما وكلنا لك عبد ولهذا الاعتراض نظائر في القرآن وغيره وهذا الثابت في الأحاديث هو الصواب المعتمد وقد أوضحت المسئلة مبسوطاً في التهذيب وغيره (قوله ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم) الصحيح المشهور فيه فتح الجيم وهو الحظ والنفي أى لا ينفع ذا الحظ والمال والنفي غناه ولا يمنعه منك ولا من عقابك وإنما ينفعه ويمنعه من عقابك العمل الصالح ورواه جماعة قليلة بكسر الجيم وهو الإسراع في الحرب أى لا ينفعه هربه منك (قوله يهوى) بفتح الياء أى يقع قال الله تعالى «تهوى به الريح - والنجم إذا هوى» (السجود) قال الأزهري أصله التضامن والميل وقال غيره أصله الخضوع والتذلل وسمى سجود الصلاة سجوداً لأنه غاية الخضوع

(قوله ويقل بطنه) هو بضم الياء أي يرغمه (قوله وشق سمعه وبصره) أي منفذهما (قوله فتبارك الله) أي تعالى والبركة العلو والثناء
 حكاه الأزهري عن ثعلب وقال ابن الأنباري تبرك العباد بتوحيده وذكر اسمه وقال ابن فارس معناه ثبت الخير عنده وقيل تعجد
 وتعظم قاله الخليل وقيل استحق التظيم (قوله أحسن الخالقين) أي الصورتين المتغيرين (قوله يفرش رجله) هو بفتح الياء لاغير
 وبضم الراء على الشهور وضبطه صاحباً مشارق الأنوار ومطالعها بكسر الراء وذكره أبو حفص بن سكي في لحن الدوام وقال
 يكسرون الراء والصواب ضمها (الورك) بفتح الواو وكسر الراء وقد سبق أن ما كان على هذا الوزن جاز إسكان ثانيه مع فتح
 أوله وكسره (الفخذ) بفتح الفاء وكسر الخاء ويجوز إسكان الخاء مع فتح الفاء وكسرها ويجوز أيضاً كسر الفاء والحاء فهذه
 أربعة أوجه جارية في كل ما كان من الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف مفتوح الأول مكسور الثاني وكان ثانيه أو ثالثه حرف
 حلق وحرروف الحلق ستة العين والنين والحاء والهاء والمهمزة (المسبحة) بكسر الباء هي الأصبع التي تلى الإبهام سميت
 بذلك لأنها يشار بها إلى التوحيد فهي مسبحة منزهة ويقال لها السبابة لأنهم كانوا يشيرون بها إلى السبب في الخاصصة ونحوها
 (التحيات) جمع تحية وهي الملك وقيل البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة أي السلامة من الآفات وجميع وجوه النقص قال
 ابن قتيبة إنما جمعت التحيات لأن كل (٢٤) واحد من ملوكهم كان له تحية يحيا بها فقيل لنا قولوا التحيات لله أي

الألفاظ الدالة على تلك
 مستحقة لله تعالى
 (المباركات) أي الثابتات
 الناميات (الصلوات) قال
 ابن المنذر وآخرون من
 أصحابنا هي الصلوات الخمس
 وقيل كل الصلوات وقيل
 الرحمة وقيل الأدعية
 وقال الأزهري العبادات
 (الطيبات) قال الأكثرون
 معناه الكلمات الطيبات
 وهي ذكر الله وما والاء
 وقيل الأعمال الصالحة
 قالوا وتقديره التحيات
 والمباركات والصلوات

مباشرة المصلي بالكف قولان أحدهما أنه لا يجب والمستحب أن يخاف مرقبيه عن جنبه ويقبل بطنه عن
 خلفه وتضم المرأة بعضها إلى بعض ويقول سبحان ربي الأعلى ثلاثاً وذلك أدنى الكمال فإن قال معه
 اللهم لك سجدت ولك أسلمت وبك آمنت أنت ربي سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه
 وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين كان أكمل وإن سأل الله تعالى في سجوده ما شاء كان حسناً ثم
 يرفع رأسه مكبراً ويجلس مفترشاً ويفرش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب اليمنى ويقول اللهم
 اغفر لي وارحمني وارزقني وعافني واعف عني ثم يسجد السجدة الثانية مكبراً ثم يرفع رأسه مكبراً
 ويجلس جلسة الاستراحة في أصح القولين ثم ينهض قائماً معتمداً على يديه ويمد التكبير إلى أن
 يقوم ثم يصلي الركعة الثانية مثل الأولى إلا في النية والاستفتاح والتعوذ فإن كان في صلاة هي ركعتان
 جلس متوركاً يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ويخرجهما من تحته ويفضي بوركته إلى الأرض
 ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويقبض أصابعه إلا المسبحة فإنه يشير بها متشهداً ويبسط اليد
 اليسرى على الفخذ اليسرى ويتشهد فيقول : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها
 النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً
 رسول الله والواجب منه خمس كلمات وهي : التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
 سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ثم يصلي على النبي
 صلى الله عليه وسلم فيقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك على محمد

وعلى

والطيبات بالواو كما جاء في الصحيح في غير هذه الرواية بالواو

ولكن حذف في هذه الرواية تخفيفاً كما حذف في اليمين في قوله « الله لأفعلن » (قوله سلام عليك) هكذا هو في التنبيه وبعض
 كتب الفقه وبعض روايات الحديث والأشهر في روايات الحديث وفي كلام الشافعي السلام عليك أيها النبي السلام علينا بالألف
 واللام فيهما وكلامه جائز بالاتفاق لكن بالألف واللام أفضل بالاتفاق . قال الأزهري فيه قولان أحدهما معناه اسم السلام أي
 اسم الله عليك ، والثاني معناه سلم الله عليك تسليماً وسلاماً ومن سلم الله عليه سلم من الآفات (العباد) جمع عبد رويناه عن الأستاذ
 أبي القاسم القشيري قال سمعت أبا علي الدقاق يقول : ليس شيء أشرف من العبودية ولا اسم أتم للمؤمن من الوصف بالعبودية
 ولهذا قال الله تعالى لتبينه صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج وكانت أشرف أوقاته صلى الله عليه وسلم في الدنيا « سبحانه الذي أسرى
 عبده » وقال تعالى « فأوحى إلى عبده » وجمع العبد عباد وعبيد وأعبد وأعابد ومعبوداء بالمد ومعبدة بفتح الميم والباء وعبد
 بضم العين والباء وعبدان بضم العين وكسرها وعبد بالصدر وبالمد (الصالحون) جمع صالح قال أبو إسحق الزجاج وصاحب المطالع
 الصالح هو القائم بما عليه من حقوق الله تعالى وحقوق العباد وقد سبق بيان معنى الشهادة والرسول والصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم وبيان اسمه واشتقاقه والخلاف في الأول (إبراهيم) وإبراهيم وإبراهم بكسر الهاء وفتحها وضمها خمس لغات

حججه أباره وبراهيم وبراهيمة قال الماوردي معناه بالسرانية أب رحيم . قال الجواليقي وغيره : أسماء الأنبياء صلوات الله عليهم كلها أعجمية إلا محمدا وصالحا وشعيا وآدم . قال ابن قتيبة تحذف الألف من الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق وإسرائيل استثناء لا كما ترك صرفها وكذا سليمان وهارون قال فأما ما لا يكسر استعماله منها كهاروت وماروت وقارون وطالوت وجالوت فلا تحذف الألف في شيء منه ولا تحذف من داود وإن كان مشهورا لأنه حذف منه إحدى الواوين فلو حذفت الألف أجهف به وأما ما كان على وزن فاعل كصالح ومالك وخالد فيجوز إثبات ألفه وحذفها بشرط (٣٥) كثرة استعماله فإن قل كسالم وحامد

وجابر وحاتم لم يجوز حذف الألف وما كثر استعماله ودخلت الألف واللام يحذف ألفه معهما وبإثباتها مع حذفهما يقول قال الحرث وحارث ثلاثا يشبه بحرب ولا تحذف من عمران ويجوز حذفها وإثباتها في عثمان وسفيان ونحوهما بشرط كثرة استعمالها (قوله إنك حميد مجيد) قال المفسرون وأهل اللغة والمعاني والتريب : الحميد بمعنى المحمود وهو الذي يحمدا أفعاله والحميد المسجد وهو الذي كل في الشرف والكرم والصفات المحمودة يقال مجد الرجل ومجد بالضم والفتح يمجده بالضم فيهما مجدا ومجادة (اليسار) بفتح الياء وكسرها والفتح أفصح عند الجمهور وخالفهم ابن دريد (قوله إلا أن يريد تعليم الحاضرين فيجهر) هو برفع الراء من يجهر أي فهو يجهر أو فينشد يجهر (القنوت)

وعلى آل محمد كما بركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد ، والواجب منه اللهم صل على محمد ويدعو بما يجوز من أمر الدين والدنيا ، والمستحب أن يدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت» ثم يسلم تسليمين إحداهما عن عينه ينوي بها الخروج من الصلاة والسلام على الحاضرين والأخرى عن يساره ينوي بها السلام على الحاضرين ثم يدعو سرا إلا أن يريد تعليم الحاضرين فيجهر وإن كان في صلاة هي ثلاث ركعات أو أربع جلس بعد الركعتين مقترشا وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وحده في أحد القولين ولا يصلي في الآخر ثم يصلي ما بقي من صلاته مثل الثانية إلا أنه لا يقرأ السورة في أحد القولين ويقرأ في الآخر ويجلس في آخر الصلاة متوركافان كان في الصبح فالتسنة أن يفت بعد الرفع من الركوع فيقول «اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت إنك تقضي ولا يقضى عليك إنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت وصل اللهم على النبي محمد وآله» ويؤمن المأموم على الدعاء ويشاركه في الشاء ، وإن نزل بالمسلمين نازلة قتلوا في جميع الصلاة .

باب فروض الصلاة وسننها

وفروض الصلاة ثمانية عشر النية وتسكيرة الإحرام والقيام وقراءة الفاتحة والركوع والطمأنينة فيه والاعتدال والطمأنينة فيه والسجود والطمأنينة فيه والجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه والجلوس في آخر الصلاة والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم الأولى ونية الخروج وقيل لا يجب ذلك وترتيبها على ما ذكرناه وسننها أربع وثلاثون رفع اليدين في تسكيرة الإحرام والركوع والرفع منه ووضع اليدين على الشمالك والنظر إلى موضع سجوده ودعاء الاستفتاح والتعوذ والتأمين وقراءة السورة والجهر والإسرار والتسكيرات سوى تسكيرة الإحرام والتسميع والتحميد في الرفع من الركوع والتسبيح في الركوع والتسبيح في السجود ووضع اليد على الركبة في الركوع ومد الظهر والسبق فيه والبدية بالركبة ثم باليد في السجود ووضع الأنف في السجود ومحافة المرفق عن الجنب في الركوع والسجود وإقلال البطن عن الفخذ في السجود والدعاء في الجلوس بين السجدين وجلسة الاستراحة والافتراش في سائر الجلسات والتورك في آخر الصلاة ووضع اليد اليمنى على الفخذ مقبوضة والإشارة بالمسبحة ووضع اليد اليسرى على الفخذ اليسرى مبسوطة والتشهد الأول والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه والصلاة على آله في التشهد الأخير والدعاء في آخر الصلاة والقنوت في الصبح والتسليم الثانية ونية السلام على الحاضرين فإن ترك فرضا ساهيا وهو

(٤ - تنبيه)

له معان في اللغة منها الدعاء ولهذا سمي هذا الدعاء قنوتا ويطلق على الدعاء بخير وشر يقال قنت له وقت عليه (قوله لا يذل من واليت) هو بفتح الياء وكسر الدال والثابت في الحديث «فإنك تقضي ولا يقضى عليك وأنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت» زيادة فاء وواو وربنا فينبغي أن يحفظ ويعمل به .

باب فروض الصلاة وسننها إلى الجنائز (الطمأنينة) مهمزة بعد الميم ويجوز تخفيفها بقلها ألفا كما في نظائره والفعل منه اطمأن بالهمز قال الجوهري ويقال اطمأن بالمداء وأقل الطمأنينة سكون حركته (الجلسات) بفتح اللام (قوله والافتراش في سائر الجلسات والتورك في آخر الصلاة) كان ينبغي أن يعكس هذا الكلام فيقول والتورك في آخر الصلاة والافتراش في سائر الجلسات فهذا وجه الكلام

في الصلاة لم يعتد بها قبله بعد التروك حتى يأتي بها تركه ثم يأتي بها بعده وإن لم يعرفه وضعه بيني الأمر على أسوأ الأحوال ؟ فإن كان المتروك سجدة من أربع ركعات جعلها من غير الأخيرة ثم يأتي بركعة فإن كان سجدين جعل واحدة من الأولى وواحدة من الثالثة ويأتي بركعتين وإن كان ثلاث سجرات جعل سجدة من الأولى وسجدة من الثالثة وسجدة من الرابعة ويأتي بركعتين وإن كان أربع سجرات جعل سجدة من الأولى وسجدة من الثالثة وسجدة من الرابعة ويأتي بسجدة وركعتين وإن ذكر ذلك بعد السلام ففيه قولان أحدهما أنه يبني على صلاته ما لم يتطاول الفصل والثاني يبني ما لم يقم من المجلس وإن ذكر بعد ذلك استأنف وإن ترك سنة فإن ذكر قبل التلبس بفرض عاد إليه وإن تلبس بفرض لم يعد إليه .

﴿ باب صلاة التطوع ﴾

أفضل عبادات البدن الصلاة وتطوعها أفضل التطوع وأفضل التطوع ما شرع له الجماعة وهو العبد والكسوف والاستسقاء وفي الوتر وركعتي الفجر قولان أصحهما أن الوتر أفضل . والسنة أن يواظب على السنتين الراتبة مع الفرائض ، وهى ركعتا الفجر وأربع قبل الظهر وركعتان بعدها وأربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء والوتر وأقله ركعة وأكثره إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين وأدنى السكال ثلاث ركعات بتسليمتين يقرأ في الأولى بعد الفاتحة سبع وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين ويقتل في الأخيرة منها في النصف الأخير من شهر رمضان ويصلى الضحى ثمان ركعات وأدناها ركعتان ، ويقوم شهر رمضان بعشرين ركعة في الجماعة التراويح ويوتر بعدها في الجماعة إلا أن يكون له تهجد فيجعل الوتر بعده ، ومن فاته من هذه السنتين الراتبة شيء قضاء في أصح القولين . ويسن التهجد والنصف الأخير من الليل أفضل من النصف الأول والثالث الأوسط أفضل من الأول والأخير وتطوع الليل أفضل من تطوع النهار وفعله في البيت أفضل من فعله في المسجد ، والأفضل أن يسلم من كل ركعتين وإن جمع ركعات بتسليمة أو تطوع بركعة واحدة جاز . ويسن لمن دخل المسجد أن يصلي ركعتين تحية المسجد إلا أن يدخل وقد حضر الجماعة فالقريضة أولى ، ويجوز فعل النوافل قاعدا .

﴿ باب سجود التلاوة ﴾

وسجود التلاوة سنة للتماري والمستمع وهى أربعة عشر سجدة سجدة في الأعراف وسجدة في الرعد وسجدة في النحل وسجدة في سبحان وسجدة في صميم وسجدة في الحج وسجدة في الفرقان وسجدة في النمل وسجدة في الم تنزيل وسجدة في حم السجدة وسجدة في النجم وسجدة في إذا السماء انشقت وسجدة في اقرأ وسجدة ص سجدة شكر ليست من عزائم السجود فإن قرأها في الصلاة لم يسجد وقيل يسجد شكرا ، ومن تجددت عنده نعمة ظاهرة أو اندفعت عنه نقمة ظاهرة استحسب له أن يسجد شكرا لله عز وجل ، ومن سجد للتلاوة في الصلاة كبر للسجود والرفع ، ومن سجد في غير الصلاة كبر للإحرام رافعا يديه ثم يكبر للسجود ويكبر للرفع وقيل يتشهد ويسلم وقيل يسلم ولا يتشهد والنصوص أنه لا يتشهد ولا يسلم ، وحكم سجود التلاوة حكم صلاة النفل في القبلة وسائر الشروط .

﴿ باب ما يفسد الصلاة وما لا يفسدها ﴾

إذا أحدث في صلاته بطلت وإن سبقه الحدث ففيه قولان أحدهما لا تبطل ويتوضأ ويبني على صلاته والثاني أنها تبطل وإن لاقى نجاسة غير معفو عنها بطلت صلاته وإن وقع عليه نجاسة يابسة فنجاهها في الحال لم تبطل صلاته ، وإن كشفت عورته بطلت صلاته وإن كشفها الريح لم تبطل صلاته وإن قطع

(قوله يتطاول الفصل)

خلوله يؤخذ من العرف

وقيل هو مضي قدر تلك

الصلاة وقيل ركعة (قوله

صلاة التطوع) قد سبق

بيان التطوع والنفل

وسائر أسماؤه في التيميم

(قوله ما شرع له الجماعة)

أي نديت (الوتر) بفتح

الواو وكسرهما (المواظبة)

المداومة يقال مواظبا

وأوظب وظوبا أي دام

(المعوذتان) بكسر الواو

(قوله يقوم شهر رمضان)

مراد صلاة التراويح واستعمل

لفظ القيام اقتداء برسول

الله صلى الله عليه وسلم في قوله

عليه الصلاة والسلام « من

قام رمضان إيمانا واحتسابا

غفر له ما تقدم من ذنبه »

(التهجد) هو صلاة التطوع

بالليل وأصله الصلاة بعد

النوم (الأعراف) سور

بين الجنة والنار قال ابن

تيمية سمي بذلك لارتفاعه

وكل مرتفع عند العرب

أعراف (عزائم السجود)

عنا كداته (قوله وإن

كشفت عورته) هكذا

ضبطناه عن نسخة المصنف

ويقع في كثير من النسخ

أو أكثرها انكشف

والأول هو المعتد

النية أو عزم على قطعها أو شك هل يقبلها أو ترك فرضا من فروضها بطلت صلاته وإن ترك القراءة ناسيا ففيه قولان أحدهما أنها تبطل وإن زاد في صلاته ركوعا أو سجودا أو قياما أو قعودا عامدا بطلت صلاته وإن قرأ الفاتحة مرتين لم تبطل صلاته على المنصوص وإن تسكلم عامدا أو قهقه عامدا بطلت صلاته وإن كان ذلك ساهيا أو جاهلا بالتحريم أو مشاربا ولم يطل الفصل لم تبطل صلاته وإن أطال فقد قيل تبطل وقيل لا تبطل وإن نفع ولم يبين منه حرفان لم تبطل صلاته وإن خطا ثلاث خطوات متواليات أو ضرب ثلاث ضربات متواليات بطلت صلاته وإن أكل عامدا بطلت صلاته وإن كان ساهيا لم تبطل صلاته وإن فكر في الصلاة أو انتفت فيها كرهه ولم تبطل صلاته ولا يصلي وهو يدافع الأخشين ولا يدخل فيها وقد حضر العشاء ونفسه تتوق إليه فإن فعل أجزأته صلاته وإن كره إنسان أو استأذن عليه وهو في الصلاة سبغ إن كان رجلا وشفقت إن كانت امرأة وإن سلم عليه رد بالإشارة وإن بدره البصاق وهو في المسجد بصق في ثوبه وحك بعضه ببعض وإن كان في غير المسجد بصق على يساره أو تحت قدميه وإن صر بين يديه مارتو بينهما سترة أو عصا بقدر عظم النزاع لم يكره وكذلك إن لم يكن عصا وخط بين يديه على ثلاثة أذرع خطأ لم يكره وإن لم يكن شيء من ذلك كرهه وأجزأته صلاته .

(باب سجود السهو)

إذا شك في عدد الركعات وهو في الصلاة بنى على اليقين وهو الأقل ويأني بما بقى ويسجد للسهو وكذلك إذا شك في فرض من فروضها بنى الأمر على اليقين وهو أنه لم يفعل فيأتي به ويسجد للسهو وإن زاد في صلاته سجودا أو ركوعا أو قياما أو قعودا على وجه السهو يسجد للسهو وإن تسكلم أو سلم ناسيا أو قرأ في غير موضع القراءة يسجد للسهو وإن فعل ما لا يبطل عمده الصلاة كالالتفات والخطوة والخطوتين لم يسجد للسهو وإن نهض للقيام في موضع القعود ولم يتعصب قائما فعاد إلى القعود ففيه قولان أحدهما يسجد والثاني لا يسجد وإن ترك التشهد الأول أو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول وقلنا إنها سنة أو ترك القنوت يسجد للسهو وقيل إن ترك ذلك عمدا لم يسجد وإن سها سهوين أو أكثر كفاه لجميع سجدتان وإن سها خاف الإمام لم يسجد وإن سها إمامه تابعه في السجود وإن ترك الإمام سجدة للمأموم وإن سبقه الإمام ركعة وسجد معه أعاد في آخر صلاته في قوله الجديد ولا يعيد في القديم وإن ترك إمامه فرضا نوى مفارقه ولم يتابعه وإن ترك فعلا مسنونا تابعه ولم يشتغل بفعله وسجد السهو سنة فإن ترك جاز ومحل قبل السلام وقال في موضع آخر إن كان السهو زيادة فحله بعد السلام والأول هو الأصح فإن لم يسجد حتى سلم ولم يطل الفصل سجد وإن طال ففيه قولان أحدهما أنه لا يسجد .

(باب الساعات التي نهى عن الصلاة فيها)

وهي خمسة أوقات : عند طلوع الشمس حتى ترتفع قيد رمح وعند الاستواء حتى تزول وعند الاصفرار حتى تغرب وبعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر ولا يكره فيها ما لها سبب كصلاة الجنازة وسجود التلاوة وقضاء الفائتة ولا يكره شيء من الصلاة في هذه الساعات بمكة ولا عند الاستواء يوم الجمعة .

(باب صلاة الجماعة)

والجماعة سنة في الصلوات الخمس وقيل هي فرض على الكفاية فإن اتفق أهل بلد على تركها قوتلوا وأقل الجماعة اثنان ولا تصح الجماعة حتى ينوي المأموم الائتمام وفعلها فيما كثر فيه الجمع من المساجد أفضل فإن كان في جواره مسجد ليس فيه جماعة كان فعلها في مسجد الجوار أفضل وإن كان للمسجد إمام راتب كره لغيره إقامة الجماعة فيه ومن صلى منفردا ثم أدرك جماعة يصلون استحج

(قوله أو ترك فرضا من فروضها) يعني فروض الصلاة كركوع أو سجود (الأخشاف) البول والغائط ويلحق بهما الريح (التوقان) الاشتياق إلى الشيء وتعلق القلب به (البصاق) والبراق والبساق وبصق وبرزق وبسق ثلاث لغات والسين غريبة (السهو) الغفلة

(الخطوة) بفتح الحاء المرة الواحدة وبالضم اسم لما بين القدمين وقيل لغتان مطلقا (قوله قيد رمح) هو بكسر القاف وإسكان الياء أي قدر رمح ويقال قيد وقاد وقيس وقاس بمعنى (قوله وقيل هي فرض على الكفاية) إن اتفق أهل بلد على تركها قوتلوا هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف إن اتفق ويقع في أكثر النسخ أو كثير منها فإن اتفق بالفاء والأولى أوضح لأننا إذا قلنا الجماعة فرض كفاية قوتلوا وإن قلنا سنة لم يقتلوا على الصحيح فإذا حذفت الفاء كان القتال مختصا بقولنا فرض كفاية وهو المراد (الجوار) بكسر الجيم وضمها

(الوحد) بفتح الحاء هذا هو المشهور ، وحكي الجوهري وغيره نسبة قليلة باسكانها قال الجوهري هي رديئة (الضياح) الحلاك قال وهو بفتح الضاد يقال ضايح ضايح ضيعة وضياح (قوله أحسن الإمام بداخل) هذه اللغة الفصيحة أحسن وبها جاء القرآن ويقال حسن في لغة قليلة (قوله وإن زاد واحد في الفقه أو القراءة) هكذا ضبطناها عن نسخة المؤلف أو القراءة بأو ، ويقع في كثير من النسخ أو أكثرها (٢٨)

له أن يصلحها معهم ويعتد في ترك الجماعة للمريض ومن يتأذى بالمطر والوحد والريح الباردة في الليلة المنظمة ومن له مريض يخاف ضياعه أو قريب يخاف موته ومن حضره الطعام ونفسه تتوق إليه أو يدافع الأخبثين أو يخاف ضررا في نفسه أو ماله ومن أحرم منفردا ثم نوى متابعة الإمام جاز في أحد القولين ومن أحرم ثم أخرج نفسه من الجماعة لعذر وأتم منفردا جاز وإن كان لعذر عذر ففيه قولان أحدهما أنه يجوز وإن أحدث الإمام فاستخلف مأموما جاز في أصح القولين إلا أنه لا يستخلف إلا من لا يخالفه في ترتيب الصلاة وقيل لا يجوز أن يستخلف في صلاة الجمعة إلا من كان معه في الركعة الأولى والمنصوص أنه يجوز ، ويستحب للإمام أن يخفف في الأذكار إلا أن يعلم من حال المأمومين أنهم يؤثرون التطويل وإذا أحسن الإمام بداخل وهو راكع استحب له أن ينتظر في أصح القولين ويكره في القول الآخر ومن أدرك الإمام قبل أن يسلم فقد أدرك الجماعة ومن أدركه راكعا فقد أدرك الركعة وإن أدرك في الركعة الأخيرة فهو أول صلاته وما يقضيه فهو آخر صلاته يعيد فيها القنوت ومن أدرك قائما فقرأ بعض الفاتحة ثم ركع الإمام فقدم قيل يقرأ ثم يركع وقيل يركع ولا يقرأ ويكره أن يسبق الإمام بركن وإن سبقه بركن عاد إلى متابعته ولا يجوز أن يسبقه بركنين فإن سبقه بركنين بأن ركع قبله فلما أراد أن يركع رفع فلما أراد أن يرفع سجد فإن فعل ذلك مع العلم بتحريره بطلت صلاته وإن فعل مع الجهل لم تبطل صلاته ولم يستد له بذلك الركعة ومن حضر وقد أقيمت الصلاة لم يشتغل عنها بنافلة وإن أقيمت وهو في النافلة ولم ينحس فوات الجماعة أعما .

﴿ باب صفة الأئمة ﴾

السنة أن يؤم القوم أقرؤهم وأفقههم فإن زاد واحد في الفقه والقراءة فهو أولى وإن زاد واحد بالفقه وزاد آخر بالقراءة فالأفقه أولى فإن استويا في ذلك قدم أشرفهما وأسنهما فإن استويا في ذلك قدم أقدمهما هجرة فإن استويا في ذلك قدم أورعهما وإن استويا في ذلك أقرع بينهما وصاحب البيت أحق من غيره وإمام المسجد أحق من غيره والسلطان أحق من صاحب المنزل وإمام المسجد والبالغ أولى من الصبي والحاضر أولى من المسافر والحر أولى من العبد والعدل أولى من الفاسق وغير ولد الزنا أولى من ولد الزنا والبصير أولى عندى من الأعشى وقيل هو والبصير سواء ويكره أن يؤم الرجل قوماً أكثرهم له كارهون ولا يجوز الصلاة خلف كافر ولا مجنون ولا محدث ولا نجس ولا صلاة رجل ولا خشي خلف امرأة ولا خشي خلف الخثي ولا طاهر خلف المستحاضة وقيل يجوز ذلك ولا يجوز صلاة قارئ خلف أي ولا أخرس ولا أرت ولا ألثغ في أحد القولين ولا يجوز صلاة الجمعة خلف من صلى الظهر وفي جوازها خلف صبي أو مثقل قولان ولا يجوز صلاة خلف من صلى صلاة يخالفها في الأفعال الظاهرة كالصبح خلف من صلى الكسوف والكسوف خلف من صلى الصبح فإن صلى أحد هؤلاء خلف أحد هؤلاء ولم يعلم ثم علم أعاد إلا من صلى خلف المحدث فإنه لا إعادة عليه في غير الجمعة ويجب في الجمعة .

المهاشمي والمطلبي عتلى غيرهما ثم سائر قریش على سائر العرب ثم سائر العرب على العجم (قوله وأسنهما) الراديه أكبرهما سنا بشرط كونه في الإسلام فإن كان شيخ أسلم على قرب لم يقدم على شاب أسلم قبله (قوله أورعهما) الراد به حسن الطريقة والعفة لا مجرد العدالة السوغة لقبول الشهادة وأصل الورع الكف (قوله وصاحب البيت أحق من غيره) المراد به لاحق لغيره معه وكذا قولهم أحق الناس بالصلاة على الميت أبوه وبأنكاحها أبوها وصار المتخجر أحق به وفلان أحق بكذا وأشباهه المراد به كله لاحق لغيره معه قال الأزهرى أحق في كلام العرب له معيان أحدهما استيعاب الحق كقولك فلان أحق بماله أي لاحق لغيره فيه والثاني على ترجيح الحق وإن كان الآخر فيه نزيب كقولك فلان أحسن حالا من فلان

قال وهذا معنى قول النبي عليه الصلاة والسلام الأيم أحق بنفسها من وليها أي لا يفتات عليها في زوجها بغير إذنها

﴿ باب ﴾ ولم يفتحق الولي فإنه العاقد عاها والناظر لها (الزنا) مقصور وممدود وبالأول جاء القرآن (الأخي) هنا من لم يحفظ الفاتحة بكلماته في أصل بحرف منها فهو أي سمي بذلك لأنه باق على الحال التي ولدت أمه عليها قال الله تعالى - والله أخرجكم من بطون أهباتكم لا تعلمون شيئا - (الأرت) بتشديد التاء المثناة فوق وهو من يدغم حرفا في حرف في غير موضع الإدغام (الألثغ) من يبدل حرفا بحرف كسين شاء وراء يعين

(قوله وقف الإمام وسطهم) يسكون السنين . قال الجوهري : يقول جلست وسط القوم بالتسكين لأنه ظرف وجلست وسط الدار بالفتح لأنه اسم قال وكل موضع صالح فيه بين فهو وسط بالإسكان وإن لم يصالح بين فهو وسط بالفتح وربما سكن وليس بالوجه . وقال الأزهرى : وكل ما كان بين بعضه من بعض كوسط الصف والقلادة والمسيحة وحلقة الناس فهو بالإسكان وما كان مصدرا لابين بعضه من بعض كالدار والساحة والراحة فهو وسط بالفتح قال وقد أجازوا في المفتوح الإسكان ولم يجيزوا في الساكن التفتح فافهمه (الفرجة) الخلل بين شيئين وهى بضم الفاء وفتحها ويقال لها أيضا فرج ومنه قول الله تعالى « وما لها من فروج » جمع فرج ومن ذكر الثلاث صاحب المحكم وآخرون وذكر الأولين الأزهرى وآخرون واقتصر الجوهري وبعضهم على الضم ، وأما الفرجة بمعنى الراحة من النعم فذكر الأزهرى فيها فتح الفاء وضمها وكسرهما (٣٩) وقد فرج له في الصف والحلقة

ونحوها بالتخفيف يفرج بضم الراء (الجذب) والجذب ثمان بمعنى وهو مد الشيء إليك يقال جذب وجذب واجتذب (النسوة) بكسر النون وضمها لا واحد له من لفظه وكذلك النساء والنسوان وتضغير نسوة نسبة قال الجوهري ويقال نسيات وهو تضغير جمع الجمع (الإيماء) الإشارة وهو مهموز يقال أومأ يومئ إيماء فهو مومئ كله مهموز (قوله وإن كان به وجع فقيل له إن صليت مستلقيا) هكذا هو في الأصل ويقع في أكثر النسخ وجع العين والصواب حذفها لأنه أعم (السفر) قطع المسافة وجمعه أسفار سمي بذلك لأنه يسفر عن أخلاق الرجال أى يكشفها

باب موقف الإمام والمأموم

السنة أن يقف الرجل الواحد عن يمين الإمام والحنئ خلفهما والمرأة خلف الحنئ وإن حضر رجلان أو رجل وصبي اصطفا خلفه فإن كانوا عراة وقف الإمام وسطهم فإن حضر رجال وصبيان وحنائ ونساء تقدم الرجل ثم الصبيان ثم الحنائ ثم النساء ، ومن حضر ولم يجد في الصف فرجة جذب واحدا اصطلف معه فإن لم يفعل صلى وحده كره ذلك وإن حضر ومع الإمام واحد عن يمينه أحرم عن يساره ثم يتقدم الإمام أو يتأخر المأمومان والمستحب أن لا يكون موضع الإمام أعلى من موضع المأمومين إلا أن يريد تعليمهم أفعال الصلاة فالمستحب أن يقف الإمام على موضع عال كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن تقدم المأموم على الإمام لم تصح صلاته في أصح القولين وإن صلت المرأة بنسوة قامت وسط الصف ومن صلى مع الإمام في المسجد جازت صلاته إذا علم بصلاته وإن صلى به خارج المسجد واتصلت به الصفوف جازت صلاته وإن انقطعت ولم يكن دونها حائل جازت صلاته إذا لم يزد ما بينه وبين آخر الصف على ثلثائة ذراع فإن حال بينهما حائل يمنع الاستطراق والمشااهدة لم تصح صلاته وإن منع الاستطراق دون المشاهدة بأن يكون بينهما حائل يمنع الاستطراق وقيل لا يجوز .

باب صلاة المريض

إذا عجز عن القيام صلى قاعدا ويقعد مترعا في أحد القولين ومفترشا في الآخر ، وإن عجز عن القعود صلى مضطجعا على جنبه الأيمن يستقبل القبلة بوجهه ويومئ بالكوع والسجود ويكون سجوده أخفض من الركوع ، فإن عجز عن ذلك أومأ بطرفه ونوى بقلبه ولا يترك الصلاة مادام عقله ثابتا فإن قدر على القيام في أثناء الصلاة أو القعود انتقل إليه وأتم صلاته ، وإن كان به وجع العين فقيل له إن صليت مستلقيا أمكن مداواتك وهو قادر على القيام احتمل أن يجوز له ترك القيام واحتمل أن لا يجوز .

باب صلاة المسافر

إذا سافر في غير معصية سفرا يبلغ ثمانية وأربعين ميلا بالهاشمى فله أن يصلى الظهر والعصر والعشاء ركعتين ركعتين إذا فارق بنيان البلد أو خيام قومه إن كان من أهل الخيام والأفضل أن لا يقصر إلا في سفر يبلغ مسيرة ثلاثة أيام فإذا بلغ سفره ذلك كان القصر أفضل من الإتمام وإن كان للبلد الذى يقصده

ويقال قصر الصلاة وقصرها بالتخفيف والتشديد وبالتخفيف جاء القرآن والقصر والتقصير ردّ الرباعية إلى ركعتين (الميل) بكسر الميم اسم لمسافة معلومة قال الأزهرى عند العرب ما اتسع من الأرض حتى لا يكاد الرجل يلحق أقصاه والميل المعتبر هنا ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون أصبعا معترضات والأصبع ست شعيرات معتدلات معترضات وهذه المسافة بالمرجل مرحلتان يسير الأتقال ودييب الأقدام (قوله بالهاشمى) نسبة إلى بني هاشم بن عبد مناف بن قصي لأنهم وضعوها وقدروها (الخيام) بكسر الخاء جمع خيم بفتح الخاء وإسكان الياء ككلب وكلاب وواحدة الخيم خيمة كتمرة وتمر حكاها الواحدى قال أهل اللغة لا تكون الخيمة من ثياب وصوف ووبر وشعر ولا تكون إلا أربعة أعواد ثم يسقف بالثمام شئ من نبات الأرض وإنما يسمى المتخذ من صوف ووبر وشعر خباء وهذا الثانى هو مراد المصنف ولكنه مجاز .

طريقان يقصر في أحدهما ولا يقصر في الآخر فسلكت الأبعد لغير غرض لم يقصر في أحد القولين
ويقصر في الآخر ، فإن أحرم في البلد ثم سافر أو أحرم في السفر ثم أقام أو شك في ذلك أو لم ينو القصر
أو ائتم بتقيم في جزء من صلاته أو بمن لا يعرف أنه مسافر أو مقيم لزمه أن يتم وإن نوى المسافر
إقامة أربعة أيام غير يوم الدخول ويوم الخروج أتم وإن أقام في بلد لقمضاء حاجة ولم ينو الإقامة قصر إلى
ثمانية عشر يوما في أحد القولين ويقصر أبدا في القول الآخر وإن فاتته صلاة في الحضر فقضاها
في السفر أتم وإن فاتته في السفر فقضاها في السفر أو الحضر ففيه قولان أحدهما أنه يتم ، ويحوز
الجمع بين الظهر والعصر في وقت إحداها وبين المغرب والعشاء في وقت إحداها في السفر الطويل
وفي السفر القصير قولان والمستحب لمن هو في المنزل في وقت الأولى أن يقدم الثانية إلى الأولى ولمن
هو سائر أن يؤخر الأولى إلى الثانية اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وإن أراد الجمع في وقت الأولى
لم يحز إلا بثلاثة شروط أن يقدم الأولى منهما وأن ينوي الجمع عند الأحرام بالأولى في أحد القولين
ويحوز في القول الثاني قبل الفراغ من الأولى وأن لا يفرق بينهما وإن أراد الجمع في وقت الثانية كنهاء
نية الجمع قبل خروج وقت الأولى بقدر ما يصلي فرض الوقت والأفضل أن يقدم الأولى وأن لا يفرق
بينهما ويحوز للقيم الجمع في المطر في وقت الأولى منهما إن كان يصلي في موضع يعصيه المطر وتبتل ثيابه
ويكون المطر موجودا عند افتتاح الأولى وعند الفراغ منها وافتتاح الثانية وفي جواز الجمع في وقت
الثانية قولان .

باب صلاة الخوف

إن كان العدو في غير جهة القبلة ولم يؤمنوا وقتالهم غير محظور فرق الإمام الناس فرقين فرقة
في وجه العدو وفرقة خلفه فيصل في بالفرقة التي خلفه ركعة فإذا قام إلى الثانية فارقه وأتمت الركعة الثانية
لنفسها ثم تخرج إلى وجه العدو وتجيء بالطائفة الأخرى فيصل معها الركعة الثانية ويجلس وتصل
الطائفة الركعة الثانية ثم يسلم بهم وهل يقرأ في حال الانتظار ويتشهد أم لا ؟ فيه قولان وقيل يتشهد
قولا واحدا فإن كانت الصلاة مغربا صلى بالطائفة الأولى ركعتين والثانية ركعة في أحد القولين وفي
القول الآخر يصلي بالأولى ركعة والثانية ركعتين وإن كانت صلاة رباعية صلى بكل طائفة ركعتين
فإن فرقهم أربع فرق فصل في كل فرقة ركعة ففي صلاة الإمام قولان أحدهما أنها صحيحة وهو الأصح
وفي صلاة المأموم قولان أحدهما أنها تصح والثاني تصح صلاة الطائفة الأخيرة وتبطل صلاة الباقيين
والقول الثاني أن صلاة الإمام باطلة وتصح صلاة الطائفة الأولى والثانية وتبطل صلاة الطائفة الثالثة
والرابعة وإن كان العدو في جهة القبلة يشاهدون في الصلاة وفي المسامين كثرة أحرم بالطائفتين وسجد
معه الصف الذي يليه فإذا رفعوا رؤوسهم سجد الصف الآخر فإذا سجد في الثانية حرس الصف الذي
سجد في الأولى وسجد الصف الآخر فإذا رفعوا رؤوسهم سجد الصف الآخر ويستحب أن يحمل
السلح في صلاة الخوف في أحد القولين ويجب في الآخر وإن اشتد الخوف والتحم القتال صلوا رجالا
وركبانا إلى القبلة وغير القبلة وإن لم يقدروا على الركوع والسجود أو أمئوا وإن اضطروا إلى الضرب
المتتابع ضربوا ولا إعادة عليهم وقيل عليهم الإعادة وإن أمن وهو راكب فنزل بنى وإن كان راخلا
فركب استأنف على النصوص وقيل إن اضطروا إلى الركوب فركب لم يستأنف وقيل فيه قولان وإن
رأوا سوادا فظنواهم عدوا فصلوا صلاة شدة الخوف ثم بان لهم أنه لم يكن عدوا أجزأهم الصلاة
في أصح القولين وإن رأوا عدوا تخافواهم فصلوا صلاة شدة الخوف ثم بان أنه كان بينهم خندق
أعادوا ، وقيل فيه قولان .

(المحظور) الحرام
(الكثرة) بفتح الكاف
وفي لغة قليلة بكسرهما
(التحام القتال) قال
الأزهري : هو أن يقطع
بعضهم لحم بعض والملحمة
المقتلة (قوله رجالا
وركبانا) الرجال جمع
راجل وهو الكائن على
رجليه واقفا كان أو ماشيا
ونظيره صاحب وصحاب
(قوله رأوا سوادا) قال
الأزهري في تفسيره :
السواد الشخص وجمعه
أسودة ، وسواد العسكر
ما فيه من الآلات وغيرها
(الخندق) فارسي معرب
تكلمت به العرب قديما
وجمعه خنادق

(الإبريسم) بفتح الحسزة وكسرهما والراء مفتوحة فيهما وذكره ابن السكيت والجوهري بكسر الحسزة والراء فهي ثلاث لغات وهو مسرب (الموه) للطلح (قوله صدى) بفتح الصاد وكسر الدال وبعدها حمزة . قال أهل اللغة : صدأ الحديد وسخه مهسوز وقد صدأ صدأ مهسوز مقصور فاضبطه فقد رأيت من غلط فيه فتوجه غير مهسوز (الديباج) بكسر الدال وفتحها تجمى معرب جمعه ديباج وديبج (قوله لا يقوم غيره مقامه) بفتح الميم قال أهل اللغة يقال قام الشيء مقام غيره بالفتح وأقته مقام غيره بالضم (قوله فاجأته الحرب بالهمز) أى بفتته ووقع فيها (الحرب) مؤنثة هذا هو المشهور قال الله تعالى « حتى تضع الحرب أوزارها » وحكى الجوهري عن المبرد أنها قد تدكن (الحسكة) بكسر الحاء الجرب (الجمعة) (٣٩) بضم الميم وإسكانها وفتحها حكاهما الفراء

والواحدى سميت بذلك

لاجتماع الناس وكان يقال ليوم

الجمعة في الجاهلية العربية

وجمعها جمعات وجمع (قوله

لا يسمع النداء) بضم الياء

النداء بالمد وبكسر النون

وضمها وهو الصوت (قوله

أربعين رجلاً) أى أربعين

نفساً (قوله لا يظعنون)

بفتح العين يقال ظعن يظعن

إذا سار وأظعته سيرته

والمصدر ظعن وظعن بفتح

العين وإسكانها (قوله من

أول الصلاة إلى أن تقام

الجمعة) هكذا ضبطناه عن

نسخة المصنف وكذا هو

في أكثر النسخ وفي بعضها

من أول الخطبة إلى أن

تقام الجمعة وقد يستصوب

بعض الناس هذا لأنه

صريح في اشتراط العدد

في الخطبة والصواب الأول

ومعناه من أول الصلاة إلى

أن يسلم منها . وأما اشتراط

باب ما يكره لبسه وما لا يكره

يحرم على الرجل استعمال ثياب الإبريسم أو ما أكثره إبريسم وكذلك يحرم عليه المنسوج بالذهب والمسوّ به إلا أن يكون قد صدأ ويجوز للمحارب لبس الديباج الثخين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح ولبس المنسوج بالذهب إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره ويجوز شدّ السن بالذهب للضرورة ، ويجوز لبس الحرير للحكة وقيل لا يجوز ، ويجوز أن يلبس دابته الجلد النجس سوى جلد الكلب والخنزير .

باب صلاة الجمعة

ومن لزمه الظهور لزمه الجمعة إلا العبد والمرأة والمسافر والمقيم في موضع لا يسمع فيه النداء من الموضع الذي تصح فيه الجمعة والمريض والمقيم بمرض يخاف ضياعه ومن له قريب يخاف موته ومن يتلّ ثيابه بالمطر في طريقه ومن يخاف من ظالم فلا الجمعة عليهم وإن حضروا إلا المريض ومن في طريقه مطر فانهما إذا حضرا لزمهما الجمعة ومن لا الجمعة عليه مخير بين الظهر والجمعة والأفضل أن لا يصلى الظهر قبل فراغ الإمام من الجمعة ومن يلزمه فرض الجمعة لا يصلى الظهر قبل فراغ الإمام من الجمعة فإن صلاها قبل فوات الجمعة لم تصح في أصحّ القولين ومن لزمه فرض الجمعة لم يجوز له أن يسافر سفراً لا يصلى فيه الجمعة بعد الزوال وهل يجوز قبل الزوال فيه قولان . ولا تصح الجمعة إلا بشروط : أحدها أن تكون في أبنية محتمة . والثاني أن تكون في جماعة . والثالث أن تقام بأربعين رجلاً أجزارا بالغين عتلاء مقيمين في موضع لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفاً إلا ظعن حاجة من أول الصلاة إلى أن تقام الجمعة فإن انفضوا عنه وبقي الإمام وحده أتمها ظهراً وإن نقصوا عن الأربعين أتمها ظهراً في أصحّ الأقوال وإن بقي معه اثنان أتمها جمعة في الثاني وإن بقي معه واحد أتمها جمعة في الثالث . والرابع أن يكون وقت الظهر باقياً فإن فاتهم الوقت وهم في الصلاة أتموها ظهراً . والخامس أن لا تكون قبلها ولا معها جمعة أخرى فإن كان قبلها جمعة فالجمعة هي الأولى فالثانية باطلة وإن كان معها ولم يعلم السابق منهما ولم تنفرد إحدهما عن الأخرى بإمام فلهما باطلتان ، وإن كان الإمام مع الثانية ففيه قولان : أحدهما أن الجمعة جمعة الإمام والثاني أن الجمعة هي السابقة . والسادس أن يتقدمها خطبتان من شرط محتتهما الطهارة والستارة في أحد القولين والقيام والتعود بينهما والعسد الذي يتعبد به الجمعة وفرضها أن يحمد الله تعالى ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصى بتقوى الله فيهما والدعاء للمؤمنين ويقرأ في الأولى شيئاً من القرآن وقيل يجب القراءة فيهما وستهما أن يكون على منبر

العدد في الخطبة فقد ذكره المصنف بعد هذا في قوله والعدد الذي تتعبد به الجمعة فلو ذكره هنا كان تكراراً بلا فائدة (الانقضاء)

الانصراف والنفوق (الخطبة) بضم الحاء وهي الكلام المؤلف المتضمن وعظاً وبلاغاً يقال خطب يخطب بالضم خطابة بكسر الحاء ،

وأما خطبة المرأة وهي طلب نكاحها فبالكسر (قوله من شرط محتتهما الطهارة والستارة) هي بكسر السين وهي السترة وتقديره

ولبس الستارة فحذف الضاف ولو قال السترة كان أوضح وأخصر فاحفظ ما ضبطته فقد رأيت من يصحفها فيفتح السين ولا وجه

له بل هو خطأ صريح (قوله أن يحمد الله) بفتح الياء والميم (تقوى الله تعالى) امتثال أمره واجتناب نهيه (قوله وفرضها أن

يحمد الله تعالى ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصى بتقوى الله فيهما) فقولته فيها عائد إلى الأمور الثلاثة وهي : الحمد ،

والصلاة والوصية ، ومعناه يجب الثلاثة في كل واحدة من الخطبتين (المنبر) بكسر الميم مشتق من المنبر وهو الارتفاع

(القوس) مؤنثة ومذكورة والتأنيث أشهر . قال الجوهري من أمث قال في تصغيرها قويسة ومن ذكر قال قويس والجحج قيس وأقواس وقياس (العصا) مقصور ولا يقال عصاة . قال ابن السكيت قال الفراء أول لحن سمع هذه عصا قال غيره أول لحن سمع هذه عصاى وبعده لعل لها عذر وأنت تلوم * والصواب عذرا (الرواح الذهب سواه كان أول النهار أو آخره قال الأزهري يقال راح إلى المسجد أى مضى قال ويتوهم كثير من الناس أن الرواح لا يكون إلا في آخر النهار وليس ذلك بشئ لأن الرواح والغدو عند العرب مستعملان في السير أى وقت كان من ليل أو نهار يقال راح أول النهار وآخره وتروّج وغدا بمعناه هذا كلام الأزهري وهو إمام اللغة في عصره (قوله وأفضلها البياض) تقديره أفضل ألوانها البياض ولو قال البياض كان أحسن وأخصر (الزينة) ما تزين به (قوله ويكر) بضم الياء وفتح الباء وكسر الكاف المشددة ويجوز بيكر بفتح أوله وإسكان ثانيه وضم الكاف الخففة يقال بكر ويكر مشدد وخفف (٣٣) قال الأزهري وروى الحديث « من غسل واغتسل وبكر وابتكر » بتشديد

بكر وتخفيفه (السكينة) السكون والطمأنينة (الوقار) بفتح الواو الحلم والرزانة وقد قر الرجل بفتح القاف يقر بكسرهما وقارا وقرة بكسر القاف فهو وقور (الكهف) كالبيت المقور في الجبل (المصادفة) والوجدان (ساعة الإجابة) يوم الجمعة ، هي ما بين أن يجاس الإمام على المنبر أول صعوده إلى أن يقضى الإمام الصلاة ثبت هذا في صحيح مسلم من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم من رواية أبي موسى الأشعري وقيل فيها أقوال كثيرة مشهورة غير هذا أشهرها أنها بعد

أو موضع عال وأن يسلم على الناس إذا أقبل عليهم وأن يجلس إلى أن يؤذن المؤذن ويعتمد على قوس أو سيف أو عصا وأن يقصد قصد وجهه وأن يدعو للمسلمين وأن يقصر الخطبة ، والجمعة ركعتان إلا أنه يسن أن يجهر فيهما بالقراءة وأن يقرأ بعد الفاتحة في الأولى سورة الجمعة وفي الثانية المنافقين .

﴿ باب هيئة الجمعة ﴾

السنة لمن أراد الجمعة أن يغتسل لها عند الرواح فان اغتسل لها بعد الفجر أجزاء وأن يتنظف بسواك وأخذ ظفر وشعر وقطع رائحة وأن يتطيب ويلبس أحسن ثيابه وأفضلها البياض ويزيد الامام على سائر الناس في الزينة ويكر بعد طلوع الشمس وعشى إليها وعليه السكينة والوقار ولا يركب ويدنو من الامام ويشغل بذكر الله تعالى والتلاوة . ويستحب أن يقرأ سورة الكهف يوم الجمعة وأن يكثر من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في يومها وليتها ويكثر في يومها من الدعاء رجاء أن يصادف ساعة الإجابة وإن حضر والامام يخطب لم يتخط رقاب الناس ولا يزيد على تحية المسجد ركعتين يتجوز فيهما ويستمع الخطبة إن كان يسمعها ويذكر الله تعالى إن لم يسمعها ولا يتكلم فان تكلم لم يأت في أصح القولين وإن أدرك الإمام راكعا في الثانية أتم الجمعة وإن أدركه بعد الركوع أتم الظهر وإن زوح من السجود وأمكته أن يسجد على ظهر إنسان فعل فان لم يمكنه انتظر حتى يزول الزحام ثم يسجد فان أدرك الإمام قبل السلام أتم الجمعة وإن لم يدرك السلام أتم الظهر وإن لم يزل الزحام حتى ركع الإمام في الثانية ففيه قولان أحدهما يقضى ماعليه والثاني أنه يتبع الإمام .

﴿ باب صلاة العيدين ﴾

وصلاة العيدين سنة مؤكدة وقيل هي فرض على الكفاية فان اتفق أهل بلد على تركها من غير عذر قوتلوا ووقتها ما بين أن ترتفع الشمس إلى الزوال ويسن تقديم صلاة الأضحية وتأخير صلاة الفطر فان فاتته قضاها في أصح القولين . والسنة أن يمكث في عيد الأضحية إلى أن يصلى ويأكل في الفطر قبل الصلاة وتقام الصلاة في الجامع فان ضاق بهم صلوا في الصحراء ويستخاف الامام من يصلى

العصر والصواب الذين (قوله لم يتخط رقاب الناس)

في الجامع

هكذا صوابه بغير همزة (قوله يتجوز فيهما) أى يخففهما (قوله ويستمع) أى يصفى (قوله وإن زحم عن السجود) هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف زحم بغير واو ويقع في أكثر النسخ زوحم بالواو والأول أصوب لأنه أعم لأن الزحم يكون بمزاحمة وبغيرها يقال زحمه زحما وقد زحم (قوله وأمكته أن يسجد على ظهر إنسان) الأولى حذف لفظة إنسان ليكون أعم (العيد) مشتق من السود وهو الرجوع والمعادة لأنه يتكرر وهو من ذوات الواو وكان أصله عود بكسر العين فقلت الواو ياء كالميمات والميزان من الوقت والوزن وجمعه أعياد . قال الجوهري وإنما جمع بالياء وأصله الواو لازومها في الواحد قال ويقال للفرق بينه وبين أعواد الخشب (الأضحية) قال الجوهري قال الفراء الأضحية يذكر ويؤنث باعتبار اليوم ، سمي الأضحية لوقوع الأضحية فيه

(الضعفة) بفتح النون والسين ويقال لها أيضا ضعفاء وضعاف (قوله الصلاة جامعة) بنصبهما الأول على الإغراء والثاني على الحال (ق) قال الرازي قال أكثر المنسرين هو جبل محيط بالمدنيا وقالوا هو من زبرجد وهو من وراء الحجاب الذي تغيب الشمس من ورأه بمسيرة سنة وعشرين ظاهرا قال وقال مجاهد هو فاتحة السورة قال (٢٣٣) وهذا مذهب أهل اللغة (البيهية)

سميت بذلك لأنها لا تتكلم
(الأنعام) الإبل والبقر
والغنم (الكسوف)
يقال كسفت الشمس
والقمر وكسفا وانكسفا
وخسفا وانخسفا وخسفا
ستلغات وقيل الكسوف
مختص بالشمس والخسوف
بالقمر وقيل الكسوف
في أوائله والخسوف في آخره
إذا اشتد ذهب الضوء
(قوله يركع ويدعو بقدر
مائة آية) وفي الثاني بقدر
سبعين (المعاد بالثناء
التسبيح) الاستسقاء
طلب السقي (الجذب)
بفتح الجيم وإسكان
الدال المهملة وهو
القحط . والحصب بكسر
الحاء ضده قال الأزهرى
الأرض الجدية التي لم تملأ
والحصب المطورة التي
أمرعت قال يقال جذبت
الأرض وأجذبت إذا
ألمحت وأخصبت وأخصبت
إذا أمرعت هذا كلام
الأزهرى والأفصح
الأشهر أجذبت وأخصبت
ويقال أرض جدية بفتح
الجيم وإسكان الدال

في الجامع بضعفة الناس ويحضرها الرجال والنساء والصبيان ويظهرون الزينة ويفتسل لها بعد الفجر فان اغتسل قبل الفجر جاز في أحد القولين ويكر الناس بعد الصبح ويتأخر الإمام إلى الوقت الذي يصلح بهم ولا يركب في المضى إليها ويمضون إليها في طريق ويرجعون في طريق آخر اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم . والسنة أن تصلى جماعة وينادى لها الصلاة جامعة ويصل ركعتين إلا أنه يكبر في الأولى بعد دعاء الافتتاح وقبل التوذي سبع تكبيرات وفي الثانية قبل القراءة خمس تكبيرات يرفع فيها اليد ويقرأ في الأولى بعد الفاتحة سورة ق وفي الثانية «اقرب الساعة» ويخطب بهم خطبتين تخطبتي الجمعة إلا أنه يستفتح الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع تكبيرات ويعلمهم في الفطر زكاة الفطر وفي الأضحية ويجوز أن يخطب من قعود والسنة أن يبتدئ في عيد الفطر بالتكبير بعد الغروب من ليلة الفطر خلف الصلوات وفي غيرها من الأحوال وخاصة عند ازدحام الناس إلى أن يحرم الإمام صلاة العيد وفي عيد الأضحية يبتدئ يوم النحر بعد صلاة الظهر ويكبر خلف الفرائض وخلف النوافل في أصح القولين إلى أن يصل الصبح من آخر أيام التشريق في أصح الأقوال وفيه قول ثان أنه يكبر من المغرب ليلة العيد إلى صلاة الصبح آخر أيام التشريق وفيه قول ثالث أنه يكبر من صلاة الصبح يوم عرفة إلى أن يصل العصر آخر أيام التشريق وإن رأى شيئا من بهيمة الأنعام في الأيام العلومات وهي العشر الأول من ذي الحجة كبر .

(باب صلاة الكسوف)

وفي سنة مؤكدة وقتها من حين الكسوف إلى حين تجلى فان فاتت لم تقض . والسنة أن يفصل لها وأن تقام في جماعة حيث تصلى الجمعة وينادى لها الصلاة جامعة وهي ركعتان في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان وسجودان ويستحب أن يقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة سورة طه بآية كالبقرة ثم يركع ويدعو بقدر مائة آية ثم يرفع ويقرأ بعد الفاتحة بقدر آل عمران ويكرع ويدعو بقدر سبعين آية ثم يسجد كما يسجد في غيرها ثم يقوم في الثانية فيقرأ بعد الفاتحة نحو مائة وخمسين آية ثم يركع ويدعو بقدر سبعين آية ثم يرفع فيقرأ بعد الفاتحة نحو مائة آية ثم يركع ويدعو بقدر خمسين آية ثم يسجد كما يسجد في غيرها فان كانت في كسوف الشمس أسر وإن كان في خسوف القمر جهر ثم يخطب خطبتين يخوفهم فيها بالله فان لم يصل حتى تجلت لم يصل فان لم يصل لكسوف الشمس حتى غابت كسفة لم يصل وإن لم يصل لكسوف القمر حتى غاب خاسفا قبل طلوع الشمس صلى وإن اجتمع صلاتان محتان بدأ بأخوفهما فوتا ثم صلى الأخرى ثم يخطب كالمكتوبة والكسوف في أول الوقت يبدأ بالكسوف ثم صلى المكتوبة ثم يخطب فان استويا في الفوات بدأ بآ كدهما كالوتر والكسوف يبدأ بالكسوف .

(باب صلاة الاستسقاء)

إذا أجذبت الأرض وانقطع الغيث أو انقطع ماء العين وعظ الإمام الناس وأمرهم بالخروج من المظالم والتوبة من المعاصي ومصالحة الأعسلة والصدقة وصيام ثلاثة أيام ثم خرج بهم إلى المصلى

وجنوب ومكان جذب وجدي بين الجدوبة ومكان مخضب

(٥ - تنبيه)

وخصب (الغيث) الطر وقد غاث الغيث الأرض أى أصابها وغاث الله البلاد يغيثها غيثا وغيثت الأرض تغاث غيثا فهي مغيبة ومغيوثة (الوعظ) التخويف والتذكير بما يرق به القلب وقيل هو النصيح والتذكير بالعواقب يقال وعظه يعظه وعظا وعظا وموعظة فاتعظ أى قبل الوعظ (المظالم) ظلمات الآدميين (المعاصي) يدخل فيها المحرمات لحق الله تعالى وحق الآدميين (التوبة)

من تاب أي رجع ، ولها ثلاثة شروط : أن يبتلع عن العصية ويندم ويحزم أن لا يعود إلى مثلها فإن كانت للعصية بحق آدمي اشترط رابع وهو البراءة من حق آدمي إن أمكن بأداء أو عفو (البذلة) بكسر الباء والبدلة بكسر الميم ما يتخذ من الثياب ويقتن ويأخذ فلان في مبادلة أي في ثياب بذلته وابتدال الثوب وغيره امتنانه ذكر هذا الفصل بحروفه الجوهرية فعلى هذا قوله المصنف ثياب بذلة هو من باب إضافة الموصوف إلى صفته كقوله تعالى «بجانب القرى» ولدار الآخرة (الشيوخ) جمع شيوخ وهو من جاوز الأربعين سنة ويقال في جمعه شيوخ وأشياخ وشيخان وشيخة بكسر الشين وفتح الياء ومشايخ ومشيجة بفتح الميم وإسكان الشين وفتح الياء ومشيوخاء بالمد والمرأة شيخة وقد شأخ الرجل يشيخ شيخا بفتح الشين والياء وشيخوخة وشيخ شيخا بمعنى شأخ وشيخته دعوته شيخا وتصغير شيخ شبيخ وشيخ بضم الشين وكسر ها ولا يقال شويخ (العجائز) جمع عجوز ولا يقال عجوزة ويجمع أيضا على عجوز بضمين (السقيا) بضم السين اسم من قولك سقاء الله وأسقاء (الحق) بفتح الميم وإسكان الحاء الإتلاف وذهاب البركة (الظراب) بكسر الظاء المعجمة جمع ظرب بفتح (٢٤) الظاء وكسر الراء وهي الرابية الصغيرة قال الأزهرى خصها بالظراب لأنها أوفق للرابعة

في اليوم الرابع بعد غسل وتنظيف في ثياب بذلة ويخرج معه الشيوخ والعجائز والصبيان فإن أخرجوا البهائم لم يكره وإن خرج أهل النعمة لم يمنعوا السكن لا يختلطون بالمساكين ويصلي بهم ركعتين كصلاة العيد ويستحب أن يقرأ فيها سورة نوح ويخطب خطبتين يستغفر الله في افتتاح الأولى تسعا وفي الثانية سبعا ويكثر فيها من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن الاستغفار ويقرأ فيها «استغفروا ربكم» الآية ويرفع يديه ويدعو بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم «اللهم سقيا رحمة ولاسقيا عذاب ولا محق ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الظراب ومنابت الشجر اللهم حوالينا ولا علينا اللهم اسقنا غيثا مغيثا مريثا هنيئا مريعا غدقا مجللا سحاما طيبا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم إن بالعباد والبلاد والخلق من اللأواء والجهد والضنك ما لا نشكو إلا إليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الأرض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا» ويستقبل القبلة في أثناء الخطبة الثانية ويحول رداءه من يمينه إلى شماله ومن شماله إلى يمينه ويجعل أعلاه أسفله ويتركه إلى أن ينزعه مع ثيابه ويفعل الناس مثل ذلك فإن لم يسقوا عادوا ثانيا وثالثا فإن تأهبوا للصلاة فسقوا قبل الصلاة صلوا وشكروا الله تعالى وسألوه الزيادة ويستحب الاستسقاء خلف الصلوات بالدعاء ويستحب لأهل الحصب أن يدعو لأهل الجذب ويستحب أن يقف في أول مطر ليصبيه وأن يغتسل في الوادي إذا سال ويسبح للرعد والبرق .

من شواهد الجبال (قوله حوالينا) بفتح اللام يقال حوله وحواله وحوليه وحواليه كلها بمعنى واللام مفتوحة فيها (الغيث) المنقذ من الشدة (المريء) بالهمز ممدود هو الحمود العاقبة الذي لا بلاء فيه (المنى) بالهمز ممدود هو الطيب الذي لا ينقصه شيء ومعناه منسلا للحيوان من غير ضرر ولا تعب (المريع) بفتح الميم وكسر الراء مأخوذ من المراجعة وهي الحصب وروى مر بها بضم الميم وبالباء الموحدة ومرتها بالمشاة من فوق

كتاب

فالأول من قولهم ارتبع البعير وتربع إذا أكل الربيع والثاني من رتعت

الماشية ترتع إذا أكلت ماشاءت وأرتع إبله فرتعت وأرتع الغيث أي أنبت ما ترتع فيه الماشية (الغدق) بفتح الغين والدال وهو الكثير الماء والخير وقيل كبار المطر (المجلل) بكسر اللام وهو السائر للأفق لعمومه قال الأزهرى هو الذي يعم البلاد وللعباد نفعه ويتغشاهم (قوله سحبا) بفتح السين قال الأزهرى هو المطر الشديد الواقع على الأرض يقال سح الماء يسح إذا سال من فوق إلى أسفل وساح يسبح إذا جرى على وجه الأرض (قوله عاما طبقا) أي مستوعبا للأرض مطبقا عليها كبيرا (القنوط) اليأس (اللأواء) بالمد شدة الجوع (الجهد) بفتح الجيم وقيل يجوز ضمها وهو المشقة وسوء الحال (الضنك) الضيق (قوله ما لا نشكو) هو بالنون (بركات السماء وبركات الأرض) قال الأزهرى بركات السماء كثرة مطرها مع الربيع والنماء وبركات الأرض ما يخرج منها من زرع ومرعى (قوله فأرسل السماء علينا) قال الأزهرى وغيره المراد بالسماء هنا السحاب وجمعها سمى وأسمية (المدرار) بكسر الميم كثير الدرر ومعناه مطر كثير (قوله تأهبوا) أي تهيئوا واستعدوا (الوادي) اسم للحفيرة وقيل للواء والأول المشهور فعلى هذا قوله سال الوادي سال مأؤه (قوله يسبح للرعد والبرق) أي يسبح الله تعالى عذرها .

﴿كتاب الجنائز﴾ هو بفتح الجيم جمع جنازة بكسر الجيم وفتحها و قيل بالفتح للميت وبالكسر للنعش وقيل عكسه حكاه صاحب المطالع مشتق من جنز إذا ستر قاله ابن فارس (الموت) مفارقة الروح الجسد وقد مات الإنسان يموت ويمت بفتح الياء وتخفيف الميم فهو ميت وميت باسكان الياء وقوم موتي وأسوات وميتون وميتون بتشديد الياء وتخفيفها قال الجوهرى (٣٥) ويستوى في قولك ميت وميت المذكور والمؤنث قال الله تعالى

﴿كتاب الجنائز﴾

﴿باب ما يفعل بالميت﴾

يستحب لكل أحد أن يذكر ذكر الموت وأن يعود للمريض فإن رجاء دعائه وانصرف وإن خاف أن يموت رغبه في التوبة والوصية وإن رآه منزولاً به وجهه إلى القبلة ولفنه قول لا إله إلا الله فإذا مات استحب لأرقهقه به أن يغمض عينيه ويشد حليته ويلين مفصله ويخلع ثيابه ويسجيه بثوب ويجعل على بطنه حديد أو طينا رطبا ويسارع إلى قضاء دينه والتوصل إلى إerland منه وتفرقة وصيته ويبادر إلى تجهيزه إلا أن يكون قد مات فجأة فيترك ليتيقن موته .

﴿باب غسل الميت﴾

وغسل الميت فرض على الكفاية والأولى أن يتولاه أبوه وجده وابنه وعصباته ثم الرجال الأجانب ثم الزوجة ثم النساء الأقارب وإن كانت امرأة غسلها النساء الأقارب ثم النساء الأجانب ثم الزوج ثم الرجال الأقارب وذوو المحارم أحق من غيرهم فإن مات رجل وليس هناك إلا امرأة أجنبية أو ماتت امرأة وليس هناك إلا رجل أجنبي يما فإن مات كافر فأقاربه الكفار أحق من أقاربه المسلمين ويستتر الميت في الغسل عن العيون ولا ينظر العاسل إلا إلى ملابد له منه والأولى أن يغسل في قيص وغير المسخن من الماء أولى إلا أن يحتاج إلى المسخن وينوى غسله وينجيح ولا يجوز أن يمس عورته ويستحب أن لا يمس سائر بدنه إلا بخرقه ويوضئه وضوءه كما يوضئه للصلاة ثم يغسل رأسه بماء وسدر ويسرح شعره ويغسل شقه الأيمن ثم الأيسر ثم يفيض الماء على جميع بدنه ويفعل ذلك ثلاثا يتعاهد في كل مرة إمرار اليد على البطن وإن احتاج إلى الزيادة على ذلك غسل ويكون وترا ويجعل في الغسلة الأخيرة كافورا ويقلم أظفاره ويحفي شاربه ويخلق عانته والفرض من ذلك النية والغسل ثم ينشفه في ثوب فإن خرج منه بعد الغسل شيء أعيد غسله وقيل يوضأ وقيل يكفيه غسل الحبل ومن تعذر غسله يم :

﴿باب السكفن﴾

وتكفين الميت فرض على الكفاية ويجب ذلك في ماله مقدما على الدين والوصية فإن كانت امرأة لها زوج فعلى زوجها وقيل في مالها وإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته فإن لم يكن ففي بيت المال ويستحب أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب إزار ولفافتين بيض والمرأة في خمسة أثواب إزار وخمار ودرع ولفافتين بيض ويجعل ما عند رأسه أكثر مما عند رجليه والواجب ثوب واحد ويستحب أن يذرع الخنوط والكافور في الأكفان ويجعل الخنوط والكافور في قطن ويترك على منافذ الوجه وعلى الأذن وعلى مواضع السجود ولو طيب جميع بدنه بالكافور فهو حسن فإن كان محرما لم يقرب الطيب ولا يلبس الخيط ولا يخمر رأسه .

﴿باب الصلاة على الميت﴾

وهي فرض على الكفاية . والسنة أن تفعل في جماعة وأولى الناس بذلك أبوه ثم جده ثم ابنه ثم ابن ابنه على ترتيب العصابات فإن استوى اثنان في درجة قدم أسنهما فإن استويا في ذلك أقرع بينهما فإن اجتمع المناسب والوالى قدم المناسب في أصح القولين فإن اجتمع جناز قدم إلى الإمام أفضلهم ويقف الإمام عند رأس الرجل وعند عجز المرأة وينوى ويكبر أربع تكبيرات يرفع معها اليد يقرأ

رفيقا وأصل التسريح الإرسال والشعر يتلبد فيسترسل بالمشط (قوله فإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته) هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف ويقع في أكثر النسخ أو كثير منها فإن لم يكن لها مال والصواب الأول (الإزار) هو ما يؤزر به (الدرع) القميص وهو مذكر (الخنوط) بفتح الحاء ويقال له أيضا الخنط بكسرهما وهو أنواع من الطيب تخطط للميت خاصة قال الأزهرى يدخل في الخنوط الكافور والصندل وذريعة القصب (التخمير) التعطية (عجيزة المرأة) بفتح العين وكسر الجيم هي ألباها ولا يقال

«لنحي به بلدة ميتا» ولم يقل ميتة ويقال أيضا ميتة كما قال الله تعالى «الأرض الميتة» وأما الله وموته (قوله رغبه في التوبة) أى حثه عليها يقال رغب في الشيء إذا أراده رغبة ورغبا بفتح الغين وارتغب فيه مثله ورغبته فيه وأرغمته ورغب عن الشيء إذا أعرض عنه (قوله رآه منزولاً به) أى نزل به الموت وحضرت مقدماته (التسجية) التغطية (النجاة) بضم الفاء وبالمد والفتحة بفتح الفاء وإسكان الجيم والقصر أى بقتة (قوله ما لا بد له منه) قال أهل اللغة معناه لا انفكاك ولا فراق منه أى هو لازم جزما قال الجوهرى وقيل البد العوض (قوله لا يجوز أن يمس عورته) هو بفتح الميم على اللغة المشهورة ويقال أيضا بضمها حكاه أبو عبيدة وابن السكيت والجوهرى وآخرون . العورة : ما بين سرة وركبته وهو يذكر ويؤنث (قوله ويسرح شعره) أى يمشطه مشطاً

للرجل عجزة بل يقال له عجز وقد عجزت المرأة بكسر الجيم تعجز بثنتها شجر بثنتها أيضا وعجزا بضم الميم وسكون الجيم أي عطلت
عجزتها وامرأة عجزة عظيمه العجزة (قوله خرج من روح الدنيا) هو بفتح الراء وهو نسيم الريح (السحة) بفتح السين الاتساع
(قوله وافسح له) بفتح السين أي وسع (قوله وجاف الأرض عن جنبه) أي أرففها عنه (قوله لا تخرمنا أجره) هو بفتح التاء
وضمها يقال حرمة وأجره الأولى أفصح يقال منه حرمة يحرمه حرما بكسر الراء كسر قد يسرقه سرقا وحرمة بكسر الطاء وحرمة
بفتحها وحرمانا ذكره كله الجوهرى (النجاشي) بفتح النون وبالجم والسين اللينة وتشديد الياء وهو ملك الحبشة وكان
اسمه أصحمة بفتح الهمزة وإسكان (٣٩) الصاد وفتح الحاء المهملتين وقيل تحمة بفتح الصاد وإسكان الطاء ومعناه

في الأولى الفاتحة وفي الثانية يصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الثالثة يدعو للميت اللهم
هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعها ومحبوها وأحبائه فيها إلى ظلة القبر وما
هو لاقه كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم نزل بك وأنت
خير منزل به وأصبح فقيرا إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه وقد جئتكم راغبين إليك شفعاء له
اللهم إن كان محسنا فرد في إحسانه وإن كان مسيئا فتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر
وعذابه وافسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبه ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه
إلى جنتك يا أرحم الراحمين ويقول في الرابعة اللهم لا تخرمنا أجره ولا تقننا بعده واغفر لنا وله برحمتك
يا أرحم الراحمين ثم يسلم تسليمتين . والواجب من ذلك التنية والتسكيرات وقراءة الفاتحة والصلاة
على النبي وأدنى الدعاء للميت والتسليمة الأولى ، ومن سبقه الإمام ببعض التسكيرات دخل في الصلاة
وأتى بما أدرك فإذا سلم الإمام كبر ما بقى متواليا ثم يسلم ومن فاتته جميع الصلاة صلى على القبر أبدا
وقيل يصلى عليه من كان من أهل الصلاة عليه عند الموت وقيل إلى شهر وقيل مالم يبل جسده
وإن كان الميت غائبا عن البلد صلى عليه بالنية كما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي
وإن وجد بعض الميت غسل وكفن وصلى عليه ومن مات من المسلمين في حرب الكفار بسبب
من أسباب قتالهم قبل انقضاء الحرب لم يغسل ولم يصل عليه بل ينزع عنه ثياب الحرب ويدفن
بما بقى من ثيابه ومن مات في حرب أهل البغي من أهل العدل غسل وصلى عليه في أصح القولين
ويغسل السقط الذى نفخ فيه الروح ولم يستهل ويكفن ولا يصلى عليه وإن لم ينفخ فيه الروح
كفن ودفن وإن اختلط من يصلى عليه بمن لا يصلى عليه صلى على كل واحد منهم ينوى أنه هو
الذى يصلى عليه .

﴿باب حمل الجنازة والدفن﴾

والأفضل أن يجمع في حمل الجنازة بين الترييع والحمل بين العمودين فإن أراد أحدهما فالجمل بين
العمودين أفضل ويستحب أن يسرع بالجنازة وأن يكون الناس أمامها بقربها ثم يدفن وهو فرض
على الكفاية والأولى أن يتولى ذلك من يتولى غسله وأن يكون عددهم وترا وأن يكون بالنهار
ويعمق القبر قدر قامه وبسطة ويدفن في الواحد إلا أن تكون الأرض رخوة فيشق ويدفن في شقها
ويسل الميت من قبل رأسه إلى القبر ويسجى ثوب عند إدخاله إلى القبر ويقول الذى يدخله باسم
الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويضجج على جنبه الأيمن ويوضع تحت رأسه لبنة

بالعربية عطية ذكره ابن
قتيبة (السقط) بكسر
السين وضمها وفتحها
ثلاث لغات مشهورات
وأسقطت المرأة (الاستهلال)
رفع الصوت (قوله ينوى
أنه هو الذى يصلى عليه)
بفتح اللام (قوله الأفضل
أن يجمع في حمل الجنازة
بين الترييع والحمل بين
العمودين) فقول يجمع
بفتح الياء ولو ضمت لم
تمتع والترييع أن يحملها
أربعة من جوانبها
الأربعة والحمل بين
العمودين أن يحملها
ثلاثة رجال أحدهم يكون
في مقدمها يضع الخشبين
الشخصيتين على عاتقيه
والمعرضة بينهما على
كتفيه والآخران يحملان
مؤخرها كل واحد منهما
خشبة على عاتقه فإن عجز
المتقدم عن حمل المقدم
وحده أعانه رجلان خارج

ويبقى

العمودين فيصرون خمسة (قوله يعمق القبر قدر قامه وبسطة) التعميق بالعين

المهمة والمراد قامه رجل معتدل والبسطة أن يرفع يديه وهو قائم والقامة والبسطة نحو أربع أذرع ونصف وقال الحاملى ثلاث
أذرع ونصف والصواب الأولى وبه قطع الجمهور (اللحد) بفتح اللام وضمها يقال لحدت وألحدت لعة قليلة وهو أن يحفر في الجانب
القبلى تحت جدار القبر حفيرة تسع الميت وأصل اللحد من الميل فكل مائل عن الاستواء ملحد ومنه الإلحاد في الحرم وفي دين الله
(الرخو) بكسر الراء وفتحها (قوله في شقها) بفتح الشين (الملة) الدين والشمعة (اللبنة) بفتح اللام وكسر الباء ويجوز
إسكان الباء مع فتح اللام وكسرها وكذا ما أشبهها وقد سبق بيان هذه القاعدة

(قوله ثلاث حشيات) بفتح الشاء يقال حشى يحشو ويحشى حشوا وحشيا ثلاث حشوات وحشيات (قوله يهال عليه التراب) يقال هلت التراب والديق وغيرهما أهله هيلاً أى صبته فانها أى انصب وتهيل تصيب وأهلته لغة قليلة في هلمته فهو مهال (المساحى) بفتح الميم واحدتها مسحاة بكسر الميم قال الجوهرى هى كالجرفة إلا أنها من حديد (قوله وتسطيعه أفضل) يعنى أفضل من تسنيه (قوله بلغ الميت) بكسر اللام وابتلع بمعنى (قوله سلام عليكم دار قوم) بنصب دار على الاختصاص وقيل على نداء المضاف أى يا أهل دار وقال صاحب المطالع يجوز جره على البدل من الكاف والميم فى عليكم والمراد أهل دار (قوله وإنا إن شاء الله عن قريب بكم لاحقون) فيه أقوال أحدها أنه استثناء للتبرك واستمال قول الله «ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك خدا إلا أن يشاء الله» (٣٧) وقيل يرجع الاستثناء إلى

اللاحق في هذه البقرة وقيل فيه أقوال غير ذلك لكن بعضها ضعيف أو فاسد فتركها (التعزية) التصبير وعزيتة أمرته بالصبر والعزاء بالمد اسم أقيم مقام التعزية . قال الأزهري أصابها التصبير لمن أصيب بمن يعز عليه (البكاء) يمد ويقصر وبصكت الرجل وبكيت بكيت عليه (قوله أخلف الله عليك) قال أهل اللغة يقال لمن ذهب له مال أو ولد أو قريب أو شيء يتوقع حصول مثله أخلف الله عليك أى رده عليك مثله فإن ذهب ما لا يتوقع مثله بأن ذهب والد أو هم أو أخ لمن لاجد له ولا والد له قيل خلف الله عليك بغير ألف أى كان الله خليفة منه عليك (قوله ولا نقص عددك) بنصب

ويفضى بخده إلى الأرض ويحشى عليه التراب باليد ثلاث حشيات ثم يهال عليه التراب بالمساحى ويرفع القبر عن الأرض قدر شبر وتسطيعه أفضل ويرش عليه الماء ولا يخصص ولا يبنى عليه ولا يدفن اثنان في قبر إلا لضرورة ويقدم الأسن الأقرأ إلى القبلة والدفن في القبرة أفضل فان دفن من غير غسل أو إلى غير القبلة نبش وغسل ووجه إلى القبلة وإن وقع في القبر شيء له قيمة نبش وأخذ وإن بلغ الميت ما لا يغيره شق جوفه وأخرج وإن ماتت امرأة وفي جوفها ولد يرجى حياته شق جوفها وأخرج وإن لم يرجع ترك عليه شيء حتى يموت ويستحب للرجال زيارة القبور ويقول إذا زار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله عن قريب بكم لاحقون اللهم لا تمهرنا أجركم ولا تفتنا بعدكم واغفر لنا ولهم ولا يجلس على قبر ولا يدوسه إلا لحاجة ويكره الميت في القبرة .

﴿باب التعزية والبكاء على الميت﴾

ويستحب التعزية قبل الدفن ويحده إلى ثلاثة أيام ويكره الجلوس لها ويقول في تعزية المسلم بالمسلم أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك وفي تعزية المسلم بالكافر أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وفي تعزية الكافر بالمسلم أحسن الله عزاءك وغفر لميتك وفي تعزية الكافر بالكافر أخلف الله عليك ولا نقص عددك ويجوز البكاء على الميت من غير ندب ولا نياحة ، ويستحب لأقرباء الميت وجيرانه أن يصاحوا طعاماً لأهل الميت .

﴿كتاب الزكاة﴾

لا تجب الزكاة إلا على حرّ مسلم تام الملك على ما تجب فيه الزكاة فأما المكاتب فلا زكاة عليه والكافر إن كان أصلياً فلا زكاة عليه وإن كان مرتداً ففيه ثلاثة أقوال أحدها تجب والثاني لا تجب والثالث إن رجع إلى الإسلام وجب وإن لم يرجع لم يجب ومالم يتم ملكه عليه كالدين الذى على المكاتب لا تجب فيه الزكاة وفى الأجرة قبل استيفاء المنفعة قولان أحدهما أنه تجب فيها الزكاة وفى المال المنصوب والضال والدين على ماطل قولان أحدهما أنه تجب فيها الزكاة ولا تجب الزكاة إلا فى المواشى والنبات والناض وعروض التجارة وما يؤخذ من العبد والركاز وهل تجب فى أعيانها أو فى النعمة ففيه قولان أحدهما أنها تجب فى النعمة والثانى فى العين فيملك الفقراء من النصاب قدر الفرض فإن لم يخرج منه لم تجب فى السنة الثانية زكاة .

الدال ورفعها (الندب) أن تعد شمائل الميت وأياديه فيقال واكرماء واشجاعاه واكهنفاء واجبلناه والندب حرام وكذلك النياحة ﴿كتاب الزكاة﴾ هى تطهير للمال وإصلاح له وإعلاء . قال الواحدى الأظهر أنها مشتقة من زكا الزرع يزكو زكاء بالمد إذا زاد وكل شيء زاد فهو يزكو زكاء قال الزكاة أيضاً الإصلاح وأصلها من زيادة الخير يقال رجل زكى أى زائد الخير من قوم أركياء وزكى القاضى الشهود إذا بين زيادتهم فى الخير فسمى المال المخرج زكاة لأنه يزيد فى المخرج منه ويقيه الآفات . قال الساوردى وغيره الزكاة فى عرف الشرع اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة (المطالبة) للدافعة عن أداء الحق يقال مطاله يطاله بضم الطاء مطالا ومطالة ومطالة فهو مطال . قال الجوهرى هو مشتق من مطلبت الحديدة إذا ضربتها ومبدتها لتناولها فكل محدود محمول .

(الإبل) بكسر الباء وتسكن الهمزة مفتوحة ولا واحد لها من لفظها وهي مؤنثة لأن أسماء الجنوع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير آدميين لم تأنيها وتصغيرها أيساء كقسيمة ونحو ذلك والجمع آبال والنسبة إبلية بفتح الباء استقلا لتوالي السكبرات (البقر) اسم جنس الواحدة بقرة للذكر والأنثى ويقال في الواحد أيضا باقورة والبقور بالبتير والبقرات كلها بتى البقر وهي مشتقة من بقرت الشيء إذا شققته لأنها تبقر الأرض بالحرارة ومنه قيل لمحمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم بالبقرة لأنهم بقر العلم فدخل فيه مدخلا بليغا (الغنم) أيضا اسم جنس مؤنثة لا واحد لها من لفظها تطلق على الذكور والإناث (النصاب) بكسر النون قدر معلوم لما تجب فيه الزكاة (السائمة) الراعية وأسمتها أخرجه الميرعى وسامت هي تسوم سوما وجمع السائمة سوائم (قوله ينتج من النصاب) هو بضم أوله وفتح ثالثه معناه يولد يقال تنجت الشاة والناقة بضم النون وكسر التاء تنتج نتاجا ولدت وقد تنجها أهلها بفتح النون (قوله وإن لم يمض عليه حول) الضمير في عليه يعود إلى النصاب لإي التناج وإنما نهت عليه لأن رأيت من غلط فيه لغلاته وذلك أنه لو أراد التناج لم يحتج إلى قوله وإن لم يمض عليه الحول لأنه يعلم بالضرورة أن الحادث في أثناء الحول لا يكون له في آخر الحول حول فلا فائدة في ذكره وإنما مقصوده أن التناج في أثناء الحول يركب بحول الأصل سواء بقي الأصل أو هلك قبل الحول فهذا هو المذهب وإن كان قد خالف فيه أبو القاسم الأنطاطي شيخ ابن سريج وتلميذ المزني (الشاة) الواحد من الغنم يقع على الذكر والأنثى (٣٨) من الضأن والمعز وأصلها شوهة ولهذا إذا صغرت عادت الهاء قليل

باب صدقة المواشي

لا تجب الزكاة في المواشي إلا في الإبل والبقر والغنم فإذا ملك منها نصيبا من السائمة حولا كاملا وجب فيه الزكاة في أصح القولين ولا تجب في الآخر حتى يتمكن من الأداء وما ينتج من النصاب في أثناء الحول يركب بحول النصاب وإن لم يمض عليه حول وإن باع النصاب في أثناء الحول انقطع الحول وإن مات ففيه قولان أحدهما أنه ينقطع والثاني أن الوارث يبنى على حول المورث ، وأول نصاب الإبل خمس فتجب فيه شاة وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه فإن أخرج منها بعيرا قبل منه ويحزى في شاتها الجذع من الضأن وهو الذي له ستة أشهر والثني من المعز وهو الذي له سنة وقيل لا يحزى فيها إلا الجذعة أو الثانية وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي التي لها سنة ودخلت في الثانية فإن لم يكن في إبله بنت مخاض قبل منه ابن لبون وهو الذي له سنتان ودخل في الثالثة وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وهي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وفي إحدى وستين جذعة وهي التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي الأوقاص التي بين النصب قولان أحدهما أنها عفو والثاني أن فرض النصاب يتعلق بالجميع ومن وجب عليه سن ولم يكن عنده أخذ منه سن أعلى منه وردت عليه شاتان

شوهة والجمع شياه بالهاء في الوقف والدرج (البعير) يقع في اللغة على الذكر والأنثى وجمعه أبعرة وأباعر وبعرات سمي به لأنه يعبر يقال بعير يعبر بفتح العين فيهما بعرا كذبح يذبح ذبعا (الضأن) مهموز ويجوز تخفيفه بالإسكان كتنظيره وهو جمع واحد ضأن كراكب وركب ويقال في الجمع أيضا ضأن بفتح الهمزة

سكارث وحرث ويجمع أيضا على ضئين وهو فعيل بفتح أوله مثل غاز وغزى والأنثى ضائفة بهمزة بعد الألف ثم نون أو جمعها ضوائن (المعز) بفتح العين واسكانها وهو اسم جنس الواحد ماعز والأنثى ماعزة والمعزى والأمعوز بالضم والمعيز بفتح الميم بمعنى المعز (السنة) واحدة السنين نقصت منها واو وقيل هاء وأصلها سنة (بنت المخاض) لأن أمها حامل بآخر قد لحقت بالمخاض وهي الحوامل (بنت اللبون) لأن أمها ذات لبن (الحقة) والذكر حق لأنها استحققت أن تركب ويحمل عليها وأن يطرقها الفحل (الأوقاص) جمع وقص بفتح القاف واسكانها المشهور في كتب اللغة فتحها والمشهور في استعمال الفقهاء اسكانها وقد جعلها ابن بري من لحن الفقهاء في الجزء الذي جمعه في اللحن والتصنيف ، وعقد القاضي أبو الطيب وصاحبه صاحب الشامل وغيرها فضلا في هذه اللفظة حاصلة تصويب الإسكان والرد على من غلط الفقهاء في ذلك ونقلوا أن أكثر أهل اللغة قالوه بالإسكان وفي هذا النقل نظر لأنه مخالف للوجود في كتب اللغة المشهورة المعتمدة ثم قيل هو مشتق من قولهم رجل أوقص إذا كان قصير العنق لم تبلغ عنقه حد أعناق الناس فسمى وقص الزكاة لنقصانه عن النصاب . قال أهل اللغة والقاضي أبو الطيب وصاحب الشامل وغيرهما من أصحابنا الشنق بالشين المعجمة والنون المفتوحتين وبالقاف هو ما بين الفريختين مثل الوقص قال القاضي أكثر أهل اللغة يقولون الشنق مثل الوقص لافرق بينهما وقال الأصمعي يختص الشنق بأوقاص الإبل والأوقص يختص بالبقر والغنم ويقال في الوقص وقص بالسين وكذا ذكره الشافعي في مختصر المزني وكذا رواه البيهقي عن الشافعي من رواية الربيع ورواه البيهقي أيضا

عن المسعودي راوى هذا الحديث هو من التابعين قال المسعودي هو بالسين فلا يجعلها صادقة المشهور أن الوقص ما بين الفريضتين كما بين خمس وعشر وقد استعملوا أيضا في الأزكاة فيه وإن كان دون النصاب كان من الإبل ومنه قول الشافعي في البويطي وليس في الأوقاص شيء وهو ما لم يبلغ ما يجب فيه الزكاة فمما من مجموع هذا أنه يقال وقص بفتح القاف وإسكانها ووقص وشق وأنه يستعمل في الأزكاة فيه ولكن أكثر استعماله فيما بين الفريضتين (لنرى) بكسر الدال وفتح الهاء هذا هو المشهور ويقال بكسر الهاء ويقال درهم حكاها أبو عمر الزاهد في شرح الفصيح عن ثعلب عن سالم عن الفراء (المصدق) بتخفيف الصاد الساعى وبشديد هاء المالك وضبطناه في التنبيه بالتخفيف وفي المسئلة خلاف مشهور الأصح أن الحيرة للمالك خلاف ما قاله المصنف (التبصير) لأنه يتبع أمه وجمعه أتبعه وتباع وتباع حكاها الجوهري (قوله ببعض قيمة فرض صحيح وبعض قيمة فرض مريض) هو إضافة إلى صحيح ومريض لا يتوينا منه مرض (البخاني) معروفة بتشديد الياء وتخفيفها وكذا ما أشبهها مما واحد مشدد يجوز في جمعه التشديد والتخفيف كالعواري (٣٩) والسراري والعلالي والأوقاف

والأثافي والكراسي والمهارى وشبهها ومن ذكر القاعدة ابن السكيت في إصلاحه والجوهري وواحد البخاني نخي والأثافي نخية قال الجوهري هو معرب قال وقال بعضهم عربي (الجواميس) معروفة واحدها جاموس فارسي معرب وينكر على المصنف كونه قال والجواميس والبقر فجعلها نوعين للبقر وكيف يكون البقر أحد نوعي البقر وصوابه والجواميس والعرب قال الأزهرى أنواع البقر منها الجواميس وهي أنبل البقر وأكثرها ألبانا وأعظمها أحشاء قال ومنها العرب وهي جرد ملس حسان

أوعشرون درهما أو سن أسفل منه ودفع معه شاتان أو عشرون درهما والاختيار في الصعود والزول إلى المصدق وفي الشاتين أو العشرين درهما إلى الذي يعطى ذلك ، وإن اتفق فرضان في نصاب كالمائتين فيها أربع حقائق أو خمس نبات لبون اختار الساعى أنفعهما للمساكين وقيل فيه قولان أحدهما ما ذكرت والثاني تجب الحقائق وأول نصاب البقر ثلاثون فيجب فيه تباع وهو الذي له سنة وفي أربعين مسنة وهي التي لها ستان وفي ستين تباعا وعلى هذا أبدا ثم في كل ثلاثين تباع وفي كل أربعين مسنة ، وأول نصاب الغنم أربعون فتجب فيه شاة وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ثم في كل مائة شاة وإن كانت الماشية إنانا أو ذكورا وإنانا لم يؤخذ في فرضها إلا الأثافي إلا في ثلاثين من البقر فانه يجوز في فيها الذكر وإن كان كاهيا ذكورا أخذ في فرضها الذكر إلا الإبل فانه لا يؤخذ فيها إلا الإناث وقيل يؤخذ منها الذكر إلا أنه يؤخذ في ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين وإن كانت الماشية صحاحا أخذ منها صحيحة وإن كانت مراضا أخذ منها مريضة وإن كانت صحاحا ومراضا أخذ منها صحيحة ببعض قيمة فرض صحيح وبعض قيمة فرض مريض على قدر المالين وإن كانت صغارا فإن كانت من الغنم أخذت منها صغيرة وإن كانت من الإبل والبقر أخذ منها كبيرة أقل قيمة من كبيرة تؤخذ من السكبار وقيل تؤخذ الكبيرة من النصب التي يتغير الفرض فيها بالنسب فأما فيما يتغير الفرض فيها بالعدد فانه يؤخذ الصغار ، وإن كانت المواشي أنواعا كالبخاني والعرب والبقر والجواميس والضأن والمعر ففیه قولان أحدهما يؤخذ من الأكثر والثاني يجب في الجميع بالقسط ولا تؤخذ الربى والماخض وخيل الغنم والأكولة وحزرات المال إلا أن يختار رب المال وإن كان بين نفسين من أهل الزكاة نصاب مشترك من الماشية أو نصاب غير مشترك إلا أنهما اشتركا في المراح والمسرحة والشرب والفحل والراعى والمخلب حولا كاملا زكيا زكاة الرجل الواحد فان أخذ الساعى الفرض من نصيب أحدهما رجع على خليطه بالحصصة وإن كان بينهما نصاب من غير الماشية ففيه قولان أحدهما أنه كالماشية والثاني يزيان زكاة المنفرد .

الألوان كريمة ومنها الدربانية بدال مهملة مفتوحة ثم راء ساكنة ثم باء موحدة ثم ألف ثم نون وهي التي تثقل عليها الأحمال وقال ابن فارس الدربانية ترق أظلافها وجاودها ولها أسنمة (الربى) بضم الراء وتشديد الباء قال أهل اللغة هي قرية العهد بالولادة قال الأزهرى يقال هي في ربابها بكسر الراء ما بينها وبين خمس عشرة ليلة وقال الجوهري قال الأموى هي ربي ما بينها وبين شهرين قال أبو زيد الربى من المعز والضأن وربما جاء في الإبل وجمع الربى رباب بضم الراء (الماخض) الحامل التي دنت ولادتها قال الأزهرى هي التي أخذها الماخض لتضع والمخاض وجع الولادة وقد تخضت بفتح الخاء وكسر الخاء تخض بفتح الخاء مخاضا كسمعت تسمع سماعا وجمع الماخض مخض بفتح الخاء المشددة (خيل الغنم) هو المعدن لغيرها ويتصور أخذه برضى المالك إذا كانت الماشية كاهيا ذكورا بأن ماتت إنانها أو باعها قبل الحول (الأكولة) بفتح الهمزة وضم الكاف هي المسمنة المعدة للأكل (حزرات المال) بجاء مهملة ثم زاي ثم راء هي خيار المال ونهاية التي تمزرها العين لحسنها واحدها حزة بإسكان الزاي كتمررة وتمرات (المراح) موضع مبيتها وهو بضم الميم (المسرح) موضع رعيها (الفحل) معناه الفحول التي تطرقها لاتسكون متميزة (المخلب) بكسر الميم الإناء الذي مخلب فيه

وبفتحها موضع الحالب والأصبع اشتراط اتحاد موضع الحالب لا الإبقاء فينبغي أن يقرأ كلام المصنف بالفتح ليوافق الأصح (الحنطة) معروف وجهها حنط كقربة وقرب ويقال لها البر والقمح والسمراء (الشعير) بفتح الشين على المشهور ويقال بكسرها قال ابن مكي يقال شعير وسعيد وسعيد وشهدت بكندا ولعبت بكسر أولهن قال وكندا كل ما كان وسطه حرف حلق مكسورا فيجوز كسر ما قبله وهي لثة لبنى تيم قال وزعم الليث أن قوما من العرب يقولون في كل ما كان على فصيل فصيل بكسر أوله وإن لم يكن فيه حرف حلق فيقال كبير وكثير وجليل وما أشبهه (الأرز) معروف فيه ست لغات مشهورات أرز بفتح المعزة وضم الراء وأرز بضمها وإنزاي مشددة فيها وأرز وأرز بضمهما وضم المعزة وإسكان الراء وإنزاي مخففة فيها كرسل ورسل ورز ورز وهو والدخن معدودان من القطنية وينكر على المصنف حيث أفردهما عنها وقال الماوردي في الحواشي القطنية الحبوب للقتاتة سوى البر والشعير (القطنية) بكسر القاف وتمديد الياء سميت به لأنها تقطن في البيوت يقال قطن قطن إذا أقام (الحمص) بكسر الحاء وكسر البصريون ميمه وتحتها الكوفيون وقال الجوهري قاله المبرد بالكسر وتعب بالفتح ومعلوم أن المبرد إمام البصريين في العربية في زمنه وشعب إمام السكوفيين فنقل الجوهري نحو ما قدمناه عن غيره (الماش) بتخفيف الشين حب معروف قال الجوهري والجواليقي هو معرب أو مولد والمولد هو الذي لم تسكلم به العرب أبدا (الباقلي) فيه لغتان التشديد مع القصر وتكتب بالياء والتخفيف مع المد وتكتب بالألف ويقال له القول (اللاويا) قال الجواليقي في المعرب قال ابن الأعرابي اللويا مذكر يمد ويقصر يقال هو اللوياء واللوياء واللوياج (المهرطمان) بضم المهاء والطاء (هـ غ) وهو الجلبان بضم الجيم ويقال له أيضا الحار بضم الحاء المعجمة وفتح اللام

باب زكاة النبات

ولا تجب الزكاة في شيء من الزروع إلا فيما يقتات مما ينبت الآدميون كالحنطة والشعير والاسخن والندرة والأرز وما أشبهه والقطنية وهي العدس والحمص والماش والباقي واللاويا والمهرطمان ، ولا تجب في شيء من الثمار إلا في الرطب والعنب وقال في القديم تجب في الزيتون والورس والقرطم ولا يجب ذلك إلا على من انعقد في ملكه نصاب من الحبوب أو بدا الصلاح في ملكه نصابا من الثمار ونصابه أن يبلغ الجنس الواحد بعد التصفية في الحبوب والجفاف في الثمار خمسة أوسق وهو ألف وستمائة رطل بالبنغدادى إلا الأرز والعسل وهو صنف من الحنطة يدخر في قشره فصا به عشرة أوسق مع قشره وتضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض في إكمال النصاب، وفي الزروع أربعة أقوال أحدها أنه يضم زرع العام الواحد بعضه إلى بعض والثاني يضم ما انتقى زراعته في فصل واحد

المشددة وبعدها راء (القرطم) بكسر القاف والطاء وضمهما لغتان مشهورتان عربى وهو حب العصفور (الورس) بفتح الواو وإسكان الراء وهو نبت أحضر يكون باليمن تصبغ به الثياب والخبز وغيرها وورست النوب توريسا صبغته به

والثالث

(قوله بدا الصلاح) هو بإسكان الألف غير مهموز أى ظهر (الجفاف) بفتح الجيم

يقال جف الشيء يجف بكسر الجيم قال الجوهري ويجف أيضا بالفتح لغة حكاها أبو زيد وردها الكسائي جفافا وجفوقا (الوسق) بفتح الواو وكسرها حكاهما جماعة منهم صاحب المحكم قال وجمعهما أوسق ووسوق وقال غيره وأوساق والمشهور فتح الواو وقال المروى كل شيء حملته فقد وسقته وقال غيره وسقت الشيء ضمنت بعضه إلى بعض (الرطل) بكسر الراء وفتحها ورطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل مائة وثمانية وعشرون بلا أسباع وقيل مائة وثلاثون ، فالأوسق الخمسة بالرطل المدمشق ثمانمائة واثنتان وأربعون رطلا ونصف رطل وثلث رطل وسبع أوقية تقريبا على القول الأول وهو الأصح . والوسق ستون صاعا واصباع أربعة أمداد والمد رطل وثلث بالبنغدادى وهو بالدمشق ثلاث أواق وثلاثة أسباع أوقية والصاع رطل وأوقية وخمسة أسباع أوقية (بغداد) يقال بدلين مهمالين وبمهملة ثم معجمة وبغداد ومغدان والزوراء ومدينة السلام قال ابن الأنباري وتذكر وتؤث فيقال هذه بغداد وهذا بغداد قال العلماء ومعناها عطية الصنم ، كان ابن المبارك والأصمعي وغيرهما من كبار العلماء يكرهون إطلاق هذا الاسم وينهون عنه ويقولون هي مدينة السلام وتقل الخطيب البغدادي وأبوسعدي السمعاني عن الفقهاء مطلقا كراهة تسميتها . اد وبغداد لما ذكرنا (العاس) بفتح العين المهملة واللام وبالسین المهملة قال الأزهرى هو صنف من الحنطة يكون منه في السك حبتان وثلاث قال الجوهري هو طعام أهل صنعاء (الصنف) بكسر الصاد قال الجوهري وغيره ويقال بالفتح في لثة وهو نحو اللامع (قوله يدخر في قشره) هو بتشديد الدال المهملة ويجوز يذخر بإسكان الدال المعجمة يقال ذخرته أذخره ذخرا بضم الدال وأما أذخرته بالمهملة فأصلها إذخرته فأبدلت التاء دالا ثم أذخمت الدال في الدال المهملة المبذلة فصار أذخر

(الحصاد) بفتح الحاء وكسرهما (المؤنة) قال الجمهور المؤنة تمزج ولا تمزج وهي فسولة وقال الفراء مفصلة من الآين وهو التعب والشدة ويقال هي مفصلة من الأون وهو الخرج والعدل لأنه ثقل على الإنسان ومأنت القوم أمأنتهم مأنا إذا قت بمؤنتهم ومن ترك الممزن قال مستهم أمومتهم بهذا كلام الجوهري وقال الأزهري يقال مننت فلانا أمونه إذا قت بكفايته والأصل الممزن غير أن العرب آثرت ترك الممزن في فعله كما تركوه في أرى وترى ويرى وأثبتوه في رأيت كذلك أثبتوا الممزن في المؤنة وأسقطوه من الفعل قال وقد مين فلان يمان مينا (السيح) بفتح السين المهملة وإسكان المثناة تحت وبالحاء المهملة وهو الماء الجاري على وجه الأرض يقال ساح يسيح (قوله وما يشرب بالعروق) هو ما يكون في أرض ندية تشرب عروقه من رطوبة الأرض (العشر) بضم الشين وإسكانها وكذلك التسع وما قبله إلى الثالث ويقال في العشر عشر بفتح العين وكسر الشين وممشار (النواضح) جمع ناضح وهي الإبل والبحر وسائر الحيوانات التي يستقي بها الماء المزراع والتخيل وغيره من الأشجار قال الأزهري واحدها ناضح وناضحة (الدوالي) جمع دالية وهي معروفة (الخرص) مصدر خرص يخرص بضم الراء وكسرهما وهو خرز (٤٩)

مألى النخل من الرطب تمر (الناض) بتشديد الصاد هو الدراهم والدنانير خاصة كذا قال أهل اللغة وكان ينبغي للمصنف أن يقول باب زكاة الذهب والفضة كما قال هو في المهذب والأصحاب ليدخل غير الدنانير والدراهم من صنوف الذهب والفضة والنض بفتح النون بمعنى الناض حكاة الجوهري وغيره (المثقال) وزنه ثنتان وسبعون حبة من حب الشعير الممتلئ غير الخارج عن مقادير حب الشعير غالبا، والدراهم كل عشرة منها سبعة مثاقيل قال أصحابنا وغيرهم من

والثالث ما اتفق حصاده في فصل واحد. والرابع ما اتفق زراعته وحصاده في فصل واحد وما سقى بغير مشونة كماء السماء والسيح وما يشرب بالعروق يجب فيه العشر وما سقى بمؤن كالنواضح والدوالي يجب فيه نصف العشر وإن سقى نصفه بهذا ونصفه بذلك وجب فيه ثلاثة أرباع العشر، وإن سقى بأحدهما أكثر فيه قولان أحدهما يعتبر فيه حكم الأكثر والثاني يجب بالقسط وإن جهل المقدار جعل بينهما نصفين ويجب فيما زاد على النصاب بحسابه ويجب إخراج الواجب من التمر يابسا ومن الحب مصطفى فإن احتيج إلى قطعه للخوف من العطش أو كان رطبا لا يجيء منه تمر أو كان غنبا لا يجيء منه زبيب أخذ الزكاة من رطبه وإن أراد صاحب المال أن يتصرف في الثمرة قبل الجفاف خرص عليه وضمن نصيب الفقراء ثم يتصرف فإن كان أجناسا خرص نخلة نخلة وإن كان جنسا واحدا جاز إن يخرص الجميع دفعة واحدة وأن يخرص واحدة واحدة فإن باع قبل أن يضمن نصيب الفقراء بطل البيع في أحد القولين ولم يطل في الآخر وإن باع الثمرة قبل بدو الصلاح أو باع الماشية قبل الحول فراراً من الزكاة كره ذلك ولم يطل البيع.

باب زكاة الناض

ومن ملك نصابا من الذهب والفضة حولا كاملا وهو من أهل الزكاة وجبت عليه الزكاة ونصاب الذهب عشرون مثقالا وزكاته نصف مثقال وفيما زاد بحسابه، ونصاب الورق مائتا درهم وزكاته خمسة دراهم وفيما زاد بحسابه وإن ملك حليا معدا لاستعمال مباح لم تجب الزكاة فيه في أحد القولين وإن كان معدا لاستعمال محرم أو مكروه أو للقنية وجبت فيه الزكاة.

(٦ - تنبيه)

العلماء لم يتغير الدينار في الجاهلية والإسلام وأما الدرهم فكان في الجاهلية دراهم مختلفة بخلية وطبرية وغيرهما فالبحلية منسوبة إلى ملك يقال له رأس البغل كل درهم ثمانية دوانيق والطبرية منسوبة إلى طبرية الشام كل درهم أربعة دوانيق فجعلت الدراهم في الإسلام ستة دوانيق وأجمع أهل العصر على هذا التقدير. قيل كان التقدير في زمن عمر بن الخطاب وقيل في زمن بني أمية وجمعوا هذين الوزنين السابقين وقسموهما درهمين (الورق) بفتح الواو وكسر الراء ويحوز أسكان الراء مع فتح الواو وكسرهما قال الأكثرون من أهل اللغة هو مختص بالدراهم المضروبة وقال جماعة يطلق على كل الفضة وإن لم تكن مضروبة هذا مراد المصنف ولو قال ونصاب الفضة لكان أحسن (الحلى) بفتح الحاء وإسكان اللام مفرد وجمعه حلى بضم الحاء وكسرهما والضم أشهر وأكثر وقد قرئ بهما في السبع وأكثرهم على الضم واللام مكسورة والياء مشددة فيهما (قوله معدا لاستعمال مباح) هو بقنوين استعمال (القنية) بكسر القاف وضمها الإدخار قال الجوهري يقال قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنوة بكسر القاف وضمها وقنيت أيضا قنية وقنية بالكسر والضم إذا اتخذتها لنفسك لابتجارة ومال قيان وقيان بالضم والكسر يتخذ قنية وقنيت التجارية بالضم على ما لم يسم فاعله تقنى قنية إذا سترت ومنعت اللعب مع الصبيان

(العرض) بفتح العين واسكان الراء قال أهل اللغة هو جميع سائر الأموال غير الذهب والفضة وأما العرض بفتح الراء فهو جميع متاع الدنيا من الذهب والفضة وغيرها وله معان أخر من رواية (الأئمان) الدراهم والدنانير خاصة (الشراء) عند ويقصر الأئمان مشهورتان فمن مد كتبه بالألف ومن قصر كتبه بالياء وجهه أشربة وهو جمع نادر ويقال شربت الشيء أشربه إذا شربه وإذا اشتربه وهو من الأضداد على اصطلاح اللغويين ومن المشترك على اصطلاح الأصوليين قال الله تعالى «ومن الناس من يشرى نفسه» وقال تعالى «وشروه بشمن نجس» (النقد) (٣٤) الدراهم والدنانير (قوله نص ثبته) هو بفتح نون نص ورفع عنه وهو فاعل نص ومنه صار ناضا وقد سبق أن

باب زكاة العروض

إذا اشترى عرضا بنصاب من الأئمان بنى حوله على حول الثمن وإن اشتراه بعرض للقنية أو بما دون النصاب من الأئمان انعقد الحول عليه من يوم الشراء وقيل لا يجزى في الحول حتى تكون قيمته نصابا من أولى الحول إلى آخره وإن اشترى بنصاب من السائغة فقد قيل يبنى على حول الماشية وقيل ينعقد عليه الحول من يوم الشراء وهو الأظهر ويقوم مال التجارة برأس المال إن كان نقدا وينقد البلد إن كان رأس المال عرضا وقيل إن كان رأس المال دون النصاب قوم بنقد البلد فإن بلغت قيمته في آخر الحول نصابا زكاه وإن نقصت عن النصاب لم تلزمه الزكاة إلى أن يحول عليه حول آخر وقيل إن زادت قيمته بعد ذلك بيوم أو بشهر صار ذلك حوله وتلزمه الزكاة ويحمل الحول الثاني من ذلك الوقت وإن اشترى عرضا بمائتي درهم ونص ثمنه وزاد على قدر رأس المال زكى الأصل لحوله وزكى الزيادة وفي حول الزيادة وجهان أحدهما من حين الظهور والثاني من حين النص وقيل في المسئلة قولان أحدهما يزكى الأصل لحوله والزيادة لحولها والثاني يزكى الجميع بحول الأصل وإن باع عرض التجارة في أثناء الحول بعرض التجارة لم ينقطع الحول وإن باع الأئمان بعضها ببعض للتجارة فقد قيل ينقطع الحول وقيل لا ينقطع وإن اشترى للتجارة ما يجب الزكاة في عينه وسبق وقت وجوب زكاة العين بأن اشترى نخيلا فأثمرت فبدا فيها الصلاح قبل الحول وجب زكاة العين وإن سبق وقت وجوب زكاة التجارة بأن يكون عنده مال للتجارة فاشترى به نصابا من السائغة وجبت زكاة التجارة وإن انفق وقت وجوبها ففيه قولان وقيل القولان في الأحوال كلها .

باب زكاة المعدن والركاز

إذا استخرج من معدن في أرض مباحة أو مملوكة له نصابا من الذهب أو الفضة وهو من أهل الزكاة دفعة أو في أوقات متتابعة لم ينقطع فيها عن العمل بترك وإهمال وجب عليه الزكاة في الحال في أصح القولين ولا تجب في الآخر حتى يحول عليه الحول وفي زكاته ثلاثة أقوال أحدها ربع العشر والثاني الخمس والثالث إن أصابه بلا تعب ولا مؤنة وجب فيه الخمس وإن أصابه بتعب أو مؤنة ففيه ربع العشر ولا يخرج الحق إلا بعد الطحن والتخليس وإن وجد ركازا من دفين الجاهلية في موات وهو نصاب من الأئمان وجب فيه الخمس في الحال وإن كان دون النصاب أو قدر النصاب من غير الأئمان ففيه قولان فإن كان من دفين الإسلام فهو لقطه وإن كان في أرض مملوكة فهو لصاحب الأرض .

باب زكاة الفطر

وتجب زكاة الفطر على كل حر مسلم فضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته ما يؤدي في الفطرة فإن فضل بعض ما يؤدي فقد قيل يلزمه وقيل لا يلزمه ومن وجبت عليه فطرته وجبت عليه فطرة

صار ناضا وقد سبق أن الناض الدراهم والدنانير وقد نص ينص بكسر النون (التجارة) بكسر التاء يقال تجر يتجر بضم الجيم تجرا بالسكان وتجارة فهو تاجر وقوم تجر كصاحب وصحب وتجار كصاحب ومحاب وتجار بالضم وتشديد الجيم كفاجر وخجار وتجر بمعنى تجر (النخل) والنخيل بمعنى يذكر ويؤث قال الله تعالى «عجاز نخل منقعر» وقال تعالى «والنخل باسقات» أي طويلات (المعدن) بفتح الميم وكسر الدال قال الأزهري سمي معدن المعدون ما أنبته الله تعالى فيه أي لإقامته يقال عدن بالمكان يمدن بكسر الدال عدونا إذا أقام والمعدن الذي عدن فيه شيء من جواهر الأرض وقال الجوهري سمي معدنا لإقامة الناس فيه (الركاز) بكسر الراء هو دفين الجاهلية سمي

ركزا لأنه ركز في الأرض أي أقر كما يقال ركزت الرمح يقال ركزه يركزه بضم الكاف (الجاهلية) ما قبل الإسلام كل

سموا به لكثرة جهالاتهم (قوله فضل عن قوته) هو بفتح الفاء وبفتح الضاد وكسرها والمضارع من الفتوح يفضل بالضم ومن المكسور مضوم أيضا ومفتوح ففتح قياس وضحه بناء نادر قال سيبويه هذا عند أصحابنا إنما يجيء على تدخل لغتين قال الجوهري هو شاذ لا نظير له (القوت) بضم القاف ما يقوم به بدن الإنسان من الطعام وقائه وقوته قوتا بالفتح وقيانة والاسم القوت بالضم وما عنده قوت ليلة وقيت ليلة بكسر القاف فيهما وقت زيدا فاقات واستقامته سألته القوت وهو يتقوت بكذا (الفطرة) بكسر الفاء اسم للخروج في زكاة الفطر وهو اسم مولد ولعلها من الفطرة التي هي الخلقة قال أبو محمد الأبهري معناها زكاة الخلقة

كأنها زكاة البدن (قوله وإن زوج أمته بعد) يقال تزوجت امرأة وبأمرأة وزوجت زيدا امرأة وبأمرأة مشهورتان
 ثقلهما السكسائي وأبو عبيدة وابن قتيبة وآخرون والأول أفصح وأشهر وبه جاء القرآن قال الله تعالى « فلما قضى زيد منها وطرا
 زوجناكمها » والثانية لغة تميم وقوله تعالى « وزوجناهم بحور عين » قال الأكثرون معناه قرناهم وليس من عقد النكاح وقال مجاهد
 والبخاري وطائفة أنكحناهم وفي صحيح البخاري في قصة أم حرام وركوبها البحر غزية قال أنس فتزوج بها عبادة بن الصامت
 (الأقط) بفتح الهمزة وكسر القاف ويجوز اسكان القاف مع فتح الهمزة وكسرها كما سبق في نظائره وهو معروف لبن يابس غير منزوع
 الزبد (البادية) والبدو بمعنى مأخوذ من البدو وهو الظهور (القسم) هنا (٤٣) وفي قسم النوى والقسم

بين الزوجات بفتح القاف
 وهو مصدر بمعنى القسمة
 وأما بكسر القاف فهو
 النصيب (الصدقة) تطلق
 على الواجب والتطوع
 والمراد بقسم الصدقات
 الزكاة (قوله وإن غلبها)
 أى أخفها قال الأزهرى
 وأصله من غلول الغنيمة
 بضم الغين وهو الحيانة
 فيها قال والإغلال الحيانة
 فى شئ يؤتمن عليه وقال
 الجوهرى قال أبو عبيد
 الغلول من اللغم خاصة
 ولازما من الحيانة ولا من
 الحقد ومما يبين ذلك أنه
 يقال من الحيانة أغل
 يغل ومن الحقد غل يغل
 بكسر الغين ومن الغلول
 غل يغل بالضم (قوله أجرك
 الله) فيه لغتان مشهورتان
 أجره بالقصر يأجره بضم
 الجيم وكسرها أجرا وأجره
 بالمد يجارا كأكرمه

كل من تلزمه نفقته إذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم فإن وجد ما يؤدى عن البعض بدأ بمن
 يبدأ بنفقته وقيل يقدم فطرة الزوجة على فطرة نفسه وقيل يبدأ بفطرة نفسه ثم هو بالخيار فى غيره
 وقيل هو بالخيار فى حق نفسه وحق غيره وإن زوج أمته بعد أو حر ميسر أو تزوجت موسرة
 بحر ميسر ففيه قولان أحدهما تجب على السيد فطرة الأمة وعلى الحرة فطرة نفسها والثانى لا تجب
 وقيل تجب على السيد ولا تجب على الحرة وهو ظاهر المنصوص وتجب صدقة الفطر إذا أدرك آخر
 جزء من شهر رمضان وغربت الشمس فى أصح القولين وتجب بطاوع الفجر فى الثانى والأفضل
 أن تخرج قبل صلاة العيد ويجوز إخراجها فى جميع شهر رمضان ولا يجوز تأخيرها عن يوم الفطر
 فإن أخرها أثم ولزمه القضاء والواجب منه صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خمسة
 أرطال وثلاث بالبدادى ويجب ذلك من الأقوات التى تجب فيها الزكاة وهى التمر والزبيب والبر
 والشعير وما أشبهها وأما الأقط فقد قيل يجوز وقيل فيه قولان وتجب الفطرة مما يقتات به من هذه
 الأجناس وقيل من غالب قوت البلد فإن عدل عن القوت الواجب الى قوت أعلى منه أجزأه وإن
 عدل الى مادونه ففيه قولان ولا يجزئ صاع من جنسين فإن كان عبدا بين نفسيين محتلفي القوت
 فقد قيل يخرج كل واحد منهما نصف صاع من قوته وقيل يخرجان من أدنى القوتين وقيل يخرجان
 من قوت البلد الذى فيه العبد فإن كانوا فى بادية لا قوت لهم فيها أخرجوا من قوت أقرب البلاد
 إليهم ولا يؤخذ فى الفطرة دقيق ولا سويق ولا حب معيب . (باب قسم الصدقات)

من وجبت عليه الزكاة وقدر على إخراجها لم يحل له تأخيرها فإن أخرها أثم وضمن وإن منعها جاحدا
 لوجوبها كفر وأخذت منه وقتل وإن منعها بخلها أخذت منه وعزر عليه وإن غلبها أخذت
 منه وعزر وإن قال بعته ثم اشتريته ولم يحل عليه الحول وما أشبه ذلك مما يخالف الظاهر حلف عليه
 وقيل يخلف استحبابا وإن قال لم يحل عليه الحول بعد وما أشبه مما لا يخالف الظاهر حلف استحبابا
 فإن بذل الزكاة قبلت منه والمستحب أن يدعى له ويقال أجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أبقيت
 وجعله لك طهورا وإن مات بعد وجوب الزكاة عليه قضى ذلك من تركته ، وإن كان هناك دين آدمى
 ففيه ثلاثة أقوال : أحدها يقدم الزكاة والثانى يقسم الدين والثالث يقسم بينهما وكل مال تجب فيه
 الزكاة بالحول والنصاب جاز تقديمها على الحول وإن تسلف الإمام الزكاة من غير مسألة فهلك فى يده
 ضمن وإن تسلف بمسألة الفقراء فهو من ضمانهم وإن تسلف بمسألة أرباب الأموال فهو من ضمانهم
 وإن تسلف بمسألة الجميع فقد قيل هو من ضمان الفقراء وقيل من ضمان أرباب الأموال وإن عجل شاة

إكراما والأجر الثواب . واعلم أن المصنف غير ترتيب لفظ هذا الدعاء وإنما قال الشافعى فى مختصر المزنى والأصحاب : أجرك الله فيما
 أعطيت وجهله لك طهورا وبارك لك فيما أبقيت وهذا حسن وأنسب مما قاله الصنف والظهور المطهر (قوله وإن كان هناك دين)
 يقال هنا وهاهنا إذا أشرت الى مكان قريب وهناك وهنالك للبعد واللام زائدة والكاف للخطاب وفيه دليل على البعد تفتح
 للذكر وتسكسر للثوث والماء مضمومة فى الجميع ويقال هنا بفتح الهاء وتشديد النون وهناك كذلك بمعنى هنا وهناك
 (قوله وإن تسلف بمسألة الفقراء) المراد بالفقراء جميع أصناف الزكاة وعادة الأصحاب إطلاق هذه اللفظة فى هذا السياق لإرادة
 الأصناف وهو من باب التمييز ببعض عن الجميع وخصوا به الفقراء لأنهم أعم الأصناف .

(قوله ثم نتجت شاة مسخلة) هو بضم (خ) النون وكسر التاء وشاة مرفوع ومسخلة منصوب ومعناه ولدت شاة مسخلة

والسخلة بفتح السين المهملة وإسكان الحاء المعجمة وجمعها سخال بكسر السين وسخل وهي من ولد الضأن والمعز يطلق على الذكر والأنثى من حين يولد إلى أن يستكمل أربعة أشهر فإذا بلغت وفصلت عن أمها فالأولاد المعز جفار الواحدة جفرة والله كرجف فإذ ارعى وقوى فهو عتود وجمعه عدان وهو في ذلك جدى والأنثى عناق بفتح العين مالم يأت عليه الحول وجمعها عتوق على غير قياس فإذا أتى عليه حول فأنه كرتيس والأنثى عز ذكره كله الأزهرى (قوله يسم الإبل والبقر والغنم) يقال وسمه بسمه بكسر السين وسم وسمته بكسر السين إذا أثر فيه بكى وغيره (الصغار) بفتح الصاد هو الدل (قوله شرط العامل أن يكون فقها) بأبواب الزكاة وما يتعلق بها (الأداة) الآلة وهي بفتح الهمزة (قوله يتجر به) قد سبق أنه يقال بإسكان التاء وتشديدها (الفقر) بفتح الفاء وضمها (المؤلفة) من التألف وهو جمع القلوب (الضرب) الصنف من الشيء (النظير) المثل يقال نظر بكسر النون

عن مائة وعشرين ثم نتجت شاة مسخلة قبل الحول ضم الخرج إلى ماله ولزمه شاة أخرى وإن قسى النصاب قبل الحول وكان قد بين أنها زكاة مسخلة بإزالته أن يسترجع وإن هلك الفقير أو استغنى من غير الزكاة قبل الحول لم يجزئه عن الفرض ويسترجع إن كان قد بين أنها مسخلة ومن وجبت عليه الزكاة في الأموال الباطنة وهي الناض وأموال التجارة والركاز جازله أن يفرق ذلك بنفسه وبوكيله ويجوز أن يدفع إلى الإمام ، وفي الأفضل أو به أحدهما أن يسرق بنفسه والثاني أن يدفع إلى الإمام والثالث إن كان الإمام عادلا فالأفضل أن يدفع إليه وإن كان جائرا فالأفضل أن يفرق بنفسه وفي الأموال الظاهرة وهي المواشي والزروع والثمار والمعادن قولان أحدهما أن له أن يفرق بنفسه ويكره أن يتقل الزكاة من بلد المال وإن نقل ففيه قولان أحدهما يجزئه والثاني لا يجزئه وإن نقل إلى مالا تقصر إليه الصلاة فقد قيل يجوز والثاني لا يجوز وإن حال عليه الحول والمال بيادية فرقها على فقراء أقرب البلاد إليه وإن وجبت عليه زكاة القطر في بلد وماله في غيره ففيه قولان أحدهما أنها تجب لفقراء بلد المال والثاني تجب لفقراء موضعه وهو الأصح ولا تصح الزكاة حتى ينوى أنها زكاة ماله أو زكاة واجبة وقيل إن دفع إلى الإمام أجزاء من غير نية وليس بشيء ويجوز أن ينوى قبل حال الدفع وقيل لا يجوز وإن دفع إلى وكيله ونوى وكيله ولم ينو رب المال لم يجز وإن نوى رب المال ولم ينو الوكيل فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز وإن حصل عند الإمام ماشية فالمستحب أن يسم الإبل والبقر في أصول أغذائها والغنم في آذانها فإن كانت من الزكاة كتب زكاة أو صدقة وإن كانت من الجزية كتب جزية أو صغارا . ويجب صرف زكاة المال إلى ثمانية أصناف : أحدها العامل ومن شرطه أن يكون حرا فقيها أمينا ولا يكون ممن حرم عليه الصدقة من ذوى القربى ويجعل له الثمن فإن كان الثمن أكثر من عمله رد الفضل على بقية الأصناف وإن كان أقل تم من خمس الخمس في أحد القولين ومن الزكاة في الثاني . والثاني الفقراء وهم الذين لا يقدرزون على ما يقع موقعا من كفايتهم فيدفع إليهم ما تزول به حاجتهم من أداة يكتسب بها أو مال يجربه وإن عرف رجل بالغنى ثم ادعى الفقر لم يدفع إليه إلا بيينة . والثالث المساكين وهم الذين يتدرون على ما يقع موقعا من كفايتهم ولا يكفيم فيدفع إليهم ما تتم به الكفاية فإن رآه قويا وادعى أنه لا كسب له أعطاه من غير يمين وقيل يعطى يمين وإذا ادعى عيالا لم يقبل إلا بيينة . والرابع المؤلفة وهم ضربان : مؤلفة الكفار ومؤلفة المسلمين فأما مؤلفة الكفار فضربان من يرجى إسلامه ومن يخاف شره فيعطون من خمس الخمس ، ومؤلفة المسلمين ضربان ضرب لهم شرف يرجى بعطيتهم إسلام نظرائهم وقوم يرجى حسن إسلامهم فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهم ، وأما بعدد ففيه ثلاثة أقوال أحدها لا يعطون والثاني يعطون من سهم المؤلفة والثالث من خمس الخمس ، وضرب في طرف بلاد الإسلام إن أعطوا دفعوا عن المسلمين وقوم إن أعطوا جبوا الصدقات ممن يليهم ففيهم أقوال أحدها يعطون من سهم المؤلفة والثاني من خمس الخمس ، والثالث من سهم سبيل الله . والرابع من سهم المؤلفة وسهم سبيل الله . والخامس الرقاب وهم المكاتبون فيدفع إليهم ما يؤدون في الكتابة إن لم يكن معهم ما يؤدون ولا يزدون على ما يؤدون ولا يقبل قوله إنه مكاتب إلا بيينة فإن صدقه المولى فقد قيل يدفع إليه وقيل لا يدفع . والسادس الغارمون وهم ضربان ضرب غرم لإصلاح ذات البين فيدفع إليه مع العنى في ظاهر المذهب ما يقضى به الدين وضرب غرم لنفسه فيدفع إليه مع الحاجة ما يقضى به الدين ولا يدفع إليه حتى يثبت أنه غارم بالبينة فإن صدقه غريمه فلي الوجهين وإن غرم في معصية وتاب دفع إليه وقيل لا يدفع .

وإسكان الظاء ونظير كند ونديد (ذات البين) قال أهل اللغة البين هنا هو الوصل قالوا وتقديره إصلاح حالة والسابع الوصل ومراد الفقهاء بذات البين أن يكون فتنة بين طائفتين من المسلمين فيتحمل رجل مالا ليصلح به بينهم (العنى) بالمال

مقصود يكتب بالياء يقال غنى يعني فهو غنى واستغنى بمعناه والغناء ممدود من الصوت (الديوان) يكسر الاء على المشهور وحكى فتحها وأنكره الأصمعي والأكثر وهو فارسي معرب كذا قاله الأكثر وحكى أبو جعفر النحاس خلافا بين العلماء في أنه سري أم معرب قال الجوهري أصله دوان فموز من إحدى الواوين ياء لأنه يجمع على دواوين ولو كانت الياء أصلية لتقل دواوين ويقال دونت الديوان . وأول من وضع الديوان في الإسلام عمر بن الخطاب ، وفي سبيله أقوال لا يختص بها هذا المختصر قال الماوردي الديوان موضوع لحفظ الحقوق من الأموال والأعمال ومن يقوم بها من الجيوش (٥٤) والعمال وقد بسطت الكلام

فيه في تهذيب الأسماء
واللغات (السبيل) الطريق
يؤنث ويذكر وسمى
المسافر ابن سبيل للملازمة
إياها كملزمة الطفل أمه
(قوله وفق كفايتهم) أي
قدرها من غير زيادة وهو
بفتح الواو (قوله أمام
الحاجات) هو بفتح
الهمزة أي قدامها بين يديها
(الإضافة) الحاجة والضيق .
﴿ كتاب الصيام ﴾

الصيام والصوم في اللغة .
الإمساك ، وفي الشرع
إمساك مخصوص في زمن
مخصوص من شخص
مخصوص (رمضان) يجمع
على رمضان وأرمضاء بالمد
ورماضين حكاه النحاس
عن السكوفيين قال وغلطهم
فيه سيويه قال النحاس
وحكوا فيه أرمضة قال
ويجوز رماض كما قيل
شعاب في جمع شعبان
قال الجوهري يقال إنهم لما
نقلوا أسماء المشهور من

والسابع في سبيل الله وهم الغزاة الذين لاحق لهم في الديوان فيدفع إليهم ما يستعينون به في غزوهم مع الغنى . والثامن ابن السبيل وهو المسافر أو الريد للسفر في غير معصية فيدفع إليه ما يكفيه في خروجه ورجوعه ولا يدفع إليه حتى تثبت حاجته فإن فضل منه شيء استرجع منه وإن فقد صنف من هذه الأصناف وفرصه على الباقيين والمستحب أن يصرف صدقته إلى أقارب الذين لا يلزمه نقمتهم وأن يجمع كل صنف إن أمكن وأقل ما يجزئ أن يدفع إلى ثلاثة من كل صنف منهم إلا العامل فإنه يجوز أن يكون واحدا والأفضل أن يفرق عليهم على قدر حاجتهم وأن يسوي بينهم وإن دفع جميع السهم إلى اثنين غرم للثالث في أحد القولين وأقل جزء في القول الآخر وإن فضل عن بعض الأصناف شيء . وكان نصيب الباقيين وفق كفايتهم نقل ما فضل إلى ذلك الصنف بأقرب البلاد إليه وإن فضل عن بعضهم ونقص عن كفاية البعض نقل الفائض إلى الذين نقص سهمهم عن الكفاية في أحد القولين وينقل إلى الصنف الذين فضل عنهم بأقرب البلاد في القول الآخر . وأما زكاة الفطر فالمذهب أنها كزكاة المال تصرف إلى الأصناف وقيل يجزئ أن تصرف إلى ثلاثة من الفقراء ولا تدفع الزكاة إلى كافر ولا إلى بني هاشم وبني المطلب وقيل إن منعوا حقهم من خمس الخمس دفع إليهم وليس بشيء ويجوز الدفع إلى مولى بني هاشم وبني المطلب وقيل لا يجوز .

﴿ باب صدقة التطوع ﴾

ويستحب الصدقة في جميع الأوقات ويستحب الإكثار منها في شهر رمضان وأمام الحاجات ولا يحل ذلك لمن هو محتاج إلى ما يتصدق به في كفايته وكفاية من تلزمه كفايته أو في قضاء دينه ويكره لمن لا يصبر على الإضافة .

كتاب الصيام

يجب صوم رمضان على كل مسلم بالغ عاقل قادر على الصوم فأما الكافر فإن كان أصليا لم يجب عليه وإن كان مرتدا وجب عليه وأما الصبي فلا صوم عليه غير أنه يؤمر به لسبع ويضرب على تركه لعشر ومن زال عقله يجنح لم يجب عليه الصوم فإن بلغ العصب أو أفاق المجنون في أثناء النهار لم يلزمهما صوم ذلك اليوم على ظاهر المذهب فأما من لا يقدر على الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه فلا يجب عليه الصوم إلا أنه تلزمه الفدية عن كل يوم مد من طعام في أصح القولين ولا يلزمه في الآخر ومن ترك الصوم جاحدا لوجوبه كفر وقتل بكفره ومن تركه غير جاحد من غير عذر حبس ومنع الطعام والشراب ولا يجب صوم شهر رمضان إلا برؤية الهلال فإن غم عليهم وجب عليهم استكمال شعبان

اللغة القديمة سموها بالأزمنة التي وقعت فيها فصادف هذا الشهر أيام رمض الحر أي شدته فسمى بذلك وقيل فيه قولان آخران أو ختتما في تهذيب الأسماء مع ما يتعلق بانظر رمضان والخلاف في كراهة إطلاقه من غير إضافة شهر إليه والصحيح أن لا كراهة (قوله لا يرجى برؤه) فيه ثلاث لغات أحدها برى من المرض يبرأ برأ بضم الباء والثانية برأ يبرأ برأ بفتحها والثالثة برؤ برؤ (الهلال) معروف قال الجوهري وغيره إنما يكون هلالا الليلة الأولى والثانية والثالثة ثم هو قمر وحكى الصنف في المذهب خلافا بين الناس فيما يخرج به عن تسميته هلالا ويسمى قمرًا قليل إذا استدار وقيل إذا بهر ضوءه (قوله غم عليهم) قال العلماء هو من قولهم غممت الشيء إذا غطيته وغم علينا الهلال غما وغمي وأغمي فهو مغمي (شعبان) سمي بذلك لتشعبهم فيه بكثرة الغارات قال النحاس

جميعه شعبان وتشتت على حذف الزوال قال وحكي السكوفيون شعابين وذلك خطأ عند سيويوه كما لا يجوز عنده في عثمان عثمان
(قوله يصح بنية بعد الزوال أيضا) قال أهل اللغة هو مصدر يقال أضرب يضرب أيضا أي عاد وأض فلان إلى أهله أي رجع قال ابن السكيت
وإذا قال لك فعلت ذلك أيضا (١٤٦) قل قد أكثر من أيضا (الضرر) والضر والضير الأذى (الاستيعاط) هو

ثم يصومون فإن رأوا الهلال بالنهار فهو ليلة المستقبل ويقبل في هلال شهر رمضان عدل في أصبح القولين
ولا يقبل في الآخر إلا عدلان ولا يقبل في سائر الشهور إلا عدلان فإن قامت البينة بالرؤية في يوم الشك
وجب عليهم قضاءه وفي إمساك بقية النهار قولان أحدهما يجب والثاني لا يجب وإن صاموا بشهادة
واحد ثلاثين يوما ولم يروا الهلال أفطروا وقيل لا يفطرون وإن اشبهت الشهور على أسير محرم
وصام فإن وافق الشهر أو ما بعده أجزاء وإن وافق ما قبله لم يجزئه في أصبح القولين فإن رأى هلال
شوال وحده أفطر سرا. ولا يصح صوم شهر رمضان ولا غيره من الصيام الواجب إلا بنية من الليل
لكل يوم وقيل يصح بنية من الفجر ويصح النفل بنية قبل الزوال وفيه قول آخر أنه يصح بنية بعد
الزوال أيضا ولا يصح صوم شهر رمضان ولا غيره من الصيام الواجب إلا بتعيين النية ويصح النفل
بنية مطلقة، ومن مرض وخاف الضرر جازله أن يفطر وعليه القضاء ومن سافر قبل الفجر سافرا يقصر
فيه الصلاة جازله أن يفطر والأفضل أن يصوم وإن أفطر فعليه القضاء وإن خافت الحامل والمرضع
على أنفسهما أفطرتا وعليهما القضاء وإن خافتا على ولديهما أفطرتا وعليهما القضاء وفي الفدية ثلاثة
أقوال أحدها أنها تجب عليهما في كل يوم مد من طعام والثاني أنها مستحبة والثالث أنها تجب على
المرضع دون الحامل وإذا حاضت الصائمة أو نفست بطل صومها وعليها القضاء وإن جن بطل صومه
ولا قضاء عليه، وإن أغشى عليه جميع النهار لم يصح صومه وعليه القضاء وإن أغشى عليه في بعض النهار
ففيه ثلاثة أقوال: أحدها يبطل صومه والثاني لا يبطل والثالث إن كان مفقدا من أول النهار لم يبطل
وقيل إن كان في طرفه مفقدا لم يبطل وإن طهرت الحائض أو أسلم الكافر أو أفاق المجنون أو قدم
المسافر وهو مفطر استحب لهم إمساك بقية النهار وإن بلغ الصبي وقدم المسافر وهما صائمان فقد قيل
يلزمهما تمام الصوم وعندى أنه يلزم المسافر دون الصبي ومن نوى الخروج من الصوم بطل صومه
وقيل لا يبطل فإن أكل أو شرب أو استعط أو احتقن أو صب الماء في أذنيه فوصل إلى دماغه أو طعن
جوفه أو طعن بأذنه أو داوى جرحه فوصل الدواء إلى جوفه أو استقاء أو جامع أو باشر فيما دون الفرج
فأنزل أو استمنى فأنزل ذا كرا للصوم عالما بالتحريم بطل صومه وعليه القضاء وإمساك بقية النهار
وإن فعل ذلك ناسيا أو جاهلا أو فعل به شيء من ذلك مكرها لم يبطل صومه وإن أكره حتى فعل
بنفسه ففيه قولان أحدهما أنه لا يبطل وإن تضرع أو استنشق فوصل الماء إلى جوفه بطل صومه
في أحد القولين دون الآخر وإن بالغ بطل وقيل على قولين وإن أكل معتقدا أنه ليل ثم بان أنه نهار لزمه
القضاء وإن أكل شاكا في طلوع الفجر لم يلزمه القضاء وإن أكل شاكا في غروب الشمس لزمه
القضاء وإن طلع عليه الفجر وفي فيه طعام فلفظه أو كان مجامعا فنزع صح صومه وإن استدأ بطل
وإذا جامع من غير عذر لزمهما القضاء. وفي الكفارة ثلاثة أقوال أحدها تجب على كل واحد منهما
كفارة والثاني تجب عليه دونها والثالث تجب عليه كفارة عنه وعنهما. والكفارة عتق رقبة مؤمنة
فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا فإن لم يجد ثبت في ذمته
في أحد القولين إلى أن يجد ويسقط في الثاني ومن حركت القبلة شهوته كره له أن يقبل ويكره
للصائم العلك ويكره له الاحتجام ويكره له السواك بعد الزوال ويكره له الوصال ويكره له ولغيره

أخذ الدواء وغيره من
أنفسه حتى يصل دماغه
واستعط الرجل وأسططه
(الاحتقان) جعل الدواء
ونحوه في الدبر وقد احتقن
الرجل والاسم الحقة بالضم
(الدواء) ممدود مفتوح
الماء وحكي الجوهرى لغة
في كسرهما وهى شاذة
غريبة ودأوته مداواة
وتداوى هو (قوله استقاء)
بالماء والمهزمة أى استدعى
التي فأخرجه وكذلك
استمنى مقصور استدعى
خروج المني فخرج أما إذا
نظر إلى امرأة فأفكر
فخرج فلا يفطر، وتقيا
بالهمز بمعنى استقاء
(الكفارة) أصلها من
الكفر بفتح الكاف وهو
الستر لأنها تستر الذنب
وتذهب هذا أصلها ثم
استعملت فيما وجد فيه
صورة مخالفة أو انتهاك
وإن لم يكن فيه إثم كالقاتل
خطأ وغيره (قوله عتق
رقبة) قال الأزهرى إنما
قيل لمن أعتق نسمة
أعتق رقبة وفك رقبة
خففت الرقبة دون جميع
الأعضاء لأن حكم السيد

صحت

وملكه كحل في رقبة العبد وكالعلل المانع له من الخروج

فإذا أعتق فكأنه أطلق من ذلك وسيأتى تهذيب لغات العتق في بابه إن شاء الله تعالى (قوله ويكره للصائم العلك) هو
بفتح العين مصدر علك يعلك بضم اللام علكا أى مضغه ولا كره (الوصال) والواصل أن يصوم يومين ليس بينهما أكل ولا شرب

(قوله وينبغي للصائم أن ينزّه صومه عن الشتم) معناه يؤمر بذلك ويطلب منه قال الواحدى أصل ينبغي من قولهم بغيتك أى طابته واستعمل الشافعى انبنى موضع ينبغي فأنكرها عليه بعض المتقدمين وزعموا أنه لم يستعمل انبنى بل هجر واستعمل ينبغي كما هجر ودع ووذر واستعمل يدع ويذر وأجاب الخطاى وغيره بأنه يستعمل ماضيا ومضارعاً انبنى ينبغي حكاه ثعلب عن سامة عن الثوراء عن السكسائى عن العرب وعن ثعلب عن الأصم قال قرأ اللهجيانى عن السكسائى فى النوادر انبنى . النزاهة البعد من القبيح تنزه يتنزه تنزهها ونزه نفسه وصومه أى باعده من القبيح (الغنية) ذكر الانسان بما يكرهه مما هو فيه وهى حرام إلا فى ستة مواضع بسطها فى كتاب الأذكار وفى رياض الصالحين (قوله فإن شوتم) معناه إن شتمه غيره متعرضاً لمشامتته وإنما قال المصنف شوتم ولم يقل شتم وإن كان مراده شتم لموافقة الحديث الصحيح «فإن امرؤ شاتمه أو قاتله» (قوله فليقل إنى صائم) قيل يقوله بلسانه لا يقصد الرياء بل بنية وعظ الشاتم ودفعه بالى هى أحسن ، وقيل يقوله فى قلبه لنفسه ويذكرها ذلك لتصبر ولا تشاتم فيذهب بركة صومها والأول أظهر (السحور) بضم السين الأكل فى السحر وهو قبيل الفجر وبالفتح اسم للآكل حينئذ (الرزق) عند أصحابنا المتكلمين وعند أهل اللغة كل ما انتفع به المنتفع من مأكل ومشرب وملبوس ومراكوب وولد وزوجة ودار وغير ذلك ، ويطلق على الحلال والحرام عندنا (ليلة القدر) أى ليلة الحكم والفصل وهى التى يفرق (٤٧) فيها كل أمر حكيم أى يكتب

للائكة بيان ما يصير فى تلك السنة (قوله يتبعه بست من شوال) وهو موافق للفظ الحديث فى صحيح مسلم وغيره وإنما حذف الماء من ستة لأن العرب إنما تلتزم الإتيان بالماء فى الذكر الذى هو دون أحد عشر اذا صرحت بلفظ الذكر كقوله تعالى «وثمانية أيام» فأما إذا لم يأتوا بلفظ الذكر فيجوز

صمت يوم إلى الليل ، وينبغي للصائم أن ينزه صومه عن الشتم والغيبة فإن شوتم فليقل إنى صائم ويستحب له أن يتسحر وأن يؤخر السحور ما لم يخش طلوع الفجر ويعجل الفطر إذا تحقق غروب الشمس ويستحب أن يفطر على تمر فإن لم يجد فعلى الماء ويستحب أن يدعو على الإفطار بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم «اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت» ويطلب ليلة القدر فى جميع شهر رمضان ، وفى العشر الأخير أكثر ، وفى ليالى الوتر أكثر وأرجاها ليلة الحادى والعشرين والثالث والعشرين ، ويستحب أن يكون دعاؤه فيها «اللهم إنك عفو عتوب تحب العفو فاعف عني» ومن لزمه قضاء شئ من شهر رمضان فالمستحب أن يقضيه متتابعاً ولا يجوز أن يؤخر القضاء إلى رمضان آخر من غير عذر فإن أخره لزمه مع القضاء عن كل يوم مد من طعام ومن مات وعليه صوم تمكن من فعله أطعم عنه عن كل يوم مد من طعام ، وفيه قول آخر أنه يصام عنه .

﴿باب صوم التطوع﴾

يستحب لمن صام شهر رمضان أن يتبعه بست من شوال ويستحب أن يصوم يوم عرفة إلا أن يكون حاجاً بعرفة فيكره له ويستحب صوم يوم تاسوعاء وعاشوراء من الحرم وأيام البيض من كل شهر

إثبات الماء وحذفها فتقول صمنا ستاً ولبثنا عشراً وتريد الأيام ومنه قوله تعالى «يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً» أى عشرة أيام ومنه قوله تعالى - إن لبثتم إلا عشراً - ونقله الثوراء وابن السكيت وغيرهما عن العرب ولا يتوقف فيه إلا جاهل غي (عرفة) وعرفات اسم لموضع الوقوف وهى أرض واسعة قد أوضحت حدودها فى المناسك قيل سميت بذلك لأن آدم عرف حواء فيها ، وقيل لأن جبريل عرف إبراهيم صلى الله عليه وسلم فيها المناسك . ويحتمل أن يكون لتعارف الناس فيها وجمعت عرفة على عرفات وإن كانت موضعاً واحداً لأن كل جزء منه يسمى عرفة ولهذا كانت مصروفة ككتعصات . قال الجوهريون ويجوز أيضاً ترك صرفه كما يجوز ترك صرف أعانات وأذرعات على أنه اسم مفرد لبقعة ، قال الزجاج والوجه الصرف عند جميع النحويين (تاسوعاء وعاشوراء) ممدودان على المشهور وحكى القاعى قصرهما وهو شاذ وباطل . قال الجوهري ويقال عشوراء بالمد وهو العائسر من الحرم وتاسوعاء التاسع منه (قوله وأيام البيض) هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف وهو الصواب ويقع فى بعض النسخ أو أكثر الأيام البيض وكذلك تقع فى كثير من كتب الفقه وغيرها وهو خطأ عند أهل العربية معدود فى لحن العامة لأن الأيام كلها بيض ، وإنما صوابه أيام البيض أى أيام الليالى البيض وهى اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر هو الصحيح المشهور وقيل الثانى عشر بدل الخامس عشر حكاه الصيمرى والماوردى والبغوى وصاحب البيان وغيرهم وهو شاذ ، فالاحتياط صوم الأربعة قالوا وسميت أيضاً لبقاء القمر فى جميع الليل ، وقيل غير ذلك .

(يوم الاثنين) لأنه ثاني الأيام قال أبو جعفر النحاس سبيله أن لا يشئ ولا يجمع بل يقال مضت أيام الاثنين قال وقد حكى البصريون اليوم الاثنين والجمع الثني وذكر الفراء أن جمعه الاثنين والأثنان ، وفي كتاب سميويه اليوم الثني فعلى هذا جمعه الأثنان وقال الجوهري لا يشئ ولا يجمع لأنه ثني فان أحبت جمعه قلت أثنان (يوم الخميس) لأنه خامس الأسبوع . قال النحاس جمعه خمسة وخمسة وخمسان كزغيف وزغف وزغفان وأخمساء كأنصباء وأخماس ، حكاه الفراء (يوم الشك) هو الذي يتحدث فيه برؤية هلال رمضان من لا يشئ بقولهم كالعبد والنساء والفساق والصبيان وليس من الشك أن تكون السماء مغيمة فلا يرى (أيام التشريق) ثلاثة بعد يوم النحر سميت بذلك لأن الناس يشترقون فيها لحوم الأضاحي والهدايا : أي يشربونها ويقعدونها . وأيام التشريق هي الأيام المبدودات (الاعتكاف) أصله الحبس واللبث والملازمة للشيء فسمى الاعتكاف الشرعي للملازمة المسجد ولبثه فيه يقال عكف يعكف ويعكف بضم الكاف (٤٨) وكسرها عكوفاً وعكفاً أي أقام على الشيء لا يعدل عنه وعكفته

أعكفه بكسر الكاف عكفاً فلفظ عكف يكون لازماً ومتعدياً كرجع ورجعته ونقص ونقصته ويسبى الاعتكاف جواراً ومنه حديث عائشة في صحيح البخاري وغيره « وهو مجاور في المسجد » (الجامع) هو المسجد الذي يقام فيه الجمعة سمي به لجمعه الناس ويقال له المسجد الجامع وهو عند الكوفيين على ظاهره وعند البصريين تقديره مسجد المكان الجاهل (قضاء حاجة الإنسان) كناية عن البول والغائط (قوله ولم يهرج) بضم أوله وكسر الراء المشددة أي لم يعدل (قوله خرج من المعتكف) يتيح الكاف وهو موضع

وصوم الاثنين والخميس ومن دخل في صوم تطوع أو صلاة تطوع استحب له إتمامها فان خرج منها لم يلزمه القضاء وإن دخل في حج تطوع أو عمرة تطوع لزمه إتمامها فان أفسدها لزمه القضاء ولا يجوز صوم يوم الشك إلا أن يوافق عادة له أو يصله بما قبله وقيل لا يجوز إذا انتصف شعبان أن يصوم إلا أن يوافق عادة له أو يصله بما قبله ويكره أن يصوم يوم الجمعة وحده ولا يخل في يوم الفطر والأضحية وأيام التشريق فان صام في هذه الأيام لم يصح الصوم وقال في القديم يصح للمتنع صوم أيام التشريق .

باب الاعتكاف

الاعتكاف سنة ولا يجب إلا بالنذر ولا يصح إلا بالنية ولا يصح إلا في المسجد والأفضل أن يكون بصوم وأن يكون في الجامع وإن نذر الاعتكاف في الليل لم يلزمه بالنهار وإن نذر في النهار لم يلزمه في الليل وإن نذر اعتكاف يومين متتابعين لزمه اعتكاف يومين متتابعين وفي الليلة التي بينهما وجهان أحدهما أنه لا يلزمه وإن نذر اعتكاف مدة متتابعة فخرج لما لا بد منه كالأكل والشرب وقضاء حاجة الإنسان والحائض والمرض وقضاء العدة وأداء شهادة تعينت عليه لم يبطل اعتكافه فان خرج لما له منه بد من زيارة وعبادة وصلاة جمعة بطل اعتكافه إلا أن يكون قد شرط ذلك في نذره فلا يضره فان خرج لما لا بد منه فسأل عن المريض في طريقه ولم يعرج جاز وإن خرج من المعتكف عامداً أو جامع في الفرج عامداً بطل اعتكافه وإن باشر فيما دون الفرج بشهوة ففيه قولان وإن خرج إلى النار الخارجية من المسجد لم يضر ولا يعتكف العبد بغير إذن مولاه ولا المرأة بغير إذن الزوج ويجوز للكاتبة أن يعتكف بغير إذن مولاه .

كتاب الحج

الحج فرض ، وفي العمرة قولان أحدهما أنها فرض ولا يجب في العمر إلا مرة إلا أن ينذر أو يدخل إلى مكة لحاجة لا تسكر من تجارة أو زيارة فيلزمه الإحرام بالحج أو العمرة في أحد القولين ولا يلزمه ذلك في الآخر ولا يجب ذلك إلا على مسلم عاقل بالغ حرّ مستطيع فأما الكافر الأصلي فلا يجب عليه

الاعتكاف (قوله جامع في الفرج) يعني القبل أو الدبر (النارة) بفتح الميم باتفاقهم وكذلك النار التي يسرج عليها ولا

(كتاب الحج) هو بفتح الحاء وكسرها وكذا الحجة فيها اللغتان وأكثر المسموع فيها الكسر والقياس الفتح وأصله القصد . وقال الأزهري هو من قولك حججته إذا أثبته مرة بعد أخرى والأول هو المشهور (العمرة) الزيارة ، وقيل القصد ذكرهما الأزهري والأول أشهر (مكة) وبكة لغتان عند جماعة وقال آخرون مكة الحرم كله وبكة المسجد خاصة حكاه الماوردي عن الأزهري وزيد بن أسلم وقيل مكة اسم البلد وبكة اسم البيت حكاه عن النخعي وغيره وقيل مكة البلد وبكة البيت وموضع الطواف سميت بكة لازدحام الناس بها يبك بعضهم بعضاً أي يدفع في زحمة الطواف . وقال الليث لأنها تبك أعناق الجبابرة أي تدقها والبك : الدق وسميت مكة لقلة ماؤها من قولهم أمتك الفصيل ضرع أمه إذا امتصه ، وقيل لأنها تملك الذنوب أي تذهب بها ويقال لمكة أيضاً أم القرى والبلد الأمين وأم رحم بضم الراء وإسكان الحاء المهملة وصالح بفتح الصاد وكسر الحاء مبنى على الكسر

كتقطام ونظائرها والباسة بالباء لأنها تلبس الثلام أى تحطمه والناسة بالنون والنساسة لأنها تنس للملحد فيها أى تطرده وقيل لقلة ماؤها من النس وهو اليبس حكاه الجوهري عن الأصمعي والحاطمة والرأس وكوثى بضم الكاف وفتح المثناة والعرش والقدس والقدسة فهذه ستة عشر اسما وكثرة الأسماء لشرف المسمى ولهذا كثرت أسماء الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وقد بسطت بيان مكة ابتداء وانتهاء وما يتعلق بها وبالمسجد والكعبة فى المنامك والتهديب وهى أفضل الأرض عند الشافعى وأكثر العلماء ورجح مالك وطائفة المدينة (الصبي) الميز الذى يفهم الخطاب ورد الجواب ولا يضبط بسن بل يختلف باختلاف الأفهام (قوله أحد أبويه) يعنى الأب والأم هذا يسمى باب التثنية يكون اثنان مختلفا اللفظي شيان على لفظ أحدهما تارة لشرفه وتارة لشهرته وتارة لحفته وتارة لغير ذلك كالأبوين والعمرين أبى بكر وعمر والقرنين الشمس والقمر والمصعبين معصم بن الزبير وابنه والحبيبين أى خبيب عبد الله بن الزبير وأخيه مصعب وغير ذلك وقد ذكر أبو عبيد فى غريب المصنف وابن (٤٩) السكت فى آخر اصلاح المنطق بابا

فى هذا وانما (قوله يتأتى منه) أى يتبأ (قوله عتق العبد) بفتح العين والتاء وأعتقه سيده (الذهاب) بفتح الذال ويقال فيه الذهوب بضمها يقال ذهب يذهب وأذهبته (الراحلة) الناقة التى تصالح لارحل ويقال لكل ما يركب من الإبل ذكر أو أنثى حكاهما الجوهري وهذا الثانى مراد المصنف والفقهاء (المسافة) الأرض البعيدة قال الجوهري يقال سفت الشيء أسوفه سوف إذا شتمته والاستيف الاشتم والمسافة البعد وأصلها من الشتم وكان الدليل إذا كان فى فلاة أخذ التراب فشمه ليعلم على أقصد هو أم لا ثم كثر استعمالهم السكاسة حتى سمو البعد مسافة (المسكن)

ولا يصح منه وأما المرتد فإنه يجب عليه ولا يصح منه وأما المجنون فلا يجب عليه ولا يصح منه وأما الصبي فإنه لا يجب عليه ويصح فإن كان تيمرا أحرم بإذن الولي وإن كان غير تيمر أحرم عنه أحد أبويه وفعل عنه وليه ما لا يتأتى منه ونفقتة فى الحج وما يلزمه من الكفارة فى ماله فى أحد القولين وفى مال الولي فى القول الآخر وأما العبد فلا يجب عليه الحج ويصح منه فإن باع الصبي وعتق العبد قبل الوقوف فى الحج وقبل الطواف فى العمرة أجزأهما عن حجة الإسلام وعمرته . والمستطيع اثنان مستطيع بنفسه ومستطيع بغيره فالمستطيع بنفسه أن يكون صحيحا واجدا للزاد والماء بضمن المثل فى المواضع التى جرت العادة أن يكون فيها فى ذهابه ورجوعه وأن يكون واجدا للراحلة تصلح لثله إن كان بينه وبين مكة مسافة تقصر فيها الصلاة وأن يكون ذلك فاضلا عما يحتاج إليه من مسكن وخدام إن احتاج إليه وقضاء دين إن كان عليه وأن يجد طريقا أمنا من غير خفارة وأن يكون عليه من الوقت ما يمكن فيه من السير لأدائه وإن كانت امرأة بأن يكون معها من تأمن معه على نفسها . والمستطيع بغيره أن يجد من لا يقدر على الثبوت على الراحلة لزمائة أو كبر ما لا يدفع إلى من يحج عنه أوله من يطيعه فيلزمه فرض الحج ، والمستحب لمن وجب عليه الحج أو العمرة أن لا يؤخر ذلك فإن أخره وفعل قبل أن يموت لم يأثم ومن وجب عليه ذلك وتمسك من فعله فلم يفعل حتى مات وجب قضاءه من تركته كالزكاة ولا يحج ولا يعتمر عن غيره وعليه فرضه ولا يتنفل بالحج عن نفسه وعليه فرضه ولا يؤدى نذر الحج وعليه حجة الإسلام فإن أحرم عن غيره أو تنفل وعليه فرضه انصرف الى الفرض وكذلك لو أحرم بتنذر الحج وعليه فرض الإسلام انصرف الى فرض الإسلام ولا تجوز النيابة فى حج التطوع فى أحد القولين ويجوز فى الآخر ويجوز الإحرام بالعمرة وفعلها فى جميع السنة ولا يجوز الإحرام بالحج إلا فى أشهر الحج وهى شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذى الحجة فإن أحرم بالحج فى غير أشهره انعقد إحرامه بالعمرة ويجوز أفراد الحج عن العمرة ويجوز اقران بينهما ويجوز التمتع بالعمرة الى الحج وأفضلها الأفراد ثم التمتع ثم القران . والإفراد أن يحج ثم يخرج الى أدنى الحل ويحرم بالعمرة والتمتع أن يحرم بالعمرة فى أشهر الحج ويفرغ منها ثم يحج من عامه والقران أن يجمع بينهما فى الإحرام أو يهل بالعمرة ثم يدخل

(٧ - تنبيه) بفتح السكاف وكسرهما (الخادم) يطلق على الذكر والأنثى (الحفارة) بضم الحاء وكسرهما وفتحها ثلاث لغات حكاهن صاحب المحكم وهى المال المأخوذ فى الطريق للحفظ (الزمانة) بفتح الزاى يقال زمن زمن كعلم (الكبر) بكسر الكاف وفتح الباء والمراد هنا الحرم (شوال) سمي بذلك من شالت الإبل بأذنابها إذا حملت ذكره النحاس قال وجمعه شوالات وشواويل وشواول (ذو القعدة) لأنهم يبعدون فيه عن القتال لكونه من الأشهر الحرم وهو بفتح القاف على المشهور وحكى صاحبها للشارق والمطالع كسرهما (ذو الحجة) لأنهم يحجون فيه وهو بكسر الحاء وحكى فتحها قال النحاس جمعها ذوات القعدة وذوات الحجة قال وحكى الكوفيون مضت أولات القعدة وحكوا فى الجمع أيضا ذات القعدة وهو جائز كما يقال هذه الشهور وهؤلاء (التمتع) قال الواحدى هو التلذذ والانتفاع يقال تمتع به أى أصاب منه والمتاع كل شئ ينتفع به وأصله من قولهم جبل ممتع أى طويل سمي الحرم متمتعاً لمتعته بمحظورات الإحرام بين الحج والعمرة والانتفاعه بسقوط الغود الى الميقات للحج (الإهلال) الإحرام

وأصله رفع الصوت ومنه استهلال الوك فسمى الإحرام إهلالاً لرفعه سوتة بالتلبية (مدينة النبي) صلى الله عليه وسلم لها أسماء المدينة والدار لأمنها والاستقرار بها وطابة وطيبة من الطيب وهو الرائحة الحسنة والطاب والطيب لثان وقيل من الطيب وهو الطاهر لخالوصها من الشرك وطهارتها وقيل من طيب العيش بها وفي صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن الله تعالى سمى المدينة طابة» رواه جابر (ذو الخليفة) بضم الحاء المهملة وفتح اللام وباءاء على نحو ستة أميال من المدينة وقيل سبعة وقيل أربعة ومن مكة نحو عشرة مراحل (بالم) بفتح الياء واللامين وإسكان الميم بينهما ويقال فيه ألم وهو على مرحلتين من مكة (نجد) بفتح النون وهو ما بين جرش إلى سواد السكوفة وحده من الغرب الحجاز قال صاحب المطالع ونجد كلها من عمل اليمامة (قرن) بفتح القاف وإسكان الراء بلا خلاف وغلطوا الجوهرى في فتحها وفي زعمه أن أويسا القرنى منسوب إليه وإنما هو من بني قرن بطن من مراد وهو على مرحلتين (٥٠) من مكة (الشام) فهو موز مقصور ويجوز تخفيف الحمز ويجوز الشام بفتح

السين والمد وهى ضعيفة وإن كانت مشهورة قال صاحب المطالع أنكراها أكثرهم وهى مذكورة على المشهور وقال الجوهرى يدكر ويؤنث ، وهو من العريش إلى الفرات طولا وقيل إلى البلس وفي اشتقاقه والنسبة إليه أقوال متسعة أو نحتها في التهذيب (الجحفة) بحيم مضمومة ثم جاء مهملة ساكنة كانت قرية كبيرة وهى على نحو سبع مراحل من المدينة وثلاث من مكة قال صاحب المطالع وغيره سميت الجحفة لأن السيل اجتفها وحمل أهلها ويقال لها مهيجة بفتح الميم وإسكان المءاء (العراق) بكسر العين

عليها الحج قبل الطواف ثم يقتصر على أفعال الحج وإن أهل بالحج ثم أدخل عليه العمرة ففيه قولان أحدهما يصح ويصير قارنا والثاني لا يصح ويجب على المتمتع والقارن دم ولا يجب ذلك على القارن إلا أن يكون من غير حاضرى المسجد الحرام ولا على المتمتع إلا أن لا يعود لإحرام الحج إلى الميقات وأن لا يكون من حاضرى المسجد الحرام وحاضرو المسجد الحرام أهل الحرم ومن كان منه على مسافة لا تقصر فيها الصلاة والأفضل أن يذبح دم التمتع والقران يوم النحر فإن ذبح المتمتع بعد الفراغ من العمرة والقارن بعد الإحرام بالحج جاز على ظاهر المذهب وقيل لا يجوز دم التمتع حتى يفرغ من العمرة ويحرم بالحج فإن لم يجد الهدى صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله في أصح القولين وإذا فرغ من الحج في القول الآخر .

باب المواقيت

ميقات أهل المدينة ذوالخليفة وميقات أهل اليمن يلم وميقات أهل نجد قرن وميقات أهل الشام ومصر الجحفة وميقات أهل العراق ذات عرق وإن أهلوا من العقيق فهو أفضل وهذه المواقيت لأهلها ولكل من مر بها من غير أهلها ومن كان أهله دون الميقات أوفى الحرم فيقاته موضعه ومن سلك طريقا لا ميقات فيه أحرم إذا حاذى أقرب المواقيت إليه ومن كان داره فوق الميقات فالأفضل أن لا يحرم إلا من الميقات في أصح القولين ومن ديرة أهله في القول الآخر ومن جاوز الميقات غير مرید للنسك ثم أراد أن يحرم أهل من موضعه ومن جاوز الميقات مریدا للنسك وأحرم دونه فعليه دم فإن عاد إلى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم .

باب الإحرام وما يحرم فيه

إذا أراد أن يحرم اغتسل فإن لم يجد الماء تيم وتجرد عن الخيط في إزار ورداء أبيضين جديدين أو نظيفين ويتنظف ويتطيب ويصلى ركعتين فإذا بدأ بالسير أحرم في أصح القولين وفي القول الثاني يحرم عقب الصلاة وينوى الإحرام بقلبه ويلبى فإن لم يلب أجزاءه وقيل لا يجزئه حتى يلبي والمستحب أن يعين ما أحرم به فإن أحرم مطلقا ثم صرفه إلى حج أو عمرة جاز وإن أحرم بحجتين أو عمرتين

انفقد

مذكر على المشهور وحكى جماعة تأنيثه قال الأصمعى هو معرب وفي سبب تسميته نحو عشرة

أقوال أو نحتها في التهذيب أشهرها لكثرة أشجاره (ذات عرق) بكسر العين واسكان الراء على مرحلتين من مكة (العقيق) هو واد يندق ماء في غورى تهامة ذكره الأزهرى في التهذيب وهو أبعد من ذات عرق بقليل (قوله باب الإحرام وما يحرم فيه) هو بفتح الياء والإحرام نية الدخول في حج أو عمرة سمي إحراما لأنه يمنع من المحظورات (الخيط) بفتح الميم وكسر الحاء (قوله جديدين) قال ابن قتيبة إنما قيل للشوب جديد لأنه حين جده الخائك أى قطعه من النسج فعيل بمعنى مفعول قال أهل اللغة جمع الجديد جدد بضم الدال كزغيف ورغف وبابه قال ابن السكيت وطائفة من اللغويين لا يجوز فتح الدال الأولى وهذا إنكار باطل ففتحها جائز أطلق النحويون على ذكره حكاية جماعة من أهل اللغة منهم أبو عبيدة والمفضل وخلائق والفتان جاريتان في كل ما كان على هذا الوزن من المضعف ثانيا وثالثه كسرير وسرر وسرر ودليل ودلل وأشياهاه (قوله يحرم عقب الصلاة) هذا تكرار

في التنية وغيره من كتب الفقه عقيب بالياء وهي لغة قليلة والمشهور عقب بخذفها (قوله ففيه قولان أحدهما أنه يصير قارنا) معناه يصير نفسه قارنا بأن ينوي الآن القرآن (التلبية) مشتقة من لب بالمكان لباً وألب بالياء أي أقام به قال الأزهرى وغيره معنى ليك أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة وأصلها لبين فحذفت النون للإضافة فهذا أظهر الأقوال في معناها وكرر قوله ليك للتوكيد (قوله اللهم) قال الأزهرى فيه مذهبان للتحوين قال الفراء أصله يا الله آمنا بخير فكثير استعمالها فقيل اللهم وتركتم الميم مفتوحة قال الخليل يعني وسيدويه وسائر البصريين معناه يا الله والميم المشددة عوض من ياء النداء والميم المفتوحة إسكونها وسكون الميم قبلها ولا يقال يا اللهم لئلا يجمع بين البدل والمبدل وقد سمع في الشعر (قوله إن الحمد) يقال بكسر المعزة

وفتحها وجهان مشهوران أصحهما وأشهرهما الكسر قال الأزهرى وغيره قالوا فالكسر على الاستئناف والفتحة للتعليل، قيل ويستحب أن يقف وقفة لطيفة عند قوله والملك ثم يقول لا شريك لك (إقبال الليل) بكسر المعزة (الرفاق) بكسر الراء جمع رفقة بضم الراء وكسرهما مشهورتان قال الأزهرى الرفاق جمع رفقة وهي الجماعة يترافقون فيسزلون معا ويرحلون معا ويرتفق بعضهم ببعض يقول رفاقته وترافقنا وهو رفيقي ومرافقي وجمع رفيق رفقاء (قوله) إن العيش عيش الآخرة معناه إن الحياة المطلوبة الهنية الدائمة هي حياة الدار الآخرة

انعتقد إحداكما فإن أحرم بنسبك ثم نسيه ففيه قولان أحدهما أنه يصير قارنا والثاني أنه يتحرى ويصرف إحرامه إلى ما يغلب على ظنه منهما ولا يستحب أن يذكر ما أحرم به في تلبيته والتلبية أن يقول : ليك اللهم ليك ، ليك لا شريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ويرفع صوته بالتلبية والمرأة تخفض صوتها ويستحب أن يكثر من التلبية ويستحب ذلك في المساجد وإقبال الليل والنهار وعند اجتماع الرفاق وإذا رأى شيئاً يعجبه قال ليك إن العيش عيش الآخرة وإذا لبى صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى ما أحب ولا يبلى في الطواف وإذا أحرم حرم عليه لبس الخيط في جميع بدنه فإن فعل ذلك لزمته الفدية فإن لم يجد إزاراً جاز أن يلبس السراويل ولا فدية عليه ويحرم عليه لبس الخنف فإن لبس لزمته الفدية فإن لم يجد نعلين جاز له أن يلبس خفين مقطوعين من أسفل الكعبين ولا فدية عليه ويحرم عليه ستر الرأس بالخيط وغيره فإن ستره لزمته الفدية ويحرم عليه الطيب في ثيابه وبدنه ويحرم عليه شم الأدهان الطيبة وأكل ما فيه طيب ظاهر وشم الرياحين كالورد والياسمين والورس والزعفران ويجوز له شم النيلوفر والبنفسج وفي الرياحان الفارسي قولان فإن استعمل شيئاً من ذلك لزمته الفدية ويحرم عليه أن يدهن رأسه ولحيته فإن فعل ذلك لزمته الفدية ويحرم عليه تقليم الأظفار وحلق الشعر فإن فعل ذلك لزمته الفدية ويحرم عليه أن يتزوج وأن يزوج فإن فعل ذلك فالحق بطل وتكفر له الخطبة والشهادة على النكاح ويحرم عليه الجماع في الفرج والباشرة فيما دون الفرج بشهوة والاستمنااء فإن فعل ذلك لزمته الكفارة ويحرم عليه الصيد المأكول وما تولد من مأكول وغيره مأكول فإن مات في يده أو أتلفه أو أتلف جزءاً منه لزمه الجزاء ويحرم عليه لحم ما صيده أو أعان على ذبحه أو كان له أثر في ذبحه فإن ذبح الصيد حرم عليه أكله وهل يحرم على غيره فيه قولان ولا يملك الصيد بالبيع والهبة وهل يملك بالارث فقد قيل إنه يملك وقيل لا يملك وإن كان في ملكه صيد فأحرم زال ملكه عنه في أحد القولين دون الآخر وإن احتاج إلى اللبس حر أو برد أو إلى الطيب والحلق للمرض أو إلى ذبح صيد للمجاعة جاز له ذلك وعليه الكفارة وإن صال عليه الصيد جاز له قتله للدفع ولاجزاء عليه وإن افترش الجراد في طريقه قتلته ففيه قولان وإن نبتت في عينه شعرة فقلعها لم يلزمه شيء وإن تطيب أو لبس أو ادهن ناسياً لم يلزمه الكفارة وإن قتل الصيد أو حلق الشعر أو قلم الظفر ناسياً لزمته الكفارة وقيل في الحلق والتقليم قول آخر أنه لا يلزمه فإن جامع ناسياً ففيه قولان أحدهما أنه لا يلزمه كفارة وإن حلق رأسه مكرهاً أو نائماً وجبت الفدية على الخالق في أحد القولين وعلى المخلوق في الآخر ويرجع بها على الخالق

(الياسمين) فارسي معرب سمينه مكسورة قال ابن الجوابيقي الياسمين والياسمون إن شئت أعربت به بالياء والواو وإن شئت جعلت الإعراب في النون لفتان (النيلوفر) بفتح النون واللام ويقال نيلوفر بنونين مفتوحين ذكرهما أبو حفص بن مكي الصقلي قال ولا يقال نيلوفر بكسر النون وجملة من لحن العوام (الريحان الفارسي) هو الضميران المذكور في باب جامع الإيمان (قوله) ويحرم عليه تقليم الأظفار وحلق الشعر (لوقال إزالة الظفر والشعر لكان أحسن وأعم فانه يحرم إزالتهما بالقلم والحلق وغيرهما) (قوله) ويحرم الجماع في الفرج) يعني القبل والدبر (الاستمنااء) ممدود سبق بيانه في الصوم (المجاعة) بفتح الميم شدة الجوع (قوله) صال عليه أي قصد الثوب عليه يقال صال صولاً وصولاً: وثب والمصاولة والصيال والصيالة المواثبة (قوله) افترش الجراد في طريقه) هو برفع

الجزء وهو فاعل افترش قال أهل اللغة يقال افترش الشيء إذا بسط ومنه قولهم أكمة مفترشة أى دكاء (القفاز) بنافس مضمومة ثم فاء مشددة ثم ألف ثم زاي قال الجوهري وغيره هو شئ يعمل للبدن يخشى بطلان ويكون له أضرار يزر على الساعدين من البرد تلبسه المرأة في يديها وهما قفازان (قوله سدت) أى أرخت يقال سدل يسدل ويسدل بضم الدال وكسر هاء سدا فهو سادل (قوله قلم ثلاثة أظفار) قال الجوهري يقال قلم ظفره مخفف الادم وقلم أظفاره مشددها وقال ابن فارس والأكثر قلم وقلم لغتان بمعنى (الاصح) جمع صاع وهو صحيح وقد عده ابن مكى في لحن العوام وقال الصواب أصوع مثل دار وأدور وهذا الذى قاله ابن مكى خطأ أصريخ وذهول بيان بل لفظة أصع صحيحة مستعملة في كتب اللغة وفي الأحاديث الصحيحة وهو من باب المتعاقب وكذلك يجوز أدر في جمع دار وشبه ذلك وهذا باب مسروق عند أهل التصريف يسمى باب القاب لأن فاء الكلمة في أصع صاد وعينها واو فقلت الواو همزة ونقلت إلى موضع الفاء ثم قلبت الهمزة ألفا حين اجتمعت هى وهمزة الجمع فصار أصعا وزنه عندهم أعفل وكذلك القول في أدر ونحوه والصاع يذكر ويؤنث (البدنة) حيث أطلقت في كتب الحديث والفقه المراد بها البعير (٥٣) ذكرنا كان أو أثى وشرطها أن تكون في سن الأنثى فتكون قد

ويجوز للمرأة لبس القميص والسراويل والخمار والخف وفي لبس القفازين قولان أحدهما أنه لا يجوز لها ذلك ولا يجوز لها ستر وجهها فإن أرادت الستر عن الناس سدت على وجهها ما يستره ولا يقع على البشرة .
باب كفارة الإحرام
إذا تطيب أو لبس أو باشر فيما دون الفرج بشهوة أو دهن رأسه أو حلق ثلاث شعرات أو قلم ثلاثة أظفار لزمه دم وهو خير بين أن يدبح شاة وبين أن يطعم ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع وبين أن يصوم ثلاثة أيام فإن قلم ظفرا أو حلق شعرة ففيه ثلاثة أقوال أحدها يجب ثلث دم والثاني درهم والثالث مد وإن لبس وتطيب لزمه لكل واحد كفارة فإن لبس ثم لبس أو تطيب ثم تطيب في مجالس قبل أن يكفر عن الأول كفاه عنهما كفارة واحدة في أحد القولين ويلزمه لكل واحد كفارة في الثاني وإن جامع في الفرج في العمرة أو في الحج قبل التحلل الأول فسد نسكه وعليه أن يمضي في فاسده ويجب عليه القضاء من حيث أحرم ويكون القضاء على الفور وقيل لا يجب على الفور ويجب عليه نفقة المرأة في القضاء وقيل عليها النفقة وإن قضى الحج وهى معه فالمستحب أن يفترقا في الموضع الذى جامعها فيه وقيل يجب ذلك ويجب عليه بالجماع بدنة فإن لم يجد بقرة فإن لم يجد فبسة من الغنم فإن لم يجد قوم البدنة دراهم والدرهم طعاما وتصدق به فإن لم يجد صام عن كل مد يوما وإن تكرر منه الجماع ولم يكفر عن الأول كفاه عنهما كفارة واحدة في أحد الأقوال وتلزمه بدنة في القول الثانى وشاة في القول الثالث فإن جامع بعد التحلل الأول لم يفسد حجه وعليه بدنة في أحد القولين وشاة في الآخر وإن أفسد القضاء لزمه البدنة دون القضاء فإن قتل صيدا له مثل من النعم وجب فيه مثله من النعم فيجب في النعامة بدنة وفي حمار الوحش وبقرة الوحش بقرة وفي الضبع كبش وفي الغزال غزال وفي الأرنب عناق وفي اليربوع جفرة وفي الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي الذكر ذكر وفي الأنثى أنثى وفي الصحيح صحيح وفي المكسور مكسور فإن قلدى الذكر بالأنثى فهو أفضل على المنصوص وقيل إن أراد تفريق اللحم لم يجز الأنثى عن الذكر وإن فدى الأعور من اليمين بالأعور

دخلت في السنة السادسة ولا يطلق في هذه الكتب على غير هذا وأما أهل اللغة فقال كثير منهم أو أكثرهم تنطق على البعير والبقرة وقال الأزهرى يكون من الإبل والبقرة والغنم وقال الماوردى في تفسير قوله تعالى « والبدن » قال الجوهري هو الإبل وقال جابر وعطاء الإبل والبقرة وقيل الإبل والبقرة والغنم قال وهو شاذ وأما إطلاقها على الذكر والأنثى من حيث اللغة فصحيح صرح به صاحب العين وجمعها بدن بإسكان الدال وضمها وبالاسكان جاء القرآن ومن ذكر الضم

الجوهري سميت بدنة لعظمها ومنها لأنهم كانوا يسمونها (البقرة) هنا الثنية والشاة جذعة ضأن أو ثنية معز وسبق بيانها من قوله قوم البدنة دراهم والدرهم طعاما وتصدق به (دراهم منصوب وتقديره قدرها دراهم أو قومها بدرهم فأسقط الباء فنصب كقول الله « واختار موسى قومه » أى من قومه (قوله طعاما) أى يشتري بها طعاما ويفرقه حبا (الضبع) بفتح الضاد وضم الباء ويجوز إسكان الباء وهى الأنثى ولا يقال ضبعة والله كرضيعان بكسر الضاد وإسكان الباء وجمع المذكر ضباعين كسرحان وسراحين والأنثى ضباع قال الحريرى في الدرر إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر إلا في التاريخ فإنه باليلى وإلا في ثنية ضبع وضبان يقال ضباعان بفتح الضاد وضم الباء والنون مكسورة (السكبش) من الضأن والأنثى نعجة وجمعه أكبش وكباش (الغزال) قال أهل اللغة الغزال ولد الظبية إلى حين يقوى وتطلع قرناه ثم هى ظبية والذكر ظبي فاعتمد ما ذكرته فقد وقع فيه تخييط في كثير من كتب الفقه (العناق) بفتح العين هى الأنثى من أولاد المعز إذا قويت مالم تستكمل سنة وجمعها أعنق وعنوق (اليربوع) بفتح أوله وإسكان ثانيه وضم ثالثه جمعه يربيع (الحفرة) بفتح الجيم قال أهل اللغة هى ما بلغت أربعة أشهر من أولاد المعز وفصلت عن أمها

والله ذكر جفري سمي بذلك لأنه جفري جنباه أي عظما (قوله وإن أئلف ظبيا) مما غلطوه فيه وصوابه ظبية لأن الظبي مذكر والأشئ ظبية لاخلاف في هذا وقد سبق بيانه قريبا وقوله بقيمة شاة المراد عز ولو قال بقيمة عز لكان أوضح (الحمام) قال الأزهرى قال الشافعي الحمام كل ما عاب وهدر وإن تفرقت أسماؤه فهو الحمام واليمام والدباسي والقماري والفواخت وغيرها قال الأزهرى قال أبو عبيد سميت الكسائي يقول الحمام هو الذي لا يألف البيوت والذي يألف البيوت هو اليمام وقال الأصمعي كل ذات طوق كالقواخت والقماري وأشباهاها فهي حمام (قوله عب وهدر) هو بعين مهملة قال الأزهرى الحمام البري والأهلي يجب إذا شرب وهو أن يجرع الماء جرعا وسائر الطيور تنقر الماء تقرا وتشرب قطرة قطرة وقال غيره العب شدة جرع الماء من غير تنفس يقال عبه يعبه عبا قال صاحب المحكم يقال في الطائر عب ولا يقال شرب والهدير ترجيع الصوت ومواصلة من غير تقطيع له قال الرافعي الأشبه أن ما عاب هدر فلو اقتصروا في تفسير الحمام على العب لكفاهم يدل عليه أن الشافعي (٥٣) قال في عيون المسائل وما عاب

في الماء عبا فهو حمام
وما شرب قطرة قطرة
كالججاج ليس بحمام
(قوله ويحرم قطع خشيش
الحرم) قال أهل اللغة
الحشيش والحشيش هو
اليابس من السكلا قال
الجوهري وغيره ولا يقال
له رطبا حشيش وقد ذكر
ابن مكى وغيره من لحن
العوام إطلاقهم الحشيش
على الرطب، والحلا يفتح
الحاء المعجمة وبالقصر
اسم للرطب منه وكذلك
العشب والسكلا بالهمسر
يقع على الرطب واليابس قال
البعري وغيره أما الرطب
فيعبر عنه قلعه وقطعه وأما
اليابس فيحرم قلعه ولا يحرم
قطعه فقول المصنف يحرم
قطع خشيش بالطاء مع

من اليسار جاز ثم هو بالخيار إن شاء أخرج المثل وإن شاء اشترى بقيمة طعاما وتصدق به وإن شاء
صام عن كل مديوما وإن أئلف ظبيا ماخضا ضمنه بقيمة شاة ماخض وإن قتل صيدا لا مثله له من
النعم وجبت فيه القيمة ثم هو بالخيار بين أن يخرج الطعام وبين أن يصوم إلا الحمام وكل ما عاب
وهدر فإنه يجب فيه شاة وهو بالخيار بين الشاة وبين الطعام وبين الصيام ويرجع في معرفة المثل
والقيمة إلى عدلين وإن جرح صيدا له مثل فتقص عشر قيمته لزمه عشر عن المثل وقيل يجب عليه
عشر المثل إلا أن لا يجزئ عشر المثل وإن جرح صيدا فأزال امتناعه ضمنه بكال الجزاء وقيل يلزمه
أرش ما نقص وإن كسر بيض صيد لزمه القيمة وإن اشترك جماعة في قتل صيد لزمهم جزاء واحد
وإن أمسكه محرم قتلته حلال وجب الجزاء على المحرم وإن قتله محرم آخر وجب الجزاء بينهما نصين
وصيد الحرم حرام على الحلال والمحرم فمن قتلته منهما وجب عليه ما يجب على المحرم في صيد الإحرام
ويحرم على الحلال والمحرم قلع شجر الحرم وقيل لا يحرم قلع ما أئلفه الآدمي والأول هو المنصوص وإن
قلعه ضمنه فإن كانت كبيرة ضمنها ببقرة وإن كانت صغيرة ضمنها بشاة وإن قطع غصنا منها ضمن
ما نقص فإن عاد الغصن سقط الضمان في أحد القولين ولم يستقط في الآخر فإن أخذ أو راقها لم يضمن
ويحرم قطع خشيش الحرم إلا الإذخر والعوسج فإن قطع الحشيش ضمنه بالقيمة وإن استخلف سقط
عنه الضمان ويجوز رعي الحشيش ويحرم صيد المدينة كما يحرم صيد الحرم إلا أنه لا يضمن وفيه
قول آخر أنه يسلب القاتل وما وجب على الحرم من طعام وجب تفرقه على مساكين الحرم وما وجب
من هدى وجب ذبحه في الحرم وتفرقه على فقراء الحرم وإن أحصر جاز أن يذبح ويفرق حيث
أحصر .

باب صفة الحج

إذا أراد الحرم دخول مكة اغتسل ويدخل من ثنية كداء من أعلى مكة فإذا خرج خرج من ثنية
كدى من أسفل مكة فإذا رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريفا وتكريما وتعظيما
ومهابة وزد من شرفه وعظمه من حجه واعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرأ اللهم أنت السلام

إن الحشيش هو اليابس يخالف ما ذكره الأصحاب وكان ينبغي أن يقول يحرم قلع الحشيش باللام أو قطع الحلا كما ثبت في الحديث
الصحيح «لا يئخذ خالها» وأقرب ما يعتذر عنه أنه سمي الرطب حشيشا باسم ما يحول إليه لكونه أقرب إلى أفهام أهل العرف (الإذخر)
بكسر الهمزة والحاء المعجمة ثبت طيب الرائحة معروف (العوسج) بفتح العين والسين ثبت معروف ذوشوك وكذلك جميع الشوك
لا يحرم قلعها عند المصنف وأكثر الأصحاب وإن كان المختار تحريم الجميع فلو قال المصنف الشوك بدل العوسج لكان أقرب إلى طريقته
(قوله وإن استخلف) لو قال أخلف لكان أجود (باب صفة الحج) (قوله يدخل من ثنية كداء) هي بفتح الكاف والمد ويجوز
صرفها على إرادة الموضع وتركه على إرادة البقعة وأما كدى الذي يخرج منها فمضمومة مقصورة والثنية الطريق الضيق بين جبلين
وكذا المفتوحة العلاء ينزل منها على الأبطاح ومقابر مكة والمضمومة السفلى عند قيعان (التشريف) الرفع والإعلاء (التكريم)
التفضيل (التعظيم) التبجيل (المهابة) التوقير والإجلال (البر) الاتساع في الإحسان والزيادة منه وقيل الطاعة وقيل اسم جامع
لكل خير (قوله اللهم أنت السلام) قال الأزهرى السلام الأول الله تعالى والسلام الثاني معناه من أكرمه بالسلام فقد سلم خينا

ربنا بالسلام أى سلمنا بتحياتك إيانا من جميع الآفات (الطواف) من طاف به أى ألم يقال طاف حول الكعبة يطوف طوفا وطوفانا وتطوف وإستطاف كله يسمى . وفي الحج ثلاثة أطراف أحدها طواف القدوم ويقال طواف القادم والورود والوارد والتحية الثانية طواف الإفاضة ويقال وطواف الزيارة وطواف الفرض وطواف الركن وطواف الصدر بفتح الصاد والدال الثالث طواف الوداع ويقال الصدر (الاضطباع) مشتق من الضبع بإسكان الباء وهو العصد وقيل النصف الأعلى من العصد وقيل منتصف العصد وقيل الإبط قال الأزهري ويقال الاضطباع أيضا التأبط والتوشع (قوله وسط ردائه) هو بفتح السين وسبق بيان ضابطه في موقف الإمام (الحجر الأسود) معروف ثبت عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بنى آدم » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح (الاستلام) قال الأزهري يجوز أن يكون افتعلا من السلام وهو التحية كأنه إذا استلمه اقترأ منه السلام وهو التحية فتبرك به قال وقال ابن قتبية هو من السلام بكسر السين وهى الحجارة يقال استلمت الحجر لمستى كما يقال اكتحلت وادهنت أى أصبت من كل ودهن وأهل اليمن يسمون الركن الأسود الحيا وهذا يدل على أن الاستلام من السلام الذى هو التحية قال وقال ابن الأعرابي استلم أصله استلام مهموز وأصله من الملاءمة وهى الاجتماع (الركن اليماني) مخفف الياء على المشهور أنه منسوب الى اليمن والألف بدل من إحدى ياءى النسب فلا يشدد لثلاثي جمع البدل (٥٤) والمبدل وحكى سيويه لغة قليلة يمانى بالتشديد وذكر صاحب الاقتضاب

ومنك السلام حيناً ربنا بالسلام وابتدىء بطواف القدوم ويضطبع فيجعل وسط ردائه تحت عاتقه الأيمن وي طرح طرفيه على عاتقه الأيسر وابتدىء من الحجر الأسود فيستلمه بيده ويقبله ويحاذيه فإن لم يمكنه استلمه فإن لم يمكنه أشار إليه بيده ثم يجعل البيت على يساره ويطوف فإذا بلغ الركن اليماني استلمه وقبل يده ولا يقبله ويقول عند ابتداء الطواف : بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك وإتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ويطوف سبعا ويرمل في الثلاثة الأولى منها ويمشي في الأربعة وكما حاذى الحجر الأسود استلمه وقبله وكما حاذى الركن اليماني استلمه وفي كل وتر أحب ويقول في رمله كلما حاذى الحجر الأسود : الله أكبر اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيًا مشكوراً ويقول في الأربعة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ويدعو فيما بين ذلك بما أحب . ولا ترمل المرأة ولا تضطبع والأفضل أن يطوف راجلاً وإن طاف راكباً جاز وإن حمله محرم ونويا جميعاً ففيه قولان أحدهما أن الطواف للحامل والثاني أنه للمحمول وإن طاف محدثاً أو نجساً أو مكشوف العورة أو طاف على جدار الحجر أو على شاذروان الكعبة لم يجزئه وإن طاف من غير نية فقد قيل يصح وقيل لا يصح ثم يصلى ركعتي الطواف والأفضل أن يكون خاف المقام يقرأ في الأولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد وهل تجب هذه الصلاة فيه

وآخرون أن المبرد وغيره حكوا أيضاً التشديد فعلى هذا تكون الألف زائدة كقولهم رقباني منسوب الى الرقبة ونظائره وحكى لغة التشديد من المتأخرين الجوهري وصاحب المحكم وآخرون فيقال رجل يمشى بالتشديد ويمان بالتخفيف والألف من غير ياء وقوم يمينون بالتشديد ويمانية بالتخفيف ويمانيون وعلى لغة التشديد يمانيون (قوله اللهم إيماناً بك الى

قولان

آخره) معناه أفعاله للإيمان فهو مفعول له ، وقوله ووفاء بعهدك .

العهد له معان المراد هنا الميثاق الذى أخذه الله تعالى علينا بامثال أمره واجتناب نهيه (الرمل) بفتح الراء والميم إسراع المشى مع تقارب الخطأ أو لا يثبت وثوباً يقال رمل يرمل بضم الميم رملاً ورملاً (قوله وفي كل وتر أحب) معناه أنه في الأوتار أكد وأكثر استجاباً مع أنه مستحب في الجميع (البرور) قال شمر وغيره هو الذى لا يخالطه معصية مأخوذ من البر وهو الطاعة وقال الأزهري البرور المتقبل وأصله من البر وهو اسم جامع للخير ومنه بررت فلانا أى وصلته وكل عمل صالح بر ويقال بر الله حجه وأبره (قوله وذنباً مغفوراً) قالوا تقديره وذنبى وذنباً مغفوراً (قوله وسعيًا مشكوراً) قال الأزهري معناه اجعله عملاً متقبلاً يزكو لصاحبه ثوابه فهذا معنى المشكور وقال غيره أى عملاً يشكر صاحبه قال الأزهري ومساعى الرجل أعماله واحداً مسعاة (قوله وإن طاف محدثاً أو نجساً) يعنى عليه نجاسة لا يعنى عنها (قوله أو طاف على جدار الحجر) الجدار الحائط والحجر بكسر الحاء وإسكان الجيم وهو محوط معروف فى جنب الكعبة وبعضه من البيت وقيل كله وقد ذكرت صفته ونقائس تتعلق به فى المناسك (الشاذروان) بالشين المعجمة وفتح الدال المعجمة وإسكان الراء وهو القدر الذى ترك من عرض الأساس خارجاً عن عرض الجدار من ارتفاعه عن وجه الأرض قدر ثلث ذراع قال أبو الوليد الأزرقي فى تاريخ مكة طول الشاذروان فى السماء ستة عشر أصبعا

وعرضه ذراع والذراع أربعة وعشرون أمصعا قال أصحابنا وغيرهم هذا الشاذروان جزء من السكبة تقصته قريش من البناء حين بنوها وهو ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر عند الحجر الأسود وقد أحدث في هذه الأزمان عنده شاذروان (الصفاء) مقصور وهو مبدأ السعى وهو مكان مرتفع عند باب المسجد (قوله يرقى) غير مهجوز أى يصعد (قوله وهزم الأحزاب وحده) أى الطوائف التى تحزبت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وحصروا المدينة ، وقوله وحده : معناه هزمهم بغير قتال منكم بل أرسل عليهم ريحا وجنودا قال الله تعالى «يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذا جاءكم جنود فأرسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها» إلى آخر الآيات إلى قوله «يا أيها النبي قل لأزواجك» (قوله ثم يدعو ثانيا وثالثا) أى يعيد الذكر والدعاء ثانيا وثالثا (الميل) العمود (قوله المعلق بفناء المسجد) الفناء بكسر الفاء محدود والمراد ركن المسجد . (٥٥) وعبارة الشافعى المعلق في ركن

المسجد ومعناه المبنى فيه والمراد بالمسجد المسجد الحرام (قوله وحذاء دار العباس) هكذا هو في التنبيه وكثير من كتب الأخبار وهو غلط وصوابه حذف لفظة حذاء بل يقال المعلقين بفناء المسجد ودار العباس وهكذا ذكره الشافعى في المختصر والبغوى وصاحب العدة وآخرون بحذف لفظة حذاء لأنه في نفس حائط الدار وقال صاحب التتمة وجدار دار العباس بالجيم وبراء بعد الألف وهو حسن والمراد بالجدار الحائط والعباس هو أبو الفضل العباس بن عبد المطلب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ثم يمشى) يعنى على سجيّة

قولان أحدهما أنها لا تجب ثم يهود إلى الركن ويستلمه ثم يخرج من باب الصفاء ويسعى يبدأ بالصفاء والأولى أن يرقى عليها حتى يرى البيت والمرأة لا ترقى ويكبر ثلاثا ويقول الحمد لله على ما هدانا للإله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت ذوالجلال والإكرام بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده لا شريك له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعو بما أحب ثم يدعو ثانيا وثالثا ثم ينزل من الصفاء ويمشى حتى يكون بينه وبين الميل الأخضر المعلق بفناء المسجد نحو ستة أذرع فيسعى سعيًا شديدًا حتى يحاذى الميادين الأخضرين اللذين بفناء المسجد وحذاء دار العباس ثم يمشى حتى يصعد المروة ويفعل مثل ما فعل على الصفاء ثم ينزل ويمشى في موضع مشيه ويسعى في موضع مسعيه حتى يأتي الصفاء يفعل ذلك سبعة فأن بدأ بالمروة لم يعتد بذلك حتى يأتي الصفاء فيبدأ به والمرأة تمشى ولا تسعى فإذا كان يوم السابع من ذى الحجة خطب الإمام بعد الظهر بمكة وأمر الناس بالعدو إلى منى من الغد ثم يخرج إلى منى في اليوم الثامن فيصلّى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت بها ويصلّى بها الصبح فإذا طلعت الشمس على ثبير سار إلى الموقف واغتسل للوقوف وأقام بنمرة فإذا زالت الشمس خطب الإمام خطبة خفيفة وجلس جلسة خفيفة ثم يقوم ويأمر بالأذان ويخطب الخطبة الثانية ويفرغ منها مع فراغ المؤذن ثم يقيم ويصلّى الظهر والعصر ثم يروح إلى الموقف والأفضل أن يقف عند الصخرات بقرب الإمام وأن يستقبل القبلة وأن يكون راكبا في أحد القولين وفيه قول آخر أن الراكب وغيره سواء ويكثر من الدعاء ويكون أكثر قوله لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ووقت الوقوف من الزوال يوم عرفة إلى فجر الثاني من يوم النحر فمن حصل بعرفة في شيء من هذا الوقت وهو عاقل فقد أدرك الحج ومن فاته ذلك أو وقف وهو معتمى عليه فقد فاته الحج ومن أدرك الوقوف بالنهار وقف حتى تغرب الشمس فان دفع قبل الغروب لزمه دم في أحد القولين ثم يدفع بعد الغروب إلى المزدلفة على طريق المأزمين ويمشى وعليه السكينة والوقار فإذا وجد فرجة أسرع ويصلّى بها المغرب والعشاء ويبيت بها إلى أن يطلع فجر الثاني وبأخذ منها حصى الجمار ومن حيث أخذ جاز فان دفع قبل

مشيه (قوله يفعل ذلك سبعة) معناه بحسب الذهاب من الصفاء إلى المروة مرة والرجوع من المروة إلى الصفاء مرة ثانية والذهاب منه إليها ثالثة ومنها إليه رابعة فيبدأ بالصفاء ويختم بالمروة (منى) بكسر الميم مقصور منون مصروف ويجوز ترك صرفها سميت بذلك لما يعنى فيها من الدماء أى يراقى (ثبير) بناء مثلثة مفتوحة ثم باء موحدة مكسورة جبل عظيم بالمزدلفة على يمين الذهاب من منى إلى عرفات هذا هو المراد في مناسك الحج وللعرب جبال آخر يسمى كل جبل ثبيرًا ذكرها أبو الفتح الحميدانى (نمرة) بفتح النون وكسر الميم وهى عند الجبل الذى عليه أنصاب الحرم عن يمينك إذا خرجت من مأزمى عرفة تريد الموقف قاله الأزرق وغيره (قوله خطب الإمام) يعنى الإمام الأعظم وهو الخليفة أو نائبه في إقامة الحج وقد ذكر الماوردى في الأحكام السلطانية صفات هذا الإمام ونفائس كثيرة تتعلق بولايته ووصائفه وقد لخصت مقاصده في المناسك (المزدلفة) قال الأزهرى سميت مزدلفة من التراف والازدلاف وهو التقرب لأن الحجاج إذا أقاضوا من عرفات ازدلفوا إليها أى تهربوا ومضوا إليها (قوله على طريق المأزمين)

هو بهيمة بعد الميم الأولى ويخوض ترك شمره كما في رأس ونظائره والزاي مكسورة والمأزم المضيق بين جبلين ههنا أصله في اللغة وحراد الفقهاء الطريق الذي بين الجبلين وهما جبلان بين عرفات ومنزلة وقد أنكر بعض الناس على الفقهاء تركهم هجر للأزمان وعدة لحنا وهذه غفلة منه فإن ترك الميم في هذا المثال جائز باتفاق أهل العربية فمن ههنا فهو الأصل ومن لم يهمل فعل التخفيف فهما نصيبان (قبح) بآف مضمومة ثم زاي مفتوحة ثم حاء مهملة وهو جبل صغير من المنزلة وهو آخرها وليس هو من منى ويقال له موقف المنزلة (٥٦) (الإفاضة) الدفع (وادي محسر) بعم مضمومة ثم حاء مفتوحة ثم سين مكسورة

نصف الليل لزمه دم في أحد القولين ثم صلى الصبح في أول الوقت ثم وقف على قرح وهو المشعر الحرام فيدعو ويذكر الله تعالى إلى أن يسفر النهار ويكون من دعائه اللهم كما وقفنا فيه وأرئتنا إياه فوقنا لك كرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق «فاذا أفضتم من عرفات» إلى قوله «واستغفروا الله إن الله غفور رحيم» ثم يدفع قبل طواف الشمس فاذا وجد فرجة أسرع فاذا بلغ وادي محسر أسرع أو حرك دابته قدر رمية حجر فإذا وصل إلى منى بدأ بحجارة العقبة فيرمى إليها سبع حصيات واحدة واحدة لا يجزئه غيره يكبر مع كل حصاة ويرفع يده حتى يرى بياض إبطه والأولى أن يكون راكبا اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ويقطع التلبية مع أول حصاة وإن رمى بعد نصف الليل أجزأه فإذا رمى ذبح هديا إن كان معه وحلق أو قصر وأقل ما يجزئ ثلاث شعرات والأفضل أن يحلق جميع رأسه فإن لم يكن له شعر استحب أن يرأسه والمرأة تقصر ولا تحلق وهل الحلاق نسك أم لا فيه قولان أحدهما أنه نسك والثاني أنه استحابة محظورة ويخطب الإمام بعد الظهر بمنى ويعلم الناس النحر والرمي والإفاضة ثم يفيض إلى مكة ويغتسل ويطوف طواف الزيارة وأول وقته بعد نصف الليل من ليلة النحر والمستحب أن يكون في يوم النحر فإن أخره عنه جاز فإذا فرغ من الطواف فإن كان قد سعى مع طواف القدوم لم يسع وإن لم يكن سعى أتى بالسعى فإن قلنا إن الحلق نسك حصل له التحلل الأول باثنين من ثلاثة وهي الرمي والحلق والطواف وحصل له التحلل الثاني بالثالث وإن قلنا إن الحلق ليس بنسك حصل له التحلل الأول بواحد من الاثنين الرمي والطواف وحصل له التحلل الثاني بالثالث وفيما يحل بالتحلل الأول والثاني قولان أحدهما أنه يحل بالأول ماسوى النساء وبالثاني تحلل النساء والقول الثاني يحل بالأول لبس الخيط والحلق وقلم الأظفار وبالثاني يحل الباقي ثم يعود بعد الطواف إلى منى ويرمي في أيام التشريق في كل يوم الجمرات الثلاث كل جمرة سبع حصيات كما وصفنا في رمي الجمرة الأولى وهي التي تلى مسجد الحيف ويقف قدر سورة البقرة يدعو الله تعالى ثم يرمي الجمرة الوسطى ويقف ويدعو كما ذكرنا ثم يرمي الجمرة الثالثة وهي جمرة العقبة ولا يقف عندها ومن عجز عن الرمي استتاب من رمى عنه ويكبر هو ولا يجوز الرمي إلا بالحجر والأولى أن يكون بحصى الخذف ولا يجوز رمي الجمار إلا مرتبا ولا يجوز إلا بعد الزوال فإن ترك الرمي حتى مضت أيام التشريق لزمه دم وإن ترك حصاة ففيه ثلاثة أقوال أحدها يلزمه ثلث دم والثاني مد والثالث درهم ويبعث بها في أيام الرمي فإن ترك المبيت في الليالي الثلاث لزمه دم في أحد القولين وفي ليلة الأقوال الثلاثة التي في الحصة ويجوز لأهل سقاية العباس عليه السلام ورعاء الإبل أن يدعوا المبيت ليالي منى ويرموا يوما ويدعوا يوما ثم يرموا ما فاتهم فإن أقام الرعاء حتى غربت الشمس لم يجز لهم أن يخرجوا حتى يبيتوا ويجوز لأهل سقاية العباس أن يدعوا المبيت بمنى وإن أقاموا إلى الغروب،

مشددة مع اثنين ثم راه منى بذلك لأن قيل أحباب الغيل حصر فيه وأعياء وهو واد بين المنزلة ومنى وليس من واحدة منبما (جرمة العقبة) في أحد منى من الغرب وليس منى وهي التي بايع النبي صلى الله عليه وسلم الناس عندها على الإسلام والمجرة قال الشافعي بالمجرة مجتمع الحصى لأماسال من الحصى فمن رمى في المجتمع أجزأه وإن رمى في السائل فلا (الهدى) ما يهدي إلى الحرم من الحيوان وغيره والمراد هنا ما يجزئ في الأضحية من الإبل والبقر والغنم ويقال هدى وهدى بأسكان الدال وتخفيف الماء وبكسرهما وتشديد الماء ذكرهما الأزهري وغيره قال الأزهري أصل التشديد والواحدة هدية وهدية تقول أهديت الهدى (الموسى) يذكر ويؤنث قال ابن قتيبة قال الكسائي هي فعلى وقيل

مفعول من أوسيت رأسه أي حلقته قال الجوهري: الكسائي والفراء يقولان فعلى مؤنثة وعبد الله

ابن سعيد الأدمي يقول مفعول مذكر قال أبو عبيدة لم يسمع تذكره إلا من الأموي (الحلاق) بكسر الحاء بمعنى الحلق (مسجد الحيف) بفتح الحاء المعجمة وهو مسجد بمنى عظيم واسع جدا فيه عشرون بابا وقد أوضحه الأزرقي وبسط القول في فضله وبيان مساحته وما يتعلق به وذكر مقتضاه في المناسك قال أهل اللغة الحيف ما انحدر من غائط الجبل وارتفع عن مسيل الماء وبه سمي مسجد الحيف (الخذف) بفتح الحاء وإسكان الدال المعجمتين معروف (سقاية العباس) موضع بالمسجد الحرام يسقى فيه

الماء ويحتمل في حياض يسيل للشاربين وكانت السقاية في يد قضي بن كلاب ثم ورثها منه ابنه عبد مناف ثم منه ابنه هاشم ثم منه ابنه عبد المطالب ثم منه ابنه العباس رضي الله عنه ثم ابنه عبد الله ثم ابنه علي ثم واحد بعد واحد ، وقد بسطت بيانا في التهذيب نقلا عن كتاب الأزرقي (قوله ترك المبيت لعبد آبق) يجوز أبق بفتح الهمزة والباء والقاف فعل ماض ويجوز كسر الباء في لغة ويجوز أبق بالمد وكسر الباء صفة للعبد قال أهل اللغة يقال أبق العبد إذا هرب من سيده بفتح الباء يَأْبُق بضم الباء وكسرها فهو أبق وحكي ابن فارس أبق العبد بكسر الباء يَأْبُق بفتحها (قوله نفر) أي ذهب يقال نفر ينفر وينفر بكسر الفاء وضعها زمزم (نفر في المسجد الحرام بينها وبين الكعبة ثمان وثلاثون ذراعا قيل سميت زمزم لكثرة ماؤها يقال ماء زمزم وزمزم وزمزم وإذا كان كثيرا ، وقيل لضم هاجر رضي الله عنها لماها حين انفجرت وزمها إياه ، (٥٧)

وقيل لزمزمة جبريل

صلى الله عليه وسلم وكلامه

وقيل إنها غير مشتقة

ولها أسماء أخر ذكرتها

في التهذيب مع نفائس كثيرة

تتعلق بها ، ومنها أن عليا

رضي الله عنه قال : خير بئر

في الأرض زمزم وشرب بئر

في الأرض برهوت (قوله

وشرب من ماء زمزم)

أحب) معناه أنه يقول عند

إرادته الشرب اللهم إنه بلغني

عن رسولك صلى الله عليه

وسلم أنه قال « ماء زمزم لما

شرب له » وإني أشرب به لتغفر لي

أولتعافيني أولتعطيني كذا

وكذا مما يريد من آخرته

أو دنياه (قوله) وشضاع

منه) قال أهل اللغة التضاع

الامتلاء شعابا (الوداع)

بفتح الواو (الماتزم) بفتح

الزاي ، سمي بذلك لأنهم

يلزمونه في الدعاء ويقال له

المدعى والمعوذ بفتح الواو

ومن ترك المبيت لعبد آبق أو لأمر يخاف فوته كان كالرعاء وأهل السقاية على المنصوص ثم يخطب الإمام يوم الثاني من أيام التشريق بعد صلاة الظهر ويودع الحاج ويعلمهم جواز النفر فمن نفر قبل غروب الشمس سقط عنه الرمي في اليوم الثالث ومن لم ينفر حتى غربت الشمس لم يسقط عنه الرمي فان نفر قبل الغروب ثم عاد زائرا أو مارا لم يلزمه الرمي ويستحب لمن حج أن يدخل البيت حافيا ويصلي فيه ويشرب من ماء زمزم لما أحب ويتنفس ثلاثا ويتضلع منه وأن يكثر الاعتكاف والنظر إلى البيت ويكون آخر عهده بالبيت إذا خرج أذمن النظر إليه إلى أن يغيب عنه وإذا أراد الخروج بعد قضاء النسك طاف للوداع ولم يتم بعده فان أقام لم يعتد بطوافه عن الوداع ومن ترك طواف الوداع لزمه دم في أحد القولين وإن نفر الحائض بلا وداع لم يلزمها دم وإذا فرغ من الوداع وقف في الماتزم بين الركن والباب وقول اللهم البيت بيتك والعبد عبدك وابن عبدك وابن أمتك حملتني على ما سخرت لي من خلقك حتى سيرتني في بلادك وبلغتني بنعمتك حتى أغنتني على قضاء مناسكك فان كنت راضية عنى فازد دعني رضا وإلا فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك دارى هذا أو أن انصرفي إذن أنت لي غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فأصحبني العافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن متقاي وارزقني طاعتك ما أبقيتني واجمع لي خير الدنيا والآخرة إنك على كل شيء قدير ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم .

باب صفة العمرة

إذا أراد العمرة أحرم من الميقات فان كان من أهل مكة خرج إلى أدنى الحل والأفضل أن يحرم من التحميم فان أحرم بها ولم يخرج إلى أدنى الحل ففيه قولان أحدهما لا يحزؤه والثاني يحزؤه وعليه دم ثم يطوف ويسعى ويحلق وقد حل .

باب فروض الحج والعمرة وسنهما

وأركان الحج أربعة الإحرام والوقوف والطواف والسعى وواجباته الإحرام من الميقات والرمي والوقوف بعرفة إلى الليل في أحد القولين والمبيت بالمزدلفة في أحد القولين ليالي منى في أحد القولين والحلق في أحد القولين وطواف الوداع في أحد القولين وسننه الغسل وطواف القدوم والرمل والاضطباع في الطواف والسعى والاستلام والتقبيل والارتقاء على الصفا وقيل إنه واجب

(٨ - تنبيه) وهو الركن الذي فيه الحجر الأسود وباب الكعبة وهو من المواضع التي يستجاب فيها الدعاء

هناك وقد أوضحتها في المناسك (قوله وإلا فمن الآن) يجوز فيه ثلاثة أوجه أجودها ضم الميم وتشديد النون والثاني كسر الميم وتخفيف النون وفتحها والثالث كذلك لكن النون مكسورة قال أهل العربية إذا جاء بعد من الجارة همزة وصل فان كان فيه ألف ولا م كان الأجود فتح النون ويجوز الكسر وإن لم يكن كان الأجود كسرها ويجوز الفتح مثال الأول من الله من الرجل من الناس ومثال الثاني من ابنك من اسمك من اثنين (الآن) هو الوقت الحاضر هذا حقيقة وأصله وقد يقع على القريب الماضي والمستقبل تزيلا له منزلة الحاضر ومنه قول الله تعالى « فالآن بأشروهن » وقيل تقديره فالآن أبغنا لكم مباشرتهن فعلى هذا هو على حقيقة (قوله قبل أن تنأى) أن تبعد . أو أن : الحين والوقت وجمعه آونة كزمان وأزمنة (باب صفة العمرة إلى البيوع) (التعميم) فتح التاء عند طرف الحرم من جهة المدينة على ثلاثة أميال وقيل أربعة من مكة قيل سمي بذلك لأن عن يمينه جبلا يقال له

نعم وعن شماله جبلا يقال له ناعم والوادي نيمان (الإحصار) المنع قال الأزهرى قال أهل اللغة يقال لمن منعه خوف أو ضرر من التصرف أحصر فهو محصر ، ومن حبس محصر فهو محصور ، وقال القراء يجوز أحصر وحصر في النوعين قال الأزهرى والأول هو كلام العرب وعليه أهل (٥٨) اللغة وقال الجوهري قال ابن السكيت أحصره المرض إذا منعه السفر أو حاجة

والمبيت بمى ليلة عرفة والوقوف على المشعر الحرام والخطب والأذكار والإسراع في موضع الإسراع والمشي في موضع المشى وأفعال العسرة كلها أركان إلا الحلق ومن ترك ركنا لم يحل من إحرامه حتى يأتي به ومن ترك واجبا لزمه دم ومن ترك سنة لم يلزمه شيء .

﴿ باب الفوات والإحصار ﴾

ومن فاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر فقد فاته الحج ويتحلل بأفعال عمرة وهو الطواف والسعي والحلق وعليه القضاء ودم التمتع في الحلال وقيل يجب الدم في القضاء وإن أخطأ الناس في العدد فوقفوا في غير يوم عرفة أجزأهم ذلك وإن وقع ذلك لنفر لم يجزئهم وعليهم القضاء كما وصفت ومن أحصره عدو وهو محرم ولم يكن له طريق غيره ذبح هديا وتحلل وإن لم يكن معه هدى ففيه قولان أحدهما لا بد للهدي والثاني أن له بدلا وهو الصوم . وفيه ثلاثة أحوال : أحدها صوم التمتع والثاني صوم الحلق والثالث صوم التعديل عن كل مد يوم وفي تحلله قبل أن يصوم في أحد القولين وقبل أن يهدي في القول الآخر قولان ، ومن أحصره مرض لم يتحلل إلا أن يكون قد شرط ذلك في الإحرام فإن أحرم العبد بغير إذن مولاه جاز له أن يحلله وإن أحرمت المرأة بحج التطوع بغير إذن زوجها جاز له أن يحلها وفي حج الإسلام قولان ومن تحلل بالاحصار لم يلزمه القضاء وفيه قول آخر أنه يجب القضاء إذا لم يكن الحصر عاما .

﴿ باب الأضحية ﴾

الأضحية سنة إلا أن ينذر ويدخل وقتها إذا انبسطت الشمس يوم النحر ومضى قدر صلاة العيد والخطبتين ويخرج وقتها بخروج أيام التشريق فمن لم يضح حتى مضى الوقت فإن كان تطوعا لم يضح وإن كان مندورا لزمه أن يضحى والمستحب لمن دخل عليه عشر ذى الحجة وأراد أن يضحى أن لا يحلق شعره ولا يقلم ظفره حتى يضحى ويجزئ في الأضحية الجذعة من الضأن وهي التي لها ستة أشهر أو الثانية من المعز والإبل والبقر والثنية من المعز ما لها سنة تامة ومن البقر ما لها سنتان ومن الإبل ما لها خمس سنين وتجزئ البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وإن كان بعضهم يريد اللحم وبعضهم يريد القرية جاز وأفضلها البدنة ثم البقرة ثم الجذعة من الضأن ثم الثانية من المعز وأفضلها البيضاء ثم الصفراء ثم السوداء ولا يجزئ فيها معيبة بعيب ينقص اللحم والأفضل أن يذبحها بنفسه فإن لم يحسن فالأفضل أن يشهد بذبحها والمستحب له أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدي الثلث في أحد القولين وفيه قول آخر أنه يأكل النصف ويتصدق بالنصف فإن أكل الكل فقد قيل لا يضمن والمذهب أنه يضمن القدر الذي يجزئه وهو أدنى جزء وقيل يضمن القدر المستحب وهو النصف أو الثلث وإن نذر أضحية معينة زال ملكه عنها ولم يجز بيعها وله أن يركبها فإن ولدت ذبح معها ولدها وله أن يشرب من لبنها ما فضل عن ولدها وإن كان صوفها يضر بها إلى وقت الذبح جاز له أن يجزئه وينتفع به ولا يأكل من لحمها شيئا وقيل يجوز أن يأكل كل فإن تلفت لم يضمها وإن أتلفها ضمها بأكثر الأمرين من قيمتها أو أضحية مثلها فإن زادت القيمة على مثلها تصدق بالفضل وقيل يشتري به اللحم ويتصدق به وقيل يشارك به في ذبيحة وإن لم يذبحها حتى فات الوقت لزمه أن يذبحها .

﴿ باب العقيقة ﴾

المستحب لمن ولده ولد أن يخلق رأسه يوم السابع فإن كان غلاما ذبح عنه شاتين وإن كانت جارية ذبح عنها شاة ويستحب نزع اللحم من غير أن يكسر العظم ويفرق على الفقراء .

وحصره العدو إذا ضيقوا عليه وقال الأخفش حصرت الرجل وأحصرتني مرضى وقال أبو عمرو الشيباني حصرتني الشيء وأحصرتني حبسني وقال الواحدى قال الزجاج الرواية عن أهل اللغة لمن منعه خوف أو مرض أحصر والمحبوس حصر ، قال وقال الزجاج في موضع آخر وثعلب أحصر وحصر لقتان (الأضحية) قال الجوهري قال الأصمعي فيها أربع لغات أضحية وإضحية بضم المهملة وكسرهما والجمع أضاحي وضحية والجمع ضحايا وأضخاة والجمع أضحى كأرطاة وأرطى وبها سمي يوم الأضحى (قوله إلا أن ينذر) هو بكسر الدال وضمة هاء (قوله وإن كان صوفها يضر بها) هو بضم الياء يقال ضره وأضر به إذا ذكرت «به» قلت أضر به بالألف وإذا حدثها قلت ضره (قوله يجزئه) هو بضم الجيم يقال جزه يجزئه جزا وهذا زمن الجزاز بكسر الجيم وفتحها (قوله ضمها بأكثر الأمرين من

قيمتها أو أضحية مثلها) هكذا وقع في التنبيه وسائر كتب الفقه مثل هذه الصيغة أو يقولون بأكثر الأمرين من كذا أو كذا والأجود حذف الألف وتبقى الواو لأنها على تقدير إثبات الألف يكون معناه أكثر الأمرين من قيمتها أو أكثر الأمرين من أضحية ومعلوم أن هذا ليس بمنظم فوجب حذف الألف (العقيقة) الشاة المذبوحة عن المولود يوم سابعه قال الأزهرى قال أبو عبيد

قال الأصمعي وغيره العقيقة أصلها الشعر الذي يكون على رأس النبي حين يولد وسميت الشاة الذبوحة عنه عقيقة لأنه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح قال أبو عبيد وكذلك كل مولود من البهائم فإن الشعر الذي يكون عليه حين يولد عقيقة وعقة قال الأزهري العق في الأصل الشق والقطع قال صاحب المحكم يقال عق عن ولده يعق ويعق (الدكاة) والتذكية معناهما عند أهل اللغة التسميم فإذا قيل ذكي الشاة فعناه ذبحها الذبح التام المبيح للأكل وإذا قيل فلان ذكي فعناه تام الفهم وذكت النار تذكو إذا استحكمت وقودها وأذكيها أنا والتذكية بلوغ غاية الشباب والقوة هذا كلام أهل اللغة نقله الواحدى عن الزجاج وابن الأنبارى وغيرهما (الوثن) والصنم قال الجوهري هما بمعنى وقال غيره الوثن ما كان غير مصور وقيل ما كان له جثة من خشب أو حجر أو فضة أو جوهر وغيره سواء المصور وغيره والصنم صورة بلا جثة قال الجوهري وجمع وثن وثن يسكناء التاء وجمعه أوثن كأسد وأسد وآسد (السكين) سمى بذلك لأنه يسكن حركة الحيوان ذكره النحاس وابن فارس وفيه لثتان التذكير والتأنيث والتذكير أكثر قال النحاس قال الأصمعي السكين مذكر وزعم القراء أنه يذكر ويؤنث قال وحكى (٥٩) الكسائي سكينه قال ابن الأعرابي يقال للسكين

مدية ومدية ومدية ثلاث لغات قال الزجاج مشتقة من المدى وهو الغاية لأن بهامدى الأجل (الكال) ضعيف الحد من كل الرجل إذا أعيا يقال كل السكين والسيف بكل كالا وكلا ولا وكلولا (الحلقوم) بضم الحاء والقاف وهو مجرى النفس (المرىء) مهموز مجرى الطعام والنراب وهو تحت الحلقوم (قوله) وأن يقطع الأوداج كلها) هذا مما أنكر عليه لأنهما ووجان فقط وعبارة الأصحاب يقطع الودجين وهما عرقان محيطان بالحلقوم هكذا قاله الأصحاب قال الشيخ أبو حامد وكنا نقول محيطان

باب الصيد والنباح

ولا يحل من الحيوان المأكول شيء من غير ذكاة إلا السمك والجراد ولا يحل ذكاة الجوسى والمرتد ونصارى العرب وعبدة الأوثان ويكره ذكاة الجنون والسكران ويجوز الذبح بكل ماله حد يقطع إلا السن والظفر فإن ذبح بهما لم يحل ولا يذبح بسكين كاللأن ذبح به حل وما قدر على ذبحه لم يحل إلا يقطع الحلقوم والمرىء ويستحب أن يوجه الذبيحة إلى القبلة ويسمى الله تعالى عليها ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وأن يقطع الأوداج كلها وأن ينحر الإبل معقولة من قيام ويذبح البقر والغنم مضطجعة ولا يكسر عنقها ولا يسالخ جلدها حتى تبرد وإن علم جارحة بحيث إذا أغراه على الصيد طلبه وإذا أشلاه استشلى وإذا أخذ الصيد أمسكه على صاحبه وخلي بينه وبينه ثم أرسله من هو من أهل الذكاة فقتل الصيد بظفره أو نابه أو ركه ولم تبق فيه حياة مستقرة أو بقيت فيه حياة مستقرة إلا أنه لم يبق من الزمان ما يمكن ذبحه فيه حتى مات حل وإن أرسله مجوسى أو شارك المسلم في الإرسال أو شارك الجارحة جارحة أرسلها مجوسى في قتل الصيد لم يحل وإن قتل الجارحة الصيد بثقلها ففيه قولان وإن رمى سهما أو غيره فقتل الصيد بثقله لم يحل وإن أكل الجارحة من الصيد ففيه قولان وإن كان الجارحة كلبا غسل موضع الظفر والناص من الصيد وقيل يعفى عنه وإن رمى طيرا فأصابه السهم فوقع في ماء أو على جبل فتردى منه فمات لم يحل وإن أصاب صيدا فجرحه جرحا لم يقتله ثم غاب عنه فوجده ميتا حل في أحد القولين ولا يحل في الآخر وإن أرسل سهما أو كلبا على صيد فقتل غيره حل وإن أرسل على غير صيد فقتل صيدا لم يحل وقيل يحل في السهم دون الكلب وإن رمى شيئا يحسبه حجرا فكان صيدا فقتله حل أكله وإن أرسل عليه كلبا فقد قيل يحل وقيل لا يحل وإن نصب سكيناً فوقع به صيد فجرحه فمات لم يحل ومن أخذ صيدا أو أزال امتناعه ملكه ومن ملك صيدا ثم أرسله لم يزل ملكه عنه في أصح الوجهين .

بالمرىء ورأيت أكثر الناس يقولون محيطان بالحلقوم وكيف كانا فقطعهما مستحب قال البغوى ولا يجب قطعهما لأنهما يسلان ويعيش الحيوان ويحجب عن المصنف بأن إطلاق صيغة الجمع على الاثنين صحيح حقيقة عند طائفة مجاز عند الأكثرين (الجارحة) من الجرح وهو الكسب (الإشلاء) الاستدعاء واستعمله الشافعى بمعنى الإغراء وهما لثتان الأولى أشهرهما وأفضحهما ومن ذكر الثانية ابن فارس بالجمل وأنشد فيه قول زياد الأعجم : أتينا أبا عمرو فأشلى كلابه * علينا فكدنا بين بيتيه نؤكل (الحياة المستقرة) قال الأصحاب هى قرآن وأمارات تغلب على الظن بقاء الحياة وأنه لم ينته إلى حركة الذبوح قال ويدرك ذلك بالمشاهدة كاللجمل والغضب ومن أمارات الحياة المستقرة الحركة الشديدة وانفجار الدم بعد قطع الحلقوم والمرىء وتدفعه والأصح أن الحركة الشديدة تكفى وحدها فإن شككنا في حصولها ولم يترجح ظن فألصق التحريم (الثقل) بكسر التاء وفتح القاف صداخفة يقال ثقل الشيء بثقل ثقلا كصغر يصغر صغرا (الطائر) مفرد والطير جمع كصاحب وصحب وجمع الطير طيور وأطيار كفرخ وأفراخ هذا قول جمهور أهل اللغة إن الطير جمع قال الجوهري وقال أبو عبيدة وقطرب يقع الطير على المفرد أيضا (التردى) السقوط (قوله رمى شيئا يحسبه حجرا) هو بكسر السين وفتحها

(الإنس) البشر واحد هم إنسي بكسر الهمزة وإسكان النون وأنسى بضمهم حكاها الجوهري وغيره والجمع أناسي يقال تسكون الياء عوضا من النون قال وكذلك الأناسية كالأصيارفة قال ويقال للمرأة إنسان ولا يقال إنسانة (الحليل) قال الجوهري هو اسم جنس لا واحد له من لفظه كالقوم والنمر والرهط والنساء وواحدة من غير لفظه فرس يطلق على الذكر والأنثى وحكي أبو البقاء في البيان قولاً شاذاً أن واحده خائل كطائر وطير قالوا والحليل مؤنثة جمعها خيول قال السجستاني تصغيرها خييل قال الواحدى سميت خيلا لاختيالها في مشيها بطول أذناها (القفند) بضم القاف والناء ويقال بفتح الفاء أيضا ذكرها الجوهري وجمعه قنفاذ قال صاحب المشرق والمطالع ويقال قنفظ بالطاء بدل الدال وهذا غريب (الوبر) بإسكان الباء جمعه وبار بكسر الواو (ابن عرس) بكسر العين وإسكان الراء وهو دويبة معروفة قال وجمعه بنات عرس قال وكذلك ابن آوى وابن مخاض وابن لبون يقول بنات مخاض وبنات لبون وبنات آوى قال وحكي الأخفش بنات عرس وبنات نعش وبنونعش (الحشرات) بفتح الحاء والشين واحدها حشرة بالفتح وهي هوام الأرض وصغار دوابها (الحية) للذكر والأنثى كالدجاجة والبط (العقرب) والعقربة والعقرباء كله للأنثى والذكر عقربان بضم العين والراء (الوزغ) بفتح الواو والزاي واحدها وزغة ويجمع على أوزاغ ووزغان (سام أبرص) بتشديد الميم قال أهل اللغة هو كبار الوزغ قال النحويون وأهل اللغة سام أبرص اسمان جعلوا واحدا ويجوز فيه وجهان أحدهما البناء على الفتح تكسمة عشر والثاني إعراب الأول وتضيفه إلى الثاني ويكون الثاني مفتوحاً لأنه لا ينصرف (الخنفساء) بضم الخاء ممدودة والفاء مفتوحة ومضمومة والفتح أفصح وأشهر قال الجوهري ويقال خنفس وخنفسة (الزنبور) بضم الزاي (الدباب) جمعه في القلة أذبة والكثرة ذبان بكسر الدال (٦٥) كغراب وأعرية وغربان ، سمي ذباناً لحركته واضطرابه قاله الواحدى

باب الأطعمة

ويؤكل من دواب الإنس الإبل والبقر والغنم والحيل ولا يؤكل الكلب والحزير والبغل والحمار والسنور ويؤكل من دواب الوحش البقر والحمار والظبي والضبع والثعلب والأرنب واليربوع والقنفذ والوبر وابن عرس والضب وسنور البر فقديلا إنه يؤكل وقيل لا يؤكل ولا يؤكل ما استخبثه العرب من الحشرات كالحية والعقرب والوزغ وسام أبرص والخنفساء والزنبور والدباب وبنات وردان وحمار قبان وما أشبهها وكذلك لا يؤكل ما يتقوى بنسائه كالأسد والفهد والنمر والذئب والدب والفيل والقرد والتمساح والزرافة وابن آوى ويؤكل من الطير النعامة والديك والدجاج والبط والإوز والحمام والعصفور وما أشبهها ولا يؤكل ما يصطاد بالخلب كالنسر والصقور والشاهين والباز

عن الزجاجي وقال غيره لأنه يذبح أى يدفع (الجلعان) بكسر الجيم جمع جعل بضمها وفتح العين دويبة (حمار قبان) دويبة معروفة وهو فعلان من قب لأنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة وهذا قطع من حمار قبان

والحادثة

(النمر) بفتح النون وكسر الميم ويجوز إسكان الميم مع فتح النون

وكسرهما كمنظأره (الزرافة) بفتح الزاي وضمها حكاها الجوهري وغيره ولم يذكر ابن مكي إلا الفتح وجعل الضم من الحن الغوام وليس كما قال (النعامة) بفتح النون والنعام اسم جنس كنعامة وحمام قال الجوهري والنعامة تؤنث وتذكر (الديك) ذكر الدجاج جمعه ديوك وديكة (الدجاج) بفتح الدال وكسرهما والفتح أفصح باتفاقهم الواحدة دجاجة يقع على الذكر والأنثى وجمع المصنف بين الديك والدجاج هو من باب ذكر العام بعد الخاص وهو جائز كما سبق تقريره وأمثاله (البط) اسم جنس واسمته بطة للذكر والأنثى (الإوز) بكسر الهمزة وفتح الواو وهو اسم جنس الواحدة أوزة وقد جمعه على أوزين (العصفور) بضم العين والأنثى عصفورة (الحباب) بكسر الميم وهو للطير والسباع كالظفر للإنسان (النسر) بفتح النون جمعه في القلة أنسر وفي الكثرة نسور (الشاهين) قال الجواليقي هو فارسي معرب قال ويقال فيه سودائق وسودنيق وسودنيق بالسين المهملة والمعجمة وشودق وشودايق وشودونق بالمعجمة قال أبو علي أصله شاذانك أى نصف درهم قال وأحسبه يراد بذلك قيمته أو أنه كنصف البازي (البازي) فيه ثلاث لغات الفصيحة الشهيرة البازي مخففة ألياء والثانية باز حكاها الجوهري وآخرون والثالثة بازي بتشديد الياء حكاها ابن مكي وهي غريبة أسكرها الأكثرون قال أبو حاتم السجستاني البازي والبازمذكر لاختلاف فيه فمن قال بازي قال في الشدة بازيان وفي الجمع بزة كقاضيان وقضاة ومن قال باز قال بازان وأبواز ويزان قال أبو حاتم قال أبو زيد يقال للبراة والشواهين وغيرهما مما يصيد صقور واحدها صقر والأنثى صقرة وقد ينكر على المصنف كونه جعل الصقر قسما للبازي والشاهين مع أنه يتناولهما وغيرهما كما ذكره أبو زيد وغيره ويحجب عنه بأنه ذكر العام ثم الخاص وهو جائز كما سبق

(الحدأة) بكسر الحاء وفتح الدال وبعدها همزة على وزن عنبة والجماعة حدأ كغلب (الغراب) معروف وجمعه غرابان وأغربة وأغرب وغرابين وغرب (الغداق) بضم الغين المعجمة وتخفيف الدال المهملة جمعه غدقان قال ابن فارس هو الغراب الضخم وقال الجوهري هو غراب القيظ (السمع) بكسر السين هو المتولد بين ذئب وضبع (الجلالة) بفتح الجيم وتشديد اللام هي التي أكثر أكلها العذرة والجللة بفتح الجيم البعر وتكون الجلالة بعيرا وبقرة وشاة ودجاجة وإوزة وغسيرا ولو قال المصنف وتكره الجلالة وحذف لفظ الشاة لكان أصوب وأعم وأخصر (البحر) (٣٩) من البحر وهو الشق ومنه البحيرة

مشتوقة الأذن وقيل من الاتساع ومنه قلان بحر أي واسع العطاء والجود وفرس بحر واسع الجري (الضفدع) بكسر الدال وفتحها والكسر أشهر عند أهل اللغة وأنكر جماعة منهم الفتح (السم) بفتح السين وضمها وكسرها الفتح أفصح وجمعه سمم وسموم (الرمق) بفتح الراء والميم بقية الروح (الشبع) بكسر الشين وفتح الباء مصدر شبع شبعوا والشبع باسكان الباء اسم القدر للشبع من الطعام كذا قاله ابن الأعرابي والجوهري وغيرهما فيجوز أن يقرأ كلام المصنف بالوجهين والثاني أحسن لوجود قوله قدر (قوله طعام الغدير) قد ذكر بعض أهل العربية أنه لا يجوز أن يقال الغدير بالالف واللام ولا تستعمل إلا

والحدأة ولا ماياً كل الحيف كالغراب الأبقع والغراب الأسود الكبير وأما غراب الزرع والنداف فقد قيل إنهما يؤكلان وقيل لا يؤكلان وما تولد من مأكول وغير مأكول لا يحل أكله كالسبع وغيره وتكره الشاة الجلالة وإن أطعم الجلالة فطاب لهما لم يكره ويؤكل من صيد البحر السمك ولا يؤكل الضفدع وما سواهما فقد قيل إنه يؤكل وقيل لا يؤكل وقيل ما أكل شبهه من البر أكل وما لا يؤكل شبهه لم يؤكل وكل ظاهر لا ضرر في أكله يحل أكله إلا جلد ما يؤكل إذا مات وديع فانه لا يجوز أكله في أحد القولين ويجوز في الآخر وما ضر أكله كاسم وغيره لا يحل أكله ولا يحل أكل شيء نجس فان اضطر إلى الميتة أكل منها ما يسد به الرمق في أحد القولين وقدر الشبع في الآخر وإن وجد المضطر سبعة وطعام الغير أكل طعام الغير وضمن بدله وقيل يأكل الميتة فان وجد صيدا وميتة وهو محرم ففيه قولان أحدهما يأكل الميتة والثاني يأكل الصيد ومن اضطر إلى شرب الخمر جاز له شربها وقيل لا يجوز وقيل يجوز للتداوي ولا يجوز للعطش ولا يحرم كسب الحجام والأولى أن يثنى الحر من أكله .

(باب النذر)

لا يصح النذر إلا لمن مسلم بالغ عاقل وقيل يصح من الكافر ولا يصح النذر إلا في قرابة ويصح النذر بالقول وهو أن يقول لله على كذا أو على كذا وقيل يصح بالنية وحدها ومن علق النذر على أمر يطلبه كشفاء المريض وقدم الثأب لزمه الوفاء به عند وجود الشرط ومن نذر شيئا ولم يسلقه على شيء فقد قيل لا يصح والمذهب أنه يصح ومن نذر شيئا على وجه اللجاج بأن قال إن كنت فلانا فعلى كذا فهو بالخيار عند وجود الشرط بين الوفاء بما نذرو وبين كفارة يمين وقيل إن نذر حجا لزمه وليس بشيء ومن نذر الحج راكبا فحج ماشيا لزمه دم ومن نذر الحج ماشيا لزمه الحج ماشيا من ديرة أهله وقيل من الميقات ولا يجوز أن يترك المشي إلى أن يرمى في الحج ويفرغ من العمرة فان حج راكبا من غير عذر فقد أساء وعليه دم وإن حج راكبا لعذر جاز وعليه دم في أصح القولين ومن نذر المشي إلى مكة أو إلى الكعبة لزمه قصدها بحج أو عمرة وإن نذر المشي إلى بيت الله تعالى ولم يقل الحرام لم يلزمه المشي على ظاهر المذهب وقيل يلزمه وإن نذر المشي إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إلى المسجد الأقصى لزمه ذلك في أحد القولين دون الآخر وإن نذر المشي إلى ما سواهما من المساجد لم يلزمه المشي ومن نذر النحر لزمه النحر بها وتفرقة اللحم على أهل الحرم وإن نذر النحر والتفرقة في بلد آخر لزمه وإن نذر النحر وحده فقد قيل يلزمه النحر والتفرقة وقيل لا يلزمه ومن نذر أن يهدي شيئا معينا إلى الحرم نقله إليه إن كان مما ينقل وإن لم يمكن نقله باعه ونقل ثمنه فان نذر الهدى وأطلق لزمه الجذع من الضأن أو الشيء من المعز والإبل والبقر وإن نذر أن يهدي لزمه ما ذكرناه في أحد القولين وما يقع عليه الاسم في القول الآخر وإن نذر بدنة في الدمة لزمه ما نذر

مخافة وجوزة غيره وقد ذكرته في التهذيب (النذر) واحد النذور يقال نذرت وأنذر وأنذر بضم النون وضمها (الشفاء) ممدود يقال شفاء الله يشفيه بفتح الياء (اللجاج) بفتح اللام وهو مصدر يقال لججت بكسر الجيم تلج بفتح اللام لججا ولجاجة فهو لجوج ولجوجة بالهاء للبالغة والملاحة التهادي في الخصومة (قوله وإن نذر المشي إلى بيت الله تعالى ولم يقل الحرام) مجرور صفة لبيت (المسجد الأقصى) بيت المقدس سمي بذلك لبعده ما بينه وبين المسجد الحرام ويقال له بيت المقدس والمقدس وإيليا بالمد وبالقصر والياء بالمد .

(الإشعار) هو أن يخرجها من صفحة سنامها حتى يسيل الدم وأصل الإشعار العلامة صمى هسدا إشعارا لأنه علامة للهدى وكل شيء أعلمته بعلامة فقد أشعرتة (قوله صفحة سنامها الأيمن) صوابه البيني (قوله خرب القرب) يضم الحاء المسجمة وتفتح الراء وهي عراها واحدها خربة يضم الحاء كركبة وركب (قوله قبل الحبل) هو بكسر الحاء وهو وقت ذبحها (قوله وغمس نعله في دمه) قال أحمنا يستحب للهدى أن يقلد (١٦٣) الهدى من الإبل والبقر نعلين يكون لهما قيمة يتصدق بهما إذا نحره فقله

وغمس نعله في دمه الشمبر في نعله يعود إلى الهدى ومعناه النعل المعالمة فيه وذكر المصنف النعل وإن لم يكن سبق ذكرها لأنه معسوم (قوله ومن نذر عتق رقبة) هو كلام صحيح ولا التفات إلى من أنكره لجهله ولكن لو قال إعتاق لكان أحسن .

كتاب البيوع

قال ابن قتيبة بعث الشيء اشتريته وبعته وشريت الشيء إذا اشتريته وبعته وقال الأزهري : العرب تقول بع بع معنى بع ما كنت ملكته وبع بع معنى اشتريت قال وكذلك شريت بالمعنيين قال وكل واحد يبع وبائع لأن الثمن والمشتري كل منهما مبيع وكذا قال غيرهما من أهل اللغة قالوا يقال بعته أبيعه فهو مبيع ومبيوع قال الجوهري كخيط وخيوط قال الخليل المحذوف من مبيع واو مفعول لأنها زائدة فهي أولى بالحذف وقال الأخفش المحذوف عين الكلمة قال المازني

فإن أعوزه الإبل أخرج بقرة وإن أعوزه البقرة أخرج سبعا من الغنم وقيل هو بخير بين الثلاثة والمستحب لمن أهدى شيئا من البدن أن يشعرها بحديدة في صفحة سنامها الأيمن وأن يقلدها خرب القرب ونحوها من الخيوط المقتولة والجلود ويقلد البقر والغنم ولا يشعرها وإن عطب منها شيء قبل الحبل نحره وغمس نعله في دمه وضرب صفحته وخلي بينه وبين المساكين ومن نذر صوم سنة بعينها لم يقض أيام العيد والتثريق وشهر رمضان وإن كانت امرأة فحاضت قضت أيام الحيض في أصح القولين وإن نذر أنه يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان لم يصح نذره في أحد القولين ويصح في الآخر وإن قدم في أثناء النهار نوى صومه ويجزئه وإن كان مفطرا لزمه القضاء وإن وافق ذلك شهر رمضان لم يقض وإن وافق يوم العيد قضاه في أصح القولين ومن نذر صلاة لزمه زكعتان في أصح القولين وركعة في الآخر ومن نذر عتق رقبة أجزاء ما يقع عليه الاسم وقيل لا يجزئه إلا ما يجزئ في الكفارة .

كتاب البيوع

باب ما يتم به البيع

ولا يصح البيع إلا من مطلق التصرف غير محجور عليه ولا ينعقد إلا بإيجاب وقبول وهو أن يقول بعك أو ملكتك وما أشبهه ويقول المشتري قبلت أو ابتعت وما أشبهه فإن قال المشتري بعني فقال بعك انعقد البيع وإذا انعقد البيع ثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا أو يتخيرا وهو أن يقولوا اخترنا لمضاء البيع أو فسخه فإن تبايعا على أن لا خيار لهما لم يصح البيع وقيل يصح ولا خيار لهما وقيل يصح ويثبت لهما الخيار وإن تبايعا بشرط الخيار إلى ثلاثة أيام فما دونها جاز إلا في الصرف وبيع الطعام بالطعام ويعتبر ابتداء المدة من حين العقد وقيل من حين التفرق وينتقل المبيع إلى المشتري بنفس العقد في أحد الأقوال وبانقضاء الخيار في الثاني وموقوف في القول الثالث فإن تم البيع بينهما حكما بأنه انتقل بنفس العقد وإن لم يتم حكما بأنه لم ينتقل ولا يملك المشتري التصرف في المبيع حتى ينقطع خيار البائع ويقبض المبيع ولا ينفذ تصرف البائع في الثمن إن كان معينا حتى ينقطع خيار المشتري ويقبض الثمن وإن كان في الذمة لم ينفذ تصرفه فيه قبل انقطاع الخيار وهل يجوز قبل قبضه فيه قولان أصحهما أنه يجوز ولا يدخل المبيع في ضمان المشتري إلا بالقبض ولا يستقر ملكه عليه إلا بالقبض فإن هلك قبل القبض انفسخ البيع وإن أتلغه المشتري استقر عليه الثمن وإن أتلغه أجنبي ففيه قولان أحدهما يفسخ البيع والثاني لا يفسخ بل يثبت للمشتري الخيار بين الفسخ وبين الإمضاء والرجوع على الأجنبي بالقيمة وإن أتلغه البائع انفسخ البيع وقيل هو كالأجنبي والقبض فيما ينقل الثقل وفيما يتناول باليد التناول وفيما سواه التخلية .

باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز

لا يصح البيع إلا في عين طاهر فأما الكلب والحزير والحجر والسرجين والزيت النجس فلا يجوز

كلاهما حسن وقول الأخفش أقيس والابتاع الاشتراء وتبايعنا وبايعته واستبعته سألته أن يبعني وأبعته عرضته للبيع وبيع بيعا الشيء بكسر الباء وضمتها إشما وبوع لغة فيه وكذلك القول في كيل وقيل وحكى الزجاج عن أبي عبيدة أبايع بمعنى باع وهو غريب شاذ (قوله باب ما يتم به البيع) ترجمة زائدة على ما في الباب لأنه لا يتم البيع إلا بما قد ومعقود عليه وصيغة ولم يذكر المعقود عليه بل ذكره في الباب الذي بعده (الصرف) تباع ذهب أوفضة سمي بذلك لصفه عن مقتضى باقي البيوع في اشتراط المماثلة والتفاضل والحلول ومنع الخيار وقيل لصرفه وهو صوته في كفة الميزان (السرجين) بكسر السين وفتحها والسرجين بكسرهما وفتحها وهو فارسى معرب وهو الزبل

(العربون) فيه ست لغات ، أربون وأربون وأربان وعربون وعربون وعربان وعربون . قال الجوهري النسبة العالية عربون يعني بالفتح قال وصرفوا منه الفعل فقالوا عربيت في الشيء وأعربت (٦٧) قال ويسمى العربان للسكان وجمعه

مسكين كما جمعوا العربان على عرابين وهو أن يشتري ساعة ويعطى البائع درهما أو دراهم مثلا ويقول إن تم البيع فهو من الثمن وإن تركته فهو لك مجانا (الصبرة) واحد الصبر قال الأزهري هي الكومة المجموعة من الطعام قال وسيت صبرة لإفراغ بعضها على بعض (القفيز) مكبال معروف . قال الأزهري هو ثمانية مكالك والكوك صاع ونصف وهو خمس كيلجات والصاع خمسة أرتال وثلاث والمد ربع صاع والفرق ستة عشر رطلا والأردب أربعة وعشرون صاعا ، والقنطار نصف أردب والكركستون قفيزا (فأرة المسك) مهموزة كفأرة الحيوان ويجوز ترك الهمز كما في نظائره وقال الجوهري وابن مكي ليست مهموزة وهو شذوذ منهما (القطيع) طائفة من الغنم وسائر الغنم قال صاحب المحكم والغالب عليه أنه من عشر إلى أربعين وقيل ما بين خمس عشرة إلى خمس وعشرين وجمعه أقطاع وأقطعة

بيعها ويجوز بيع الثوب النجس ولا يصح إلا فيما فيه منفعة ، وأما الحشرات والسباع التي لا تصلح للاصطياد فلا يجوز بيعها ولا يجوز فيما يبطل به حق آدمي كالأوقاف وأم الولد والمكاتب في أصح القولين والمرهون وفي العبد الجاني قولان وقيل إن كانت الجنابة خطأ لم يجز قولاً واحداً وإنما القولان في جنابة العمدة وقيل إن كانت الجنابة عمداً جاز قولاً واحداً وإنما القولان فيما إذا كانت الجنابة خطأ ولا يجوز بيع ما لا يملكه إلا بولاية أو نيابة ولا يبيع ما لم يتم ملكه عليه كالمواك بالبيع والنكاح وغيرها من المعاوضات قبل القبض فأما ما ملكه بالإرث أو الوصية أو عاد إليه بفسخ عقد جاز له بيعه قبل القبض ولا يجوز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير الطائر والعبد الآبق وما أشبهه ولا ما في تسليمه ضرر كالصوف على ظهر الغنم وذراع من ثوب ينقص قيمته بقطعه ولا يجوز بيع المدوم ولا يبيع العربون ولا يجوز بيع ما مجهول قدره كبيع الصبرة إلا قفيزاً منها ولا يجوز بيع ما مجهول صفته كالحمل في البطن واللبن في الضرع والمسك في الفأرة وبيع ذراع من دار وهما لا يعلمان ذراعان الدار وفي بيع الأعيان التي لم يرها المشتري قولان أحدهما أنه لا يجوز والثاني أنه يجوز إذا وصفها وثبت للمشتري الخيار إذا رآها وإن رآها قبل العقد وهي مما لا يتغير غالباً جاز بيعها فإن رآها وقد قصت ثبت له الخيار وإن اختلفا في نقصان فالقول قول المشتري ولا يجوز البيع بثمن مجهول القدر كبيع السلعة بربطها وكبيع السلعة بألف مثقال ذهب وفضة فإن باعه قطعاً كل شاة بدرهم أو صبرة كل قفيز بدرهم جاز وإن لم يعلم مبلغ الثمن في حال العقد فإن كان لرجلين عبدان لكل واحد منهما عبد فباعاها بثمن واحد ولم يعلم كل واحد منهما ماله بطل البيع في أحد القولين وصح في الآخر ويقسط الثمن عليهما على قدر قيمتهما ولا يجوز البيع بثمن مجهول الصفة كالبيع بثمن مطلق في موضع ليس فيه نقد متعارف فإن باعه بثمن معين لم يره فعلي قولين ولا يجوز البيع بثمن إلى أجل مجهول كالبيع إلى العطاء وبيع جبل الحبلية وهو في قول الشافعي رضى الله عنه وهو أن يبيع ثمن إلى أن تحبل هذه الناقة وتلد وتحبل ولدها ولا يجوز تعليق البيع على شرط كبيع النابذة وهو أن يقول إذا نذت إليك الثوب فقد وجب البيع وكبيع اللامسة وهو أن يقول إذا لمسته فقد وجب البيع وكبيع جبل الحبلية في قول أبي عبيدة وهو أن يقول إذا ولدت هذه الناقة وولدت ولدها فقد بعتك الولد وإن جمع في البيع بين حر وعبد أو بين عبده وعبد غيره ففيه قولان أحدهما يبطل العقد فيهما والثاني يصح في الذي يملك وللمشتري الخيار إن شاء فسخ العقد وإن شاء أمضاه فيما يصح بقسطه من الثمن في أحد القولين وجميع الثمن في القول الآخر فإن جمع بينهما فما لا عوض فيه كالرهن والهبة فقد قيل يصح فيما يحل قولاً واحداً وقيل على قولين وإن جمع بين حلالين ثم تلف أحدهما قبل القبض لم يبطل في الآخر وقيل على قولين ، فإن جمع بين عقدين مختلفي الحكم كالبيع والإجارة والبيع والصرف والبيع والنكاح والبيع والكتابة ففيه قولان أحدهما يبطل العقد فيهما والثاني يصح ويقسط الثمن عليهما على قدر قيمتهما وإن جمع بيعتين فيبيعة في أحد التأويلين بأن قال بعتك هذا العبد بعشرة على أن تبيعني دارك بمائة بطل البيع أو قال في التأويل الآخر بعتك بعشرة نقداً أو بعشرين نسيئة بطل البيع وإن فرق بين الجارية ولدها قبل سبع سنين بطل البيع وفيما بعد ذلك إلى البلوغ قولان وإن باع شاة إلا يدها أو جارية إلا حملها أو جارية حاملها بطل البيع وإن باع جارية حاملها وشرط حملها ففيه قولان وإن باع عبداً مسلماً من كافر بطل البيع في أصح القولين وبصح في الآخر ويؤمر

وقطعان وقطاع وأقاطيع . قال سيويه وهو مما جمع على غير واحد ونظيره حديث وأحاديث (جبل الحبلية) بفتح الباء فيهما وحكى إسكان الباء في الأول وغلطوه والحبلية ههنا جمع حابل كطالم وظلمة قال الأخفش امرأة حابل ونساء حبلية وقيل الهاء فيهما للبالغة

قال أهل اللغة : الحبل مختص بالأديان ويقال لغيره من حبل ، قال أبو عبيد لا يقال لشيء من الحيوان حبل إلا ما جاء في هذا الحديث (الجداد) بفتح الجيم وكسرهما بالالف الميم وبالمعجمة أيضا حكاهما صاحب المحكم وكذلك الحصاد والقطاف والصرام كله بالوجهين قال الجوهري فكان النبال والبال مطردان في كل ما كان فيه معنى وقت الفعل (قوله موجب العقد) هو بفتح الجيم أى مقتضاء (البكارة) بفتح الباء أرض البكارة هو التفاوت بين قيمتها بكرا وثيبا قال ابن قتيبة وغيره الأرض مأخوذ من قول العرب أرشت بين الرجلين تأريشا إذا أغريت أحدهما بالآخر وأوقعت بينهما الخصومة فسمى نقص السلعة أرشا لكونه سببا للتأريش وهو الخصومة (الربا) مقصور وهو من ربا يربو فيكتب بالالف (٦٤) وتثنيته ربوان وأجاز الكوفيون كتيه وتثنيته بالياء بسبب الكسرة

بازالة الملك فيه وإن باع العصير عن يتخذ الخمر أو السلاح ممن يعصى الله أو باع ماله ممن أكثر ماله حرام كره وإن شرط في البيع شرطا يقتضيه العقد كالسليم وسقى الثمرة أو تبقيتها إلى الجداد وما أشبه ذلك لم يفسد العقد وإن شرط ما فيه مصلحة للعاقدين كخيار الثالث والأجل والرهن والضمين لم يفسد العقد وإن شرط العتق في العبد لم يفسد العقد فإن امتنع من العتق أجبر عليه وقيل لا يجبر بل يغير البائع بين الفسخ والإمضاء وإن شرط ما سوى ذلك مما ينافي موجب العقد وليس فيه مصلحة كبيع الدابة بشرط أن يركبها أو يبيع الدار بشرط أن يسكنها شهرا لم يصح العقد ولم يملك فيه المبيع فإن قبضه المبتاع وجب رده فإن هلك عنده ضمنه بقيمته أكثر ما كانت من حين القبض إلى حين التلف وإن حدث فيه زيادة كالسمن وغيره ضمنها وقيل لا يضمن القيمة إلا من حين القبض ولا يضمن الزيادة والمذهب الأول وإن كان لمثله أجرة لزمه أجرة المثل وإن كانت جارية فوطئها لزمه المهر وأرض البكارة إن كانت بكرا وإن أولادها فالولد حر ويلزمه قيمته يوم الولادة وإن وضعته ميتا لم تلزمه قيمته وإن ماتت الأمة من الولادة لزمه قيمتها .

باب الربا

ولا يحرم الربا إلا في الذهب والفضة والمأكول والمشروب فأما الذهب والفضة فإنه يحرم فيهما الربا بعللة واحدة وهي أنهما قيم الأشياء والمأكول والمشروب يحرم فيهما الربا بعللة واحدة وهو أنه مطعوم فحق باع شيئا من ذلك بخمسه حرم فيه التفاضل والنساء والتفرق قبل التقابض وإذا باع بغير جنسه فإن كان مما يحرم فيهما الربا بعللة واحدة كالذهب والفضة والحنطة والشعير جاز فيه التفاضل وحرم فيه النساء والتفرق قبل التقابض وإن لم يحرم فيهما الربا بعللة واحدة كالذهب والحنطة والفضة والشعير جاز فيهما التفاضل والنساء والتفرق قبل التقابض وكل شيئين جمعتهما اسم خاص كالتمر المعلى والبرنى فهما جنس واحد وما لا يجمعهما اسم خاص كالحنطة والشعير واللحم والشحم والألية والكبد فهما جنسان وفي اللحمان والألبان قولان أحدهما أنها أجناس فيباع لحم البقر بلحم الغنم متفاضلا والثاني أنها جنس واحد فلا يباع لحم البقر بلحم الغنم متفاضلا وإن اضطرف رجلان وتقابضا ووجد أحدهما بما أخذ عينا فان وقع العقد على العين ورده انفسخ البيع ولم يحز أخذ البديل وإن كان على عوض في الدمة جاز أن يرد ويطالب بالبديل قبل التفرق وبعد التفرق قولان أحدهما يرد ويأخذ بدله والثاني أنه بالخيار إن شاء رضى به وإن شاء رده فإذا رد انفسخ البيع ، وما حرم فيه التفاضل فإن كان مما يكال لم يحز بيع بعضه ببعض حتى يتساويا في الكيل

في أوله وغلطهم البصريون قال الثعلبي حكتهوه في المصحف بالواو وقال الفراء إنما كتبوه بالواو لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ولقنهم الربو فعلموه صورة الخط على لغتهم ، قال وكذلك قرأها أبو سمال العدوي بالواو ، وقرأ حمزة والكسائي بالإمالة بسبب كسرة الراء وقرأ الباقون بالتخمين لفتح الباء ، قال وأنت بالخيار في مكتهه بالالف والواو ، قال أهل اللغة : والراء بالميم والمدة الربا والرياء الضم والتخفيف لغة في الربا وأصل الربا الزيادة يقال ربا الشيء يربو زاد وأربنى الرجل وأرعى أى عامل بالربا (النساء) بالمد التأجيل (التمر المعلى) بفتح الميم وإسكان العين المهملة نوع من التمر

فإن

معروف بالبصرة وغيرها من العراق منسوب إلى معقل بن يسار الصحابي

وإليه ينسب نهر معقل بالبصرة وسكن معقل البصرة وتوفي بها في آخر خلافة معاوية وآخرها سنة ستين من الهجرة وهو من أهل بيعة الرضوان كنيته أبو علي وقيل أبو يسار وقيل أبو عبد الله (التمر البرنى) قال صاحب المحكم هو ضرب من التمر أصفر مدور واحدته برنية قال وهو أجود التمر قال أبو حنيفة الدينوري أصله فارسي وهذا الذي قاله من أنه أجود التمر هو الصواب المشهور وأما قول المصنف في باب السلم وقيل إن كان الأجود من نوع آخر كالمعلى عن البرنى ففيه تصريح بأن المعلى أفضل وليس الأمر كذلك قال الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه الفرق والجمع في أبواب الزكاة كنت بالمدينة فدخل بعض أصدقائي فقال كنا عند الأمير فتذاكروا أنواع تمر المدينة فبلغت أنواع الأسود ستين نوعا ثم قالوا وأنواع الأحمر فبلغت هذا المبلغ (الحيمان) بضم اللام جمع لحم ويجمع

أيضا على حوم ولحام كسحب وحباب (النوى) بكسر النون وتخفيف الياء وبهمزة ممدودة (المشوب) بفتح اليم وضم الشين المخلوط بغيره (العرايا) جمع عرية سميت بذلك لأنها عريت من حكم باقي البستان قال الأزهرى هي فعيلة بمعنى فاعلة وقال المروى شى فعيلة بمعنى مفعولة من عراه يعروه (العجوة) نوع من التمر قال الجوهري هو من أجود تمر المدينة ونخلها تسمى لينة . قال الأزهرى وهذا الصيحاتى النوى يحمل من المدينة من العجوة (القاسانى ، والسابورى) بسين مهملة فيهما نوعان من الدنانير مختلفان فى الجودة (القراضة) بضم القاف قطع الذهب والفضة ، وقوله قراضة منصوب (قوله باب بيع الأصول والثمار) بفتح الألف والأصول الأشجار والأرضين قال الجوهري الثمرة واحدة الثمرات والتمر وجمع الثمر ثمار كجبل وحبال (٣٥) قال القراء وجمع الثمار تمر ككتاب

وكتب وجمع الثمر أثمار
كعتق وأعناق (النور)
بفتح النون الزهر على أى
لون كان وقيل النور
ما كان أبيض والزهر
ما كان أصفر (الفحال)
بضم الفاء وتشديد الحاء
ذكر النخل جمعه نخائل
قال جمهور أهل اللغة ولا
يقال نخل وجوز جماعة
منهم أن يقال فى المفرد
نخل وفى الجمع نخول وكذا
استعمله الشافعى والغزالي

فإن كان فى أحدهما قليل تراب جاز وإن كان مما يوزن لم يجز بيع بعضه ببعض حتى يتساويا
فى الوزن فإن كان فى أحدهما قليل تراب لم يجز وإن كان مما لا يكال ولا يوزن ففيه قولان : أحدهما
لا يجوز بيع بعضه ببعض والثانى يجوز إذا تساويا فى الوزن وما حرم فيه التفاضل لا يجوز بيع حبه
بذيقه ولا يبيع بذيقه بذيقه ولا يبيع مطبوخه بمطبوخه ولا يبيع مطبوخه بنيسه ولا أصله بمصيره
ولا خالصه بمشويه ولا مشويه بمشويه ولا رطبه برطبه ولا رطبه بياسه إلا فى العرايا وهو يبيع
الرطب على رؤوس النخل بالتمر على وجه الأرض والغلب فى الكرم بالزبيب على وجه الأرض فيما
دون خمسة أوسق خرصا وفى خمسة أوثق قولان وفى سوى الرطب والغلب من الثمار قولان وما
حرم فيه الربا لا يباع الجنس الواحد بعضه ببعض ومنع أحد المعوضين جنس آخر بخالفه فى القيمة
كمد عجوة ودرهم بمدى عجوة ولا يباع نوعان مختلفى القيمة من جنس واحد بنوع واحد منه متفق
القيمة كدينار قاسانى ودينار سابورى بقاسانيين أو سابورين وكدينار صحيح ودينار قراضة
بدينارين صحيحين أو دينارين قراضة ولا يجوز بيع اللبن بشاة فى ضرعها لبن ولا يجوز بيع اللحم
بخيوان مأكول وفى بيعه بخيوان غير مأكول قولان .

باب بيع الأصول والثمار

إذا باع أرضا وفيها بناء أو غراس دخل البناء والغراس فى البيع فإن كان له حمل فإن كان ثمرة يتشقق
كالنخل أو نورا يفتح كالورد والياسمين فإن كان قد ظهر ذلك أو بعضه فالجميع للبائع وإن لم يظهر
شئ منه فهو للمشتري وقيل إن ثمرة الفحال للبائع بكل حال وهو خلاف النص فإن كان ثمرة بارزة
كالتين والغلب أو فى كمام لا يزال عنه إلا عند الأكل كالرمان والرايح فهو للبائع وإن كان ثمرة
فى قشرين كالجوز واللوز فهو كالتين والرمان على المنصوص وقيل هو كثمرة النخل قبل التأبير وإن
كان ثمرة تخرج فى نور ثم يتأثر منه النور كالشمش والتفاح فهو كثمرة النخل إن ظهر ذلك أو
بعضه فهو للبائع وإن لم يظهر منه شئ فهو للمشتري وقيل إنها للبائع فى الحالين وإن كان ثمرة ورقا
كالتوت فقد قيل إنه إن لم يفتح فهو للمشتري وإن تفتح فهو للبائع وقيل هو للمشتري بكل حال
وإن باع أرضا وفيها زرع لا يحدد إلا مرة لم يدخل الزرع فى البيع وإن كان يجز مرة بعد أخرى
كالرطبة كانت الأصول للمشتري والجزء الأول للبائع وإن باع الأصل وعليه ثمرة للبائع لم يكلف نقله
إلى أو أن الجداد فإن احتاج إلى سقى لم يكن للمشتري منعه من سقيه وإن كانت الشجرة تحمل حملين فلم

النون والمشهور كسرها وجعله المصنف هنا كالرمان

(٩ - تنبيه)

وفى المذهب كالجوز قليل إنه يخرج فى قشرين قد يتشقق أحدهما فأراد هنا إذا يشقق القشر الأعلى وفى المذهب إذا لم يشقق
وقيل هو نوعان ذو قشر وذو قشرين (التأبير) التقيح وهو تشقيق الكمام عنه ويقال له الإبار (الشمش) بكسر الهمزة
قال الجوهري ، وحكى أبو عبيدة الفتح (التوت) بالتاء المثناة فى آخره وبالتاء المثناة والأشهر الأصح بالمشة ومن ذكر اللغتين
ابن الأعرابي ورجح المثناة ولم يذكر ابن فارس والجوهري وآخرون إلا المثناة وقال ابن قتيبة قال الأصمعى العرب تقول بالمشاة
والفرس بالمشة وقد شاع الفرصاد فى الناس كهم (الرطبة) بفتح الراء هى القضب وهو هذا المعروف الذى تطعمه الدواب قال الجوهري
وجمعه رطاب (الجزرة) بكسر الجيم وتشديد الزاى (حمل الشجرة) بفتح الحاء وكذلك حمل المرأة وسائر الحيوان فى بطن

يأخذ البائع ثمرته حتى حدثت ثمرة المشتري واختلطت ولم يميز ففيه قولان أحدهما أن البيع ينفسخ والثاني لا ينفسخ البيع بل يقال للبائع إن سلمت الجميع أجبر المشتري على قبوله وإن امتنع قيل للمشتري إن سلمت الجميع أجبر البائع على قبوله وإن تشاح ففسخ العقد وقيل لا ينفسخ قولاً واحداً ولا يجوز بيع الثمار حتى يبدو صلاحها إلا بشرط القطع فإن بدا صلاحها جاز بيعها مطلقاً وبشرط القطع وبشرط التسمية وبدون الصلاح أن يطيب أكله وإذا وجد ذلك في بعض الجنس في البستان جاز بيع جميع ما في البستان من ذلك الجنس ولا يجوز بيع الزرع الأخضر إلا بشرط القطع فإن باع الثمرة قبل بدو الصلاح من صاحب الأصل والزرع الأخضر من صاحب الأرض جاز من غير شرط القطع ولا يجوز بيع الباقي الأخضر في قشريه ولا الجوز والوز في قشريه ويجوز بيع الشعير في سنبله وفي بيع الحنطة في سنبلها قولان أحدهما أنه لا يجوز وإذا باع الثمرة أو الزرع لم يكلف المشتري ثقله إلا في أوان الجداد والحصاد وإن احتاج إلى سقي لزم البائع السقي فإن كان عليه ضرر في السقي وتشاح ففسخ العقد وإن اشترى ثمرة فلم يأخذ حتى حدثت ثمرة أخرى أو اشترى جزءاً من الرطبة ولم يأخذ حتى طالت أو طعما فلم يأخذ حتى اختلط به غيره ففيه قولان أحدهما ينفسخ البيع والثاني لا ينفسخ بل يقال للبائع إن تركت حقلك أقر العقد وإن لم تترك ففسخ العقد وإن تلفت الثمرة بعد التخلية ففيه قولان أحدهما أنها تلفت من ضمان البائع والثاني وهو الأصح أنها تلفت من ضمان المشتري .

(باب بيع المصرة والرد بالعيب)

إذا اشترى ناقة أو بقرة أو شاة مصرة وتبين فيه التصرية فهو بالخيار بين أن يسك ويبن أن يرد ويرد معها صاعاً من تمر بدل اللبن وإن اشترى أتاناً مصراً ردها ولا يرد بدل اللبن وإن اشترى جارية مصراً فقد قيل لا يرد وقيل يرد إلا أنه لا يرد بدل اللبن وإن اشترى جارية قد جعد شعرها أو سود ثم بان أنها سبعة الشعر أو بيضاء الشعر ثبت له الخيار ومن علم بالسلعة عيباً لم يحز أن يبيعها حتى يبين عيبها فإن باع ولم يبين عيبها فالبيع صحيح وإذا علم المشتري بالمبيع عيباً كان موجوداً عند العقد أو حدث قبل القبض فهو بالخيار بين أن يسكه وبين أن يرده فإن أخر الرد من غير عذر سقط حقه من الرد وإن لم يعلم بالعيب حتى حصلت له منها فوأن حدثت في ملكه أمسكها ورد الأصل وإن قال البائع أنا أعطيتك الأرض عن العيب لم يلزمه قبوله وإن طالب المشتري بالأرض لم يلزم البائع فإن تراضيا على أخذ الأرض فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز فإن اشترى عبيدين فوجد بأحدهما عيباً رده وأمسك الآخر في أحد القولين وإن اشترى اثنان عينا فوجدا بها عيباً جاز لأحدهما أن يرد نصيبه دون الآخر وإن وجد العيب وقد نقص المبيع عند المشتري بأن كانت جارية بكرًا فوطئها أو ثوبا فقطعه سقط حقه من الرد وله أن يطالب بالأرض فإن قال البائع أنا آخذته منك معيباً سقط حقه من الأرض وإن كان لا يوقف على عيبه إلا بكسره كالطبيخ والرائح فكسره منه قدر ما يعرف به العيب ففيه قولان أحدهما يرد ويرد معه أرض مائة من الكسرة في أحد القولين دون الآخر والثاني لا يرد بل يرجع بالأرض إن كان لما بقي قيمة وإن لم يكن له قيمة يرجع بالثمن كله وإن وقف المبيع أو كان عبداً فأعتقه أو مات رجح بالأرض وإن باعه لم يرجع بالأرض وقيل يرجع وليس بشيء فإن رده عليه الثاني بالعيب أو وهبه له أو ورثه رده والعيب الذي يرد به ما يهدده الناس عيباً من المرض والعمى والجنون والبرص والبخر والجذام والزنا والسرقعة وما أشبه ذلك فأما إذا اشترى جارية فوجدها ثيباً أو مسنة أو كافرة لم يحز ردها إلا أن يكون قد شرط أنها بكر أو صغيرة أو مسلمة وإن شرط أنها ثيب فخرجت بكرًا لم يرد وقيل يرد وإن شرط أنه كافر فخرج مساماً ثبت الرد وإن باع وشرط البراءة

(قوله تشاح) أي تشاح (البستان) فارسي معرب قاله الجواليقي (المصرة) من التصرية قال أهل اللغة هي ناقة أو بقرة أو شاة ونحوها تربط أخلافها ولا تحلب أياماً فيجمع في ضرعها لبن كثير فيتوهم المشتري أن هذا اللبن عاديها كل يوم فيشتريها وهذا الفعل حرام يقال صرى يصرى تصرية فهي مصرة مثل غدي المرأة يغذيها تغذية فهي مغذاة وأصل التصرية الجمع ومنه قولهم صريت الماء أي جمعته (الأتان) الأثني من جنس الحمر وجمعها آتن بالمد وضم التاء كغناق وأعناق وجمع الكثرة آتن وآتن ككتب وكتب ومأتوناء بالهمز في أوله والمد في آخره حكاهما الجوهري (قوله جعد شعرها) هو يضم الجيم وتشديد العين قال أهل اللغة جعدت الشعر تجعيدا وهو شعر مجعد إذا كان فيه تقبض والتواء (قوله سبعة) هو يفتح السين وبإسكان الباء وفتحها وكسرهما أي مسترسلة الشعر من غير تقبض (الطبيخ) بكسر الباء ويقال طبيخ بتقديم الطاء لغتان مشهورتان ومن ذكر اللغتين ابن فارس

(النجش) بفتح النون أصله الاستتارة ومنه نجشت الصيد أنجسته بالضم نجشاً إذا استترته سمي الناجش في الساعمة ناجشاً لأنه يثير الرغبة فيها ويرفع ثمنها وقال ابن قتيبة أصل النجش الخجل يعني الخداع ومنه قيل للصائد ناجش لأنه يختل الصيد ويختال له وكل من استثار شيئاً فهو ناجش وقال المروى قال أبو بكر أصل النجش للمدح والإطراء (قوله ورفأه بدرهم) هو مهموز يقال رفأت الثوب أرفؤه رفناً إذا أصلحت ماوهى منه قال الجوهري وربما لم يهزم (قوله يساوي درهمين) هذه اللغة الصحيحة المشهورة وفيه لغة قليلة يسوي وأنكرها الأكثرون وعدوها ملناً وفي آخر كتاب النذر من صحيح مسلم «أن ابن عمر أعتق عبداً كان ضربه ثم قال مالي فيه من الأجر ما يسوي هذا» وفي باب لمن السارق من صحيح (٦٧) البخاري قال الأعمش «كانوا يرون

أن الحبل الذي يقطع فيه ما يسوي دراهم» قال المرزوقي في شرح الفصح يقال هذا الشيء يساوي ألفاً أي يستوي معه في القدر قال والعامية تقول يسوي وليس بشيء قال والسواء وسط الشيء واستقامته ومنه سويت الشيء وسواء السيل ومائة سواء (قوله واطأ غلامه) مهموز والمراد بالغلام الأخير الحبر ولا تختص المسألة بالغلام (قوله أنهم لغيره) أي أجابه وقال له نعم ذكره الجوهري (قوله يقدم رجل ومعه سلعة) وهو بفتح الياء والدال يقال قدم بكسر الدال يقدم بفتحها قدموا ومقدماً بفتحها (القافلة) عند أهل اللغة الرقعة

من العيوب ففيه ثلاثة أقوال : أحدها أنه يبرأ والثاني أنه لا يبرأ ويبطل البيع على هذا وقيل لا يبطل والثالث أنه يبرأ من عيب باطن في الحيوان لم يعلم به البائع ولا يبرأ مما سواه فإن اختلفا في عيب يمكن حدوثة فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل كان عندك فالتقول قول البائع مع يمينه وإن باعه عصيراً وسلمه فوجد في يد المشتري فخراً فقال البائع عندك صار فخراً وقال المشتري بل كان عندك فخراً ففيه قولان أحدهما القول قول البائع والثاني أن القول قول المشتري .

باب بيع المراجعة والنجش والبيع على بيع أخيه وبيع الحاضر للبادي وتلقى الركبان

يجوز أن يبيع ما اشتراه برأس المال وبأقل منه ويجوز أن يبيعه مراجعة إذا بين رأس المال ومقدار الربح وما يزداد في الثمن ويحط منه في مدة الخيار يلحق برأس المال وكذلك ما يرجع به من أرش العيب يحط من رأس المال وإن اشترى ثوباً بعشرة وقصره بدرهم ورفأه بدرهم خبر به في المراجعة فيقول قام على بائني عشر ولا يقول ابتعت بائني عشر وإن عمل فيه عملاً يساوي درهمين أخبر به فيقول اشتريته بعشرة وعملت فيه بدرهمين ولا يقول قام على بائني عشر وإن أخذ من لبنه أو صوفه الموجود حال العقد شيئاً أخبر به وإن اشترى عشرين بثمان واحد جاز أن يبيع أحدهما مراجعة إذا قسط الثمن عليهما بالقيمة وإن قال اشتريت بمائة ثم قال بل اشتريته بتسعين ففيه قولان أحدهما يحط الزيادة وربحها ويأخذ المبيع بالباقي والثاني أنه بالخيار بين أن يفسخ البيع وبين أن يحط الزيادة وربحها ويأخذ بالباقي وإن قال اشتريت بمائة ثم قال بمائة وعشرة لم يقبل وإن أقام عليه بينة إلا أن يصدقه المشتري وإن واطأ غلامه وباع منه ما اشتراه بعشرة ثم اشتراه منه بعشرين وخبره العشرين كره ذلك ويحرم النجش وهو أن يزيد في الثمن لغير غيره فيشتريه ويحرم أن يبيع على بيع أخيه وهو أن يقول لمن اشترى شيئاً بشرط الخيار انفسخ البيع فاني أبيعك مثله بأقل من هذا الثمن فإن فسخ وباعه صح البيع ويحرم أن يدخل على سوم أخيه وهو أن يجيء إلى رجل أنهم لغيره في سلعة بثمان فيزيده ليبيع منه فإن فعل ذلك صح البيع وإن كان قد عرض له بالإجابة كره الدخول في سومه ويحرم أن يبيع حاضر لباد وهو أن يقدم رجل ومعه سلعة يريد بيعها ويحتاج إليها في البلد فيجيء إليه رجل فيقول لا تبع حتى أبيع لك قليلاً قليلاً وأزيد في ثمنها فإن فعل صح البيع ويحرم تلقى الركبان وهو أن يلقى القافلة فيخبرهم بكساد ما معهم ليغيثهم فإن قدموا وبأن لهم

الراجعة من السفر والقول الرجوع يقال قفل يقفل بضم الفاء قال ابن قتيبة من غلط العامة قولهم القافلة للرفقة في السفر ذاهبة كانت أو راجعة وإنما القافلة الراجعة من سفر ولا يقال للخارجة قافلة حتى تصدر ولو قال المصنف هو أن يلتقي الجلب كما جاء في الحديث لكان أصوب وكأنه سماها قافلة مجازاً باسم ما يصير إليه (الكساد) مصدر كسد الشيء بفتح السين يكسد كساداً فهو كاسد وكسيد (قوله ليغيثهم) هو بفتح المثناة وكسر الباء الموحدة يقال غبته يغيثه في البيع غبناً بالمكان الباء وفي رأيه غبن بفتح الباء أي ضعف وقال ابن السكيت هما لغتان إسكان الباء وفتحها ثم قال وأكثر ما يستعمل في الشراء والبيع بالفتح وفي الرأي بالإسكان وجزم الجمهور بالفرق كما سبق قال صاحب المحكم الغبن في الشراء والبيع الوكس وقال الجوهري معناه الخديعة وقال المروى النقص

(التسعين) تقدير سعر الطعام ونحوه ثمن لا يتجاوز (الاحتكار) قال الجوهري احتكار الطعام جمعه وحده يترى به الغلاء قال وهو الحكرة بضم الحاء وقال ابن فارس الحكرة حبس الطعام لإرادة غلاته قال وهو الحسكر والحسكر يعني بفتح الحاء والسكاف وإسكانها (الغلاء) ممدود يقال غلا الدار يغلو غلاء (باب السلم إلى الصلح) قال الأزهري رحمه الله السلم والسلف واحد يقال سلم وأسلم وسلف وأسلف بمعنى واحد هذا قول جميع أهل اللغة قال لم يكن السلف يكون قرضا أيضا قال ويقال أيضا استسلف يستسلف معى سلمنا لتسليم رأس المال في المجلس وسلفا لتقديم رأس المال قال أصحابنا ويشترك السلم والقرض في أن كلا منهما إثبات مال في الذمة بمذول في الحال وذكروا (٦٨) في حد السلم عبارات متقاربة أحسنها أنه عقد على موصوف في الذمة

يبدل يعطى عاجلا وقيل إسلاف عوض حاضر في موصوف في الذمة وقيل تسليم عاجل في عوض لا يجب تعجيله (قوله والحيوان والرقيق) عطف الرقيق على الحيوان مع أنه صنف منه وهو من باب ذكر الخاص بعد العام وقد سبق تقرير جوازه (الرصاص) بفتح الراء والنحاس بضم النون (الأردأ) مهسوز قال أهل اللغة يقال ردؤ الشيء بضم الدال يردؤ بضمها أيضا رداءة فهو رديء وأردأته وهو أردأ من غيره كله مهسوز (الشواء) ممدود (قوله يجمع أجناسا مختلطة) هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف مختلطة بالطاء ويقع في أكثر النسخ مختلفة والصواب الأول لأن الأجناس لا تكون إلا مختلفة فلا فائدة

الذين كان لهم الخيار وإن لم يغبنهم فقد قيل يثبت لهم الخيار وقيل لا يثبت ويحرم التسعير ويحرم الاحتكار في الأقوات وهو أن يتاع في وقت الغلاء فلا يبيعه ويمسكه ليزداد في ثمنه وقيل لا يكره .

(باب اختلاف التبايعين)

إذا اختلف التبايعان في ثمن السلعة أو في شرط الخيار أو الأجل أو قدرهما ولم يكن لهما بينة تخالفا فيبدأ بالبائع فيحلف إنه باع بكذا ولقد باع بكذا ويحلف المشتري أنه ما اشتري بكذا ولقد اشتري بكذا فإذا حلفا لم يفسخ البيع حتى يفسخ على المنصوص فإن رضيا بأحد الثمنين أقر العقد وإن لم يرضيا فسخا وقيل لا يفسخ إلا بالحاكم فإن اختلفا في عين البيع فقال البائع بعثك هذه الجارية وقال المشتري بل بعثني هذا العبد لم يتخالفا بل يحلف البائع أنه ما باعه العبد ويحلف المشتري أنه ما ابتاع الجارية وإن قال بعثك هذه الجارية وقال بل زوجتها حلف كل واحد منهما على نفي ما يدعى عليه وإن اختلفا في شرط يفسد البيع فالقول قول من يدعى الشرط في أحد القولين والقول قول من ينكر ذلك في القول الآخر فإن اختلفا في التسليم فقال البائع لأسلم المبيع حتى أقبض الثمن وقال المشتري لأسلم الثمن حتى أقبض المبيع أجبر البائع على ظاهر المذهب فإن كان الثمن حاضرا أجبر المشتري على تسليمه وإن لم يكن حاضرا ولكنه معه في البلد حجر على المشتري في السلعة وجميع ماله حتى يخضر الثمن وإن كان غائبا في بلد آخر بيعت السلعة في الثمن .

(باب السلم)

السلم صنف من البيع ويعتقد بجميع ألفاظ البيع ويعتقد بلفظ السلم ويثبت فيه خيار الحاس ولا يثبت فيه خيار الشرط ومن شرطه أن يسلم رأس المال في المجلس فإن كان في الذمة بين صفته وقدره وإن كان معينا لم يقتصر إلى ذكر صفته وقدره في أصح القولين ولا يصح السلم إلا في مال يضبط بالصفة كالأثمان والحبوب والأدقة والمائعات والحيوان والرقيق واللحوم والبقول والأصواف والأشعار والقطن والإبريسم والياب والرصاص والنحاس والحديد والأحجار والأخشاب والعطرية والأدوية وغير ذلك مما يضبط بالصفة ولا يجوز حتى يضبط بالصفات التي تختلف بها الأغراض عند أهل الخبرة فإن شرط فيها الأجود لم يصح وإن شرط الأردأ فعلى قولين وما لا يضبط بالصفة فلا يجوز فيه السلم كالجواهر والحيوان الحامل وما دخلته النار كالخبز والشواء وما يجمع أجناسا مختلفة كالقسي والتبل المرش والغالية والند والحفاف

في التقييد بمختلفة وإنما يحتاج إلى التقييد بمختلفة فإنها قد لا تكون مختلفة (القسي) بكسر القاف والسين وتشديد والثوب الياء جمع قوس ويجمع أيضا على أقواس وقياس وكأن أصل قسي قوسا (التبل) السهام العربية قال أهل اللغة لا واحد لها من لفظها وجمعها نبال وأنبال قال ابن مكي من غلط العامة قولهم لواحد التبل نبلة وليس له واحد من لفظه بل واحده سهم وقدره (قوله التبل المرش) هو بفتح الميم وكسر الراء وإسكان الياء وإنما ضبطته لأنني رأيت كثيرين يصحفونه قال أهل اللغة يقال رشته أريشه ريشا فهو مرش كبعته أبيعه بيعا فهو مبيع وهو الذي جعل فيه ريش (الغالية) هي مسك وغبر مخلوطان بدهن قال الجوهري يقال أول من سهاها بذلك سلمان بن عبد الملك يقول تغليت بالغالية (الند) بفتح النون هو مسك وغبر وعود مخلوط

بضمير دهن قال الجوهري ليس برى (السدا) هو بفتح السين مقصور قال الجوهري والسدا مثله ونسب سديان والجمع أسدية تقول منه أسديت الثوب وأسديته والسدا هو المستر واللحمة هي التي تشاهد وهي بضم اللام وفتحها قال الأزهرى قال ابن الأعرابي لحمة الثوب مفتوحتان واللحمة بالضم ما يصاد به الصيد قال الأزهرى وجهور الناس يعني أهل اللغة يقولون لحمة بالضم في الثلاثة (الجبن) فيه ثلاث لغات حكاهن أبو عمر في شرح الفصيح عن ابن الأعرابي وحكاهن أيضا الجوهري وآخرون أشهرهن وأفصحهن عند ابن الأعرابي والجوهري وآخرين جبن بإسكان الباء والثانية بضمها بلا تشديد والثالثة بضمها وتشديد النون (الأنفحة) فيها أربع لغات أفصحهن عند الجمهور أنفحة بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء والثانية كذلك لكنها بتشديد الحاء والثالثة بفتح الهمزة مع التشديد والرابعة منفحة بكسر الميم وإسكان النون وتخفيف الحاء فالأوليان مشهورتان ومن حكى الثالثة أبو عمر في شرح الفصيح والرابعة ابن السكيت والجوهري قال الجوهري هي كرش الخروف والجدى ما لم يأكل غير اللبن وإذا أكل فسكرش وجمعها أنافش (الرق) الذي يكتب فيه مفتوح قال البرد هو مارق من الجلود ليكتب فيه (قوله) وان أسلم في آنية مختلفة الأعلى والأوسط والأسفل لم يحز) معناه مختلفة الأعلى والأوسط والأسفل (٣٩) والواو ههنا بمعنى أو ولهذا

نظارت في كلام العرب وليس المراد اشتراط الأعلى والأوسط والأسفل بل كل واحد منها مستقل بالحكم المذكور (قوله المنارات) هي جمع منارة بفتح الميم بتفاهم قال الجوهري وغيره هي مفعلة بفتح الميم من الاستنارة قال أهل اللغة والنح وجمعها مناور بالواو لأنها من النور قال ويجوز منائر بالهمز تشبيها للأصلي بالزائد كما قالوا مصائب وأصله مصابوب قال صاحب المحكم الجمع مناور على القياس ومنائر

والثوب المصبوغ فان أسلم في ثوب صبغ غزله ثم نسج أو في ثوب قطن سداه يرسم جاز وإن أسلم في الرؤوس ففيه قولان وإن أسلم في الخيض وفيه الماء لم يحز وإن أسلم في الجبن وفيه الأنفحة أو في خل التروفيه الماء جاز وإن أسلم في الجاود والرق لم يحز وإن أسلم في الورق جاز وإن أسلم في آنية مختلفة الأعلى والأوسط والأسفل كالأباريق والأسطال الضيقة الرؤوس والمنارات لم يصح فان كان فيما لا يختلف كالمساون والسطل المربع جاز ولا يجوز السلم إلا في قدر معلوم ويجوز فيما يكال بالسكيل والوزن وفيما يوزن بالوزن وفيما ينزع بالنزع وفيما يعد بالعد فان كان ذلك مما يختلف كالبيض والجوز واللوز والقثاء والبطيخ لم يحز السلم فيه إلا وزنا وقيل يجوز في الجوز واللوز كيلا وإن أسلم في مؤجل لم يحز إلا إلى أجل معلوم وإن أسلم في جنس إلى أجلين أو في جنسين إلى أجل جاز في أصح القولين فان أسلم حالاً لم يفتقر إلى بيان الموضع ويستحق التسليم في موضع العقد وإن أسلم مؤجلاً في موضع لا يصلح للتسليم وجب بيان موضع التسليم وإن كان في موضع يصلح فيه التسليم فقد قيل لا يجب بيانه ويجب التسليم في موضع العقد وقيل فيه قولان أحدهما يجب بيانه والثاني لا يجب ولا يصح إلا فيما يعم وجوده ويؤمن انقطاعه فان أسلم فيما لا يعم كالصيد في موضع لا يكثر فيه أو في جارية وأختها وإن أسلم فيما لا يؤمن انقطاعه كشمرة قرية بعينها أو على مكيال بعينه أو على وزنة صخرة بعينها أو ثمرة شجرة بعينها لم يصح وإن أسلم فيما يؤمن انقطاعه ثم انقطع في محله ففيه قولان أحدهما أن المشتري بالخيار بين أن يفسخ وبين أن يصبر إلى أن يوجد والثاني أنه يفسخ العقد ولا يجوز بيع المسلم فيه قبل القبض والتولية ولا الشراكة وإذا أحضر المسلم فيه على الصفة التي يتناولها العقد أو وجوده

بالهمز على غير قياس قال ثعلب إنما ذلك لأن العرب تشبه الحرف بالحرف فشيء منارة وهي مفعلة بفعالة فكسروها تكسيرها قال وأما سيويوه فيحمل ما همز من هذا على الغلط فحصل أن كلام المصنف صحيح وأنه لو قال مناور بالواو لكان أجود (الماؤون) قال الجوهري هو بفتح الواو وهو معرب وكان أصله هاوون لأن جمعه هو واوين مثل قانون وقوانين فذفوا منه الواو الثانية استملااً وفتحوا الأولى لأنه ليس في كلامهم فاعل بالضم هذا كلام الجوهري وقال ابن فارس الماؤون بالواو ابن عربي صحيح كأنه فاعول من الهون قال ولا يقال هاون لأنه ليس في كلامهم وقال الجواليقي هو فارسي معرب مثل فاعول قال ولا يقال هاون لأنه ليس في الكلام اسم على فاعل موضع العين منه واو (السطل) ويقال السيطال معربان (القثاء) ممدود بكسر القاف وضمها (المحل) بكسر الحاء (التولية) أن يشتري شيئاً ثم يقول لغيره وليتك هذا العقد فيصح العقد في غير المسلم فيه وهو نوع من البيع ويشترط قبوله على الفور كسائر البيوع وعلمه بالثن وقد درته على التسليم والتقاطب إن كان صرفاً وسائر الشروط وكونه بعد القبض (الشراكة) ويقال الإشراف هي أن يشتري شيئاً ثم يشرك غيره فيه ليصير بعضه له بقسطه من الثمن فان قال أشركت بالشرك أو التلت أو الرب فإنك وإن أطلق كان مناصفة وقيل يبطل العقد والإشراك في البعض كالتولية في الجميع في الأحكام السابقة

(قوله كالمعقلى عن البرئى لم يحز قبوله) هكذا هو لم يحز بالزاي وقد يقع في نسخ النسخ لم يجب بالباء والصواب الأول وفي المسئلة أوجه أتجهها يحرم قبوله والثاني يجب والثالث يجوز وقد سبق بيان المعقلى والبرئى في باب الربا وأن البرئى أجود من المعقلى خلاف قول المصنف (الجراف) بكسر الجيم وضمها وفتحها وهو بيع الشيء بلا كيل ولا وزن وهو فارسى مسرب قال صاحب المحكم وهو الجزافة أيضا قال الجوهري أخذته مجازفة وجرافا (القرض) بفتح القاف وكسر ها ، ممن حكى الكسر ابن السكيت والجوهري وآخرون عن حكاية (٧٥) الكسائي وهو في اللغة القطع سمي هذا قرضا لأنه قطعة من مال

القرض وأقرضه يقرضه واستقرضت منه طلبت منه القرض وأقرضت منه أخذت منه القرض (السفتجة) بفتح السين المهملة والتاء المثناة فوق بينهما فاء ساكنة وبالجم هي كتاب لصاحب المال إلى وكيله في بلد آخر ليدفع إليه بدله وفأدته السلامة من خطر الطريق ومؤنة الحمل (قوله وفيما لاملل له يرد القيمة وقيل يرد المثل) يعنى المثل صورة لاملل الحقيقي ، المثل ما كان مكيفا أو موزونا وجاز السلم فيه (الرهن) في اللغة الثبوت ، وفي الشرع جعل عين مال وثيقة بدين يستوفى عند تعذر استيفائه ممن عليه وجمع الرهن رهان كجبل وحبال ويقال رهن بضم الهاء قال الأكثرون جمع رهان وقال أبو عمرو ابن العلام جمع رهن كسقف وسقف ويقال رهن الشيء وأرهنه الأولى

وجب عليه قبوله وقيل إن كان الأجود من نوع آخر كالمعقلى عن البرئى لم يحز قبوله وإن أحضره قبل المحل ولم يكن عليه ضرر في قبضه لزمه قبوله وإن قبض ثم ادعى أنه غلط عليه في السكيل والوزن لم يقبل في أصح القولين وإن دفع إليه جزافا فادعى أنه أنقص من حقه فالتقول قوله وإن وجد بما قبض عينا رده ويطالب ببده وإن حدث عنده عيب آخر طالب بالأرض وإن أنكر المسلم إليه وقال الذى سلمت اليك غيره فالتقول قول المسلم إليه مع يمينه .

(باب القرض)

القرض مندوب إليه ويجوز قرض كل ما يثبت في النعمة بعقد السلم كالجواهر والخبز والحنطة المختلطة بالشعير لا يجوز قرضه ولا يجوز أن يقرض الجارية لمن يملك وطأها ويجوز لمن لا يملك وطأها ويملك المال فيه بالقبض وقيل لا يملك إلا بالتعريف ويجوز أن يشترط فيه الرهن والضمين ولا يجوز شرط الأجل فيه ولا شرط جر منفعة مثل أن يقول أقرضتك ألفا على أن تبعني دارك بكذا أو ترد على أجود من مالى أو تكتب لى به سفتجة فإن بدأ المستقرض بذلك من غير شرط جاز ويجب رد المثل فيما له ، وفيما لا مثل له يرد القيمة وقيل يرد المثل وإن أخذ عن القرض عوضا جاز وإن أقرضه طعاما يبدل ثم لقيه يبدل آخر وطالبه به لم يلزمه دفعه وإن طالب بالعوض عنه لزمه دفعه فإن أقرضه دراهم في بلد فلقية في بلد آخر فطالبه بها لزمه دفعها إليه .

(باب الرهن)

لا يصح الرهن إلا من مطلق التصرف ولا يصح على دين لم يجب ولم يوجد سبب وجوبه مثل أن يرهنه على أن يقرضه غسدا ولا يصح إلا بدين لازم كضمن المبيع ودين السلم وأرض الجناية أو يؤول إلى الزوم كضمن المبيع بشرط الخيار فأما ما لا يلزم بحال كمال الكتابة فلا يجوز الرهن به ولا يصح إلا بالانحباب والقبول ولا يلزم إلا بالقبض فإن اتفقا على أن يكون في يد المرتهن جاز وإن اتفقا على أن يكون عند عدل جاز فإن تشاحا ساهمه الحاكم إلى عدل وكل عين جاز بيعها جاز رهنها وقيل إن المدبر لا يجوز رهنه وقيل يجوز وقيل على قولين والمعنى بصفة تتقدم على حلول الحق لا يجوز رهنه وقيل فيه قول آخر أنه يجوز وما يسرع إليه الفساد لا يصح رهنه بدين مؤجل في أصح القولين ويصح في الآخر وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه وما لا يجوز في البيع من الغرر لا يجوز في الرهن وإن رهن المبيع قبل القبض جاز وإن رهنه بضمنه لم يحز وإن رهن الثمرة قبل بدو الصلاح من غير شرط القطع جاز في أصح القولين وإن رهن نخلا وعليه ثمرة غير مؤجرة لم تدخل الثمرة في الرهن في أصح القولين وتدخل

أفصح وأشهر ومنهم من منع أرهنته ويقال رهنه الشيء وأرهنته إياه والراهن دافع الرهن والبرهن آخذه في

والشيء رهن ورهين والأنتى رهينة (قوله وكل عين جاز بيعها جاز رهنها وقيل إن المدبر لا يجوز رهنه وقيل يجوز وقيل على قولين) فقولوه وقيل يجوز تكرار كان الصواب حذفه لأنه قد صرح به أولا في قوله كل عين جاز بيعها جاز رهنها لأن المدبر يجوز بيعه وقد ذكر المصنف مثل هذا التكرار في باب الوكالة وسننبه عليه إن شاء الله (قوله والمعنى بصفة تتقدم على حلول الحق لا يجوز رهنه وقيل فيه قول آخر أنه يجوز) هذه العبارة يتكرر في الكتاب مثلها ومتضاهاها في المسئلة طريقتين أحدهما لا يجوز رهنه قولاً واحداً والثاني فيه قولان أحدهما يجوز والثاني لا يجوز وتقديره قال جمهور الأصحاب لا يجوز رهنه وقال بعضهم فيه قول آخر مع هذا القول فتصير طريقتان

(قوله ولا بما ينقص قيمة الرهن) هو بفتح الياء وإسكان النون وضم القاف الخفيفة هذا هو الفصيح وبه جاء القرآن ويجوز ضم الياء وفتح النون وكسر القاف المشددة وقد سبق بيان هذا مرة وإنما قصدت بتكريره الحث على تحفظه ليكون الشائع على ألسنتهم خلافاً للتفليس قال الأزهري هو مأخوذ من الفلوس التي هي أخس الأموال كأنه إذا حجب عليه منع التصرف في ماله إلا في شيء تأفه لا يعيش إلا به وهو مؤنته ومؤنة عياله وقيل لأنه صار ماله كالفلوس لقلته بالنسبة (٧٩) إلى الديون قال الأزهري

وأفلس الرجل إذا أعلم وتفلس ادعى الإفلاس قال صاحب الحاوي هو باب التفليس والفلس قال وكره بعض أصحابنا أن يقال باب الإفلاس لأن الإفلاس مستعمل في الإعسار بعد يسار والتفليس مستعمل في حجب الحاكم على المديون فهو أليق (الغريم) هو الذي عليه الدين وغيره من الحقوق ويطلق في اللغة أيضاً على صاحب الحق، والغرامة والغرم والمغرم ما وجب أدائه وقد غرم الرجل وغرمته وأغرمته وأصله من الغرام وهو الدائم ومنه قوله تعالى «إن عذابها كان غراماً» فسمى الغريم غريمًا للضرورة الدين ودوامه (قوله فان قال الغريم أحلفوه حلف) هما لغتان حلفته وحلفته واستحلفته بمعناها (قوله وخلي - بيله) هو بنصب سبيله ورفعته (السوق) مؤنثة وتذكر

في الآخر وإن شرط في الرهن شرطاً ينافي مقتضى الرهن فإن كان ينفخ الراهن بطل الرهن وإن كان ينفخ المرتهن ففيه قولان أحدهما أنه يبطل وإن شرط الرهن في بيع فامتنع من الإقباض أو قبضه ثم وجد به عيباً ثبت له الخيار في فسخ البيع فإن شرط في البيع رهناً فاسداً بطل البيع في أحد القولين دون الآخر ولا ينفك من الرهن شيء حتى يقضى جميع الدين ولا يتصرف الراهن في الرهن بما يبطل به حق المرتهن كالبيع والهبة ولا بما ينقص قيمة الرهن كالبس الثوب وتزويج الأمة ووطئها إن كانت ممن تحبل وإن كانت ممن لا تحبل جاز له ووطئها وقيل لا يجوز ويجوز أن ينفع بها فيما لا ضرر فيه على المرتهن كالركوب والاستخدام وله أن يعير ويؤجر إن كانت مدة الإجارة دون محل الدين وإن رهنه بدين آخر عند المرتهن ففيه قولان أحدهما أنه لا يجوز فإن اعتقه ففيه ثلاثة أقوال أحدها يعتق والثاني لا يعتق والثالث إن كان معسراً لم يعتق وإن كان موسراً عتق وأخذت منه القيمة وجعلت رهناً مكانه فإن أحبلها فعلى الأقوال إلا أنها إذا بيعت بعد ما أحبلها ثم ملكها ثبت حكم الاستيلاء وإن بيعت بعد ما اعتقها ثم ملكها لم يثبت حكم العتق وإن جنى المرهون عمداً اقتص منه وإن جنى خطأً بيع في الجناية فإن أقر عليه سيده بجناية الخطأ قبل في أحد القولين دون الآخر وإن جنى عليه تعلق حق المرتهن بالأرض وإن حدث من عين الرهن فائدة لم تكن حال العقد كالولد واللبن والثمرة فهو خارج من الرهن وما يلزم على الرهن من مؤنة فهو على الراهن والرهن أمانة في يد المرتهن فإن هلك لم يسقط من الدين شيء فإن اختلفا في رده فالقول قول الراهن مع يمينه وإن اختلفا في قدره فالقول قول المرتهن مع يمينه .

(باب التفليس)

إذا حصلت على رجل ديون فإن كانت مؤجلة لم يطالب بها وإن أراد السفر لم يمنع منه وقيل يمنع من سفر الجهاد وإن كانت حالة وله مال يفي بها طوالب بقضائها فإن امتنع باع الحاكم ماله وقضى دينه وإن لم يكن هناك مال وادعى الإعسار نظرت فإن كان قد عرف له قبل ذلك مال حبس إلى أن يقيم البيعة على إعساره ولا يقبل في ذلك إلا بشهادة شاهدين من أهل الخبرة بحاله فإن قال الغريم أحلفوه أنه لا مال له في الباطن حلف في أحد القولين وإن لم يعرف له مال يخالف أنه لا مال له وخلي سبيله فإن كان له مال لا يفي ديونه وسأل الغرماء الحاكم الحجر عليه حجب عليه والمستحب أن يشهد على الحجر وإذا حجر عليه لم ينفذ تصرفه في المال فإن لم يكن له كسب أنفق عليه وعلى عياله إلى أن ينفك عنه الحجر وإذا أراد الحاكم بيع ماله أحضره أو وكيله وأحضر الغرماء وباع كل شيء في سوقه فإن لم يجد من يتطوع بالبداء استأجر من خمس الخمس من ينادى فإن لم يكن استأجر من مال المفلس ويبدأ بما يسرع إليه الفساد ثم بالحيوان ثم بالعقار وقسم بين الغرماء على قدر ديونهم وإن كان فيهم من له دين مؤجل لم يقض دينه في أصح القولين وله قول آخر أنه بالإفلاس تحل ديونه فإن كان فيهم من له رهن خص بضمنه وإن كان له عبد في رقبته أرض جناية قدم حق الجنى عليه وإن كان فيهم من له عين مال باعها

(قوله وله قول آخر أنه بالإفلاس تحل ديونه) ومثله وله قول آخر أنه إذا قال الأمير من أخذ شيئاً ملكه صح لم يستعمل المصنف وله إلا في هذين الموضعين وفيه فائدة لطيفة وهي أنه إن قال وله يعلم أنه قول منصوص للشافعي وإذا قال وفيه قول آخر احتمال أن يكون مخرجا وأن يكون منصوصاً فأراد نفي الاحتمال كما قالوا إذا قال الربيع وفيه قول آخر كان مخرجا وإذا قال وله قول آخر كان منصوصاً للشافعي (قوله تحل ديونه) يعني الديون التي على المحجور عليه

(قوله نقصت العين بفعل مضمون) يعني بجناية أجنبي أو البائع وأما غير المضمون فالآفة السماوية وجناية المشتري (الطلع) طلع النخل وقد أطلعت النخلة إذا برز طلعها (القسارة) بكسر القاف يقال قصره يقصره بضم الصاد قصرا إذا يفضه ودقه قال الزجاج والواحدى كل ما تشتمل على شيء فهو قسالة بالكسر نحو الشسوة والسامة والقلادة والعصابة وكذا أسماء الصنائع لأنها تشتمل كل ما فيها كالخياطة والقسارة وكذا من استولى على شيء فاسم ما استولى عليه الفعالة كالحلابة والإمارة (الحجر) المنع وهو ثمانية أنواع : حجر الصبي والبلبر والحجون لحق أنفسهم وهم سراد الباب ، وحجر المنفلس لحق الغرماء والراهن للرهن والمريض للورثة واليد لسيده والمرقد للسامين (العقار) بفتح العين قال الأصمعي هو المنزل والأرض والضياع وهو مأخوذ من عقر الدار بضم العين وفتحها وهو أصلها قال صاحب المحكم العقر والعقار بفتح العين فهما المنزل (الأجر) فارسي معرب وفيه ست لغات ذكرهن ابن الجواليقي إحداهن أجر بالمد وضم الحيم (٧٢) وتشديد الراء والثانية كذلك لكن الراء محققة الثالثة أجور

بلمد الرابعة ياجور
الحامسة أجرون السادسة
أجرون بلمد وفتح الحيم
قال وحكي عن الأصمعي
في الواحدة آجرة وأجرة
قال والحزمة في الأجر فاء
الكامة وإذا صغرت آجرة
فإن شئت حذفته الزيادة
الأولى فقلت آجيرة ولا
تعوض وإن شئت حذفته
الأخيرة فقلت آجرة
وإن شئت عوضت
أو بحيرة (قوله ولا سل
الحجون) هو بفتح القاف
قال أهل اللغة العقل المنع
وسمى عقل الآدمي لأنه
يعقل صاحبه عن التورط
في المبالغة أي يحبس
قال الأزهرى قال ابن
الأعرابي العقل التثبت
في الأمور قال وقال آخرون

منه فهو بالخيار بين أن يضرب مع الغرماء وبين أن يفسخ البيع ويرجع فيها إلا أن يكون قد استحق
بشفعة أو رهن أو جناية أو خلطه بما هو أجود منه فإن نقصت العين بفعل مضمون رجع فيها وضرب
مع الغرماء بقدر أرض النقص من الثمن فإن زادت زيادة تميز كالولد والثمرة رجع فيها دون الزيادة
وإن كانت الزيادة طلعا غير مؤثر ففيه قولان أحدهما يرجع فيها مع الطلع والثاني يرجع فيها دون الطلع
وإن كانت الزيادة حملا لم ينفسخ ففيه قولان أحدهما أنه يرجع فيها مع الحمل والثاني يرجع فيها دون الحمل
وإن زادت قيمة العين بقسارة أو طحن رجع في العين وكانت الزيادة للمشتري وإن اشترى ثوبا وصبا
فصبغ به الثوب فإن لم يزد قيمتهما رجع كل واحد منهما في ماله وإن زادت قيمتهما رجع كل واحد منهما
في ماله وما زاد للمشتري وإن نقصت قيمتهما حسب النقصان من قيمة الصبغ فيرجع صاحب الثوب بماله
وصاحب الصبغ بالخيار إن شاء رجع فيه ناقصا وإن شاء ضرب مع الغرماء وإن كان للمفلس دين وله به
شاهد ولم يخلف فهل يخلف الغرماء أم لا فيه قولان .

باب الحجر

لا يجوز تصرف الصبي والمجنون في مالهما ويتصرف في مالهما الولي وهو الأب ثم الجد ثم الوصي ثم
الحاكم وأمينه وقيل تصرف الأم بعد الجد ولا يجوز لمن يلي مالهما أن يبيع لهما شيئا من نفسه إلا الأب
والجد ولا أن يهب لهما ولا أن يكتب لهما عبدا ولا أن يبيع لهما شيئا بدون ثمن المثل ولا أن
يغرر بمالهما في المسافرة به أو يبيع نساء إلا لضرورة أو لعبطة وهو أن يبيع بأكثر من ثمن المثل ويأخذ
عليه رهنا ولا يقرض من مالهما شيئا إلا أن يريد سفرا يخاف عليه فيكون إقراره أولى من إيداعه
وإن وجب لهما شفعة في الأخذ لهما غبطة لم يحز له تركها ويتخذ لهما العقار وبينيه لهما بالآجر
والطين ولا يبيع العقار عليهما إلا لضرورة أو لعبطة بأن يبيع بأكثر من ثمن المثل بزيادة كثيرة
فإن بلغ الصبي وادعى أنه باع العقار من غير غبطة ولا ضرورة فإن كان الولي أباً أو جداً فالقول قولهما
وإن كان غيرهما لم يقبل إلا ببينة وإن ادعى الولي أنه أنفق عليه ماله أو تلف فالقول قوله وإن ادعى
أنه دفعه إليه لم يقبل إلا ببينة وإن احتاج الوصي أن يأكل من مال اليتيم أكله ورد عليه البذل
وقيل لا يرد البذل وإذا بلغ الصبي وعقل المجنون وأونس منهما الرشداً انفك عنهما الحجر

والبلوغ

العقل هو التمييز الذي يتميز به الإنسان عن سائر

الحيوان قال والمعقول العقول يقال ماله معقول أى عقل قال والمعقول أيضا ماتعقله بقلبك وقال صاحب المحكم العقل ضد الحق وجمعه
عقول وعقل يعقل عقلا كضرب يضرب وضربا وعقل بضم القاف أيضا فهو عاقل من قولهم عقلاء وعاقله فقله يعقله أى كان أعقل منه
وعقل الشيء فهمه وقلب عقول فهم وتعاقل أظهر أنه عاقل وليس كذلك هذا كلام أهل اللغة وأما المتكلمون فلهم كلام طويل في حد
العقل وتقسيمه من أخصره قول إمام الحرمين في أول الإرشاد العقل علوم ضرورية والدليل على أنه من العلوم استحالة الاتصاف به
مع تقدير الخلو عن جميع العلوم قال وليس هذا من العلوم النظرية إذ شرط النظر تقدم العقل وليس العقل جميع العلوم الضرورية قال
فإن الأعمى ومن لا يدرك يتصف بالعقل مع انتفاء علوم ضرورية عنه فبان بهذا أن العقل من العلوم الضرورية وليس كلها ومذهب
أصحابنا وكثير من أن العقل في القلب وقيل في الرأس (قوله وأونس منهما الرشداً) أى علم والإيناس العلم قال الأزهرى أصل الإيناس الإبرار

فوضع موضع العلم قال وأصله من إنسان العين وهي الخدقة التي تبصر بها (قوله والبلوغ في الغلام بالاحتلام) يعني إنزال المني سواء كان في النوم أو في اليقظة على أي وجه نزل فهذا مراد المصنف والأحباب والحكم دائر معه ، وحقيقة الاحتلام نزول المني في النوم لرؤية جماع أو غيره وليس البلوغ مختصا به بل ضابطه ما ذكرنا ، ولو قال المصنف والبلوغ في الغلام بالإنزال أو بانزال المني لكان أصوب وأوضح (الرشد) والرشد والرشد تقيض النقي وقيل هو إصابة الخير وقال المهرى هو الهدى والاستقامة يقال رشد يفتح الشين يرشد بضمها يرشدا بضم الراء ورشد بكسر الشين يرشد بفتحها يرشدا بفتح الراء والشين ورشدا فهو راشد ورشيد ورشده غيره إلى الأمر ورشده هدايا واسترشده طلب منه الرشد (قوله يختبر اختبار مثله) إما قبل البلوغ أو بعده قال أهل العربية يجوز أن يعطف على إما المكسورة بإما وبأو فيقال قام إما زيد وإما عمرو وإن شئت أو عمرو ولا يجوز أن تقول قام زيد وإما عمرو ويجوز أو عمرو وهذه الصيغة تتكرر في الكتاب وغيره فأردت إيضاها (السفه) ضعف العقل وسوء التصرف (٧٤٢) وأصله الخفة والحركة ، تسفهت

الريح الشجر مالت به قال أهل اللغة : السفه الجاهل الذي قل عقله وجمعه سفهاء وقد سفه بكسر الفاء يسفه بفتحها والمصدر السفه والسفاهة والسفاه قالوا وأصله الخفة وسمى هذا سفها خفة عقله ولهذا سمي الله تعالى النساء والصبيان سفهاء في قوله تعالى « ولا تؤنوا السفهاء أموالكم » لجهلهم وخفة عقولهم (الانفكاك) الخلاص فككته أفككه فككا فانفكاك أي خلاص (التبذير) صرف المال في غير مصارفه المعروفة عند العقلاء قال أهل اللغة التبذير تفريق المال إسرافا ورجل مبذر وتبذارة

والبلوغ في الغلام بالاحتلام أو باستكمال خمس عشرة سنة أو إنبات الشعر الحشن في أظهر القولين وبلوغ الجارية بما ذكرناه وبالحيض والحبل ، وإيناس الرشد أن يبلغ مصلحا لدينه وماله ولا يسلم إليه المال حتى يختبر اختبار مثله إما قبل البلوغ أو بعده فإن كان سفها في دينه أو ماله استدسم الحجر عليه ولا يجوز بيعه ولا نكاحه فإن أذن له في النكاح صح وإن أذن له في البيع فقد قيل يصح وقيل لا يصح وإن طلق أو خالع صح إلا أنه لا يسلم إليه المال فإن كان مصلحا لدينه وماله انفك الحجر عنه وقيل لا انفك إلا بالحاكم فإن فك الحجر عنه ثم بذر حجر عليه الحاكم ولا ينظر في ماله غيره والمستحب أن يشهد على الحجر ليجتنب معاملته وإن فك الحجر عنه ثم سفه في الدين دون المال فقد قيل يعاد عليه الحجر وقيل لا يعاد .

﴿ باب الصلح ﴾

الصالح بيع يصح ممن يصح منه البيع ويثبت فيه ما ثبت في البيع من خيار المجلس وخيار الشرط والرد بالعيب ولا يجوز الصالح على مالا يجوز عليه البيع من الجهول وغيره وإن صالح من دين على عين أو على دين لم يجوز أن يفرقا من غير قبض وإن صالح من ألف على خمسمائة لم يصح وقيل يصح وإن قال أعطني خمسمائة وأبرأتك من خمسمائة جاز وإن ادعى عليه مالا فأنكره ثم صالح منه على شيء لم يصح الصلح فإن صالحه عنه أجني فإن كان المدعى دينيا جاز الصلح وإن كان المدعى عينا لم يجوز حتى يقول هو لك وقد وكلني في مصالحك وإن قال هو لك وصالحني عنه على أن يكون لي جاز فإن سلم له أبرم وإن لم يسلم له رجع فيما دفع ويجوز أن يشرع الرجل جناحا إلى طريق نافذ إذا كان عاليا لا يستضر به المارة ولا يجوز أن يشرع إلى درب غير نافذ إلا بإذن أهل الدرب وقيل يجوز : ولا يجوز أن يشرع إلى ملك غيره وإن صالحه ماله عن ذلك بعوض لم يجوز وإن أراد أن يضع جذوعا على حائط جاره أو على حائط مشترك بينهما لم يجوز في أصح القولين فإن صالحه عن ذلك بشيء جاز إذا كان ذلك معلوما وإن صالح رجلا على أن يجري في أرضه أو على سطحه ماء وكان ذلك معلوما جاز ولا يجوز أن يفتح كوة في حائط جاره

(١٠ - تنبيه)

﴿ باب الصلح إلى الاجارة ﴾ الصلح والإصلاح والمصالحة والاصطلاح : قطع

المنازعة مأخوذ من صالح الشيء بفتح اللام وضمها إذا كحل وهو خلاف الفساد يقال صالحته مصالحة وصالحا بكسر الصاد ذكره الجوهري وغير قال والصلح يذكر ويؤنث وقد اصطلاحا وتصالحا واصالحا (قوله فإن سلم له أبرم وإن لم يسلم رجع فيما دفع) هو بفتح سين سلم وكسر اللام وفتح باء يسلم واسكان السين ومعنى أبرم لزم وتم (قوله يشرع جناحا) هو بضم الياء أي يخرجها والجناح الخارج من الحشيش مأخوذ من جنح يجنح بفتح النون وضمها جنوبا إذا مال واجتنب كجنح وأجنحه غيره (المارة) الطائفة المارة (الدرب) معروف عربي وقال الجواليقي معرب وأصله الضيق في الجبال (الجذوع) الأخشاب واحدها جذع ويجمع في القلة على أجذاع (الجار) المجاور تقول جاورته مجاورة وجوارا بكسر الجيم وضمها وتجاورا واجتورا (قوله يجري في أرضه ماء) هو بضم أوله ويجوز فتحه (السطح) معروف وسطح كل شيء أعلاه (الكوة) بفتح الكاف وتشديد الواو : فتح في الحائط وجمعها كواء بكسر الكاف وبالمد كقصعة وقصاع ويجوز كوى بالقصر كبذرة وبذر وحكي الجوهري وغيره لغة في الفرد كوة بضم الكاف

وجعلها كوى كركبة وركب وهي عربية (قوله في هواء غيره) بالمد : وهو ما بين السماء والأرض وجمعه أهوية كقطاه وأعطية ، قال أهل اللغة : (٧٤) كل خال هواء ، وأما هوى النفس فتعصور يكتب بالياء جمعه أهواء

(قوله كان لصاحب الدار قطعها) أى قطع الأغصان لا الشجرة (العلو والسفل) بضم أولهما وكسره قال صاحب المحكم السفل والسفل والسفل بكسر السين وإسكان الفاء تقيض العلو والأسفل تقيض الأعلى يكون أسماء وظروفا (السقف) جمعه سقوف وسقف وقد سقت البيت أسقفه سقما (قوله استهدم) بفتح التاء (الحوالة) بفتح الحاء وهي نقل الحق من ذمة إلى ذمة مشتقة من التحويل (قوله خرج المبيع مستحقا) أى لآخر (الضمان) مصدر ضمنته أضمنه ضمانا إذا كفلته فأنا ضامن وضمين قال صاحب المحكم ضمن الشيء وضمن به ضمنا وضمانا وضمنه إياه كفله نال أهل اللغة يقال ضامن وضمين وكافل وكفيل وحميل بفتح الحاء المهملة وزعيم وقيل (قوله ويتبع به إذا اعتق) هو بفتح الاء المثناة فوق المشددة أى يطالب (الغن) بكسر القاف وهو فى اصطلاح الفقهاء

ولا فى حائط مشترك إلا بإذنه وإن حصلت أغصان شجرة فى هواء غيره فطوبى بإزالتها لزمه ذلك وإن امتنع كان لصاحب الدار قطعها فإن صالحه عنها على عوض لم يجز وإن كان له دار فى درب غير نافذ وبابها فى آخر الدرب فإن أراد أن يقدمه إلى وسطه أو إلى أوله جاز وإن كان بابها فى أول الدرب فأراد أن يؤخره إلى وسطه أو إلى آخره لم يجز وإن كان ظهر داره إلى درب غير نافذ فأراد أن يفتح بابا إلى الدرب للاستطراق لم يجز وإن فتح لغير الاستطراق فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز فإن صالحه أهل الدرب بعوض جاز وإن كان بينهما حائط واقع أو لأحدهما العلو وللآخر السفل فوق السقف فدعا أحدهما صاحبه إلى البناء وامتنع الآخر ففيه قولان أحدهما أنه لا يجبر عليه فإن أراد أحدهما أن يبني لم يمنع منه فإن بناء بآلة له فهو ملك له ينفرد به وإن بناء بما وقع من الآلة فهو مشترك بينهما فإن استهدم فقطعه أحدهما أجبر على إعادته وقيل هو أيضا على قولين .

باب الحوالة

لا تصح الحوالة إلا برضاء المحيل والمحتال ولا يفتقر إلى رضاء المحال عليه على المنصوص ولا يصح إلا بدين مستقر وعلى دين مستقر فأما ما ليس بمستقر كمال الكتابة ودين السلم فلا تصح الحوالة به ولا عليه ولا تصح إلا على من عليه دين وقيل يصح على من لا دين عليه برضاء ولا يجوز إلا بمال معلوم وقيل يصح فى إبل الدية وإن كانت مجهولة ولا يجوز إلا أن يكون المال الذى فى ذمة المحيل والمحتال عليه متفقين فى الصفة والحلول والتأجيل ولا يثبت فيه خيار الشرط ولا خيار المجلس وقيل يثبت فيه خيار المجلس ، وإذا صحت الحوالة برئت ذمة المحيل وصار الحق فى ذمة المحال عليه فإن تعذر من جهته لم يرجع على المحيل وإن أحال البائع على المشتري رجلا بمال ثم خرج المبيع مستحقا بطلت الحوالة وإن وجد المشتري بالمبيع عيبا فرده لم تبطل الحوالة بل يطالب المحتال المشتري بالمال بحكم الحوالة ويرجع المشتري على البائع به وإن أحال المشتري البائع بالثمن على رجل ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا فرده فإن كان بعد قبض الحق لم تنفسخ الحوالة بل يطالب المشتري البائع بما قبض وإن كان قبل قبض الحق فقد قيل تنفسخ وقيل لا تنفسخ وإن اختلف المحيل والمحتال فقال المحيل وكلت فى القبض وقال المحتال بل أحلتنى فالصحيح أن القول قول المحيل وقيل القول قول المحتال وإن قال المحيل أحلتك وقال المحتال بل وكلتني وحقي باق عليك فالأظهر أن القول قول المحتال وقيل القول قول المحيل .

باب الضمان

من صح تصرفه فى ماله بنفسه صح ضمانه ومن لا يصح تصرفه فى المال كالصبي والمجنون والمحجور عليه لفسه فلا يصح ضمانه والمحجور عليه لإفلاس يصح ضمانه ويطالب به إذا انفك عنه الحجر والعبد لا يصح ضمانه بغير إذن السيد وقيل يصح ويتبع به إذا عتق ويصح بإذنه ويتبع به إذا عتق وقيل يؤديه من كسبه أو من مال التجارة إن كان مأذونا له فيها وإن قال للمأذون له اضمن فى مال التجارة لزمه القضاء منه إلا أن يكون عليه دين آخر وأما المكاتب قبل الإذن فهو كالعبد القن وإن أذن له ففيه قولان ولا يصح الضمان حتى يعرف الضامن المضمن له ويصح ضمان كل دين لازم كضمن المبيع ودين السلم وأرش الجناية أو يثول إلى اللزوم كضمن المبيع فى مدة الخيار ومال الجعالة وقيل إن مال الجعالة لا يصح ضمانه وأما ما ليس بلزوم ولا يثول إلى اللزوم كدين المكاتب فلا يصح ضمانه ولا يصح ضمان مال مجهول وقيل يصح ضمان إبل الدية وإن كانت مجهولة ولا يجوز

ضمان

الريق الذى لم يحصل فيه شيء من أسباب

العتق ومقدماته بخلاف المكاتب والمذبر والمستولادة ومن علق عتقه بصفة ، وأما أهل اللغة فقالوا القن عبدملك هو وأبوه .

قال الجوهري ويستوى فيه الواحد والاثان والجمع والمؤنث قال وربما قالوا عبيد أقنان ثم تجمع على أقتة (الدرك) بفتح الدال والراء وإسكانها حكاهما الجوهري وغيره قال الجوهري هو التبعة وقال المتولي سمي دركا (٧٥) لالتزامه الضمانة عند إدراك

الضمان المستحق عين ماله (المتاع)
السلعة لأنه يتمتع بها أى
ينشفع ويلتذ (قوله بأقل
الأميرين من قيمته
أو قدر الدين) قد سبق
أن الأصوب حذف
هذه الألف في قوله أو
(الكفالة) بفتح الكاف
يقال كفله وكفله به
وكفل عنه وكفله به (قوله
كالغصوب والعواري)
بتخفيفها وقد سبق
إيضاحه مبسوطا في صدقة
المواشي عند ذكر البخاتي
وأما الغصوب فجمع غصب
وهو اسم للشيء المغصوب
قال الجوهري شيء غصب
ومغصوب (الحل بكسر
الحاء في الشركة) بكسر
الشين وإسكان الراء
والشرك بمعنى ، وجمع
الشركة شرك بكسر الشين
وفتح الراء (الأمان)
الدرهم والدنانير خاصة
(شركة الغنان) بكسر
العين قال الفراء وابن
قتيبة وغيرها هي مشتقة
من قولك عن الشيء يعني
وبين إذا عرض كأنه عن
لهما أى عرض هذا المال
فاشتركا فيه قال الأزهري
وقيل سميت بذلك لأن كل
واحد عان صاحبه أى
عارضه بمأثله وعمل

ضمان مالم يجب ويصح ضمان الدرك على المنصوص وإن قال ألق متاعك في البحر وعلى ضمانته فألقاه
لزمه ضمانه ولا يثبت في الضمان خيار المجلس ولا خيار الشرط ولا يجوز تعليقه على شرط مستقبل
فإن شرط ضمانا فاسدا في بيع بطل البيع في أحد القولين دون الآخر وللمضمون له مطالبة الضامن
والمضمون عنه فإن ضمن عن الضامن ضامن آخر طالب الكل فإن أبرأ الأصيل برئ الكفيل
وإن أبرأ الكفيل لم يبرأ الأصيل وإن قضى الكفيل الدين فإن كان ضمن عنه بإذنه رجع عليه وقيل
لا يرجع حتى يضمن بإذنه ويدفع بإذنه وإن ضمن بغير إذنه لم يرجع وقيل إن دفع بإذنه رجع وإن
ضمن دينا مؤجلا فقضاه قبل الأجل لم يرجع قبل الأجل وإن مات أحدهما حل عليه ولم يحل على
الآخر وإن تطوع بزيادة لم يرجع بالزيادة وإن دفع إليه عن الدين ثوبا رجع بأقل الأمرين من قيمته
أو قدر الدين وإن أحاله الضامن على من له عليه دين رجع على المضمون عنه وإن أحاله على من
لاديين له عليه لم يرجع حتى يدفع إليه المحال عليه ويرجع على الضامن فيغرمه ثم يرجع الضامن على
المضمون عنه فإن دفع إليه الحق ثم وهبه منه رجع وقيل لا يرجع ولا تصح الكفالة بالأعيان
كالغصوب والعواري وقيل تصح وفي كفالة البدن قولان أصحهما أنها تصح وقيل تصح قولاً واحداً
وإن تكفل بيدن من عليه حد لله عز وجل لم يصح وإن تكفل بيدن من عليه قصاص أو حد
قذف صح وقيل لا يصح وإن تكفل بجزء شائع من الرجل أو بما لا يمكن فصله عنه كالكبد والقلب
صح وإن تكفل به بغير إذنه لم يصح وقيل يصح وإن أطلق الكفالة طولب به في الحال وإن شرط
فيه أجلا طولب عند الحل وإن أحضره قبل الحل وليس عليه ضرر في قبوله وجب قبوله وإن سلم
المكفول به نفسه برئ الكفيل وإن غاب لم يطالب به حتى يمضي زمان يمكن المضي إليه فيه
وإن انقطع خبره لم يطالب به حتى يعرف مكانه وإن مات سقطت الكفالة وقيل يطالب الكفيل
بما عليه من الحق .

باب الشركة

يصح عقد الشركة من كل جائز التصرف ولا يصح إلا على الأتمان على ظاهر النص وقيل يصح على
كل ماله مثل وهو الأظهر ولا يصح من الشرك إلا شركة الغنان وهو أن يعقد على ما يجوز الشركة
عليه وأن يكون مال أحدهما من جنس مال الآخر على صفته فإن كان من أحدهما دراهم ومن
الآخر دنانير أو من أحدهما صحاح ومن الآخر قراضة لم تصح الشركة وأن يخلط المالان وقيل وأن
يكون مال أحدهما مثل مال الآخر في القدر وليس بشيء وإن كان مالهما عرضاً وأراد الشركة باع
كل واحد منهما بعض عرضه ببعض عرض صاحبه فيصير مشتركا بينهما ثم يأذن كل واحد منهما
لصاحبه في التصرف فما حصل من الربح يكون بينهما على قدر المالين وما حصل من الخسران
يكون عليهما على قدر المالين فإن تساوى في المال وشرطا التفاضل في الربح أو تفاضلا في المال
وشرطا التساوى في الربح بطل العقد وقسم الربح بينهما على قدر المالين ورجع كل واحد منهما
على الآخر بأجرة عمله في ماله . وأما شركة البدن وهي الشركة على ما يكتسبان بأبدانهما فهي
باطلة ويأخذ كل واحد منهما أجرة عمله . وأما شركة المفاوضة وهي أن يشتركا فيما يكتسبان بأموالهما
وأبدانهما وأن يضمن كل واحد منهما ما يلزم الآخر بغصب أو بيع فاسد أو ضمان مال فهي باطلة
ويأخذ كل واحد منهما ربح ماله وأجرة عمله ويضمن ما يختص به من الغصب والبيع الفاسد وضمانه
المال . وأما شركة الوجوه فهو أن يشتركا في ربح ما يشتركان بوجهيهما فهي باطلة وإن أذن كل

مثل عمله يقال عارضته أعارضه معارضة وعانته معانة وعاننا إذا عملت مثل عمله (شركة المفاوضة) قال ابن قتيبة سميت بذلك من
قولهم تفاوض الرجلان في الحديث إذا شرعا فيه جميعا وقيل من قولهم فوضى أى مستوون (قوله أن يشتركا بوجهيهما) أى بجاهيهما

واحد منهما للآخر في شراء شيء معلوم بينهما فاشترى ونوياً عند الشراء أن يكون ذلك بينهما كان بينهما وربحه لهما والشريك أمين فيما يشتره وفيما يدعيه من الهلاك وفيما يدعي عليه من الحياة فان عزل أحدهما صاحبه عن التصرف انزل وبقي الآخر على التصرف الى أن يعزل وإن مات أحدهما أو جنّ انسخت الشركة .

﴿ باب الوكالة ﴾

من جاز تصرفه فيما يوكل فيه جاز توكيله وجاز وكالته ومن لا يجوز تصرفه لا يجوز توكيله ولا يجوز وكالته إلا الصبي المميز فانه تصح وكالته في الإذن في دخول الدار وحمل الهدية ويجوز التوكيل في حقوق الآدميين من العقود والفسوخ والطلاق والعقار وإثبات الحقوق واستيفائها والبراء منها وفي الإقرار وجهان وفي تملك المباحات كالصيد والحشيش والماء قولان ولا يجوز التوكيل في الظهار والأيمان وفي الرجعة وجهان وأما حقوق الله عز وجل فما كان منها عبادة لا يجوز التوكيل فيها إلا في الزكاة والحج وما كان منها حدا يجوز التوكيل في استيفائه دون إثباته وما جاز التوكيل فيه جاز مع حضور الموكل ومع غيبته وقيل لا يجوز في استيفاء القصاص وحد القذف مع غيبة الموكل وقيل يجوز فيه قولان ولا تصح الوكالة إلا بالإيجاب والقبول ويجوز القبول فيه بالقول والفعل ويجوز القبول على الفور وعلى التراخي ولا يجوز عقد الوكالة على شرط مستقبل فان عقد على شرط ووجد الشرط فتصرف الوكيل نفذ تصرفه وإن وكله في الحال وعلق التصرف على شرط جاز وإن وكل في خصومة أو استيفاء حق لم يعتبر رضا الموكل عليه وإن وكل في حق لم يجز للوكيل أن يجعل ذلك الى غيره إلا أن يأذن له فيه أو كان ذلك مما لا يتولى مثله بنفسه أو لا يتمكن منه لكثرة وإن وكل نفسه لم يجز لأحدهما أن يفرد بالتصرف إلا أن يجعل للموكل ذلك إليه وإن وكله في البيع لم يجز له أن يبيع من نفسه وقيل إن نص له على ذلك جاز وليس بشيء ويجوز أن يبيع من ابنه ومكاتبه وقيل لا يجوز وإن وكل عبداً غيره في شراء نفسه له من مولاة فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز ولا يجوز للوكيل أن يبيع بدينار ثمن المثل ولا ثمن مؤجل ولا بغير نقد البلد إلا أن ينص له على ذلك كله وإن قال بع بألف درهم فباع بألف دينار لم يصح وإن قال بع بألف فباع بألفين صح إلا أن ينهيه وإن قال بع بألف فباع بألف وثوب فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز وإن قال بع بألف مؤجل فباع بألف حال جاز إلا أن ينهيه أو كان الثمن مما يستصغر بحفظه في الحال وإن قال اشتر بألف حال فاشترى بألف مؤجل جاز وقيل لا يجوز وإن قال اشتر عبداً بمائة فاشترى عبداً يساوي مائة بما دون المائة جاز وإن قال اشتر عبداً بمائة فاشترى عبداً بمائتين وهو يساوي لم يجز وإن دفع إليه ألفاً وقال ابتع بعينها عبداً فابتاع في ذمته لم يصح وإن قال ابتع في ذمتك وانقد الألف فيه فابتاع بعينها فقد قيل يصح وقيل لا يصح وإن قال بع بيعاً فاسداً فباع بيعاً فاسداً أو صحيحاً لم يجز وإن قال اشتر بهذا الدينار شاة فاشترى شاتين تساوي كل واحدة منهما ديناراً كان الجميع له وقيل للوكيل شاة بنصف دينار وإن أمره ببيع عبد أو شراء عبد لم يجز أن يعقد على نصفه وإن أمره أن يشتري شيئاً موصوفاً لم يجز أن يشتري معيهاً فان لم يعلم ثم علم رده وإن وكل في شراء شيء بعينه فاشترى ثم وجد به عيباً فالمصوح أنه يرد وإن وكله في البيع من زيد فباع من عمرو لم يجز وإن وكل في البيع في سوق فباع في غيرها جاز وإن وكله في البيع سلم المبيع ولم يقبض الثمن وقيل يقبض وإن وكله في تثبيت دين فثبته لم يجز له قبضه وإن وكله في قبضه فحجده من عليه الحق فقد قيل يثبته وقيل لا يثبته وإن وكله في كل قليل وكثير لم يجز وإن وكله في شراء عبد ولم يذكر نوعه لم يصح التوكيل وإن ذكر نوعه ولم يقدر الثمن لم يصح وإن ذكر النوع وقدر الثمن ولم يصف العبد فالأشبه أنه لا يصح وقيل يصح وما يتلف في يد الوكيل من غير تفريط لا يلزمه ضمانه والقول في الهلاك وما يدعي عليه من الحياة قوله وإن

﴿ الوكالة ﴾ بفتح الواو وكسرهما التفويض يقال وكله أى فوض إليه ووكلت أمراً إلى فلان أى فوضت إليه واكتفيت به وتقع الوكالة أيضاً على الحفظ (قوله وما جاز التوكيل فيه جاز مع حضور الموكل ومع غيبته وقيل لا يجوز في استيفاء القصاص وحد القذف مع غيبة الموكل وقيل يجوز وقيل فيه قولان) فقوله يجوز مكرر لا يصح ذكره هنا فانه مفهوم صريحاً من قوله وما جاز التوكيل فيه جاز مع حضور الموكل ومع غيبته (الكثرة) بفتح الكاف ووحكى كسرهما (قوله ويجوز أن يبيع من ابنه ومكاتبه) يعنى ابنه البالغ العاقل الرشيد (قوله انقد الألف فيه) أى ادفعه ثمناً

(الجلب) يضم الجيم ما يجعل للعامل عوضا (قوله قضاء بمحضر الموكل) كذا ضبطناه بفتح الميم وفي أكثر النسخ بحضرة بفتح الحاء وضربا وكسرها ثلاث لغات مشهورات وكلاهما صحيح (قوله احتمل أن ينزل (٧٧) واحتمل أن لا ينزل) هما وجهان مشهوران

﴿الوديعة﴾

مأخوذة من ودع الشيء يدع إذا سكن واستقر فكأنها مستقرة ساكنة عند المودع قال الأزهرى قال أبو عبيد قال الكسائي يقال أودعته دفعت إليه وديعة وأودعته قبلت وديعته قال الأزهرى الأول معروف . والثاني غير معروف (الحرز) الموضع الحصين هذا أصله في اللغة (قوله لا تقفل) هو يضم التاء وكسر الفاء يقال أقفل يقفل (قوله لا ترقد عليها) هو يضم القاف قال أهل اللغة رقد يرقد رقادا ورقدوا ورقادا إذا نام فهو راقد وهم رقاد وهي راقدة والرقدة النومة وأرقده أنامه والمرقد المضجع والمرقداء معروف يرقد من شربه (قوله اربطها) هو بكسر الباء على المشهور وحكى الجوهري عن الأخفش مهابط يربط ويربط ربطا أى شدة (الك) معروف جمعه أكام وكمة بكسر الكاف وفتح الميم (الجيب) من جاب يحب إذا قطع يقال جبت القميص أجوبه

كان متطوعا فالقول في الرد قوله وإن كان يجعل فقد قيل القول قوله وقيل القول قول الموكل وإن اختلفا فقال أذنت لك في بيع حال فقال بل في بيع مؤجل أو قال في الشراء بعشرة وقال بل بعشرين فالقول قول الموكل فإن اختلفا في البيع وقبض الثمن فادعاه الوكيل وأنكر الموكل أو قال الوكيل اشتريته بعشرين وقال الموكل بل بعشرة ففيه قولان وإن وكله في قضاء دين فقضاء في غيبة الموكل ولم يشهد فأنكر الغريم ضمن وقيل لا يضمن وليس بشيء وإن أشهد شاهدين ظاهرهما العدالة أو شاهدا واحدا فقد قيل يضمن وقيل لا يضمن وإن قضاء بمحضر الموكل ولم يشهد فقد قيل يضمن وقيل لا يضمن وإن وكله في الإيداع فأودع ولم يشهد لم يضمن وقيل يضمن وإن كان عليه حق لرجل فجاء رجل وادعى أنه وكيله فصدقه جاز له الدفع ولا يجب وإن قال أنا وارثه فصدقه وجب الدفع وإن قال أحالي عليك فصدقه فقد قيل يجب الدفع وقيل لا يجب وإن جاء صاحب الحق فأنكر وجب على الدافع الضمان والوكيل أن يعزل نفسه متى شاء وللموكل أن يعزله إذا شاء فإن عزله ولم يعلم الوكيل انعزل في أحد القولين دون الآخر وإن خرج الوكيل أو الموكل على أن يكون من أهل التصرف بالموت أو الجنون أو الإغماء انفسخت الوكالة وإن وكل عبدا في شيء ثم أعتقه احتمل أن ينعزل ويحتمل أن لا ينعزل وإن تعدى الوكيل انفسخت الوكالة وقيل لا تنفسخ .

﴿باب الوديعة﴾

لا يصح الإيداع إلا من جائز التصرف عند جائز التصرف فإن أودع صبي مالا ضمنه المودع ولا يبرأ إلا بالتسليم إلى الناظر في أمره وإن أودع صبيا مالا فتألف عنده بتفريط أو غير تفريط لم يضمنه وإن أثلفه ضمنه وقيل لا يضمن ومن قبل الوديعة لزمه حفظها في حرز مثلها فإن قال لا تقفل عليها قفلين أو لا ترقد عليها فخالف في ذلك لم يضمن وقيل يضمن وإن قال احفظ في هذا الحرز فقله إلى مادونه ضمن وإن نهاه عن النقل عنه فقله إلى مثله ضمن وقيل لا يضمن وإن خاف عليه الهلاك في الحرز فقله لم يضمن فإن لم ينقل حتى تلف ضمن وقيل إذا نهى عن النقل لم يضمن وإن قال لا تنقل وإن خفت عليه الهلاك فخاف فتقل لم يضمن وإن قال اربطها في كمك فأمسكها في يده ففيه قولان أحدهما يضمن والثاني لا يضمن وقيل يضمن قول واحد وإن قال احفظها في جيبك فجعلها في كمه ضمن ولو قال احفظها في كمك فجعلها في جيبه لم يضمن وإن أراد السفر ولم يجد صاحبها سلمها إلى الحاكم فإن لم يكن فإلى أمين فإن سلم إلى أمين مع وجود الحاكم ضمن وقيل لا يضمن وإن دفن في دار وأعلم به أمينا يسكن الدار لم يضمن على ظاهر المذهب وقيل يضمن وإن أودعه بهيمة فلم يعلفها حتى ماتت ضمن وإن قال لا تعلفها فلم يعلفها حتى ماتت لم يضمن وقيل يضمن وإن أودع عند غيره من غير سفر ولا ضرورة ضمن وله أن يضمن الأول والثاني فإن ضمن الثاني رجع على الأول وإن خلط الوديعة بماله لا يميز ضمن وإن استعملها أو أخرجهما من الحرز لينتفع بها ضمن وإن نوى إمساكها لنفسه لم يضمن وقيل يضمن وإن طالبه بها فنعها من غير عذر ضمن ومتى تعدى فيها ثم ترك التعدى لم يبرأ من الضمان فإن أحدث له استئمانا برى على ظاهر المذهب وقيل لا يبرأ حتى يرد إلى صاحبها وللمودع والمودع فسخ الوديعة متى شاء وإن مات أحدهما أو جن أو أغشى عليه انفسخت الوديعة وإن قال المودع رددت عليك الوديعة فالقول قوله مع يمينه فإن قال أمرتني بالدفع إلى زيد فقال زيد لم يدفع إلى فالقول قول زيد وإن قال هلك الوديعة فالقول قوله وإن قال أخرجهما من الحرز أم سافرت بها لضرورة فإن

وأجبيه أى قورت جيبه (قوله فلم يعلفها) يقال علفت الدابة أعلفها بكسر اللام والعلف بفتح اللام وهو الشعر والتبن وغيرها مما تأكله الدواب (قوله فإن أحدث له استئمانا) أى جدد إيداعا وأمانة مستأنفة

﴿العارية﴾ مشاركة الياء على الميم وحكي الخطاب في غير الحديث وغيره من العلماء تحفة فيها وجهها العواري مشددة وتخفيف وقد سبق إيضاحه في صدقة الموائش (٧٨) قال الأزهري مشتقة من تار الرجل إذا جاء وذهب ومنه قيل للنام الخفيف

عيار لحفته في بطالة وكثرة ذهابه ونحيبه قال وإعما شددوها لأنهم نسبوها إلى العارة يقال أعسرت المتاع إعارة وعارة فالإعارة مصدر والعارة الاسم وهو كقولهم أجبته إجابة وجابة وأطمته إطاعة وطاعة وقال الجوهري كأنها منسوبة إلى العار لأن طلبها عار وعيب وقيل مشتقة من التماور من قول العرب أعتوروا الشيء وتعاوروه وتعوروه أي تناولوه ويقال أعاره يعيره واستأجره ثوبا فأعاره وحقيقة العارية الشرعية بإباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه (قوله يكره إعارة الجارية الشابة من غير ذي رحم محرم) صوابه من غير امرأة ومحرم ليدخل المرأة والمحرم بمصاهرة أو رضاع فإنه لا كراهة فيهما (قوله أرضا استعار للغراس) تقديره أغرس الغراس ، قال أهل اللغة غرست الشجرة غرسها بكسر الراء غرسا . وأما الغراس فاسم للأغصان التي تفرس ويطلق أيضا

فإن كان ذلك بسبب ظاهر كالخريق والنهب وما أشبههما لم يقبل إلا بيينة ثم يحلف أنها هلكت فإن كان بسبب خفي قبل قوله فإن قال ما أودعني فالقول قوله فإن أقام المدعى بينة بالإيداع فقال قد كان أودعني ولكن هلكت فأقام المودع بينة أنها هلكت قبل الجحود سمعت وقيل لا تسمع وإن قال مالك عندي شيء فأقام البينة بالإيداع فقال أودعني ولكن تلفت قبل قوله . ﴿باب العارية﴾

من جاز تصرفه في ماله جازت إعارته ويجوز إعارة كل ما ينتفع به مع بقاء عينه ويكره إعارة الجارية الشابة من غير ذي رحم محرم ويحرم إعارة العبد المسلم من الكافر والصيد من الحرم ويكره أن يستعير أحد أبويه للخدمة ومن استعار أرضا للغراس والبناء جاز أن يزرع وإن استعار للغراس لم يبن وإن استعار للبناء لم يغرس وقيل يغرس فيما استعار للبناء ويبنى فيما استعار للغراس وليس بشيء وإن قال أزرع الحنطة زرع الحنطة وما ضره ضرر الحنطة وإن قال أزرع ولم يسم شيئا ثم رجع والزرع قائم فإن كان مما يحصد قصيلا حصد وإن لم يحصد ترك إلى الحصاد وعليه الأجرة من حينئذ وإن قال أزرع الحنطة لم يقلع إلى الحصاد وإذا استعار أرضا للغراس أو البناء مدة جاز أن يغرس ويبنى إلى أن تنتفي المدة أو يرجع فيها فإن استعار مطلقا جاز له الغراس والبناء ما لم يرجع فإن رجع فيها فإن كان قد شرط عليه القلع أجبر عليه ولا يكلف تسوية الأرض وإن لم يشترط واختار المستعير القلع وقيل لم يكلف تسوية الأرض وقيل يكلف ذلك وإن لم يختر فالمعير بالخيار بين أن يبقى ذلك وبين أن يقلع ويضمن له أرش ما نقص بالقلع وإن تشاحا لم يمنع المعير من دخول أرضه ويمنع المستعير من دخولها للتفريج ولا يمنع من دخولها للسقي والإصلاح وقيل يمنع من ذلك فإن أراد صاحب الأرض بيع الأرض جاز وإن أراد صاحب الغراس بيع الغراس جاز وقيل لا يجوز من غير صاحب الأرض وإن حمل الماء بذر الرجل إلى أرض آخر فنبت فقد قيل يحجر على قلعه وقيل لا يحجر وإن استعار شيئا ليرهنه بدين فرهته ففيه قولان أحدهما أن حكمه حكم العارية فإن تلفت في يد المرتهن أو بيعت ضمنها المستعير بقيمتها والثاني أن المعير كالضامن للدين فلا يجوز حتى يبين جنس الدين وقدره وصفته وإذا تلف في يد المرتهن لم يرجع المعير بشيء وإن بيع في الدين رجع بما يبيع به وإن أعاره حائطا لوضع الجدوع لم يرجع فيها مادامت عليه الجدوع فإن انهدم أو هدمه أو سقطت الجدوع فقد قيل يعيد مثلها وقيل لا يعيد وهو الأصح وإن أعاره أرضا للدفن لم يرجع فيها ما لم يبل الميت وفيما سواه يرجع متى شاء ومؤنة الرد على المستعير فإن تلفت العارية وجبت عليه قيمتها يوم التلف وقيل تجب قيمتها أكثر ما كانت من حين القبض إلى حين التلف وإن تلف ولدها ضمن وقيل لا يضمن ومن استعار شيئا لم يجوز أن يعيره وقيل يجوز وليس بشيء فإن أعاره فذلك عند الثاني فضمن لم يرجع به على الأول وإن دفع إليه دابة فركبها ثم اختلفا فقال صاحب الدابة أجزتكها فعليك الأجرة وقال الراكب بل أعرتني فالقول قول الراكب في أصح القولين وإن قال صاحب الدابة أعرتكها وقال الراكب بل أعرتني فالقول قول صاحب الدابة وإن قال صاحب الدابة غضبتني وقال الراكب بل أعرتني فالقول قول الراكب وإن اختلف المعير والمستعير في رد العارية فالقول قول المعير . ﴿باب الغصب﴾

إذا غصب شيئا له قيمة ضمنه بالغصب ويأثمه رده فإن كان خيطا غطاه به جرح حيوان لا يؤكل وهو مما

على وقت الفرس وكلام المصنف صحيح على ما ذكرناه ولو قال للغرس لكان أخضر وأحسن (القصيل) له أي المتصول وهو المتقطع (قوله للتفريج) لفظة مولدة لعلها من التفراج النعم وهو انكشافه (البذر) بمعنى المبدور من بذرت إذا فرقت (قوله ليرهنه) هو بفتح الياء ويجوز ضمها كما سبق في بابه ﴿الغصب﴾ مصدر غصبته أغصبه بكسر الصاد غصبيا واغتصبته وغصبه على

سبق أنه سائر وتأولناه
قال أهل اللغة الغصب
أخذ الشيء ظلماً وفي
الشرع هو الاستيلاء على حق
الغير عدواناً ولا يصح قول
من قال على مال الغير
لأنه يخرج منه الكذب
والسرجين وجلد الميتة
وخمر الدمى والمنافع والحقوق
والاختصاص (السفينة)
واحدة السفن والسفين
قال ابن دريد هي فعيلة
بمعنى فاعلة لأنها تسفن الماء
أي تسفره (اللجة) واللاج
معظم الماء ومنه قوله تعالى
«بحر لحى» (الساج) بالسين
المهملة وتخفيف الحيم نوع
من الخشب (قوله فعفن)
بكسر الفاء (التأدية) مصدر
أدى دينه يؤديه تأدية
والاسم الأداء (قوله يغصب
زوجي خف) يعني فردين
يقال عندي زوجا خف
وزوجا نعال وزوجا حمام
لذكر وأشي وكذا كل
فردين لا يصلح أحدهما إلا
بالآخر (قوله وخيف عليه
الفساد في الثاني) كذا وقع
في بعض النسخ وفي بعضها
الباقى بالباء الموحدة
والقاف وكلاهما صحيح
والأول أحسن أى في ثانی
الحال (قوله سمن ثم هزل)
هو بضم الميم وكسر
الراء يقال هزلت الدابة

له حرمة وخيف من نزع الضرر لم يلزمه رده وإن خاط به جريح حيوان يؤكل ففيه قولان وإن كان
لوحافاً دخله في سفينة وهي في اللجة وفي السفينة مال لغير الغاصب أو حيوان لم ينزع وإن كان فيها مال
للاغاصب فقد قيل ينزع وقيل لا ينزع وإن أدخل ساجاً في بناء فعفن فيه لم ينزع وإن تلف المغصوب
عنده أو أتلفه فإن كان مما له مثل ضمنه بمثله وإن أعوزه المثل أو وجد به أكثر من ثمن المثل ضمنه
بقيمة المثل وقت الحاكمة والتأدية وقيل يضمه بقيمة المثل أكثر ما يكون من حين القبض إلى وقت
الحاكمة بالقيمة وقيل عليه قيمته أكثر مما كانت من حين القبض إلى حين تعذر المثل وإن لم يكن
له مثل ضمنه بقيمته أكثر مما كانت من حين الغصب إلى التلف وتجب قيمته من نقد البلد في البلد
الذي غصب فيه وقيل إن كان حلياً من ذهب ضمن العين بمثل وزنها من جنسها وضمن الصنعة
بقيمتها فضة وليس بشيء وإن ذهب المغصوب من اليد ولم يتلف بأن كان عبداً فأبقى ضمن البدل
فاذا عاد رد واسترجع البدل وإن نقص من عينه شيء بأن تلف بعضه أو أحدث فيه ما نقص به
قيمه بأن كان مائناً فأغلاه أو غفلاً فأنزاه على بهيمة فنقصت قيمته ضمن أرش ما نقص وإن تلف
بعضه ونقص قيمة الباقي شل أن يغصب زوجي خف قيمتهما عشرة فضاع أحدهما وصار قيمة الباقي
درهمين لزمه قيمة التالف وأرش ما نقص وهو ثمانية وقيل يلزمه درهمان وإن كان عبداً فقطع يده
لزمه أكثر الأمرين من أرش ما نقص أو نصف قيمته أكثر مما كانت من حين الغصب إلى حين قطع
اليده وإن أحدث فيه فعلاً نقص به وخيف عليه الفساد في الثاني بأن كان حنطة قبلها أو زيتاً خلطه
بالماء وخيف عليه الفساد استحق عليه مثل طعامه وزيته وقيل فيه قولان أحدهما هذا والثاني أنه
يأخذ وأرش ما نقص وإن كان له منفعة ضمن أجرته للمدة التي أقام في يده وإن كانت جارية فوطئها
مكرهة ضمن مهرها وإن طأعته لم يلزمه في ظاهر المذهب وقيل يلزمه فإن زاد في يده بأن سمن
أو تعلم صنعة أو ولدت الجارية ولداً ضمن ذلك كله فإن سمن ثم هزل ثم سمن ثم هزل ضمن أرش
السمنين وقيل يضمن أكثرهما قيمة وإن خلط المغصوب بما لا يميز كالحنطة إذا خلطها بالحنطة
والزيت بالزيت فإن كان مثله لزمه مثل مكيلته منه وإن خلطه بأجود منه فهو بالخيار بين أن يدفع
إليه مكيلة منه وبين أن يدفع إليه مثل ماله وقيل يحجر على الدفع إليه منه وإن خلطه بأردأ منه
فالمغصوب منه بالخيار بين أن يأخذ حقه منه وبين أن يأخذ مثل ماله وإن خلط الزيت بالشيرج
وتراضيا على الدفع منه جاز وإن امتنع أحدهما لم يحجر وإن أحدث فيه عيناً بأن كان ثوباً فصبغه فإن
لم ترد قيمتهما ولم تنقص صار الغاصب شريكاً له بقدر الصبغ فإن أراد الغاصب قلع الصبغ لم يمنع
وإن أراد صاحب الثوب قلع الصبغ وامتنع الغاصب أجبر وقيل لا يحجر وهو الأصح وإن وهب الصبغ
من صاحب الثوب فقد قيل يحجر عليه وقيل لا يحجر وهو الأصح وإن زادت قيمة الثوب والصبغ
كانت الزيادة بينهما فإن أراد صاحب الصبغ قاعه لم يحجز حتى يضمن لصاحب الثوب ما ينقص وإن
نقص قيمة الثوب حسب النقصان على الصبغ وإن عمل فيه عملاً زادت به قيمته بأن قصر الثوب
أو عمل من الخشب أبواباً فهو متبرع بعمله ولا حق له فيما زاد فإن غصب دراهم فاشتري ساعة
في ذمته وقد الدراهم في ثمنها ورجع رد مثل الدراهم وفيه قول آخر أنه يلزمه ردها مع الربح والأول
أصح وإن غصب شيئاً وباعه كان للمالك أن يضمن من شاء منهما فإن علم المشتري بالغصب فضمنه لم
يرجع على الغاصب وإن لم يعلم فما التزم ضمانه بالبيع لم يرجع به كقيمة العين والأجزاء وما لم يلتزم
ضمانه ولم يحصل له به منفعة كقيمة الولد ونقصان الولادة يرجع به على الغاصب وما حصل له به منفعة
كالمر والأجرة وأرش البكارة فقال في القديم يرجع وقال في الجديد لا يرجع وإن ضمن الغاصب
تهزل مثل علفت تعانف هزالاً بضم الميم وهي مهزولة وهزلها هزالاً كضربها ضرباً (الشريح) بفتح

(الزرق) السقاء وجمعه في اقامة أزقاق وفي السكره زقاق وزقان يضم الزاي كذب وذباب وذوبان (الإسراف) تجاوزة الحد (الاجبيح) تاهب النار وقد أجت توج أجيجا (٨٥) وأجبتها فتأججت (الصليب) يجمع على صلب وصلبان وثوب مصلب عليه

نقش كالصليب (المزمار) بكسر الميم واحد المزامير وزمر يزمر ويزمر فهو زمار قال الجوهري ولا يكاد يقال زامر قال والمرأة زامرة ولا يقال زمار مزمر بفتح الميم وضمها وبهين ضبطناه في الحديث الصحيح في الشفعة من شفعت الشيء إذا ضمته وثنيته ومنه شفع الأذان وسميت شفعة لضم نصيب الى نصيب (قوله لا تجب الشفعة إلا في جزء) أي لا تثبت (الجزء) يقع على القليل والكثير (المشاع) والشائع والمشاع هو غير المقسوم . قال الأزهري هو من قولهم شاع اللبن في الماء إذا تفرق فيه ولم يتميز لأن سهمه متفرق في الجملة المشتركة (العقار) سبق بيانه في الحبر (الرحى) مقصورة مؤنثة يكتب بالياء وبالألف وتثنيها رحوان ورحيان وجمعها أرحاء وجمع الأرحاء أرحية قال ابن الأعرابي ومن العرب من يقول أرحيان مصروف كما تقول في حى

فكل ما رجع به المشتري على الغاصب لم يرجع به الغاصب وكل ما لم يرجع به وإن كان المنصوب طعاما فأطعمه انسانا فان قال هو مغضوب فضمن الغاصب رجوع به وإن ضمن الآكل لم يرجع وإن قال هو لى فضمن الغاصب لم يرجع به على الآكل وإن ضمن الآكل رجوع في أحد القولين ولا يرجع في الآخر وهو الأصح وإن قدمه إليه ولم يقل هو لى أو مغضوب فضمن الآكل رجوع في أحد القولين دون الآخر وإن ضمن الغاصب فان قلنا لا يرجع الآكل على الغاصب رجوع الغاصب وإن قلنا يرجع الآكل لم يرجع وإن أطمع المغضوب منه وهو يعلم برى الغاصب وإن لم يعلم ففيه قولان أحدهما يبرأ والثاني لا يبرأ وإن رهن المغضوب منه المغضوب من الغاصب لم يبرأ من الضمان وإن أودعه إياه فقد قيل يبرأ وقيل لا يبرأ وإن فتح قفصا عن طائر فوقف ثم طار لم يضمن وإن طار عقيب الفتح ففيه قولان أحدهما أنه لا يضمن وإن فتح زقاقه مائع فاندفق مافيه ضمن وإن بقي ساعة ثم وقع بالريح فسال مافيه لم يضمن وإن كان مافيه جامدا فذباب بالشمس وخرج ضمن وقيل لا يضمن وليس بشيء وإن سقى أرضه فأسرف حتى هلك أرض غيره أو أجج نارا على سطحه فأسرف حتى تعدى الى سطح غيره ضمن فإن غصب حرا على نفسه لزمه تخليته فان استوفى منفعة ضمن الأجرة وإن حبسه مدة ضمن وقيل لا يضمن وإن غصب كلبا فيه منفعة لزمه رده وإن غصب خمرا من ذمى وجب ردها عليه وإن أتلفها لم يضمن وإن غصبها من مسلم أراق فان صارت خلا رده وإن غصب جلد ميتة رده فان دبغه فقد قيل يرد وقيل لا يرد وإن غصب عصيرا فصار خمرا ثم صار خلا رده وما نقص من قيمة العصير وقيل يرد الخل ويضمن مثله من العصير وأرش ما نقص وليس بشيء وإن غصب صليا أو مزمارا فكسره لم يضمن الأرض وإن اختلفا في رد المغضوب فالقول قول المغضوب منه وإن اختلفا في قيمته فالقول قول الغاصب .

باب الشفعة

لا تجب الشفعة إلا في جزء مشاع من العقار محتمل للقسمة فأما المالك المقسوم فلا شفعة فيه وغير العقار من المقولات لاشفعة فيه وأما البناء والقراس فانه إن بيع مع الأرض ففيه الشفعة وإن بيع منفردا فلا شفعة فيه وإن كان على النخل طالع غير مؤبر فقد قيل يؤخذ مع النخل بالشفعة وقيل لا يؤخذ وما لا يقسم كالرحى والحمام الصغير والطريق الضيق فلا شفعة فيه وقيل فيه قولان ولا شفعة إلا فيما ملك بمعاوضة كالبيع والإجارة والنكاح والحلح والملك بوضعية أو هبة لا يستحق فيها ثواب فلا شفعة فيه وما ملك بشركة الوقف لا تستحق فيه الشفعة ويأخذ الشفيع بعوض الشقص الذي استقر عليه العقد فان كان له مثل أخذه بمثله وإن لم يكن له مثل أخذ بقيمته وقت لزوم العقد فان كان الثمن مؤجلا ففيه أقوال أحدها أنه يخير بين أن يعجل ويأخذ وبين أن يصبر حتى يحل فيأخذ والثاني أنه يأخذه بثلث مؤجل والثالث أنه يأخذ بسبعة تساوى الثمن والأول أصح والشفعة على الفور في قول والى ثلاثة أيام في قول وعلى التأيد في قول وإلى أن يصرح بالإسقاط أو يعرض بأن يقسول بعنى أو بكم اشتريت في قول والصحيح أنه على الفور فان طلب وأعوزه الثمن بطلت شفيعته وإن أخر الطلب بطلت شفيعته وإن قال بعنى أو كم الثمن بطلت شفيعته وإن قال صالحنى عن الشفعة على مال أو أخذ الشقص بعوض مستحق فقد قيل تبطل شفيعته وقيل لا تبطل وإن بلغه الخبر وهو مريض أو محبوس ولم يقدر على التوكيل فهو على شفيعته وإن بلغه الخبر وهو غائب فسار في طلبه وأشهد

أحياء ورحيت الرحاو أرحوتهما إذا أدرتها (قوله وما ملك بشركة الوقف لا تستحق فيه الشفعة) هذه عبارة عمرة فهو ومراده إذا كان عقار نصفه وقف ونصفه طاق فبيع الطاق لاشفعة للوقوف عليه وكان الأجود أن يقول لاشفعة للوقوف عليه (الشقص) بكسر الشين قال أهل اللغة هو القطعة من الأرض والطائفة من الشيء والشقص النريك يقال هو شقضى أى شريكى

فهو على الشفعة وإن لم يشهد فيه قولان وإن لم يقدر أن يسير ولا أن يوكل فهو على شفخته وإن أخر وقال أخرت لأني لم أصدق فإن كان الخبير صيبا أو امرأة أو عبدا لم تبطل شفخته وإن كان حرا عدلا فقد قيل هو على الشفعة وقيل بطلت شفخته وإن دل في البيع أو ضمن الثمن أو قال اشتري فلا أطالبك لم تسقط شفخته وإن توكل في شرائه لم تسقط شفخته وإن توكل في بيعه سقطت شفخته وقيل لا تسقط وإن باع حصته قبل أن يعلم بالشفعة ثم علم فقد قيل تسقط وقيل لا تسقط وإن أظهر له شراء جزء يسير أو جزء كثير بثمن كثير فترك الطلب ثم بان خلافه فهو على شفخته ولا يؤخذ الشقص إلا من يد المشتري وعهده عليه وإن امتنع من قبضه أجبر عليه ثم يؤخذ منه ولا يأخذ بعض الشقص فإن اشترى شقصين من أرضين في عقد واحد جاز أن يأخذ أحدهما وقيل لا يجوز وإن هلك بعض الشقص بغرق أخذ الباقي بحصته من الثمن فإن كان في الشقص نخل فأثر في ملك المشتري ولم يؤثر أخذ الثمر مع الأصل في أحد القولين دون الآخر وإن كان للشقص شفعان أخذ على قدر النصيبين في أحد القولين وعلى عدد الرؤوس في الآخر فإن عفا أحدهما أو غاب أخذ الآخر جميع المبيع أو يترك فإن قدم الغائب انتزع منه ما يخصه وإن كان البائع أو المشتري اثنين فللشفيع أن يأخذ نصيب أحدهما دون الآخر وإن كان المشتري شريكا فالشفعة بينه وبين الشريك الآخر على ظاهر المذهب وإن ورث رجلان دارا عن أبيهما ثم مات أحدهما وخلف ابنين ثم باع أحد هذين الابنين نصيبه كانت الشفعة بين العم والأخ في أصح القولين والأخ دون العم في القول الآخر وإن تصرف المشتري في الشقص بالفراس والبناء فالشفيع بخير بين أن يأخذ ذلك بقيمته وبين أن يقلع ويضمن أرش ما نقص وإن وهب أو وقف فله أن يفسخ ويأخذ وإن باع فله أن يفسخ ويأخذ بما اشترى وله أن يأخذ من المشتري الثاني بما اشتراه وإن قابل البائع فله أن يفسخ ويأخذ وإن رد عليه بالعب فقد قيل له أن يفسخ ويأخذ وقيل ليس له وإن تخالف على الثمن فله أن يأخذ بما حلف عليه البائع وإن أنكر المشتري الشراء وادعاه البائع أخذ من البائع ودفع إليه الثمن وعهده عليه وقيل لا يؤخذ وإن قال البائع أخذت الثمن لم يأخذ الشفع على ظاهر المذهب وإن ادعى المشتري الشراء والشقص في يده والبائع غائب فقد قيل يأخذ وقيل لا يأخذ وإذا أخذ الشقص لم يكن له أن يرد إلا بعب وقيل له أن يرد بخيار المجلس وإن مات الشفع انتقل حقه إلى الورثة فإن عفا بعضهم عن حقه كان للآخر أن يأخذ الجميع أو يدع وإن اختلف الشفع والمشتري في قدر الثمن فالقول قول المشتري وإن ادعى المشتري الجهل بالثمن فالقول قوله وقيل يقال له بين وإلا جعلناك ناكلا .

باب القراض

من جاز تصرفه في المال صح منه عقد القراض ولا يصح القراض إلا على الدراهم والدنانير ولا يجوز على المعشوش منها ولا يصح إلا على مال معلوم الوزن ولا يصح إلا على جزء معلوم من الربح فإن قال على أن الربح بيتنا جاز وكان بينهما نصيبين وقيل لا يجوز وإن قال على أن لك النصف صح وقيل لا يصح والأول أظهر وإن قال على أن لي النصف لم يصح وقيل يصح والأول أظهر وإن شرط لأحدهما ربح شيء يختص به لم يصح وإن قال قارنتك على أن يكون الربح كله لك فسد العقد إلا أنه إذا تصرف نفذ التصرف ويكون الربح كله لرب المال وللعامل أجرة المثل فإن دفع إليه المال فقال تصرف والربح كله لي فهو إضاع لاحق للعامل فيه وإن قال تصرف والربح كله لك فهو قرض ولا يجوز إلا على التجارة في جنس يعم وجوده فإن علقه على ما لا يعم أو على أن لا يشتري إلا من رجل بعينه لم يصح ولا يصح إلا

(قوله وإن دل في البيع)
أي صار دلالا سمسارا
(قوله وعهده عليه) معناه
إن خرج مستحقا رجع
الشفيع بالثمن على المشتري
(قوله وقيل يقال له بين
وإلا جعلناك ناكلا) معناه
يخلف الشفع أن الثمن
كذا ويأخذ به .

(القراض) بكسر القاف
مشتق من القرض وهو
القطع سمي بذلك لأن المالك
قطع للعامل قطعة من ماله
يتصرف فيها وقطعة من
الربح ، ويسمى القراض
مضاربة لأن العامل يضرب
به في الأرض للتجارة
يقال ضرب في الأرض أي
سافر قال الأزهري أهل
الحجاز يسمونه قراضا
والعراق مضاربة (قوله
فهو إضاع) بكسر الهمزة
أي هو بضاعة للمالك
ربحها والعامل وكيل
متبرع ؛ قال أهل اللغة
البضاعة طائفة من المال
يبيعها للتجارة ، يقال
أبضعت الشيء واستبضعت
أي جعلته بضاعة

أن يعقد في الحال فان علقه على شرط لم يصح وإن عقده الى شهر على أن لا يبيع بعده لم يصح وإن عقده الى شهر على أن لا يشتري بعده صح وإن شرط على أن يعمل معه رب المال لم يصح وإن شرط على أن يعمل غلام لرب المال صح على ظاهر المذهب وقيل لا يصح وعلى العامل أن يتولى بنفسه ما جرت العادة أن يتولاه وأن يتصرف على الاحتياط ولا يبيع بدون ثمن المثل ولا بثمن مؤجل إلا أن يأذن له في ذلك كله فان اشتري مبيعاً بى شراءه جاز وإن اشتري شيئاً على أنه سليم خرج مبيعاً ثبت له الخيار وإن اختلف هو ورب المال في الرد بالعيب عمل مافيه المصلحة وإن اشتري من يعتق على رب المال أو زوج رب المال بغير إذنه لم يصح ولا يسافر بالمال من غير إذن فان سافر بالإذن فقد قيل إن نفقته في ماله وقيل على قولين أحدهما أنها في ماله والثاني أنها في مال المضاربة وأى قدر يكون في مال المضاربة قيل الزائد على نفقة الحضر وقيل الجميع وإن ظهر في المال ربح ففيه قولان أحدهما أن العامل لا يملك حصته إلا بالقسمة ويكون الجميع لرب المال وزكاته عليه وله أن يخرجها من المال والثاني أن العامل يملك حصته بالظهور ويجرى في حوله إلا أنه لا يخرج الزكاة منه قبل القسمة وإن اشتري العامل أباه ولم يكن في المال ربح صح الشراء وإن كان في المال ربح فقد قيل لا يصح وقيل يصح ويعتق وقيل يصح ولا يعتق فان اشتري سلعة بثمن في الدمة وهلك المال قبل أن ينقد الثمن لزم رب المال الثمن وقيل يلزم العامل وإن دفع اليه ألفين فتلف أحدهما قبل التصرف تلف من رأس المال وانفسخت فيه المضاربة وإن تلف بعد التصرف والربح تلف من الربح ولم تنفسخ المضاربة فيه وإن اشتري بها عشرين فتلف أحدهما فقد قيل يتلف من رأس المال وقيل يتلف من الربح وهو الأصح والقول قول العامل فيما يدعى أنه اشتراه للمضاربة أو لنفسه وفيما يدعى من هلاك ويدعى عليه من خيانة وإذا اختلفا في رد المال فقد قيل إن القول قوله وقيل القول قول رب المال وإن اختلفا في قدر الربح الشروط تحالفا وإن اختلفا في قدر رأس المال فالقول قول العامل ولكل واحد منهما أن يفسخ العقد متى شاء فان مات أحدهما أو جن أو أغمى عليه انفسخ العقد وإذا انفسخ وهناك عرض وتقاسمه جاز وإن طلب أحدهما البيع لزمه ببعه وإن كان هناك دين لزم العامل أن يتقاضاه لينضّ وإن قارض في المرض اعتبر الربح من رأس المال وإن زاد على أجرة المثل وإن مات وعليه دين قدم العامل على سائر الغرماء .

﴿ باب العبد المأذون ﴾

إذا كان العبد بالغاً رشيداً جاز للمولى أن يأذن له في التجارة وما يكسبه يكون لمولاه وما يلزم من دين التجارة يجب قضاؤه من مال التجارة فان بقي شيء اتبع به إذا عتق ولا يجوز أن يتجر إلا فيما أذن فيه وإن أذن له في التجارة لم يملك الإجارة وقيل يملك ذلك في مال التجارة ولا يملك ذلك في نفسه ولا يتصرف إلا على النظر والاحتياط ولا يهب ولا يتخذ دعوة ولا يبيع بنسيئة ولا بدون ثمن المثل ولا يسافر بالمال إلا بإذن المولى وإن اشتري من يعتق على مولاه بغير إذنه لم يصح الشراء في أصح القولين وإن اشتري بأذنه صح الشراء وعتق عليه إن لم يكن عليه دين فان كان عليه دين ففي العتق قولان وإن ملكه السيد مالا لم يملك في أصح القولين ويملك في الآخر ملكاً ضعيفاً ويملك المولى انتزاعه منه ولا تجب فيه الزكاة .

﴿ باب المساقاة ﴾

من جاز تصرفه في المال صح منه عقد المساقاة وينعقد بلفظ المساقاة وبما يؤدي معناه ويجوز على الكرم والنخل وفيما سواهما من الأشجار قولان وإن ساقاه على ثمرة موجودة ففيه قولان

(والعرض) غير الدراهم والدنانير (قوله يتقاضاه) يطالب قضاؤه واستيفاءه (قوله لينضّ) بكسر النون ليصير ناضجاً صالماً (الدعوة) الضيافة بفتح الدال عند جمهور العرب وقيم الرباب بكسر الراء تكسرها وذكرها قطرب بالضم وغلطوه .

﴿ المساقاة ﴾ من السقي لأن العامل يسقي الشجر لأنه أهم أمورهم لاسيما بالحجاز (قوله ويجوز على الكرم) يعني العنب وقد ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام النبي عن تسمية العنب كرماً وكان ينبغي للمصنف أن لا يذكر لفظ الكرم بل يقول العنب كما قاله الشافعي في المختصر فقال وإن ساقى على النخل والعنب جاز

(الودي) بكسر الهمزة وتشديد الياء صغار النخل ويسمى أيضا الفسيل (المستزاد) الزيادة (التلقيح) وضع شيء من طلع الذكور في طلع الإناث (صرف الجريد) هو بفتح الصاد المهملة وإسكان الراء ويقال فيه تصريف وهي عبارة الشافعي والأكثر، والجريد سيف النخل الواحدة جريدة وذكر الأزهرى والأعجاب في معنى التصريف شيئين أحدهما أنه قطع ما يضر تركه يابس وغير يابس والثاني ردها عن وجوه العناقيد وتسوية العناقيد بينها تنعيمها الشمس وليتيسر قطعها عند الإدراك (الأجابين) ماحول الغارس محووط عليه يشبه الإجانة التي يغسل فيها (الأنهار) جمع نهر بفتح الهاء وإسكانها وتجمع أيضا على نهر بضمين مشتق من أنهرت الدم وغيره أي أسلته (الدولاب) فارسي (٨٣٧) معرب بضم الدال وفتحها (المزارة) المعاملة على

الأرض ببعض ما يخرج من زرعها والبذر من مالك الأرض والخسارة مثلها إلا أن البذر من العامل وقيل هما بمعنى والصحيح الأول وبه قال الجمهور وهو ظاهر نص الشافعي وأما قول صاحب البيان إن أكثر الأعجاب قالوا هما بمعنى فردود نهت عليه لثلا يعتر به . (باب الإجارة إلى اللقطة) الإجارة بكسر الهمزة هذا هو المشهور وحكي الرافعي أن الجواز حكى في الشامل فيها أيضا ضم الهمزة قال أهل اللغة أصل الأجر الثواب يقال أجزت فلانا من عمله كذا أي أثبته والله بأجر العبد أي يشبه والمستأجر يشبه المؤجر عوضا بدل المنافع قال الواحدى قال المبرد يقال أجزت دارى ومملوكى غير محدود

وإن ساقاه على الودي إلى مدة لا تحمل فيها لم يصح وهل يستحق أجره العمل فيه وجهان وإن كان إلى مدة قد تحمل وقد لا تحمل فقد قيل يصح وقيل لا يصح وللعامل أجره المثل وإن ساقاه على ودى يفرسه ويعمل عليه لم يصح ولا تجوز المساقاة إلا إلى مدة معلومة ويجوز ذلك إلى مدة يبقى ما يعمل عليه في أصح القولين ولا يجوز في الآخر أكثر من سنة ولا يجوز إلا على جزء معلوم من الثمرة كالثلث والربع وإن شرط أن له ثمره نخلات بعينها أو أصوعا معلومة من الثمر لم يصح فإذا انعقد لم كالأجارة وعلى العامل أن يعمل ما فيه مستزاد في الثمرة من التلقيح وصرف الجريد وإصلاح الأجابين وتنقيسة السواقي والسقي وعلى رب المال ما يحفظ به الأصل كسد الحيطان وحفر الأنهار وشراء الدولاب فإن شرط أن يعمل معه غلمان رب المال ويكونوا تحت أمره جاز على النصوص وتكون نفقتهم على رب المال وإن شرط أن يكون على العامل جاز وإن شرط أن يعمل رب المال لم يجز والعامل أمين فيما يدعى من هالك ويدعى عليه من خيانة فإن ثبت خيانتة ضم إليه من يشرف عليه فإن لم ينحفظ بالشرف استؤجر عليه من يعمل عنه وإن هرب العامل استؤجر من ماله من يعمل عنه فإن لم يكن له مال اقترض عليه فإن أنفق عليه رب المال بغير إذن الحاكم لم يرجع وإن لم يقدر على إذنه فأنفق ولم يشهد لم يرجع وإن أشهد فقد قيل يرجع وقيل لا يرجع وإن لم يمكن ذلك فله أن يفسخ فإن لم تكن ظهرت الثمرة فالثمره للمالك وللعامل أجره ما عمل وإن ظهرت فهي لهما فإن اختار رب المال بيع الكل جاز وإن لم يختار بيع منه نصيب العامل وإن لم يختار ترك إلى أن يصطاحا وإن مات العامل فتطوع ورثته بالعمل استحقوا الثمرة وإن لم يعملوا استؤجر من ماله من يعمل فإن لم يكن له مال فرب المال أن يفسخ ويملك العامل حصته من الثمرة بالظهور وزكاته عليه وقيل فيه قولان أحدهما هذا والثاني أنه لا يملك إلا بالتسليم وإن ساقاه في المرض وبذل له أكثر من أجره المثل اعتبرت الزيادة من الثلث وقيل يعتبر من رأس المال وإن اختلفا في القدر المشروط للعامل تحالفا .

(باب المزارة)

المزارة أن يسلم الأرض إلى رجل ليزرع ببعض ما يخرج منها ولا يجوز ذلك إلا على الأرض التي بين النخل ويساقه على النخل ويزرع على الأرض ويكون البذر من صاحب الأرض فيجوز ذلك تبعاً للمساقاة وقيل إن كان النخل قليلا واليباض كثيرا لم يجز ولا يجوز ذلك إلا على جزء معلوم من الزرع كالمساقاة .

(باب الإجارة)

الإجارة بيع تصح ممن يصح منه البيع وتصح بلفظ الإجارة والبيع وتصح على كل منفعة مباحة

وأجزت ممدود ، قال المبرد والأول أكثر ، وقال الأخفش من العرب من يقول أجزت غلامى أجرا فهو مأجور وأجزته أجزا فهو مؤجر ووأجزته على فاعلته فهو مؤاجر . والكراء : ممدود وأكرت الدار فهي مكراة والبيت مكرى واكرت واستكرت وتكرت بمعنى وصاحب الدار مكر ومكار وهم المكرون ورأيت المكارين بالتخفيف وإذا أضفته إليك قلت هذا مكارى بفتح الياء المشددة وهؤلاء مكارى مثله وهذان مكارى بتخفيف الياءين وفتحهما وكذا القول في القاضى والراعى ونحوهما والمسكرى المستأجر والمكرى بتشديد الياء يطلق عليهما جميعا (قوله وتصح على كل منفعة مباحة) أراد بالمباحة التي ليست معصية وحقيقة المباحة عند الأصوليين ما استوى طرفاه من أفعال المكلفين وقولنا من أفعال المكلفين احتراز من أفعال الله وأفعال الساهى والنائم

والصبي والمجنون والبهيمة فكل هذه مستوية الطرفين ولا تسمى مباحة لأن الإباحة حكم شرعي وهو الإذن للكلف في الفعل فهذا معناه في الأصول وأما الفقهاء فيطلقونه غالبا على ما ليس بمحرام سواء كان واجبا أو مندوبا أو مستوى الطرفين وهو مراد المصنف هنا (الغناء) بكسر الغين وبالد لا يكتب إلا بالالف وأما الغنى بالمال فيقصّر يكتب بالياء (المحولة) هنا بضم الحاء وهي الأحمال وأما المحولة بالفتح فهي الإبل التي تحمل الأحمال (المسد) بفتح الميم وتشديد الدال وأصله السيل ومد البصرة وجزرها معروفان (البصرة) بفتح الباء وكسرهما وضمها ثلاث لغات حكاهن الأزهري المشهور بالفتح والنسبة بصري بالفتح والكسر ويقال لها البصرة بضم الباء وفتح الصاد على (٨٤) التصغير ويقال تدمر والمؤتفكة قال السمعاني ويقال لها قبة الإسلام

وخزانة العرب بناها عتبة ابن غزوان في زمن عمر ابن الخطاب سنة سبع عشرة وسكنها الناس سنة ثمان عشرة ولم يعبد صنم قط في أرضها وهي داخلية في حد سواد العراق وليس لها حكمة لأنها أحدثت بعد فتحه ووقفه (قوله فإن كان بمصر لم يحجز حتى تروى الأرض بالزيادة) يعني زيادة النيل والجيد ترك صرف مصر وبه جاء القرآن ويجوز صرفها (الحمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية كالمجلس كذا ضبطه الجوهري وغيره وقال غيره بكسر الأولى وفتح الثانية وهو مركب يركب عليه على البعير (الطعمة) بضم الطاء الإطعام (الكسوة) بكسر الكاف وضمها جمعها كسي وكسوته

وفي استئجار الكلب للصيد والفحل للضراب والدراهم والدنانير وجهان أظهرهما أنه لا يجوز في جميع ذلك ولا يصح على منفعة محرمة كالغناء والزمر وحمل الحجر وتصح الإجارة على منفعة عين معينة كاستئجار الدار للسكنى والمرأة للرضاع والرجل للحج والبيع والشراء والدابة للركوب وتصح على منفعة في النعمة كالاستئجار لتحصيل الحج وتحصيل محولة في مكان فإن كان على منفعة عين لم يحجز إلا على عين يمكن استيفاء المنفعة منها فإن استأجر أرضا للزراعة لم يحجز حتى يكون لها ماء يؤمن انقطاعه كماء النهر والمد بالبصرة والتلج والمنظر في الجبل فإن كان بمصر لم يحجز حتى تروى الأرض بالزيادة ولا يجوز إلا على عين معروفة فإن لم يعرف إلا بالرؤية كالعقار لم يحجز حتى يرى ولا يجوز إلا على منفعة معلومة القدر فإن كانت مما لا يتقدر إلا بالعمل كالحج والركوب إلى مكان قدّر به وإن كان مما لا يتقدر إلا بالزمان كالسكنى والرضاع والتطين قدّر به وإن كان مما يتقدر بهما كالخياطة والبناء قدّر بأحدهما ويجوز أن يعقد على مدة تبقى فيها العين في أصح القولين ولا يجوز أكثر من سنة في الآخر وقيل فيه قول ثالث إلى ثلاثين سنة فإن قال أجرتك كل شهر بدرهم بطل وقيل يصح في الشهر الأول ولا يجوز إلا على منفعة معلومة الصفة وإن كان معلوما بالعرف كالسكنى واللبس حمل العقد عليه وإن لم يكن معلوما بالعرف وصفه كحمل الحديد والقطن والبناء بالحصن والآجر والطين واللبن وإن لم يعرف بالوصف لكثرة التفاوت كالحمل والراكب والصبي في الرضاع لم يحجز حتى يرى وما عقد على مدة لا يجوز فيه شرط الخيار وفي خيار المجلس وجهان وما عقد على عمل معين ثبت فيه الخياران وقيل لا يثبتان وقيل يثبت فيه خيار المجلس دون خيار الشرط ولا يجوز إلا معجلا ويتصل الشروع في الاستيفاء بالعقد فإن أطلق وقال أجرتك شهرا لم يصح ولا تجوز الإجارة إلا على أجرة معلومة الجنس والقدر والصفة فإن استأجر بالذئبة والكسوة لم يصح وإن عقد على مال جزاف جاز وقيل فيه قولان كرأس مال السلم وإن أجر منفعة بمنفعة جاز وتجب الأجرة بنفس العقد إلا أن يشترط فيها الأجل فيجب في محله وإن كان العقد على مدة فسلم العين ومضت المدة أو على عمل معين فسلم العين ومضى زمان يمكن فيه الاستيفاء استقرت الأجرة ووجب رد العين وإن كانت الإجارة فاسدة استقرت أجرة المثل وما يحتاج إليه للتمكين من الانتفاع كفتاح الدار وزمام الجمل والحزام والقتب فهو على المسكرى وما يحتاج إليه لكمال الانتفاع كالدلو والحبل والحمل والغطاء فهو على المستأجر

يوما فاكنتى وهو كاس وهم كساء ونسوة كاسيات (الجزاف) سبق ضبطه في السلم (المفتاح) بكسر الميم وهو مفتاح الباب وفي وكل مستعلق وجمعه مفاتيح ومفاتح قال الجوهري قال الأخفش هو كالأمانى والأمانى (الزمام) بكسر الزاى أصله الخيط الذى يشد في البرة بضم الموحدة وتخفيف الراء وقد يسمى المقود بكسر الميم وهو الرسن زماما وهو مراد المصنف هنا (الحزام) بكسر الحاء جمعه حزم والفعل حزمته الدابة أحزمها حزما (القتب) بفتح القاف والتاء جمعه أقتاب (الدلو) قال ابن السكيت الغالب عليها التأنيث وقد تذكر وتصغيرها دلية وجمع القلة أدل وفي الكثرة دلاء ودلى بضم الدال وكسر اللام وتشديد الياء وأدليت الدلو أى أرسلتها في البئر ودلوها نزعها منه وأيضاً أرسلتها (الغطاء) بكسر الغين والمد جمعه أغطية وهو ما يغطي الشيء يقال غطيته بتشديد الطاء غطيته وحكى الجوهري أيضا غطيته غطيا بالتخفيف والتشديد ومنه قولهم غطا الليل ينظو ويعطى أى أظلم

(الكسح) السكس (البئر) مؤنثة مبهوزة وتخفف بتركه وجمع القلة أبور كافلس وأبار بإسكان الباء وبعدها همزة وهن العرب من يقلب الهززة يقول آبار بعد أوله وفتح الباء والكثير البيار بكسر الباء وبعدها همزة (البالوعة) والبالوعة ثقب في وسط الدار يتصرف فيه الأوساخ (الإشالة) الرفع تقول أشلته أشيله بضم الهمزة إشالة (٨٥) كآفته أقيمه إقامة وإنشال هو قال

الجوهري ويقال أيضا شلته أشوله شولا أى رفسته (قوله وإبراك البعير) قال أهل اللغة يقال برك البعير يبرك بضم الراء بروكاى استناخ وأبركته أنا فبرك قال ابن فارس هو مشتق من البرك بفتح الباء وإسكان الراء وهو الصدر لأنه يضع صدره على الأرض وأصل هذه الكلمة من الثبوت (المكان) والمكانة بفتح ميمهما الموضع قال الله تعالى «ولو نشاء لمسخناهم على مكاتهم» قال أهل العربية والميم زائدة وهو مشتق من كان يكرن (قوله فهو كالمبيع إذا أتلغ قبل القبض) هكذا صوابه أتلغ بالأنف وكذا ضبطناه عن نسخة المصنف ويقع في كثير من النسخ أو أكثرها تلغ بحدفها وهو خطأ يتغير به حكم المسئلة فاحذره (البقاء) بالمد مصدر بقاء بقاء (قوله انفسخ بضى الوقت حالا خلا) هو بتخفيف اللام أى لحظة لحظة ومعناه كلما مضت لحظة انفسخ

وفي كسح البئر وتقية البالوعة وجهان وعلى المسكرى الإشالة والخط وإركاب الشيخ وإبراك الجمل للمرأة وللمسكرى أن يستوفى المنفعة بالمعروف وإن اكترى أرضا ليزرع الحنطة زرع مثلها وإن استأجر دابة ليركبها أركبها مثلها وإن أكل بعض الزاد وقيمتها تختلف في المنازل جاز أن يبذله فإن لم تختلف ففيه قولان فإن اكترى دابة إلى مكان فجاوز له لزمه المسمى في المكان وأجرة المثل لما زاد وإن حمل عليها أكثر مما شرط فتلفت وهي في يده ضمن قيمتها وإن كان صاحبها معها ضمن نصف القيمة في أحد القولين والقسط في الآخر وللمسكرى أن يكرى ما اكتراه بعد قبض العين ولا يجوز أن يكرى قبل القبض من غير المسكرى في أصح القولين ويجوز من المسكرى في أصح الوجهين وإن تلفت العين المستأجرة انفسخت الإجارة فيما بقي دون ماضى وقيل فيما مضى قولان فإن وجد به عيب أو حدث به عيب ثبت له خيار الفسخ فان فسخ لزمه أجرة ماضى فإن كانت دارا فانهدمت أو أرضا فانقطع ماؤها ففيه قولان أحدهما يفسخ والثاني يثبت له خيار الفسخ وإن غصب العين حتى انقضت المدة فهو كالمبيع إذا أتلغ قبل القبض وقد بيناه في البيع وإن مات الصبي الذى وقعت الإجارة على إرضاعه انفسخ العقد على المنصوص وقيل فيه قول آخر أنه لا يفسخ فان تراصيا على إرضاع غيره جاز وإن تشاحا ففسخ وإن مات الأجير في الحج عنه أو أحصر قبل الإحرام لم يستحق شيئا من الأجرة وإن كان بعد الفراغ من الأركان استحق الأجرة وعليه دم لما بقي وإن مات وقد بقي عليه بعض الأركان استحق بقدر ما عمل ويستأجر المستأجر من يستأنف الحج عنه وإن هرب المسكرى والعقد على منفعة ثبت للمستأجر الخيار بين الفسخ والإبقاء وإن كان العقد على مدة انفسخ بضى الوقت حالا وإن كان على عمل لم يفسخ فإذا قدر عليه طالبه به وإن هرب الجمل وترك الجمل وفيها فضل بيع ما فضل وأتفق عليها فإن لم يكن فيها فضل اقترض عليه فإن أمر الحاكم المستأجر أن ينفق عليها قرضا جاز في أصح القولين ويقبل قوله في النفقة بالمعروف وإن لم يكن حاكم فأتفق وأشهد رجوع وقيل لا يرجع وإن مات أحد المتكاريين والعين المستأجرة باقية لم يبطل العقد وإن هلكت العين المستأجرة في يد المستأجر من غير عدوان لم يضمن وإن انقضت الإجارة لزم المستأجر رد العين وعليه مؤنة الرد وقيل يجب ذلك على المؤجر فإن اختلفا في الرد فالقول قول المؤجر وإن هلك العين التي استؤجر على العمل فيها في يد الأجير فإن كان العمل في ملك المستأجر أو في غير ملكه والمستأجر مشاهد له لم يضمنه وإن كان في غير ملك المستأجر ففيه قولان أحدهما أنه لا يضمن ويستحق الأجرة لما عمل في ملك المستأجر إلى أن هلكت ولا يستحق لما عمل في غير ملكه وإن اختلف المستأجر والأجير المشترك في رد العين فقد قيل القول قول الأجير وقيل القول قول المستأجر وإن باع المسكرى العين من المسكرى جاز ولم تنفسخ الإجارة بل يستوفى ما بقى بحكم العقد وإن باع من غيره لم يصح في أحد القولين ويصح في الآخر ويستوفى المستأجر ما بقى فإن لم يعلم المشتري بالإجارة ثبت له الخيار وإن كان عبدا فأعتقه عتق ويلزم المولى للعبد أقل الأمرين من أجرته أو نفقته وإن أجر العين من غير المستأجر لم يحز وإن أجرها من المستأجر جاز في أظهر القولين وإن انقضت مدة الإجارة وفي الأرض زرع فإن كان بتفسير

فيها لتعدد العمل فيها (الأجير المشترك) هو الذى يلتزم العمل في ذمته كعادة الخياطين والصوآغين وغيرهم فإذا التزم له أمكنه أن يلتزم لآخر مثل ذلك فكأنه مشترك بين الناس وأما المفرد فهو الذى أجر نفسه مدة معينة فلا يمكنه التزام مثله في تلك المدة (قوله أقل الأمرين من أجرته أو نفقته) سبق أن الأجود حذف هذه الألف في أو وإنما كررت ذكره ليتذكر

(البقاء) محدود وجهه أقيية وتقيمت البقاء ليستة ، قال الجواليقي قيل هو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من القبو وهو الضم
والجمع (الجمالة) بكسر الجيم (السابقة) مصدر (٨٦) ساقية مسابقة قال الأزهرى النضال في الرمي وانهان في الحيل

والسباق يكون فيهما
(النشاب) يرمى به عن
القسي الفارسية ، والنبل:
عن العربية حكاه الأزهرى
(الزانات) كالزاريق
(الزباب) بفتح الزاي
وبالموحدة المكررتين
- فمن صغار دقاق واحدها
زباب بفتح الزاين
كانت الباء بينهما
البرذون) أبواه عجميان
تبقى أو اه عربيات
البحر أوه عربي وأمه
عجمية والتعرف بضم الميم
وإسكان القاف وكسر
الراء وبالفاء أبوه عجمي
وأمه عربية ويكون ذلك
في الناس والحيا (السبق)
بفتح الباء المال المجهول
السابق والسبق بالإسكان
مصدر سبقه سبقا (المحلى)
سمى به لأن العوض صار
حلالا به (الكف) بفتح
الكاف وكسر الفاء
مهموز محدود وهو
المكافى للمائل النظير
ويقال فيه الكف
والكفوء بالضم والمد
على فعمل والمصدر
الكفاءة بالفتح والمد
(قوله جعل للسابق عشرة
والصلى تسعة وللجلى ثمانية)
هكذا يقع في أكثر

من المستأجر جاز إجباره على قائمه وتسوية الأرض وإجاز تركه بأجرة وإن لم يكن بتفريط منه فقد قيل
يجوز إجباره وقيل لا يجوز وإن كانت الإجارة على عمل في الأمانة جاز بلفظ السلم فإن عقد بلفظ
السلم اعتبر فيه قبض الأجرة في المجلس وإن عقد بلفظ الإجارة فقد قيل يعتبر وقيل لا يعتبر ولا تستقر
الأجرة في هذه الإجارة إلا بالعمل ويجوز أن يعقد على عمل معجل ومؤجل وإن هلكت العين
أو غصبت لم تنفسخ الإجارة بل يطالب بالبدل وإن هرب المكسرى اكترى عليه فإن تعذر ذلك ثبت
للمكسرى الخيار بين أن يفسخ وبين أن يصبر إلى أن يحمله وإذا دفع إليه ثوبا فقطعه قميصا فقال
صاحب الثوب أمرتك أن تقطعه بقاء فعليك الأرض وقال الحياط بل أمرتني بقميص فعليك الأجرة
تحالفا على ظاهر المذهب ولا يستحق الحياط الأجرة وهل يلزم أرش النقص فيه قولان .

(باب الجمالة)

وهو أن يجعل لمن عمل له عملا عوضا فيقول من بنى لى حائطا أورد لى آبقاله كذا فإذا عمل ذلك
استحق العمل ويجوز على عمل مجهول ولا يجوز إلا بعوض معلوم ويجوز لهما التمسح قبل العمل
فأما بعد الشروع في العمل فيجوز للعامل الرجوع فيه ولا يجوز لصاحب العمل إلا بعد أن يضمن
للعامل أجرة ماعمل وإن اشترك جماعة في العمل اشتركوا في العمل وإن عمل لغيره شيئا من ذلك
من غير شرط لم يستحق عليه العمل فإن قال العامل شرطت لى عوضا فالقول قول الممول له وإن اختلفا
في قدره تحالفا وإن أمر غسالا بغسل ثوب ولم يسم له شيئا فغسل لم يستحق الأجرة وقيل يستحق .

(باب المسابقة)

المسابقة على عوض كالإجارة في أحد القولين وتصح ممن تصح منه الإجارة ولا يجوز فسسخها بعد
لرومها ولا الزيادة فيها ولا الامتناع من إتمامها وحكمها في خيار الشرط وخيار المجلس حكم الإجارة
ويجوز أخذ الرهن والضمين فيها وكالجمالة في القول الآخر فيجوز فسسخها والزيادة فيها والامتناع
من إتمامها ويفسخها متى شاء ولا يأخذ فيها الرهن والضمين ويجوز ذلك على الرمي بالنشاب والرمح
والزانات ، وما أشبهها من آلة الحرب ويجوز على الحيل والإبل وفي الحمار والبغل قولان وفي الفيل
وجهان ولا يجوز على الأقدام والزباب والطير في ظاهر المذهب وقيل يجوز ذلك وفي الصراع وجهان
ولا تجوز المسابقة بين الجنسين كالحيل والإبل وتجوز على نوعين كالعربي والبرذون ولا تجوز إلا
على فرسين معروفين ولا تجوز إلا على مسافة معاومة الابتداء والانهاء ولا تجوز إلا على عوض معلوم
ويجوز أن يكون العوض منهما ومن غيرهما فإن أخرج أحدهما سبق على أن من سبق أحرز له جاز
وإن أخرج سبق على أن من سبق منهما أخذ الجميع لم يجز إلا أن يكون معهما محلل وهو ثالث
على فرس كفء لفرسيهما لا يخرج شيئا فإن سبقهما أحرز سبقهما وإن سبقاه أحرز كل واحد منهما
سبقه وإن سبق أحدهما مع المحلل أحرز سبق التأخر وإن سبق أحدهما أخذ السبقين وإن أخرج
الإمام من بيت المال أو أحد الرعية من ماله سبقا بين اثنين فشرط أن من سبق منهما فهو له جاز
فإن سبق أحدهما استحق وإن جاء معا لم يستحقا وإن شرط للسابق وللآخر لم يجز وإن كانوا ثلاثة
فشرط لاثنتين دون الثالث أو أربعة فشرط لثلاثة دون الرابع جاز وإن شرط للجميع وسوى بينهم لم
يجز وإن فاضل فجعل للسابق عشرة وللجلى تسعة وللصلى ثمانية فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز وإن
شرط أنه إذا سبق أحدهما أطعم السابق أصحابه لم تصح المسابقة على ظاهر المذهب وقيل تصح

إلا

النسخ ووقع فيما ضبطناه عن نسخة المصنف للجلى تسعة

والصلى ثمانية وكلاهما خلاف المعروف في اللغة وفي كتب الفقه فإن الموجود لجميعهم أن الجلى هو السابق . والثاني هو الموصلى .

والثالث التالي ، والرابع البارع ، والخامس المرتاح ، والسادس الحظي ، والسابع العاطف ، والثامن المؤمل ، والتاسع اللطيم ، والعاشر السكيت ، بالتخفيف والتشديد ، والذي يحى في الآخر فشكل بكسر الفاء والكاف ، وربما قدّم بعض هؤلاء على بعض فيما بعد الثاني ولاخلاف في أن الجلي هو الأول والملي هو الثاني ولكن لا يختلف حكم المسئلة بالمخالفة في الاسم (قوله والسبق في الخيل أن يسبق أحدها بجزء من الرأس من الأذن وغيره) هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف ويقع في كثير من النسخ خلافه وقد ينكر على المصنف كونه جعل الأذن من الرأس ومذهبنا أنها عضو مستقل لامن الرأس ولا من الوجه ويوجب عنه بأنه جعلها من الرأس هنا مجازا للجاورة وكونها في تدوير الرأس ثم إنه ينكر على المصنف شيء آخر وهو أنه جعل الاعتبار بالرأس والأذن وهذا خلاف مانص عليه الشافعي والمصنف في المذهب وسائر الأصحاب أن الاعتبار بالعنق لا بالرأس (السكاهل) بكسر الهاء مجتمع الكتفين (الرشق) بكسر الراء هو الوجه من السهام هكذا أطلقه (٨٧) أبو عبيد وغيره من أئمة اللغة

وقال الأزهري هو ما بين العشرين إلى الثلاثة يرمى بها رجل أو رجلان يتسابقان قالوا والرشق بالفتح مصدر رشقه رشقه رشقا أي رماه (المدى) مقصور يكتب بالياء وهو الغاية (الغرض) بفتح الراء قال الأزهري الهدف مرفع وبني في الأرض والقرطاس ما وضع في الهدف ليرمى والغرض مانصب في الهواء قال ويسمى القرطاس هدفاً غرضاً على الاستعارة . الحاك : بفتح السين العاطف (الارتقاء) إذا كان منصوباً في الأرض يعرف قدر ارتفاعه عما (الانخفاض) إذا كان معلقاً في الهواء يعرف قدر انخفاضه وهو زوال وقربه من

إلا أنه يسقط المسمى ويجب عوض المثل وقيل تصحح ولا يستحق شيئاً والسبق في الخيل إن استوت أعناقها أن يسبق أحدها بجزء من الرأس من الأذن وغيره فإن اختلفا في طول العنق أو كان ذلك في الإبل اعتبر السبق بالسكاهل فإن مات أحد المركوبين قبل الغاية بطل العقد وإن مات أحد الراكبين قام وراثته مقامه فإن لم يكن له وارث استأجر الحاكم من يقوم مقامه وإن كانت المسابقة على الرمي لم يحز إخراج السبق منهما أو من غيرهما إلا على ما ذكرناه في الخيل ولا يجوز حتى يتعين الرماة فإن كانوا حزينين لم يحز حتى يعرف كل واحد من رأس الحزينين أصحابه قبل العقد ولا يجوز إلا ممن يحسن الرمي فإن خرج في أحد الحزينين من لا يحسن الرمي بطل العقد فيه وسقط من الحزب الآخر بازائه واحد ثم الرماة بالخيار بين فسخ العقد وبين الإمضاء ولا يجوز إلا على عدد من الرشق معلوم وأن يكون عدد الإصابة معلوماً فإن شرطاً إصابة تسعة من تسعة أو تسعة من عشرة أو عشرة من عشرة لم يحز في أصح القولين وأن يكون مدى الغرض معلوماً فإن شرط دون مائة ذراع جاز وفيما زاد قيل يجوز إلى مائتين وخمسين ذراعاً وقيل يجوز إلى ثلثمائة وخمسين ذراعاً فإن شرط الرمي إلى غير غرض وأن يكون السبق لأبعدهما رمياً لم يصح وأن يكون الغرض في نفسه معلوم الصفة معلوم الطول والعرض والارتفاع والانخفاض في الأرض وأن يعلم أن الرمي محاطة أو مبادرة أو مناضلة ، فالمحاطة أن يحط أكثرهما إصابة من عدد الآخر فيفضل له عدد معلوم يتفقان عليه فيفضله به ، والمبادرة أن يشترط إصابة عشرة من عشرين فيمدر أحدهما إلى إصابة العشرة فيفضل صاحبه والمناضلة أن يشترط إصابة عشرة من عشرين على أن يستوفيا جميعاً فيرميان معا جميع ذلك فإن أصاب كل واحد منهما العشرة أو أكثر أو أقل أحرزا سبقهما وأن أصاب أحدهما دون العشرة وأصاب الآخر العشرة أو فوقها فقد فضله وأن يكون البادئ منهما معلوماً وقيل إن شرط ذلك وجب الوفاء وإن لم يشترط جاز وإن تشاحا أقرع بينهما ويرميان سهماً سهماً فإن شرط أحدهما أن يرمى بجميع سهمه حمل على الشرط وأن تكون صفة الرمي معلومة من القرع والحزق والحسق

الأرض (المحاطة) بتشديد الطاء (قوله فالمحاطة أن يحط أكثرهما إصابة من عدد الآخر فيفضل له عدد معلوم يتفقان عليه فيفضله به) هذه العبارة محتملة لشكل وليست شديدة الاشكال وشرحها أن لفظة من بمعنى عوض كما في قوله تعالى «أرضيتُم بالحياة الدنيا من الآخرة» أي بدل الآخرة وعوضها وقال تعالى «فمن عني له من أخيه شيء» أي بدل أخيه وقال تعالى «ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخافون» أي بدل لكم ومنه قولهم عوضت فلاناً من دراهمه ثوباً أي بدلها ذكره الأزهري ومعنى كلام المصنف المحاطة أن يحط أي يسقط أكثرهما إصابة من إصاباته مثل عدد إصابات الآخر مثاله قال يرمى كل واحد عشرين سهماً وتضم الإصابات بعضها إلى بعض فمن فضل له خمسة مثلاً فهو ناضل (قوله فيفضله) هو بضم الضاد يقال فضله بفضله أي غلبه (قوله فيفضل صاحبه) برفع يفضل (قوله على أن يستوفيا جميعاً فيرميان معا) هكذا هو في النسخ فيرميان بالثون والوجه حذفها لأنه معطوف على يستوفيا (قوله وأن تكون صفة الرمي معلومة) كان الأولى أن يقول صفة الإصابة لأن الأشياء المذكورة صفة للإصابة لا للرمي لكنها من نواحي الرمي ومعلقاته فأطلق عليها اسم مجاز (القرع) بفتح القاف وإسكان الراء (الحزق) بفتح الحاء (الحسق) بفتح الحاء

المعجمة وإسكان السين المهمل (نارق) بفتح الميم وإسكان الراء (الحرم) بفتح الحاء المعجمة وإسكان الراء (الشن) بفتح الشين هو الغرض وأصله الجلد البالي وجميعه شنان ككلب وكلاب (قوله يخذش) بكسر الدال (قوله استغرق في المد) يعني مد القوس كثيرا حتى خرج السهم من الجانب الآخر وسقط (قوله والموضع في صلابة الغرض) وفي بعض النسخ فيه صلابة الغرض وكلاهما صحيح ومعناه صلابته كصلابة الغرض (قوله ازدلف) أي انتقل ووثب (قوله وان شرطا الرمي عن القسي العربية أو الفارسية أو أحدهما رمي عن العربية والآخرة الفارسية) هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف عن القسي بحرف عن في المواضع الثلاثة ويقع في أكثر النسخ بالقسي بالباء والضم والاول (٨٨) قال ابن السكيت وغيره من أهل اللغة يقال رميت عن القسي ورميت عليها

ولا يقال رميت بها (قوله وإن تلف القوس أبدلت) كذا ضبطناه عن نسخة المصنف بخذف التاء من تلف وهو جائز وبأثبتها في أبدلت وهو لازم إذا أثبتنا القوس وهو المشهور كما سبق (قوله جاز قطع الرمي) يعني تأخيره (الموات) والموتان بفتح الميم والنواو واليت والميتة الأرض التي لم تعمّر قط، ويطلق الميت والميتة على الأرض التي لم تمطر ولم يصبها ماء، قال الأزهري وغيره وكل شيء من متاع الأرض لا روح فيه يقال له موتان وما فيه روح حيوان (قوله يبني ويسقف) هو بفتح الياء وإسكان السين وضم القاف قال أهل اللغة يقال سقفه بسقفه سقفا كقتله يقتله قتلا (المزرعة) بفتح الراء وضمها حكاهما ابن السكيت وآخرون واقتصر

والمرق والحرم، فالقصر هو إصابة الشن والحرق أن يخذش الشن ولا يثبت فيه والخسق أن يثبت فيه والمرق أن ينفذ فيه والحرم أن يقطع طرف الشن ويكون بعض النصل في الشن وبعضه خارجا منه فيجعلان على ما شرطا فان شرطا إصابة حوالى الشن فأصاب الشن أو بعيدا منه لم يحسب له وإن شرطا الخسق وفي الغرض حصاة منعت من الخسق فخرق السهم وسقط حسب له خاسقا وإن انقطع الوتر أو انكسر القوس أو استغرق في المد فسقط أو عرضت في يده ريح أو هبت ريح شديدة فرمى فأخطأ لم يحسب عليه وإن هبت ريح شديدة فأصاب لم يحسب له وإن انتقل الغرض بالريح فأصاب موضعه والشرط هو القصر حسب له وإن كان الشرط هو الخسق فثبت السهم والموضع في صلابة الغرض حسب له وإن أصاب السهم الأرض فازدلف وأصاب الغرض حسب له في أحد القولين ولم يحسب له ولا عليه في القول الآخر وإن شرطا الرمي بالقسي العربية أو الفارسية أو أحدهما رمي بالعربية والآخرة الفارسية حملا عليه فإن أطلق العقد حملا على نوع واحد وإن تلف القوس أبدل وإن مات الراعي بطل العقد وإن عرض عذر من مطر أو ريح أو ليل جاز قطع الرمي.

باب إحياء الموات وتملك المباحات

من جاز أن يملك الأموال جاز أن يملك الموات بالإحياء ولا يجوز للكافر أن يملك بالإحياء في دار الإسلام ويملك في دار الشرك وكل موات لم يجر عليه أثر ملك ولم يتعلق بمصلحة عامر جاز تملكه بالإحياء وما جرى عليه أثر ملك ولا يعرف له مالك فإن كان في دار الإسلام لم يملك بالإحياء وإن كان في دار الشرك فقد قيل يملك وقيل لا يملك والإحياء أن يهيئ الأرض لما يريد فإن كان دارا فبأن أن يبنى ويستقف وإن كان حظيرة فبأن يحوط عليها وينصب عليها الباب وإن كان مزرعة فبأن يصلح ترابها ويسوق إليها الماء ويزرع في ظاهر المذهب وقيل يملك وإن لم يزرع وإن كان براء أو عينا فبأن يحفرها حتى يصل إلى الماء فيملك الحيا وما فيه من المعادن والشجر والكلأ وما ينبت فيه وينبع ويملك معه ما يحتاج إليه من حريمه ومرافقه وقيل لا يملك الماء والمذهب الأول ولا يجب عليه بذل شيء من ذلك إلا الماء فإنه يجب عاينه بذل فضله للبهائم دون الزرع وإن تحجر شيئا من الموات بأن شرع في إحيائه ولم يتم فهو أحق به فإن نقله إلى غيره صار الثاني أحق به وإن مات قام وارثه مقامه فيه وإن باع لم يصح بيعه وقيل يصح وإن لم يحيى وطالت المدة قيل له إما أن تحيى وإما أن تحليه فغيرك فإن استمهل أمهل مدة قريبة فإن لم يحيى جاز لغيره أن يحياه وإن أقطع الإمام مواتا صار المقطع كالمتحجر وما بين العامر من الشوارع والرحاب ومقاعد الأسواق لا يجوز تملكها بالإحياء ولا يجوز فيها البناء ولا البيع ولا الشراء

الآكثرون على الفتح ويقال أيضا زرع ومعناه موضع الزرع (الكلأ) مقصور مهموز سبق بيانه والفرق بينه وبين

الحشيش في كفارة الإحرام (قوله ينبع) بضم الباء وفتحها وكسرهما يقال ينبع ينبع نبعا ونبوعا ونباعا (التحجر) من الحجز وهو المنع لأنه يمنع غيره منه (قوله أحق) أي مستوعب للاحق وسبق بيان معنى أحق في صفة الأئمة (قوله قام مقامه) بفتح الميم وأقته مقامه بضم الميم (قوله وإن أقطع الإمام مواتا) قال أهل اللغة استقطعت الإمام قطعة أي سأته إياها فأقطعني أي أذن لي فيها وأعطانيها وسميت قطعة لأنه اقتطعها من جملة الأرضين (الشوارع) جمع شارع وهو الطريق السكينة (الرحاب) بكسر الراء جمع رحبة وهي المكان المتسع والرحبة بفتح الحاء جمعها رحاب ورحبات ورحب بفتح الراء والحاء وقال ابن مكى الضواب رحبة بإسكان الحاء وليس كإسكان (قوله وما بين العامر من الشوارع والرحاب ومقاعد الأسواق لا يجوز تملكها بالإحياء ولا يجوز فيها البناء ولا البيع ولا الشراء)

مناه لا يجوز بيعها نفسها ولو اقتصر على قوله لا يجوز ملكها بالإحياء لحصل الفرض ولسكنه أراد نفى توهم جواز بيعها لولى الأمر والشراء منه (قوله مالم يضر بالمارة) هو بضم الياء وكسر الصاد يقال ضربه يضره بفتح الياء وضم الصاد وأضر به يضر بضم الياء وكسر الصاد لفتان (القماش) معروف وهو من قمشت الشيء، وقشته بالتشديد أيضا أى جمعته من هنا وهنا (قوله وإن طال مقامه) هو بضم الميم أى إقامته والمقام بالفتح موضع الإقامة (النيل) بفتح النون العطاء والمراد هنا المستخرج من المعدن (النفط) بكسر النون وفتحها (المومياء) بضم الميم الأولى وكسر الثانية ممدود (البرام) بكسر الباء جمع برمة بضمها (المدن) بفتح الميم والدال وهو العاين الشديد الصاب (اللؤلؤ) معروف وفيه أربع لغات قرئ بهن في السبع (٨٩) لؤلؤ بهزتين ولولو بغير همزة

وبهمز أوله دوث ثانية وعكسه قال جمهور أهل اللغة اللؤلؤ الكبار والمرجان الصغار وقيل عكسه (الصدف) غشاء الدر واحده صدفه (الساحل) معروف جمعه سواحل ، قال ابن دريد هو فاعل بمعنى مفعول لأن الماء سحله أى قشره (الحصى) المنوع يقال حصىته أحصيه أى منعته ودفعت عنه ، قال الجوهري يقال أحصيته أى جعلته حصى قال وسمع الكسائي في تثنيته حصى والوجه حصى قال ابن فارس: قال أبو زيد حصى مكان كذا وهو حصى لا يقرب فاذا امتنع منه وحذر قيل أحصياه (النعم) الإبل والبقر والغنم وهو اسم جنس وجمعه أنعام وقيل الواحدى إجماع أهل اللغة على هذا كله (الأموال الحشرية) بفتح الحاء وإسكان

ومن سبق إلى شيء منها جازله أن يرتفع بالعمود فيه مالم يضر بالمارة ، فإن قام ونقل عنه قماشه كان لتيره أن يقعد فيه وإن طال مقامه وهناك غيره أقرع بينهما وقيل يقدم الإمام أحدهما ، فإن أقطع الإمام شيئا من ذلك صار المقطع أحق بالاتفاق به ، وإن نقل عنه قماشه لم يكن لغيره أن يقعد فيه ومن حفر معدنا باطنا لا يتوصل إلى نيله إلا بالعمل كمدن الذهب والفضة والحديد وغيرها فوصل إلى نيله ملك نيله ، وفي المعدن قولان : أحدهما يملكه إلى القرار ، والثاني أنه لا يملكه فاذا انصرف كان غيره أحق به ، وإن طال مقامه وهناك غيره أو سبق اثنان إليه أقرع بينهما وقيل يقدم الإمام أحدهما وإن أقطع الإمام شيئا من ذلك فإن قلنا إنه يملك المعدن بالعمل صح الإقطاع وصار المقطع أحق به من غيره وإن قلنا لا يملكه ففي الإقطاع قولان أحدهما لا يصح والثاني يصح فيما يقدر على العمل فيه ومن سبق إلى معدن ظاهر يتوصل إلى ما فيه بغير عمل كالقار والنفط والمومياء والياقوت والبلور والبرام والملح والكحل والجص والمدنر أو إلى شيء من المباحات كالصيد والسمك وما يؤخذ من البحر من اللؤلؤ والصدف وما ينبت في الموات من الكلا والحطب وما ينبع من المياه في الموات وما يسقط من الثلوج وما يرمى به الناس رغبة عنه أو اتثر من الزروع والثمار وتركوه رغبة عنه فأخذ شيئا منه ملكه وإن سبق اثنان إلى ذلك وضاق عنهما فإن كانا يأخذان للتجارة قسم بينهما وإن كانا يأخذان القليل للاستعمال فقد قيل يقرع بينهما وقيل يقسم الإمام بينهما وقيل يقدم أحدهما وإن أقطع الإمام شيئا من ذلك لم يصح إقطاعه فإن كان من ذلك ما يلزم عليه مؤنة بأن يكون بقرب الساحل موضع إذا حصل فيه الماء حصل منه ما يحجز أن يملك بالإحياء وجاز للإمام إقطاعه وإن سمى الإمام أرضا لترعى فيها إبل الصدقة ونعم الجزية وخيل المقاتلة وأموال الحشرية ومال من يضعف عن الإبعاد في طلب النجعة ولم يضر ذلك بالناس جاز في أصح القولين ولم يحجز في الآخر فإن زالت الحاجة جاز أن يعاد إلى ما كان وقيل ما حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز تغييره بحال .

﴿ باب اللقطة ﴾

إذا وجد الحر الرشيد لقطة في غير الحرم في موضع يأمن عليها فالأولى أن يأخذها وإن كانت في موضع لا يأمن عليها لزمه أن يأخذها وقيل فيه قولان في الحالين أحدهما يجب الأخذ ، والثاني يستحب ثم يتعرف وعاءها وغفاسها ووكاها وجنسها وصفها وقدرها ويستحب أن يشهد عليها

(١٢ - تنبيه) الشين أى المحشورة وهى المجموعة للسماءين ومصالحهم يقال حشرته أحشره وأحشره فأنا حاشر وهو محشور (النجعة) بضم النون والاتجاع وهو الذهاب للاتفاع بالكلا وغيره ﴿ باب اللقطة الى النكاح ﴾ اللقطة الشيء الملقوط وهى بفتح القاف على المشهور وقال الخليل باسكانها قال الأزهري قالها الخليل بالإسكان والذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة ورواة الأخبار فتحها قال وكذا قاله الأصمعي والفراء وابن الأعرابي ويقال لها أيضا لقطة بالضم ولقط بفتح اللام والقاف بلاها ، (قوله ثم ليعرف وعاءها) هو بفتح الياء واسكان العين أى يتعرفه فيعرفه ليعلم صدق واصفها من كذبه (الوعاء) والوكاء ممدودان بكسر الواو فيهما (الوكاء) الحيط الذى يشد به الصرة وغيرها (العفاص) قال الخطابي أصله الجلد الذى يلبس رأس القارورة ، وقال المصنف فى المذهب والجمهور العفاص الوعاء وكلاهما صحيح ويتعين حمل كلام المصنف هنا على الأول لأنه جمع بين الوعاء والعفاص

وقيل يجب فان أراد حفظها على صاحبها لم يلزمه التعريف وإن أراد أن يملكها عرفها سنة على أبواب المساجد والأسواق وفي الموضع الذي وجدها فيه ويقول من ضاع منه شيء أو من ضاع منه دنانير وقيل إن كان قليلا كفاه أن يعرفه في الحال ثم يملكه وقدر القليل بالدينار وقدر بالدرهم وقدر بما لا يقطع فيه السارق وظاهر المذهب أنه لا فرق بين القليل والكثير ويجوز التعريف في سنة متفرقة وقيل لا يجوز والأول أظهر فإذا عرّف واختار التملك ملك وقيل يدخل في ملكه بالتعريف وإن هلك قبل أن يملك لم يضمن وإن هلك بعد مملك ضمن وإن جاء صاحبها قبل التملك أخذها مع زيادتها وإن جاء بعند التملك أخذها مع الزيادة المتصلة دون الزيادة المنفصلة وإن جاء من يدعيها ووصفها وغلب على ظنه صدقه جاز أن يدفع إليه ولا يلزمه الإيئنة . وإن وجد اللقطة في الحرم لم يجز أن يلتقطها إلا للحفظ على ظاهر المذهب وقيل يجوز أن يلتقط للتملك وإن كان الواحد عبدا ففيه قولان أحدهما يجوز التقاطه وملكه السيد بعد الحول إما بتعريفه أو تعريف العبد والثاني لا يجوز فان تلفت في يده ضمنها في رقبته وإن دفعها إلى السيد زال عنه الضمان وإن كان نصفه حرا ونصفه عبدا فهو كالحر على النصوص فيكون بينه وبين مولاه يعرفان ويملكان إن لم يكن بينهما مهايأة فان كان بينهما مهايأة فهل تدخل اللقطة فيها قولان أحدهما أنها تدخل فان وجدها في يومه كانت له وإن وجدها في يوم السيد فهي له والثاني لا تدخل فتكون بينهما وخرج فيه قول آخر أنه كالعبد وإن كان مكاتباً ففيه قولان أحدهما أنه كالحر يعرف وملك والثاني أنه لا يلتقط فإذا أخذ انتزع الحاكم من يده وعرفه ثم يملك المكاتب . وإن كان فاسقاً كره له أن يلتقط فان التقط أقر في يده في أحد القولين وينتزع في الآخر ويسلم إلى ثقة وهل ينفرد بالتعريف فيه قولان أحدهما ينفرد به والثاني أنه يضم إليه من يشرف عليه فإذا عرّف تملكه . وإن كان كافراً فقد قيل يلتقط وملك وهو الأصح وقيل لا يلتقط في دار الإسلام ولا يملك وإن وجد جارية تحل له لم يجز أن يلتقطها للتملك بل يأخذها للحفظ وإن وجد ضالة تمتع من صغار السباع بقوته كالإبل والبقر أو لسرعته كالظبي أو بطيرانه كالحمام فان كان في مملكته لم يلتقطها للتملك فان التقط لذلك ضمن وإن سلمه إلى الحاكم برئ من الضمان وإن التقط للحفظ فان كان حاكماً جاز وإن كان غيره فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز وإن كان مما لا تمتع كالغنم وصغار الإبل والبقر جاز التقاطه فإذا التقطه فهو بالخيار بين أن يحفظها على صاحبها ويتبرع بالإفناق عليها وبين أن يعرفها سنة ثم يملكها وبين أن يأكلها ويغرم قيمتها إذا جاء صاحبها أو يبيعها في الحال ويحفظ ثمنها على صاحبها ويعرفه سنة ثم يملكها فان وجد في البلد فهو لقطة يعرفها سنة إلا أنه إذا وجدها في البلد لا يأكل وفي الصحراء يأكل وقيل هو كما لو وجد في الصحراء لا يأخذ الممتنع ويأخذ غير الممتنع إلا أنه ليس له الأكل في البلد وله الأكل في الصحراء وإن كان ما وجدته مما لا يمكن حفظه كالحريسة وغيرها فهو مخير بين أن يأكل وبين أن يبيع فان أكل عزل قيمته مدة التعريف وعرف سنة ثم يتصرف فيها وقيل يعرف ولا يعزل القيمة وإذا أراد البيع دفع إلى الحاكم وإن لم يكن الحاكم باع بنفسه وجس ثمنه وإن كان ما وجدته يمكن إصلاحه كالرطب فان كان الحظ في بيعه باعه وإن كان في تحقيقه جففه .

باب القيط

والتقاط النبوذ فرض على الكفاية فإذا وجد لقيط حكم بحريته فان كان معه مال متصل به أو تحت رأسه فهو له وإن كان مدفوناً تحته لم يكن له وإن كان بقره فقد قيل هو له وقيل ليس له وإن وجد في بلد المسلمين وفيه مسلمون أو في بلد كان لهم ثم أخذه الكفار فهو مسلم وإن وجد في بلد

(المهايأة) بالهمز
النسابة (الضالة) قال
الأزهري وغيره لا يقع إلا
على الحيوان يقال ضل
البعير والإنسان وغيرها
من الحيوان وهي الضوال
قال الأزهري وأما الأمتعة
فتسمى لقطة ولا تسمى
ضالة (المهلكة) بفتح الميم
وبفتح اللام وكسرهما
موضع خوف الهلاك
والمراد بها هنا البرية
مطلقاً وهي ما سوى
القرى (الحريسة) لأنها
نهرس أي تدق فعيالة
بمعنى مفعولة عربية
اللقيط بمعنى الملقوط
(النبوذ) المطروح

فتح المسلمون ولا مسلم فيه أو في بلد الكفار ولا مسلم فيه فهو كافر وإن وجد في بلد الكفار وفيه مسلمون فقد قيل هو مسلم وقيل هو كافر فإن التقطه حر مسلم أمين مقيم أقر في يده ويستحب أن يشهد عليه وعلى مامعه وقيل يجب ذلك فإن كان له مال كان نفقته في ماله ولا ينشق عليه الملتقط من ماله بغير إذن الحاكم فإن أنفق بغير إذنه ضمن فإن أذن له الحاكم جاز وقيل على قولين أحدهما أنه يجوز وإن لم يكن حاكم وأنفق عليه من غير إظهار ضمن وإن أشهد فففيه قولان وقيل وجهان أحدهما يضمن والثاني لا يضمن وإن لم يكن له مال وجبت نفقته في بيت المال فإن لم يكن فففيه قولان أحدهما يستقرض له في ذمته والثاني يقسط على المسلمين من غير عوض وإن أخذه عبد أو فاسق لم يقر في يده وإن أخذه كافر فإن اللقيط محكوم بإسلامه لم يقر في يده وإن كان محكوما بكفره أقر في يده وإن أخذ ظاعن فإن لم يختبر أمانه لم يقر في يده وإن اختبر نظر فإن كان ظاعنا إلى البادية واللقيط في حضر لم يقر في يده وإن كان ظاعنا إلى بلد آخر فففيه وجهان وإن كان اللقيط في البادية فأخذه حضري يريد حمله إلى الحضر جاز وإن كان بدويا فإن كان له موضع راتب أقر في يده وإن كان ينتقل من موضع إلى موضع فقد قيل يقر وقيل لا يقر وإن التقطه رجلان من أهل الحضارة وأحدهما موسر والآخر معسر فالموسر أولى وإن كان أحدهما مقبلا والآخر ظاعنا فالمقيم أولى وإن تساويا وتشاحا أقرع بينهما فإن ترك أحدهما حقه أقر في يد الآخر وقيل يرفع إلى الحاكم حتى يقر في يد الآخر وليس بشيء وإن ادعى كل واحد منهما أنه الملتقط فإن كان في يد أحدهما فالقول قوله مع يمينه وإن كان في يدهما أقرع بينهما وإن لم يكن في يد واحد منهما سلمه الحاكم إلى من يرى منهما أو من غيرهما وإن أقام أحدهما بينة حكم له وإن أقاما بينتين مختلفتي التاريخ قدم أقدمهما تاريخا وإن كانتا متعارضتين سقطتا في أحد القولين وصار كما لو لم تكن لهما بينة وإن ادعى نسيبه مسلم لحق به وتبعه في الإسلام فإن كان هو الملتقط استحب أن يقال له من أين هو ابنك فإن ادعاه كافر لحق به فإن أقام البينة على ذلك تبعه الولد في الكفر وسلم إليه وإن لم يقيم البينة لم يتبعه في الكفر ولم يسلم إليه وقيل إن أقام البينة جعل كافرا قولاً واحداً وإن لم يقيم البينة فففيه قولان وإن ادعت امرأة نسيبه لم يقبل في ظاهر النص إلا بينة وقيل يقبل وقيل إن كان لها زوج لم يقبل وإن لم يكن لها قبل وإن ادعاه اثنان ولأحدهما بينة قضى له وإن لم يكن لواحد منهما بينة أو لكل واحد منهما بينة عرض على القافة وإن كان لأحدهما يد لم تقدم بينته باليد فإن ألحقته القافة بأحدهما لحق به وإن ألحقته بهما أو نفقته عنهما أو أشكل عليها أو لم تكن قافة ترك حتى يبلغ فينسب إلى من تمل نفسه إليه وإن ادعى رجل رقه لم يقبل إلا بينة تشهد بأن أمته ولدته وفيه قول آخر أنه لا يقبل حتى يشهد بأن أمته ولدته في ملكه وإن قتل اللقيط عمدا فللإمام أن يقتص من القاتل إن رأى ذلك وله أن يأخذ الدية إن رأى ذلك وإن قطع طرفه عمدا وهو موسر انتظر حتى يبلغ وإن كان فقيرا فإن كان معنوها كان للإمام أن يعفو على مال يأخذه وينفقه عليه وإن كان عاقلا انتظر حتى يبلغ وإن بلغ فقذه رجل وادعى أنه عبد وقال اللقيط بل أنا حر فففيه قولان أحدهما أن القول قول القاذف وإن جنى عليه حر فقال أنت عبد وقال بل أنا حر فالقول قول اللقيط فيحلف ويقتص منه وقيل فيه قولان كالقذف وإن بلغ اللقيط ووصف الكفر فإن كان حكم بإسلامه تبعا لأبيه فالمقصود أنه لا يقر عليه وخرج فيه قول آخر أنه يقر عليه وإن حكم بإسلامه بالدار ثم بلغ ووصف الكفر فالمقصود أن يقال له لا تقبل منك إلا الإسلام ويفرعه فإن أقام على الكفر قبل منه وخرج فيه قول آخر أنه كالحكماء بإسلامه بأبيه وإن بلغ وسكت فقتله مسلم فقد قيل لا قود عليه

(الظاعن) المسافر

(القافة) مخففة القاء

وسنوضحه في باب ما يلحق

من النسب إن شاء الله

تعالى (المعتوه) نوع من

الجهانين وسبق بيان أسماؤه

(قوله ووصف الكفر)

يعني تكلم به وتدين به

والتحله

(الوقف والتحبس والتسبيل) بمعنى قال الأزهرى يقال حبست الأرض ووقفها ، وحبست أكثر استعمالا قال أهل اللغة يقال وقفت الأرض وغيرها أقمها وقفا هذه اللغة الفصيحة المشهورة قال الجوهري وغيره ويقال أوقفها في لغة رديئة قال وليس في الكلام أوقف إلا حرف واحد أوقفت عن الأمر الذى كنت عليه قال أبو عمرو كل شيء أمسكت عنه تقول فيه أوقفت قال الكسائى يقال ما أوقفك هنا أى ماصيرك (٩٢)

وقيل يجب وقيل إن حكم بإسلامه بأبيه فعليه القود وإن حكم بإسلامه بالدار فلا قود عليه وإن باع وباع واشترى ونكح وطلق وجنى وجنى عليه ثم أقر بالرق فقد قيل فيه قولان أحدهما يقبل إقراره والثانى لا يقبل وقيل يقبل إقراره قولاً واحداً وفى حكمه قولان أحدهما يقبل فى جميع الأحكام والثانى يفصل فيقبل فيما عليه ولا يقبل فيما له .

باب الوقف

الوقف قربة مندوب اليه ولا يصح إلا بمن يجوز تصرفه فى ماله ولا يصح إلا فى عين معينة فإن وقف شيئاً فى النعمة بأن قال وقفت فرساً أو عبداً لم يصح ولا يصح إلا فى عين يمكن الانتفاع بها مع بقائها على الدوام كالعقار والحيوان والأثاث فإن وقف مالا ينتفع به مع بقاءه كالأثمان والطعام أو ما لا ينتفع به على الدوام كالمشموم لم يجوز ولا يجوز إلا على معروف وبر كالوقف على الأقارب والفقراء والقناطر وسبل الخیر فإن وقف على قاطع الطريق أو على حربى أو مرتد لم يجوز وإن وقف على ذى جاز ولا يجوز أن يقف على نفسه ولا على مجهول كرجل غير معين ولا على من لا يملك الغلة كالعبد والحمل فإن وقف على من يجوز ثم على من لا يجوز بطل فى أحد القولين وصح فى الآخر ويرجع إلى أقرب الناس إلى الواقف وهل يختص به فقراؤهم أو يشترك فيه الفقراء والأغنياء فيه قولان وقيل يختص به الفقراء قولاً واحداً فإن وقف على من لا يجوز ثم على من يجوز فقد قيل يبطل قولاً واحداً وقيل فيه قولان أحدهما يبطل والثانى يصح فإن كان من لا يجوز الوقف عليه ممن لا يمكن اعتبار انقراضه كالمجهول صرف اللغة إلى من يصح وإن كان ممن يمكن اعتبار انقراضه كالعبد فقد قيل يصرف فى الحال إلى من يجوز الوقف عليه وقيل لا يصرف إليه إلا أن ينقرض وقيل يكون لأقرب الواقف إلى أن ينقرض ثم يصرف إلى من يجوز الوقف عليه وإن وقف على رجل بعينه ثم على الفقراء فرد الرجل بطل فى حقه وفى حق الفقراء قولان فإن وقف وسكت عن السبل بطل فى أحد القولين ويصح فى الآخر فيصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف . ولا يصح الوقف إلا بالقول وألفاظه : وقفت وحبست وسبلت وفى قوله حرمت وأبدت وجهان وإن قال تصدقت لم يصح الوقف حتى ينويه أو يقرن به ما يدل عليه كقوله صدقة محرمة أو مؤبدة أو صدقة لاتباع وما أشبهها وإذا صح الوقف لزم فإن شرط فيه الخيار أو شرط أن يبيعه متى شاء بطل ولا يجوز أن يعلق ابتداءه على شرط فإن علقه على شرط بطل وإن علق انتهاءه بأن قال وقفت هذا إلى سنة بطل فى أحد القولين ويصح فى الآخر ويصرف بعد السنة إلى أقرب الناس إلى الواقف وينتقل الملك فى الرقبة بالوقف عن الواقف فى ظاهر المذهب فقد قيل ينتقل إلى الله تعالى وقيل إلى الموقوف عليه وقيل فيه قولان ويملك الموقوف عليه غلة الوقف ومنفعته وصوفه ولبنه فإن كان جارية لم يملك وطأها وفى التزويج أوجه أحدها لا يجوز بحال والثانى يجوز للموقوف عليه والثالث يجوز للحاكم فإن وطئت أخذ الموقوف عليه المهر وإن أتت بولد فقد قيل يملكه الموقوف عليه ملكاً يملك التصرف فيه بالبيع

تبراً وإعماً حبس أهل الإسلام قال أصحابنا الوقف تحبىس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يقطع تصرف الواقف وغيره فى رقبته يصرف فى جهة خير تقرباً إلى الله تعالى (قوله الوقف قربة مندوب اليه) قد يقال لاجابة الى قوله مندوب اليه لأن القرية مندوب إليها وجوابه من وجهين : أحدهما أنه احتراز من القرية الواجبة ، فالقرب ضربان واجبة ومندوبة . الثانى أن القرب قسمان منه مافيه نذب خاص من حيث هو كالعتق والوقف وصلة الرحم وغيرها ، ومنه مالمس فيه نذب خاص بل غلم من عموم قول الله تعالى وافعلوا الخير فبين أن الوقف من الأول وهو أكد من الثانى (الأثاث) بفتح الهمزة متاع البيت ونحوه قال الفقهاء لا واحد له من لفظه وقال أبو زيد الأثاث يقع على المال أجمع من

وغيره

الابل والبقر والغنم ومتاع البيت واحده أثنائة (قوله ولا يجوز إلا على معروف وبر) المعروف

الإحسان والبر اسم جامع للخير وأصله الطاعة فهو أعم من المعروف (قوله أو يقرن به) هو بضم الراء (قوله وينتقل الملك فى الرقبة بالوقف عن الواقف فى ظاهر المذهب فقيل ينتقل إلى الله تعالى هكذا) ضبطناه عن نسخة المصنف فقيل بالقاء ويقع فى أكثر

النسخ بالواو والصواب الأول وبه ينتظم الكلام

(قوله وتصرف العلة على شرط الواقف من الأثرة والتقديم والتأخير والجمع والترتيب وإخراج من شاء بصفة وإدخاله بصفة)
 (الأثرة) بفتح الهمزة والثاء وبضم الهمزة وكسرهما مع إسكان الثاء وهي الانفراد بالشئ المشترك هذا أصلها ومثاله وقفت على أولادى بشرط أنه إن كان فيهم عالم اختص بالجميع أو جعل له نصيبان ، مثال التقديم والتأخير أن يقول بشرط أن يقدم الأورع منهم بكذا فإن فضل شئ كان للأخيرين ، مثال الجمع وقفت على أولادى وأولاد أولادى ، مثال الترتيب وقفت على أولادى ثم أولاد الأب قال الماوردى فى الأحكام السلطانية أنساب العرب مت ، مراتب تجمع أنسابهم وهى : شعب ثم قبيلة ثم عمارة ثم بطن ثم فخذ ثم فصيلة فالشعب النسب الأبدي كعدنان سعى شعبا لأن القبائل (٩٣) منه تتشعب ثم القبيلة وهى ما انقسمت

فيه أنساب الشعب كريمة ومضر سميت قبيلة لتقابل الأنساب فيها ثم العمارة وهى ما انقسمت فيه أنساب القبيلة كتمريش وكنانة ثم البطن وهو ما انقسمت فيه أنساب العمارة كبنى عبد مناف وبنى مخزوم ثم الفخذ وهو ما انقسمت فيه أنساب البطن كبنى هاشم وبنى أمية ثم الفصيلة وهى ما انقسمت فيه أنساب الفخذ كبنى العباس وبنى أبى طالب فالفخذ يجمع الفصائل والبطن يجمع الأخاذ والعمارة يجمع البطون والقبيلة يجمع العمار والشعب يجمع القبائل فإذا تباعدت الأنساب صارت القبائل شعوبا والعمار قبائل

وغيره وقيل هو وقف كالأم وإن أتلّف اشترى بقيمة ما يقوم مقامه وقيل إن قلنا إنه للموقوف عليه فهى له وإن قلنا إنه لله تعالى اشترى بها ما يقوم مقامه وإن جنى خطأ وقلنا هو له فالأرض عليه وإن قلنا لله تعالى فقد قيل فى ملك الواقف وقيل فى بيت المال وقيل فى كسبه وينظر فى الوقف من شرطه الواقف فإن شرط النظر لنفسه جاز وإن لم يشترط نظر فيه الموقوف عليه فى أحد القولين والحاكم فى القول الآخر ولا يتصرف الناظر فيه إلا على وجه النظر والاحتياط فإن احتاج إلى نفقة أنفق عليه من حيث شرط الواقف فإن لم يشترط أنفق عليه من العلة ويصرف الباقي إلى الموقوف عليه والمستحب أن لا يؤجر الوقف أكثر من ثلاث سنين فإن مات الموقوف عليه فى أثناء المدة انسخت الإجارة وقيل لا تنسخ ويصرف أجرة ما مضى إلى البطن الأول وما بقى إلى البطن الثانى وتصرف العلة على شرط الواقف من الأثرة والتقديم والتأخير والجمع والترتيب وإخراج من شاء بصفة وإدخاله بصفة فإن وقف على الفقراء جاز أن يصرف إلى ثلاثة منهم وإن وقف على قبيلة كثيرة بطل الوقف فى أحد القولين وصح فى الآخر ويجوز أن يصرف إلى ثلاثة منهم وإن وقف على مواله وله موال من أعلى وموال من أسفل فقد قيل يبطل وقيل يصح ويصرف إلى المولى من أعلى وقيل يقسم بينهما وهو الأصح وإن وقف على زيد وعمرو وبكر ثم على الفقراء فمات زيد صرف العلة إلى من بقى من أهل الوقف فاذا انقرضوا صرفت إلى الفقراء .

باب الهبة

الهبة مندوب اليها وللاقارب أفضل ويستحب لمن وهب لأولاده أن يسوّى بينهم ولا تصح إلا من جاز التصرف فى ماله غير محجور عليه ولا يجوز هبة المجهول ولا هبة ما لا يقدر على تسليمه ومالا يتم ملكه عليه كالمبيع قبل القبض ولا يجوز تعليقه على شرط مستقبل ولا بشرط ينافى مقتضاه فإن قال أعمرتك هذه الدار وجعلتها لك حياتك ولعقبك من بعدك صح وإن لم يذكر العقب صح أيضا وتكون له فى حياته ولعقبه من بعد موته وقيل فيه قول آخر إنه باطل وفيه قول آخر إنه يصح ويكون للعمير فى حياته فإذا مات رجع إلى المعمر أو إلى ورثته إن كان قد مات وإن قال جعلتها لك حياتك فإذا مات رجعت إلى بطل فى أحد الوجهين وصح فى الآخر ويرجع إليه بعد موته وإن قال أرقبتك هذه الدار

وزاد غيره العشرة قبل الفصيلة (المولى من أعلى) المنعم بالعنق والمولى من أسفل المنعم عليه بالعنق (الهبة) الهدية وصدقة التطوع أنواع من البر متقاربة يجمعها تملك عين بلا عوض فإن تمحض فيها طلب التقرب إلى الله تعالى بإعطاء محتاج فهى صدقة وإن حملت إلى مكان المهدي إليه إعظاما وإكراما وتوددا فهى هدية والافية فكل هدية وصدقة تطوع هبة ولا ينعكس هذا مختصر ما ذكره أصحابنا فى حدودها قال أهل اللغة يقال وهبت له شيئا وهبا وهبا بإسكان الهاء وفتحها وهبة والاسم الموهب والموهبة بكسر الهاء فيهما والانهاب قبول الهبة والاستيهاب سؤالها وهاب وهابة كثير الهبة وقولهم وهب منه ثوبا قد سبق بيان جوازه وأن الأجود حذف لفظة من (العمرى) مأخوذة من العمر (قوله ويكون للعمير فى حياته فإذا مات رجع إلى المعمر) هو بفتح الميم الأول وكسر الميم الثانى (والرقبى) من المراقبة كأن كل واحد منهما يراقب موت صاحبه ويقال عمر بضم العين والميم وعمر بضم العين وإسكان الميم وعمر بفتح العين

فإن مات قبلي عادت إليّ وإن مات قبلك استقرت لك صح ويكون حكمه حكم العمرى ولا يصح شيء من الهبات إلا بالإنجاب والقبول ولا يملك المال فيه إلا بالقبض ولا يصح القبض إلا بإذن الواهب فإن وهب منه شيئاً في يده أو رهنه عنده لم يصح القبض حتى يأذن فيه ويمضي زمان يتأتى فيه القبض وقيل في الرهن لا يصح إلا بالإذن وفي الهبة يصح من غير إذن وقيل فيهما قولان وإن مات الواهب قبل القبض قام الوارث مقامه إن شاء أقبض وإن شاء لم يقبض وقيل يفسخ العقد وليس بشيء وإن وهب الأب أو الأم أو أبوها أو جدّها شيئاً للولد وأقبضه إياه جاز له أن يرجع فيه وإن تصدّق عليه فالمخصوص أن له أن يرجع وقيل لا يرجع فإن زاد الموهوب زيادة تميزه كالولد والثمره رجح فيه ذون الزيادة وإن أفلس الموهوب له وحجر عليه فقد قيل يرجع وقيل لا يرجع وإن كاتب الموهوب أو رهنه لم يرجع فيه حتى تنسخ الكتابة وينفك الرهن وإن باعه أو وهبه لم يرجع في الحال وقيل إن وهب ممن يملك الواهب الرجوع في هبته جاز له أن يرجع عليه فإن عاد المبيع أو الموهوب فقد قيل لا يرجع وقيل يرجع وإن وطئ الواهب الجارية الموهوبة كان ذلك رجوعاً وقيل لا يكون رجوعاً ومن وهب شيئاً ممن هو أعلى منه فقيه قولان أحدهما لا يلزمه الثواب والثاني يلزمه وفي قدر الثواب أقوال أحدها يشبهه إلى أن يرضى والثاني يلزمه قدر الموهوب والثالث يلزمه ما يكون ثواباً مثله في العادة فإن لم يشبه ثبت للواهب الرجوع وإن قلنا لا يلزمه الثواب فشرط ثواباً مجهولاً بطل وإن شرط ثواباً معلوماً فقيه قولان وإن قلنا يلزمه الثواب فشرط ثواباً مجهولاً جاز وإن شرط ثواباً معلوماً فقيه قولان أحدهما أنه يبطل ويكون حكمه حكم البيع الباطل والثاني أنه يصح ويكون حكمه حكم البيع الصحيح .

(باب الوصية)

من جاز تصرفه في ماله جازت وصيته ومن لا يجوز تصرفه كالمعتوه والبرسم لا يصح وصيته وفي الصبي المميز والمبذر قولان ولا تصح الوصية إلا إلى حرّ مسلم بالغ عاقل عدل فإن وصى إليه وهو على غير هذه الصفات فصار عند الموت على هذه الصفات جاز وقيل لا يجوز وإن وصى إلى أعمى فقد قيل تصح وقيل لا تصح ويجوز أن يوصى إلى نفسين فإن أشرك بينهما في النظر لم يجز لأحدهما أن يفرد بالتصرف وإن وصى إليه في شيء لم يصر وصياً في غيره وللوصى أن يوكل فيما لا يتولى مثله بنفسه وليس له أن يوصى فإن جعل إليه أن يوصى فقيه قولان وإن وصى إلى رجل ثم بعده إلى آخر جاز ولا تتم الوصية إليه إلا بالقبول وله أن يقبل في الحال وله أن يقبل في الثاني وللوصى أن يعزله متى شاء وللوصى أن يعزل نفسه متى شاء ولا يجوز الوصية إلا في معروف من قضاء دين وأداء حج والنظر في أمر الصغار وتفرقة الثلث وما أشبه ذلك فإن وصى بمعصية كبناء كنيسة أو كتب التوراة أو عبا لأقربة فيه كالبيع من غير محاباة لم تصح وإن وصى لوارث عند الموت لم تصح الوصية في أحد القولين وتصح في الآخر ويقف على الإجازة وهو الأصح وإن وصى للقاتل بطلت الوصية في أحد القولين وصحت في الآخر وهو الأصح وإن وصى لحربي فقد قيل تصح وقيل لا تصح وإن وصى لتبيلة كثيرة أو لمواليه وله موال من أعلى وموال من أسفل فعلى ما ذكرناه في الوقف وإن وصى لما تحمل هذه المرأة فقد قيل تصح وقيل لا تصح ويستحق الوصية بالموت إن كانت لغير معين وإن كانت لمعين فقيه أقوال أحدها يملكه بالموت والثاني بالموت والقبول والثالث وهو الأصح أنه موقوف فإن قبل حكم له بالملك من حين الموت وإن ردّ حكم بأنها ملك للوارث وإن لم يقبل ولم يرد وطالب الورثة خيره الحاكم بين القبول والرد فإن لم يفعل حكم عليه بالإبطال وإن قبل الوصية وقبض ثم رد

(الثواب) العوض وأصله من ثاب إذا رجع فكأن الثيب يرجع إلى المثاب مثل ما دفع .

(الوصية) قال الأزهري هي من وصيب الشيء أصبه إذا وصلته وسميت وصية لأنه وصل ما كان في حياته بما بعده يقال وصى وأوصى إيماء والاسم الوصية والوصاة (البرسام والعتة) نوعان من اختلال العقل والجنون ، قال الجوالقي البرسام معرب (قوله وللوصى أن يوكل فيما لا يتولى مثله بنفسه) هو بنصب مثله ويجوز رفعه (الكنيسة) معبد النصارى (المحاباة) في البيع غير همز وهي البيع بدون ثمن المثل وحاييته محاباة (قبوله) وطالب الورثة) هو بالرفع أي طالبه الورثة بالقبول أو الرد

لم يصح الرد وإن رد بعد القبول وقبل القبض فقد قيل بطل وقيل لا بطل والاول أصح وإن مات الموصى له قبل الموصى بطلت الوصية وإن مات بعد موته قام وارثه مقامه في القبول والرد ويجوز الوصية بثالث المال وإن كان ورثته أغنياء استحب أن يستوفى الثالث وإن كانوا فقراء استحب أن لا يستوفى الثالث فإن أوصى بأكثر من الثالث ولا وارث له بطلت الوصية فيما زاد على الثالث وإن كان له وارث ففيه قولان أحدهما بطل الوصية والثاني تصح وتقف على إجازة الوارث فإن أجاز صح وإن رد بطل ولا يصح الرد والإجازة إلا بعد الموت فإن أجاز ثم قال أجزت لأني ظننت أن المال قليل وقد بان خلافه فالقول قوله مع عينه أنه لم يعلم وإن قال ظننت أن المال كثير وقد بان خلافه ففيه قولان أحدهما يقبل والثاني لا يقبل وما وصى به من التبرعات يعتبر من الثالث سواء وصى به في الصحة أو المرض وما وصى به من الواجبات إن قيد بالثالث اعتبر من الثالث وإن أطلق فلا يظهر أنه لا يعتبر من الثالث وقيل يعتبر بما يقرن من الثالث وإن لم يقرن بذلك لم يعتبر وما تبرع به في حياته كالحبة والعتق والوقف والحباة والكتابة وصدقات التطوع إن كان قد فصله في الصحة لم يعتبر من الثالث وإن كان فعله في مرض مخوف كالبرسام والرعاف والدم والزحير المتواتر وطلق الحامل وما أشبه ذلك واتصل بالموت اعتبر من الثالث وإن فعله في حال التحام الحرب أو تواج البحر أو التقديم للقتل ففيه قولان أحدهما يعتبر من الثالث والثاني لا يعتبر وإن وصى بخدمة عبد اعتبر قيمته من الثالث على المنصوص وقيل يعتبر المنفعة من الثالث فإذا عجز الثالث عن التبرعات المنجزة في حال المرض بدى بالأول فالأول فإن وقعت دفعة واحدة أو وصى وصايا متفرقة أو دفعة واحدة فإن لم يكن عتقا ولا معها عتق قسم الثالث بين الجميع وإن كان فيها عتق وغير عتق ففيه قولان أحدهما يقدم العتق والثاني يسوى بين الكل فإن كان الجميع عتقا ولم تجز الورثة جزئوا ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم فيكتب ثلاث رقاع في كل رقعة اسم ويترك في ثلاث بنادق طين متساوية وتوضع في حجر رجل لم يحضر ذلك ويؤمر بإخراج واحد منها على الحرية فيعتق من خرج اسمه ويرق الباقيون وإن كان له مال حاضر ومال غائب أو عين ودين دفع إلى الموصى له ثلث الحاضر وثلث العين وإلى الورثة من ذلك ثلثاه وكلما نض من الدين شيء أو حضر من الغائب شيء قسم بين الورثة وبين الموصى له وإن وصى بثالث عبد فاستحق ثلثاه فإن احتمل ثلث المال الباقي نفذت الوصية فيه وإن لم يحتمل نفذت في القدر الذي يحتمل وقيل لا تصح الوصية إلا في ثلثه وليس بشيء ويجوز الوصية بالمعدوم كالوصية بما تحمله الشجرة أو الجارية وبالمجهول كالوصية بالأعيان الغائبة وبما لا يقدر على تسليمه كالطير الطائر والعبد الأبق وما لا يملك كالوصية بألف درهم لا يملكه وقيل إن لم يملك شيئا أصلا لم تصح وليس بشيء ويجوز تعليقها على شرط في الحياة وعلى شرط بعد الموت ويجوز بالمنافع والأعيان وما يجوز الانتفاع به من النجاسات كالسماد والسرجين والكلب والزيت والنجس ولا يجوز بما لا يجوز الانتفاع به كالخمر والخنزير وإن أوصى لأقرب فلان دفع إلى من يرف بقرابته ويسوى بين الأقرب والأبعد منهم وإن وصى لأقرب الناس إليه لم يدفع إلى الأبعد مع وجود الأقرب فإن اجتمع الأب والابن قدم الابن في أحد القولين وسوى بينهما في الآخر وإن اجتمع الجد والأخ قدم الأخ في أحد القولين وسوى بينهما في الآخر وإن وصى لجيرانه صرف إلى أربعين ذارا من كل جانب وإن أوصى للفقراء بلد استحب أن يعدهم فإن اقتصر على ثلاثة منهم جاز وإن أوصى بالثلث لزيد وللفقراء فهو كأحدهم وقيل يدفع إليه نصف الثالث وإن أوصى لثلث هذه المرأة دفع إلى من يعلم أنه كان موجودا عند الوصية وإن وصى للرقاب صرف إلى المكاتبين وإن أوصى

(قوله وإن رد بعد القبول)

وقبل القبض فقد قيل

بطل) هو بالناء المضاف

أى تبطل الوصية المرض

الخوف والخيف هو الذي

يخاف فيه الموت لكثرة

ممن يموت به فمن قال

مخوف قال لأنه يخاف فيه

الموت ومن قال مخيف

لأنه يخيف ممن رآه

(الرعاف خروج الدم من

الأنف بكثرة يقال رعف

بفتح العين يرعف بضمها

ويرعف بفتحها ورعف

بضمها لفظة قليلة ردية

(الزحير) والزحار بضم

الزاي في الثاني: استطلاق

البطن مع التنفس بشدة

وزحير يزحير بفتح الحاء

وكسرهما (قوله جزئوا

ثلاثة أجزاء) هو بتشديد

لزاي المكسورة وتخفيفها

وهو ميموز حكاها ابن

السكيت وآخرون

(البنادق) جمع بندقة بضم

الدال (حجر الانسان)

بفتح الحاء وكسرهما جمعه

حجور (قوله بألف درهم

لا يملك) انتهى أهل اللغة

على أن الألف مذكور

واتفقوا على جواز ألف

درهم وازنتأ ألف درهم

لا يملكها ونحوه قالوا

والتأنيث هنا لإرادة

المرأه (السماد) بفتح

السين وبالدال المهملتين قال الجوهرى هو سرجين ورماد وتسميد الأرض جعل السماد فيها وسبق

بيان السراجين في أول البيع (قوله وإن قال أعطوه) هو هبة قطع وإنما ذكر هذا وإن كان وانما جليا لأن رأيت كثيرين من المبتهلين يصحفونه أو يشكون فيه فيسألون (٩٦) عنه وربما تنازعوا فيه (قوله وإن قال أعطوه ثورا لم يعط بقرة) هذا

كما ينكر عليه لأن البقرة تقع على الذكور والأثني باتفاق أهل اللغة وقد سبق بيان هذا في الزكاة وكان الصواب أن يقول لم يعط أثني (قوله وصي بذلك لعمر) قال أهل اللغة يكتب عمرو في حالتي الرفع والجر بزيادة واو فرقا بينه وبين عمر وتسقط الواو في النصب لأن الألف تنفي عنها قالوا وإنما جمعت في عمرو دون عمر لحقة عمرو وجمعه عمور (البقرة) بضم النون سبيكة الغنة (العرصة) بالسكان الرائ (العتق) الحرية قال صاحب المحكم يقال عتق يعتق عتقا وعتقا بكسر العين وفتحها وعتاقا وعتاقة فهو عتيق وهم عتقاء وأعتقته فهو معتق وعتيق وهم عتقاء وأمة عتيق وعتيقة وإماء عتائق وحلف بالعتاق أى الإعتاق وزاد الجوهري فقال عتق فهو عتيق وعتاق قال الأزهرى هو مشتق من قولهم عتق الفرس إذا سبق ونجا وعتق الفرج طار واستقل والعبد بالعتق يتخلص ويذهب حيث شاء (الصريح) في العتق والطلاق والظهار

لسبيل الله صرف إلى الزكاة من أهل الصدقات وإن وصى لعبد وقبل دفع إلى سيده وإن وصى بعتق عبد أعتق عنه ما يقع عليه الاسم وقيل لا يجزئ إلا ما يجرى في الكفارة وإن قال أعطوه رأسا من رقيق ولا رقيق له عند الموت بطلت الوصية وإن قال أعطوه عبدا من مالى اشتري ودفع إليه وإن قال أعطوه رأسا من رقيق فأتوا كلهم أو قتلوا إلا واحدا تبين في الوصية وإن قتلوا كلهم دفعت إليه قيمة أحدهم وإن وصى له بركة عبد دون منفعة أعطى الرقية فإن أراد عتقها جاز وإن أراد بيعها لم يجز وقيل يجوز وإن أراد بيعها من مالك المنفعة جاز وإن أراد بيعها من غيره لم يجز وفى نفقته وجهان أحدهما على الموصى له بالرقبة والثاني أنه على مالك المنفعة فإن قتل العبد اشتري ببيعته عبد يقوم مقامه وقيل قيمته للموصى له بالرقبة وإن قال أعطوه ثورا لم يعط بقرة وإن قال أعطوه جملا لم يعط ناقة على المنصوص وقيل يعطى وإن قال أعطوه دابة دفع إليه فرس أو بغل أو حمار على المنصوص وقيل إن قال هذا في غير مصر لم يدفع إليه إلا فرس وإن قال أعطوه كلبا من كلابي وله ثلاثة أكلب دفع إليه واحد وإن كان له كلب دفع إليه ثلثه وإن قال أعطوه كلبا ولا كلب له بطلت الوصية وإن قال أعطوه طبلا أو عودا أو مزمرا فإن كان ما يصلح منه لهو ويصالح لمنفعة مباحة دفع إليه وإن قال أعطوه قوسا دفع إليه قوس ندف أو قوس رجي إلا ما يقرن به ما يدل على أحدهما فيحمل عليه وإن وصى بأن يحج عنه فإن كان ذلك من رأس المال حج عنه من الميقات وإن كان من الثلث فقد قيل يحج عنه من الميقات وقيل إن كان قد صرح بأنه من الثلث حج من بلده وإن لم يصرح حج من الميقات وإن قال أعطوه جزء من مالى أو سهما من مالى أعطى أقل جزء وإن قال أعطوه مثل نصيب أحد ورأى أعطى مثل نصيب أقلهم وإن قال أعطوه مثل نصيب ابني ولا وارث له غيره كانت الوصية بالنصف وإن قال أعطوه نصف نصيب ابني كانت الوصية بالثلثين وإن قال ضعت نصيب ابني كانت الوصية بثلاثة أرباعه وإن قال أعطوه نصيب ابني فالوصية باطلة وقيل هو كما لو قال مثل نصيب ابني وإن وصى لرجل بالنصف وللآخر بالثلث وأجاز الورثة أخذ كل منهما وصيته وإن لم يميزوا كان للموصى له بالنصف ثلاثة أسهم من خمسة وللآخر سهمان من الثلث وإن وصى بشيء ثم رجع في وصيته صح الرجوع وإن وصى لزيد بجميع ماله أو بثلثه أو بعبد ثم وصى بذلك لعمر وسوى بينهما وإن قال وصيت لعمر بما وصيت به لزيد جعل ذلك رجوعا عن وصية زيد وإن وصى لرجل بشيء ثم أزال الملك فيه ببيع أو هبة أو عرضه لزوال الملك بأن دبره أو كاتبه أو عرضه على البيع أو وصى ببيعه كان ذلك رجوعا وإن وصى به ثم رهنه فقد قيل هو رجوع وقيل ليس برجوع وإن أجره أو كانت جارية فزوجه لم يكن رجوعا وإن وصى بشيء ثم أزال اسمه بأن كان قنحا فطحنه أو دقها فمجنه أو عجينا فخبزه كان ذلك رجوعا وإن كان غزلا ففسجه أو بقرة فضر بها دراهم أو مساجا فجعله بابا فقد قيل هو رجوع وقيل ليس برجوع وإن وصى بدار فأنهدمت وبقيت عرصاتهما فقد قيل تبطل الوصية وقيل لا تبطل وإن كان طعاما بعينه خلطه بغيره كان رجوعا وإن كان قفيزا من صبرة خلطه بأجود منه كان رجوعا وإن خلطه بمثله أو بما هو دونه لم يكن رجوعا .

باب العتق

العتق قرينة مندوب إليه ولا يصح إلا من مطلق التصرف في ماله ويصح بالصريح والكنائية وصريحه العتق والحرية والكنائية قوله لا مالك لى عليك ولا سلطان لى عليك ولا سبيل لى عليك وأنت لله

والإيمان والقذف وغيرها هو اللفظ الموضوع له لا يفهم منه غيره عند الإطلاق مأخوذ من قولهم نسب صريحا أى خالص لا خلل فيه وهذا اللفظ خاص لهذا المعنى لا مشاركة فيه (الكنائية) اللفظ المحتمل شيئين فصاعدا وأنت

وأنت طالق وأنت حرام وحملك على غاربك وما أشبه ذلك وفي قوله فكسكت رقبتك وجهاً
أحدهما أنه صريح والثاني أنه كناية ويقع العتق بالصريح من غير نية ولا يقع بالكناية إلا بالنية
ويجوز أن يعلق العتق على الأخطار والصفات كهمجى الأمطار وهبوب الرياح وغير ذلك من الصفات
وإذا علق العتق على صفة لم يملك الرجوع فيها بالقول ويملك التصرف بالبيع وغيره فإن باعه ثم
اشتراه لم تعد الصفة وإن علق العتق على صفة مطلقة فمات السيد بطلت الصفة وإن أنت الجارية
التي علق عتقها على صفة بولد تبعها الولد في أحد القولين ولا يتبعها في الآخر وهو الأصح ويجوز
العتق في العبد وفي بعضه فإن أعتق بعض عبده عتق جميعه وإن أعتق شركا له في عبد فإن كان
معسراً عتق نصيبه ورقب الباقي وإن كان موسراً قوّم عليه نصيب شريكه يوم العتق ، ومضى يعتق
حصة الشريك فيه ثلاثة أقوال : أحدها يستق في الحال فإن اختلفا في القيمة فالقول قول المعتق والثاني
يعتق بدفع القيمة فإن اختلفا في القيمة فالقول قول الشريك والثالث أنه موقوف فإن دفع القيمة
حكماً بأنه عتق في الحال وإن لم يدفع حكماً بأنه لم يعتق وإن كان المعتق موسراً يبعض القيمة عتق
منه بقدره وإن قال لغيره أعتق عبدك عنى فأعتقه عنه دخل في ملك السائل وعتق عليه وإن
أعتق أحد عبديه أو إحدى أمتيه عين العتق فيمن شاء فإن مات قام وارثه مقامه وقيل لا يقوم
وليس بشيء فإن وطئ إحدى الأمتين كان ذلك تعييناً للعتق في الأخرى وقيل لا يكون تعييناً
وإن أعتق أحدهما بعينه ثم أشكل ترك حتى يتذكر فإن مات قام الوارث مقامه فإن قال الوارث
لا أعرف أقرع بينهما في أحد القولين فمن خرجت عليه القرعة عتق ووقف الأمر في القول الآخر .
ومن ملك أحداً من الوالدين وإن علوا أو من المولودين وإن سفلوا عتق عليه فإن ملك بعضه فإن
كان برضاه وهو موسر قوّم عليه الباقي وعتق وإن كان بغير رضاه لم يقوم عليه ومن وجد من يعتق
عليه مملوكاً استحب له أن يملكه ليعتق عليه وإن أوصى المولى عليه بمن يعتق عليه وإن كان معسراً
لزم الناظر في أمره أن يقبله وإن كان موسراً فإن كان ممن لا تلزمه نفقته وجب قبوله وإن كان ممن
تلزمه نفقته لم يجب قبوله وإن وصى له ببعضه وهو معسر لزمه قبوله فإن كان موسراً وهو ممن تلزمه نفقته
لم يجز القبول وإن لم تلزمه نفقته ففيه قولان أحدهما لا يجوز القبول والثاني يلزمه ولكن لا يقوم عليه

﴿ باب التدبير ﴾

التدبير قرينة يعتبر من الثلاث يصح من كل من يجوز تصرفه ، وفي الصبي المميز والمبذر قولان : أحدهما
يصح تدبيره والثاني لا يصح . والتدبير أن يقول أنت حر بعد موتى أو إن مت من مرضى هذا أو
في هذا البلد فأنت حر فإن قال دبرتك أو أنت مدبر ففيه قولان ويجوز أن يعلق التدبير على صفة بأن
يقول إن دخلت الدار فأنت حر بعد موتى ويجوز في بعض العبد فإن دبر البعض لم يسر إلى الباقي
وإن دبر شركا له في عبد لم يقوم عليه على ظاهر المذهب وقيل يقوم عليه وإن كان عبد بين اثنين
فدبراه ثم أعتق أحدهما نصيبه لم يقوم عليه نصيب شريكه في أصح القولين ويقوم في الآخر ويجوز
الرجوع في التدبير بالتصرف بالبيع وغيره وهل يجوز بالقول فيه قولان أحدهما أنه لا يجوز فإن
وهبه ولم يقبضه بطل التدبير وقيل لا يبطل وإن دبر جارية ثم أحبلها بطل التدبير وإن كاتب عبداً
ثم دبره صح التدبير فإن أدى المال عتق وبطل التدبير وإن لم يؤد حتى مات السيد عتق وبطلت
الكتابة فإن لم يحتمل الثلث جميعه عتق الثلث وبقي ما زاد على الكتابة وإن دبر عبداً ثم كاتبه بطل
التدبير في أحد القولين ولم يبطل في الآخر ويكون مدبراً مكاتباً فإن أتت المدبرة بولد من نكاح
أوزنا لم يتبعها في أصح القولين ويتبعها في الآخر وإن دبر الكافر عبده الكافر فأسلم العبد فإن رجع

يقال كسبت بكذا عن كذا
وكنوت حكاهما الجوهري
وغیره وهو كان وقوم
كانون (قوله وحملك على
غاربك) قال الأزهری
أصله أن يفسخ خطام
البعير عن أنفه ويلقى على
غاربه وهو مقدم سنامه
ويسيب للرعى مستقلاً
فكان السيد قال له قد
عتقت وصرت مستقلاً
وكذا قبوله لزوجه
(الأخطار) بفتح الهمزة
جمع خطر وهو الغرر
(قوله وإن سفلوا) وفي
الفرائض وإن سفل هو
بفتح الفاء وضما حكاهما
صاحب المحكم وغيره
وانفتح أشهر والمضارع
يسفل بالضم فيهما سفلاً
وسفولاً وتسفل بمعنى
سفل (قوله وإن وصى
المولى عليه) هو بفتح الميم
وتشديد الياء
(التدبير) والمدبر مأخوذ
من الدبر لأن السيد أعتقه
بعد موته والموت دبر
الحياة ولا يقال التدبير
في غير الرقيق كالحليل
وغیرها مما یوصی به

في التدبير بيع عليه وإن لم يرجع لم يقر في يده فإن خارجه جاز وإن لم يخارجه سلم إلى عدل وينفق عليه إلى أن يرجع عن التدبير فيباع أو يموت فيعتق .

(باب الكتابة)

الكتابة قرينة تعتبر في الصحة من رأس المال ومن الثالث في المرض ولا يجوز إلا من جاز التصرف في ماله ولا يجوز أن يكتب إلا عبدا بالغاً عاقلاً ولا يستحب إلا لمن عرف كسبه وأمانته ولا يجوز إلا على عوض في الدمة معلوم الصفة ولا يجوز على أقل من نجمين يعلم ما يؤدى في كل نجم فإن كاتبه على عمل ومال قدم العمل على المال وجعل المال في نجم بعده وإن كاتبه على عمليتين ولم يذكر مالا لم يجوز ولا يصح حتى يقول كاتبك على كذا فإن أدت فأنت حر ولا تصح إلا بالقبول ولا يجوز عقدها على صفة مستقبلية ولا على شرط خيار ولا يجوز على بعض عبد إلا أن يكون باقية حراً وإن كان عبد بين اثنين فكتابه أحدهما في نصيبه بغير إذن شريكه لم يجوز وإن كان بإذنه ففيه قولان وإن كاتبه لم يجوز إلا على مال بينهما على قدر المالكين وعلى نجوم واحدة وللمكاتب أن يفسخ العقد متى شاء وليس للسيد أن يفسخ إلا أن يعجز العبد المكاتب عن الأداء وإن مات العبد انفسخت الكتابة وإن مات السيد لم تنفسخ وعلى السيد أن يحط عن المكاتب بعض ما عليه فإن لم يفعل حتى قبض المال رد عليه بعضه ولا يعتق المكاتب ولا شيء منه ما بقي عليه درهم فإن كان عبد بين اثنين فكتابه وأبرأه أحدهما عن حقه أو مات فأبرأه أحد الوارثين عن حقه عتق نصيبه وقوم عليه نصيب شريكه في أحد القولين ولا يقوم في الآخر ويملك المكاتب بالعقد منافعه وأكسابه وله أن يبيع ويشترى ويستأجر ويكرى وهو مع السيد كالأجنبي مع الأجنبي في البيع والشراء والأخذ بالشفعة وبذل المنافع وله أن يسافر في أحد القولين دون الآخر ولا يتزوج إلا بإذن المولى ولا يحايل ولا يهب ولا يعتق ولا يكتب ولا يضارب ولا يرهن ولا يكفر بالطعام والكسوة ولا ينفق على أقاربه غير ولده من أمته ولا يشتري من يعتق عليه فإن أذن له السيد في شيء من ذلك ففيه قولان وإن وصى له بمن يعتق عليه وله كسب ينفقته جاز أن يقبل ويقف عتقه على عتقه وإن أجل جاريته فالولد مملوك يعتق بعتقه وفي الجارية قولان أحدهما أنها تصير أم ولد له والثاني لا تصير وإن أتت المكاتب بولد من نكاح أو زنا ففيه قولان أحدهما أنه ملك للمولى يتصرف فيه والثاني أنه موقوف على عتق الأم ولا يجوز للمولى بيع المكاتب في أصح القولين ولا يبيع ما في ذمته في أصح القولين ويجوز أن يوصى بما في ذمته فإن عجز عن أداء المال إلى الموصى له كان للورثة فسخ الكتابة وإن كاتب أمه لم يملك تزوجها إلا بإذنها ولا يجوز له وطؤها فإن وطئها لزمه المهر وإن أحبلها صارت أم ولد له فإن أدت المال عتقت وصحبها كسبها وإن مات السيد قبل أن تؤدى عتقت بالاستيلاد وعاد الكسب إلى السيد وإن حبس المكاتب مدة لزمه أجره المثل في أحد القولين وتخليته مثل تلك المدة في القول الآخر وإن جنى عليه لزمه أرش الجناية وإن جنى المكاتب عليه جناية خطأ فدى نفسه بأقل الأمرين من قيمته أو أرش الجناية في أحد القولين وبأرش الجناية بالغاً ما بلغ في الآخر فإن لم يقد نفسه كان للمولى أن يعجزه وإن جنى على أجنبي فدى نفسه بأقل الأمرين من قيمته أو أرش الجناية فإن لم يقد يبيع في الجناية وانفسخت الكتابة وإن كاتبه على عوض مجرم أو شرط فاسد فسدت الكتابة وبقيت الصفة . وللسيد فسخها فإن دفع المال قبل الفسخ إلى الوكيل أو الوارث لم يعتق وإن دفعه إلى المالك عتق ورجع إلى المولى عليه بالقيمة ورجع هو على المولى بما دفع فإن كانا من جنس واحد سقط أحدهما بالآخر في أحد الأقوال ولا يسقط في الثاني ولا يسقط في الثالث إلا برضا أحدهما ولا يسقط في الرابع إلا برضاها وإن وصى بالمكاتب وهو لا يعلم بفساد الكتابة

(الخارجة) أن يشارطه على خراج معلوم يؤديه إلى السيد كل يوم ويكون باقي الكسب للعبد ويستقل بالكسب ولهما الفتح كل وقت .

(الكتابة) من الكتب وهو الجمع لأن الكتابة تجمع نجوماً (النجم) بفتح النون : الوقت سواء القريب والبعيد والنجمان وقتان

(القوابل) جمع قابلة وهي التي تتلقى الولد عند ولادة المرأة يقال قبلت القابلة المرأة بكسر الباء تقبلها بفتحها قبالة بكسر القاف قال الجوهري ويقال للقابلة أيضا قبيل وقبول (قوله وإن أسلمت أم ولد نصراني حيل بينه وبينها وأنفق عليها) هو بفتح الهجزة والقاء

﴿الولاء﴾ بفتح الواو وبالمد (قوله ومن عتق عليه مملوك بملك) يقال بملك ومملك بكسر الميم وفتحها قال أهل اللغة ملكك الشيء أملكه ملكا بكسر الميم وهو ملك يعنى وملك يعنى بفتح الميم وكسرها قال أبو قتية والجوهري وغيرهما الفتح أفصح (قوله أو جر الولاء إليهن من أعتقن) مثاله تزوج عبد لامرأة بمعتقة رجل فأولدها فولاء الولد لمولى الأم فأعتقت المرأة عبدًا فجر ولدها إليها ﴿الفرائض﴾ جمع فريضة من الفرض وهو التقدير لأن سبعة الورثة مقسمة ورجل فرضي وفارض عالم بالفرائض قال صاحب المحكم قال ابن الأعرابي يقال فارض وفريض كعالم وعليم

ففيه قولان أحدهما يصح والثاني لا يصح وإن أسلم عبد لكافر أمر بإزالة الملك فيه فإن كاتبه ففيه قولان : أحدهما يجوز ، والثاني لا يجوز .

﴿باب عتق أم الولد﴾

إذا وطئ جاريته أو جارية يملك بعضها فأولدها فالولد حر والجارية أم ولد له وإن أولد جارية ابنه فالولد حر وفي الجارية قولان أحدهما أنها أم ولد له وإن أولد جارية أجنبي بنكاح أو زنا فالولد مملوك لصاحب الجارية ولا تصير الجارية أم ولد له وإن أولد جارية أجنبي بشبهة فالولد حر والجارية ليست بأم ولد له في الحال فإن ملكها ففيه قولان أحدهما أنها تصير أم ولد له والثاني لا تصير وإن وطئ جاريته فوضعت مالم يتصور فيه خلق آدمي فيشهد أربع من القوابل أنه لو ترك لكان آدميًا ففيه قولان أحدهما أنها تصير أم ولد والثاني أنها لا تصير ولا يجوز بيع أم ولد ولا هبتها ولا الوصية بها ويجوز استخدامها وإجارتها ويجوز وطؤها وفي تزويجها ثلاثة أقوال أحدهما أنه يجوز له والثاني لا يجوز والثالث يجوز له برضاها وتعتق أم الولد يموت انسيد من رأس المال فإن جنت أم الولد فداها المولى بأقل الأمرين من قيمتها أو أرش الجناية فإن فداها بقيمتها ثم جنت جناية أخرى ففيه قولان أحدهما يفديها في الثانية أيضا بأقل الأمرين والثاني أنه يشارك المحنى عليه ثانيا المحنى عليه أو لا فيما أخذ ويشتركان فيه على قدر الجنيتين وإن أسلمت أم ولد نصراني حيل بينه وبينها وأنفق عليها إلى أن يموت فتعتق .

﴿باب الولاء﴾

ومن عتق عليه مملوك بملك أو باعتقه أو باعته أو بتدبيره أو بكتابته أو باستيلاده فولأؤه له وإن عتق على المكاتب عبد ففي ولأؤه قولان أحدهما أنه لمولاه والثاني أنه موقوف على عتقه فإن عتق فهو له وإن عجز نفسه فالولاء لمولاه وإن تزوج عبد لرجل بمعتقة لرجل فأنت منه بولد كان ولأؤه الولد لمعتق الأمة فإن أعتق أب الولد انجرت الولاء من مولى الأم إلى مولى الأب وإن أعتق جده والأب مملوك فقد قيل لا ينجر من مولى الأم إلى مولى الجد وقيل ينجر فإن أعتق الأب بعد ذلك انجر من مولى الجد إلى مولى الأب ومن ثبت له الولاء مات انتقل ذلك إلى عصبائه دون سائر الورثة يقدم الأقرب فالأقرب فإن كان له ابن وأب فالولاء لابن وإن كان له أخ وأب فالولاء للأب وإن كان له أخ من الأب والأم وأخ من الأب فالولاء للأخ من الأب والأم وإن كان له أخ وجد ففيه قولان أحدهما الولاء للأخ والثاني بينهما وإن كان له ابن أخ وعم فالولاء لابن الأخ وإن كان له عم وابن عم فالولاء للعم وإن لم تكن له عصة انتقل إلى مواليه ثم إلى عصبته على ما ذكرت وإن أعتق عبدا ثم مات وترك ابنتين ثم مات أحدهما وترك ابنا ثم مات العبد المقتق فماله للسكينة من العصبية وهو ابن المولى دون ابن ابن المولى وإن مات ابنه بعده وخلف أحدهما ابنا والآخر تسعة ثم مات العبد المقتق كان ماله بينهم على عددهم لكل ابن عشر ولا ترث النساء بالولاء إلا من أعتقن أو أعتق من أعتقن أو جر الولاء إليهن من أعتقن فإذا ماتت المرأة المقتقة انتقل حقها من الولاء إلى أقرب الناس إليها من عصباتها على ما ذكرت .

كتاب الفرائض

من مات وله مال ورث إلا المرتد فإنه لا يرث ومن بعضه حر وبعضه عبد ففيه قولان أحدهما يرث عنه ما جمعه بحريته والثاني لا يرث وإذا مات من يرث عنه بدى من ماله بمؤنة تجهيزه ودفنه ثم بقضاء ديونه ثم ينفذ وصاياه ثم يقسم تركته بين ورثته . والوارثون من الرجال خمسة عشر الابن

(الإرث) والبراث قال المرد أصله العاقبة ، ومعناه هنا الانتقال من واحد إلى آخر

(المباهلة) الملاعنة والمهالة اللعنة وسميت المباهلة لأن ابن عباس قال حين أنكر العول من شاء باهلته ويرث ولايساويه في هذا أحد (العول) زيادة السهام على أجزاء أصل المسئلة وارتفاعها . وأما قول الغزالي العول الرفع فأنكروه عليه لأن العول مصدر عال يعول عولا فهو لازم فصوابه أن يقول هو الارتفاع وهكذا فسرهُ الأزهري وغيره بالارتفاع والزيادة قالوا وعالت الفريضة إذا ارتفعت مأخوذة من قولهم عال الميزان فهو عائل أى مال وارتفع قال الرازي وقال بعضهم يقال عال الرجل الفريضة وأعالها فيعديه فان صح هذا صح كلام الغزالي (قوله كالأم إذا كانت أختا) هذا يتصور في نسكاح (١٠١) المحوس وفي رطء الشبهة بين

المباهلة وهي زوج وأم وأخت من أب وأم فيجعل للزوج النصف وللأخت النصف وللأم الثلث فتعال الفريضة بفرض الأم وهو سهمان تصير من ثمانية للزوج نصف عائل وللأخت نصف عائل وللأم ثلث عائل ، وإن اجتمع في شخص جهتا فرض كالأم إذا كانت أختا ورث بالقرابة التي لا تسقط وهي الأمومة ولا ترث بالأخرى . ﴿باب ميراث العصبه﴾

والعصبه كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى . وأقرب العصبات الابن ثم ابن الابن وإن سفل ثم الأب ثم الجد ما لم يكن إخوة ثم ابن الأب وهو الأخ ثم ابنه وإن سفل ثم ابن الجد وهو العم ثم ابنه وإن سفل ثم ابن جد الأب وهو عم الأب ثم ابنه وإن سفل ثم ابن جد الجد ثم ابنه وإن سفل وعلى هذا فإذا انفرد واحد منهم أخذ جميع المال وإذا اجتمع مع ذى فرض أخذ ما بقى بعد الفرض ولا يرث أحد منهم بالتعصيب وهناك من هو أقرب منه فإن استوى اثنان منهم في درجة فأولاهما من انتسب إلى الميت بأب وأم ولا يعصب أحد منهم أخته إلا الابن وابن الابن والأخ فانهم يعصبون أخواتهم للذكر مثل حظ الأنثيين ويعصب ابن الابن من يحاذيه من بنات عمه ويعصب ابن ابن الابن من فوقه من عماته وبنات عم أبيه إذا لم يكن لهن فرض ولا يشارك أحد منهم أهل الفرض في فرضه إلا ولد الأب والأم فإنهم يشاركون ولد الأم في فرضهم في المشتركة وهي زوج وأم أو جدة واثنان من ولد الأم وواحد من ولد الأب والأم فيجعل للزوج النصف وللأم أو الجدة السدس ولو ولد الأم الثلث يشاركهم فيه ولد الأب والأم وإن وجد في شخص جهة فرض وتعصيب كابن عم هو زوج أو ابن عم هو أخ من أم ورث بالفرض والتعصيب وإن كان في الورثة خنثى مشكل دفع اليه ما يتيقن أنه حقه ووقف ما شك فيه وإن لم يكن من العصبات أحد ورث المولى العتق رجلا كان أو امرأة فإن لم يكن فعصبته على ما ذكرته في باب الولاء فإن لم يكن وارث انتقل ماله إلى بيت المال ميراثا للمسلمين فإن لم يكن سلطان عادل كان لمن في يده المال أن يصرفه في المصالح أو أن يحفظه إلى أن يلى سلطان عادل ، وقيل يرد إلى ذوى الفرض غير الزوجين على قدر فروضهم إن كان هناك أهل الفرض وإن لم يكن صرف إلى ذوى الأرحام وهم ولد البنات وولد الأخوات وبنات الإخوة وبنات الأعمام وولد الأخ من الأم والعم للأم والعمة وأب الأم والخال والخالة ومن أدلى بهم يورثون على مذهب أهل التنزيل فيقام كل واحد منهم مقام من يدلى به فيجعل ولد البنات والأخوات بمنزلة أمهاتهن وبنات الإخوة والأعمام بمنزلة آبائهم وأب الأم والخال والخالة بمنزلة الأم والعم والأم والأم والعمة بمنزلة الأب .

﴿باب الجد والإخوة﴾

إذا اجتمع الجد مع الإخوة للأب والأم أو الإخوة للأب جعل كواحد منهم يقاسمهم ويعصب إناتهم

أولاًب مع إخوتهن ، وعصبه مع غيره وهن الأخوات لأبوين وأولاًب مع البنات وبنات الابن وقول المصنف العصبه كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى مراده كل ذكر نسب ليخرج الزوج والمعتقة من العصبات وكان ينبغي أن يذكرها وكأنه أراد عصبات النسب (المشركة) بفتح الراء أى المشترك فيها أو يكون تقديره مسألة الإخوة المشتركة (الخنثى المشكل) ضربان أشهرهما من له فرج امرأة وذكر رجل والثاني له ثقب لا يشبه واحدا منهما وقد أوضحت أحكامهما وطرق وضوحهما أكمل إيضاح في شرح المهذب (السلطان) يذكر ويؤث لغتان مشهورتان ولم يذكر ابن السكيت سوى التأنيث واختار المصنف التدكير بقوله عادل دون عادلة

المسلمين بأن يطأ بنته فتأني بوا . فهي أمه وأخته من أبيه (العصبه) هم أبو الإنسان وابنه والد كور المدلون بها بحيث لا يتخال أنثى قال أهل اللغة سموا عصبه لأنهم عصبوا به أى أحاطوا بالأب طرف والابن طرف والعم جانب والأخ جانب وبنوهم كذلك ، قالوا وكل شئ استدار حول شئ فقد عصب به ومنه العصائب وهي العمائم والعصبه جمع ووأحدهم عاصب نخازن وخزنة وظالم وظالمة وكافر وكفرة وفاجر وفجرة وبار وبررة وطالب وطلبة ونظاره وقال ابن قتيبة العصبه جمع لم أسمع له بواحد والقياس أنه عاصب وجمع العصبه عصبات . واعلم أن العصبه ثلاثة أقسام: عصبه بأنفسهم وهم من ذكرنا وعصبه بغيره وهن البنات وبنات الابن والأخت لأبوين

(الأكدرية) قيل سميت بذلك لأن رجلا يقال له أكدر سأله عنها فنسبت إليه وقيل لأنها كدبرت على زيد بن ثابت أصله فانه لا يفرض للأخت مع الجدة ولا يهيل مسائل الجد والإخوة والله أعلم ﴿كتاب النكاح إلى الطلاق﴾ قال الواحدى قال الأزهرى أصل النكاح في كلام العرب الوطء وقيل للتزوج نكاح لأنه سبب الوطء يقال نكح الأرض الطر ونكح الناس عينه قال الواحدى وقال أبو القاسم الزجاجى النكاح في كلام العرب بمعنى الوطء والعقد جميعا وموضوع نكح على هذا الترتيب في كلامهم للزوم الشيء الشئ را كبا عليه هذا كلام العرب الصحيح فاذا قالوا نكح فلان فلانة ينكحها نكحا ونكاحا أرادوا تزوجها قال ابن جنى سألت أبا علي الفارسي عن قولهم نكحها فقال فرقت العرب فرقا لطيفا يعرف به موضع العقد من الوطء فاذا قالوا نكح فلانة أو بنت فلان أو أخته أرادوا تزوجها وعقد عليها وإذا قالوا نكح امرأته (١٠٢) أو وزوجه لم يريدوا إلا الجامعة لأن يذكر امرأته وزوجه يستغنى عن العقد

قال الفراء العرب تقول نكح المرأة بضم النون بضعها وهو كناية عن الفرج فاذا قالوا نكحها فعندها أصاب نكحها وهو فرجها وقل ما يقال نكحها كما يقال بضعها هذا ما حكاه الواحدى وقال ابن فارس والجوهري النكاح الوطء وقد يكون العقد ونكحتها ونكحت هي أى تزوجت وأنكحته زوجته وهي نكح أى ذات زوج واستنكحها تزوجها وأنكحها زوجها هذا كلام أهل اللغة. وأما حقيقة النكاح عند الفقهاء ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا حكاه القاضي حسين في تعليقه أحدها أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء وهذا هو الذى صححه القاضي وأطنب

مالم ينقص حقه عن الثلث فان نقص حقه بالمقاسمة عن الثلث فرض له الثلث وجعل الباقي للإخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين وان اجتمع مع الأخ للأب والأم والأخ من الأب قاسمهما المال أثلاثا ثم ما حصل للأخ من الأب يرد على الأخ من الأب والأم فان كان ولد الأب والأم أختا واحدة رد عليها الأخ من الأب تمام النصف والباقي له وان اجتمع معه من له فرض جعل للجد الأوفر من المقاسمة أو ثلث ما يبقى بعد الفرض أو سدس جميع المال فان بقي شيء أخذه الإخوة وان لم يبق سقطوا مثل أن يكون زوج وأم وجد وأخ فيجعل للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس ويسقط الأخ ولا يفرض للأخت مع الجد إلا في الأكدرية وهي زوج وأم وأخت وجد فيجعل للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف فتعول إلى تسعة ثم يجمع نصف الأخت وسدس الجد فيجعل بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة.

كتاب النكاح

من جاز له النكاح من الرجال وهو جاز التصرف فان كان غير محتاج إليه كره له أن يتزوج وإن كان محتاجا استحب له أن يتزوج والأولى أن لا يزيد على امرأة واحدة وهو مخير بين أن يعقد بنفسه وبين أن يوكل من يعقد له ولا يوكل إلا من يجوز أن يقبل العقد بنفسه فان وكل عبدا فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز والمستحب أن لا يتزوج إلا من يجمع الدين والعقل فان لم يكن جاز التصرف فان كان صغيرا ورأى الأب أو الجد تزويجه زوجه وإن كان مجنونا فان كان يفيق في وقت لم يتزوج إلا بإذنه وإن كان لا يفيق وهو محتاج إلى النكاح زوجه الأب أو الجد أو الحاكم وإن كان سفيا وهو محتاج إلى النكاح زوجه الأب أو الجد أو الحاكم فإن أذنوا له فعقد بنفسه جاز وإن كان يكثر الطلاق سرى تجارية وإن كان عبدا صغيرا زوجه المولى وإن كان كبيرا تزوج بإذن المولى وهل للمولى أن يجبره على النكاح فيه قولان أحدهما أنه ليس له إجباره فإن طلب العبد النكاح فهل يجبر المولى عليه فيه قولان أحدهما أنه لا يجبر ومن جاز لها النكاح من النساء فان كانت لا تحتاج إلى النكاح كره لها أن تتزوج

في الاستدلال له وبه قطع صاحب التتمة وهو الذى جاء به القرآن العزيز والأحاديث والثاني أنه حقيقة وإن

في الوطء مجاز في العقد وبه قال أبو حنيفة والثالث أنه حقيقة فيهما بالاشتراك (قوله وإن كان يكثر الطلاق سرى جارية) هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف سرى جارية ويقع في أكثر النسخ بجارية والصواب حذفها وضبطناه كثير الطلاق ويقع في أكثر النسخ يكثر وكلاهما صحيح المعنى والسرية بضم السين قال الأزهرى وغيره هي فعيلة من السر وهو الجمع سى سراً لأنه يفعل سراً وقالوا سر به بالضم ولم يقولوها بالكسر ليفرقوا بين الزوجة والأمة كما قالوا للشيخ الذى أتت عليه دهور دهرى بالضم وللجد دهرى بالفتح وكلاهما نسبة إلى الدهر وقال أبو الهيثم هي مشتقة من السر وهو السرور لأن صاحبها يسرها قال الأزهرى هذا القول أحسن والأول أكثر وقال الجوهري هي مشتقة من السر وهو الجمع ومن السر وهو الإخفاء لأنه يخفيها من زوجته ويستترها أيضا من ابتذال غيرها من الإماء قال ويقال تنمرت جارية وتسريت كما قالوا تظننت وتظنيت من الظن .

(الكف) المثل وقد سبق إيضاحه ولغاته في المسابقة (البكر) العذراء الباقية على حالها الأولى وصاحبة البكارة والجمع أبكار والمصدر البكارة بالفتح (الثيب) الموطوءة وقد ثبتت بفتح الشاء . قال أهل اللغة يقع الثيب على الرجل والمرأة وبه جاء الحديث الصحيح «الثيب بالثيب جلد مائة والرجم» (الإدلاء) التوصل والوصلة (الضعيف) هنا ضعيف العقل لهرم وغيره (عضل) المنع عضل المرأة يعضل بضم الضاد وكسرهما إذا امتنع من تزويجها (العجمي) (١٠٢) كل من لم يكن أبوه عربيا سواء

فيه جميع الطوائف

(القرشي والهاشمي)

منسوبان الى قريش

وهاشم وتقدم بينهما في

أول الكتاب في نسب

الشافعي ، سمي هاشميا لأنه

كان يهشم الثريد لقومه

وغيرهم جودا واسم هاشم

عمرو وفيه أنشدوا :

عمر العلي هشم الثريد لقومه

ورجال مكة مستنون عجاف

وقريش من القرش

وهو الكسب والجمع

يقال قرش يقرش بكسر

الراء قال الفراء والجمهور

وبه سميت قريش وكانوا

أصحاب كسب وقيل غير

ذلك ويقال قرشي وقريشي

والختار صرف قريش قال

الله تعالى «لا يلاف قريش»

ويحوز ترك صرفه وجاء

في الشعر مصروفا وغير

مصروف فمن صرف أراد

الحى ومن تركه أراد

القبيلة (العفيفة) هنا

المصونة عن الفواحش

(والفاجر) مرتكبها

ومعناه أن الفاسق ليس

وإن كانت محتاجة إليه استحب لها أن تتزوج وإن كانت حرة ودعت إلى كنفه وجب على الولي تزويجها وإن كانت بكرا جاز للأب والجد تزويجها بغير إذنها والمستحب أن يستأذنها إن كانت بالغة وإذنها السكوت وإن كانت ثيبا فإن كانت عاقلة لم يجز لأحد تزويجها إلا بإذنها بعد البلوغ وإذنها بالنطق فإن كانت مجنونة فإن كانت صغيرة جاز للأب والجد تزويجها وإن كانت كبيرة جاز للأب والجد والحاكم تزويجها وإن كانت أمة وأراد المولى تزويجها بغير إذنها جاز وإن دعت المولى إلى تزويجها لم يلزم المولى تزويجها وقيل إن كانت محرمة عليه لزمه تزويجها وإن كانت مكاتبه لم يجز للمولى تزويجها بغير إذنها وإن دعت هي إلى تزويجها فقد قيل يجب وقيل لا يجب . ولا يصح نكاح المرأة إلا بولي ذكر فإن كانت أمة زوجها السيد وإن كانت لامرأة زوجها من يزوج المرأة بإذنها وإن كانت المرأة غير رشيدة فقد قيل لا تزوج وقيل يزوجها أب المرأة وجدها وإن كانت حرة زوجها عصبتها وأولاهها الأب ثم الجد ثم الأخ ثم ابن الأخ ثم العم ثم ابن العم ثم المولى ثم عصبة المولى ثم مولى المولى ثم عصبته ثم الحاكم ولا يزوج أحد منهم وهناك من هو أقرب منه فإن استوى اثنان في الدرجة وأحدهما يدلى بالأبوين والآخر بالأب فالولي هو الذى يدلى بالأبوين في أصح القولين وفيه قول آخر أنهما سواء وإن استوى اثنان في الدرجة والإدلاء فالأولى أن يقدم أسنهما وأعلمهما وأفضلهما فإن سبق الآخر فزوج صح وإن تشاحا أقرع بينهما فإن خرجت القرعة لأحدهما فزوج الآخر فقد قيل يصح وقيل لا يصح ولا يجوز أن يكون الولي عبدا ولا صغيرا ولا سفيفا ولا ضعيفا ولا يجوز أن يكون الولي فاسقا إلا السيد في تزويج أخته وقيل إن كان غير الأب والجد جاز أن يكون فاسقا وهو خلاف النص وهل يجوز أن يكون الولي أعمى فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز ولا يجوز أن يكون ولي المسامة كافرا ولا ولي الكافرة مسلما إلا السيد في الأمة والاساطان في نساء أهل الذمة وإن خرج الولي عن أن يكون وليا انتقلت الولاية إلى من بعده من الأولياء وإن عضلها وقد دعت إلى كنفه أو غاب زوجها الحاكم ولم تنتقل الولاية إلى من بعده وقيل إن كانت الغيبة إلى مسافة لا تقصر فيها الصلاة لم تزوج حتى يستأذن ويجوز للولي أن يوكل من يزوج وقيل لا يجوز لغير الأب والجد إلا بإذنها ويجب أن يعين الزوج في التوكيل في أحد القولين ولا يجب في الآخر ولا يجوز أن يوكل إلا من يجوز أن يكون وليا وقيل يجوز أن يوكل الفاسق وليس للولي ولا للوكيل أن يوجب النكاح لنفسه وقيل يجوز للسلطان فيمن هو في ولايته ولا يجوز لأحد أن يتولى الإيجاب والقبول في نكاح واحد وقيل يجوز للجد أن يوجب ويقبل في تزويج بنت ابنه وابن ابنه ولا يزوج أحد من الأولياء المرأة من غير كنفه إلا برضاها ورضا سائر الأولياء فإن دعت إلى غير كنفه لم يلزم الولي تزويجها والكفاءة في النسب والدين والصنعة والحرية ولا تزوج عريية بأعجمي ولا قرشية بغير قرشي ولا هاشمية بغير هاشمي ولا عفيفة بفاجر ولا حرة بعبد ولا بنت تاجر أو تانيء بحائك أو حجام فإن زوجها من غير كنفه بغير رضاها وبغير رضا بقية الأولياء فالنكاح باطل وقيل فيه قولان أحدهما

كفوا للمرأة العدل . قال صاحب المحكم العفة الكف عما لا يحل ولا يحمد يقال عف يعف عفة وعفافا وعفاقة وتعفف واستعفف ورجل عف وعفيف وامرأة عفيفة وجمع العفيف أعفة وأعفاء قال غيره ونسوة عفاف وأعفه الله (التانيء) صاحب العقار وهو مضموز بلا خلاف بين أهل اللغة . قال ابن فارس والجوهري وغيرهما هو من تأنت بالبلد بالهمز إذا قطبته قال الجوهري وجمع التانيء تناء كفاجر وفجار والاسم منه التناءة هذا كلام أهل اللغة ووقع في نسخ التنبيه بنت تاجر أو تان بالنون المنونة كقاض وهو لحن بلا خلاف وصوابه تانيء بالهمز وتكتب بالياء

(قوله بحضرة شاهدين) فيه لغات (٤٠) تقدمت في الوكالة (قوله فان عقد بشهادة مجهولين جاز على النصوص)

أراد مجهولي العدالة باطنا فقط فان جهلا ظاهرا أيضا أو جهلا اسلاميا أو خريهما لم يحز (التسريح) الإرسال (الناصية) مقدم الرأس (العزل) أن يجمع فإذا قارب الإنزال نزع ولا ينزل في الفرج وتتأذى المرأة بذلك (الاستحداد) إزالة شعر العانة وهو الذي حول الفرج سواء أزالته بقتف أو نورة أو حلق مأخوذ من الحديد وهى المسوسى التي يخلق بها (الأمهات) جمع الأم قال الواحدى أكثر استعمال العرب فى الآدميات الأمهات وفى غيرهن من الحيوانات الأمات بحذف الهاء وجاء فى الآدميات الأمات بحذفها وفى غيرهن إثباتها ويقال فى الأم أمهة والهاء فى أمهة وأمهات زائدة عند الجمهور وقيل أصلية قال ابن الأنبارى الأصل أم ثم يقال فى النداء يأمه فيدخلون هاء السكت وبعض العرب يسقط الألف ويشبه هاء السكت بناء التأنيث فيقول يأمت كما قالوا يأبت لعنت بفتح العين والنداء المراد المشقة الشديدة والمراد هنا خوف الوقوع فى الزنا وقال البرد العنت المهلاك والمعنى من خاف أن تحمله الشهوة على موافقة الزنا فيهلك بالاشم أو الحد وقال الفراء

أن النكاح باطل والثانى أنه صحيح ولها الخيار ولا يصح النكاح إلا بحضرة شاهدين ذكرين حرين مسلمين عدلين فان عقد بشهادة مجهولين جاز على النصوص ولا يصح إلا على زوجين معينين ؛ ويستحب أن يخطب قبل العقد وأن يقول قبل العقد أزواجك على ما أمر الله به من إمساك بعروف أو تسريح بإحسان ولا يصح العقد إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح فان قال زوجتك أو أنكحتك فقال قبلت ولم يقل نكحتها أو تزويجها فقد قيل يصح وقيل لا يصح وقيل على قولين وإن عقد بالعجمية وهو يحس بالعربية لم يصح وإن لم يحسن صح على ظاهر المذهب وقيل لا يصح ويجب تسليم المرأة فى منزل الزوج وإن كانت بمن يمكن الاستمتاع بها فان سألت الإنظار ثلاثة أيام أنظرت وإن كانت أمة لم يجب تسليمها إلا بالليل والمستحب إذا سلمت الى الزوج أن يأخذ بناصيتها أول ما يلقاها ويقول بارك الله لكل واحد منا فى صاحبه ويملك الاستمتاع بها من غير إضرار وله أن يسافر بها إن شاء وله أن ينظر الى جميع بدنها وقيل لا ينظر الى الفرج ولا يحوز وطؤها فى حال الحيض ولا فى الدبر وإن كانت أمة فله أن يعزل عنها والأولى أن لا يعزل وإن كانت حرة لم يحز إلا بإذنها وقيل يحوز من غير إذنها وله أن يجبرها على ما يقف الاستمتاع عليه كالغسل من الحيض وترك السكر . وأما ما يكمل به الاستمتاع كالغسل من الجنابة واجتناب النجاسة وإزالة الوسخ والاستحداد ففيه قولان .

باب ما يحرم من النكاح

ولا يصح نكاح المحرم والمرتد والخنى المشكل وهو الذى له فرج الرجل وفرج المرأة ويبول منهما دفعة واحدة ويميل الى الرجال والنساء ميلا واحدا ويحرم على الرجل نكاح الأم والجدة والبنات وبنات الأولاد وإن سفلوا والأخوات وبنات الأخوات وبنات أولاد الأخوات وإن سفلوا وبنات الإخوة وبنات أولاد الأخوات وإن سفلوا والعمات والحالات وإن علون ويحرم عليه أم المرأة وجداتها وبنات المرأة وبنات أولادها فان بنت الأم منه قبل الدخول بها حلان له فان دخل بها حرم من على التأييد ويحرم عليه أم من وطئها بملك أو بشبهة وأمهاها وبنات من وطئها بملك أو بشبهة وبنات أولادها فان لمسها بشهوة فيما دون الفرج ففيه قولان ويحرم عليه زوجة أبيه وأزواج آبائه وزوجة ابنه وأزواج أولاده ومن دخل بها الأب بملك أو بشبهة أو دخل بها أبوه ومن دخل بها الابن بملك البين أو بشبهة أو دخل بها أولاده وإن تزوج امرأة ثم وطئها أبوه أو ابنه بشبهة أو وطئ هو أمها أو بنتها بشبهة انفسخ نكاحها ويحرم عليه أن يجمع بين المرأة وأختها وبين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها وما حرم من ذلك بالنسب حرم بالرضاع ومن حرم نكاحها ممن ذكرناه حرم بالرضاع ومن حرم نكاحها ممن ذكرناه حرم وطئها بملك البين وإن وطئ أمة بملك البين ثم تزوج أختها أو عمتها أو خالتها حلت المنكوحة وحرمت المملوكة ويحرم على المسلم نكاح المجوسية والوثنية والمرتدة والمولودة بين المجوسى والكتابية وهل يحرم المولودة بين السكتانى والمجوسية فيه قولان ويحرم على المسلم نكاح الأمة الكتابية ولا يحرم وطئها بملك البين ويحرم على الحر نكاح الأمة المسلمة إلا أن يخاف العنت ولا يحد صدق حرة فان جمع بين حرة وأمة ففيه قولان أحدهما يبطل النكاح فيهما والثانى أنه يصح فى الحرة ويبطل فى الأمة ويحرم على الرجل نكاح جارية ابنه ونكاح جاريته ويحرم على العبد نكاح مولاته فان تزوج جارية أجنبى ثم اشتراها انفسخ النكاح وإن اشتراها ابنه فقد قيل يفسخ وقيل لا يفسخ وإن تزوجت الحرة بعبد ثم اشتريته انفسخ النكاح وتحرم الملاعنة على من لاعنها والطلقة ثلاثا على من طلقها

ويحرم

العنت هنا الفجور (الرتابة بالحل) الشاكة فيه (الشفار) بكسر الشين قال ثعلب هو مأخوذ من شفر الكلب، برجله إذا رفعها فبال
قال معناه رفعت رجلي عما أراد فأعطيته أياه ورفع رجله عما أردت فأعطانيه وقال غيره معناه لا ترفع رجل بني أو أختي حتى أرفع
رجل بنتك أو أختك وقيل مأخوذ من شفر البلد إذا خلا بخاؤ النكاح من مهر (البضع) بضم الباء هو الفرج قال الأزهري قال
ثعلب قيل هو الفرج وقيل الجماع نفسه (قوله زوج الرجل وليته) يعني قريبته والولي في اللغة بإسكان اللام هو القرب فهو وليها
وهي وليته (المتعة) قال الأزهري وغيره سمي نكاح المتعة لانتفاعها بما يعطيها وانتفاعه بها بقضاء شهوته وكل ما انتفع به فهو متاع
ومتعة (الخطبة) هنا بكسر الخاء (الجدام) داء معروف يأكل اللحم ويتناثر منه قال الجوهري وقد جذم الرجل بضم الجيم فهو مجذوم
ولا يقال أجذم (البرص) بالفتح يياض معروف ، وعلامته أن يعصر فلا يحمر وقد برص بفتح الباء وكسر الراء فهو أبرص (قوله
وإن وجد أحدهما الآخر خشي) يعني خشي واختا قد بان رجلا أو امرأة (الرتق) بفتح الراء والتاء وهو التحام الفرج بحيث لا يمكن
دخول الذكر (قوله وإن وجد الزوج بالمرأة رتقا أو قرنا) هو بفتح الراء (١٠٥) وإسكانها قال أهل اللغة القرن

بإسكان الراء هو العفلة
بالعين المهملة والفاء
الفتوحين وهي لحمة
تكون في فم فرج المرأة
وقيل عظمة والمشهور
لحمة قالوا والقرن بفتح
الراء مصدر قرنت قرنا
قرنا كبرصت تبرص برصا
فيجوز أن يقرأ كلام
المصنف بالفتح والإسكان
فالفتح على إرادة المصدر
والإسكان على إرادة الاسم
ونفس العفلة إلا أن الفتح
أرجح لكونه موافقا
لباق العيوب فأنها كلها
مصادر وعطف مصدر
على مصدر أحسن من
عطف اسم عليه فثبت
أن الراجح الفتح مع

ويحرم على الرجل نكاح المحرمة والمعتدة من غيره ويكره له نكاح المرتابة بالحل فان نكحها
فقد قيل يصح وقيل لا يصح ، ويحرم على الحر أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة وله أن
يغتأ بملك اليمين ماشاء ، ويحرم على العبد أن يجمع بين أكثر من امرأتين ولا يصح نكاح الشفار وهو
أن يزوج الرجل وليته من رجل على أن يزوجه ذلك وليته ويكون بضع كل واحدة منهما صداقا
للأخرى ولا يصح نكاح العبد على أن تكون رقبته صداقا للمرأة ولا نكاح المتعة وهو أن يتزوجها
إلى مدة ولا نكاح المحلل وهو أن ينكحها ليحلها للزوج الأول فان عقد لذلك ولم يشترط في العقد
كره ولم يفسد العقد وإن تزوجها على أنه إذا أحلها طلقها ففيه قولان أحدهما أنه يبطل ، والثاني
لا يبطل وإن تزوج بشرط الخيار فالعقد باطل وإن تزوج بشرط عليه أن لا يطأها بطل العقد وإن
تزوج على أن لا ينفق عليها أو لا يبيت عندها أو لا يتسرى عليها أو لا يسافر بها أو لا يقسم لها بطل
الشرط والمسمى وصح العقد ووجب مهر المثل وقيل إن شرط ترك الوطء أهل الزوجة بطل العقد
وإذا طالت المرأة ثلاثا أو توفي عنها زوجها فاعتدت منه حرم التصريح بخطبتها ولا يحرم التعريض
وإن خالعا زوجها فاعتدت منه لم يحرم على زوجها التصريح بخطبتها ويحرم على غيره وفي التعريض
قولان أحدهما يحرم والثاني لا يحرم ، ويحرم على الرجل أن يخاطب على خطبة أخيه إذا صرح له
بالإجابة فان خالف وتزوج صح العقد وإن عارض له بالإجابة ففيه قولان أحدهما أنه لا يحرم خطبتها
والثاني يحرم .

باب الخيار في النكاح والرد بالعيب

إذا وجد أحد الزوجين بالآخر جنونا أو جذاما أو برصا ثبت له الخيار وإن وجد أحدهما الآخر خشي
ففيه قولان وإن وجد الزوج بالمرأة رتقا أو قرنا ثبت له الخيار وإن وجدت المرأة زوجها عنيئا أو محبوبا
ثبت لها الخيار وإن وجدته خصيا أو مسلولاً ففيه قولان أحدهما أنه لا خيار لها وإن حدث العيب

(١٤ - تنبيه)

جواز الإسكان هذا هو الصواب . وأما إنكار بعضهم على الفقهاء فتحه وتلجينه إياهم فغلط
منه فأحش وهو مردود بما نقلته عن أعلام أئمة اللغة ولقد أحسن الامام العلامة أبو محمد بن عبد الله بن بري فقال قال القزاز
القرن بالفتح العيب وهو من قولك امرأة قرناء بينة القرن والقرن بالإسكان العفلة (العين) بكسر العين والنون المشددة وهو
العاجز عن الوطء وربما اشتهاه ولا يمكنه مشتق من عن الشيء إذا اعترض أي يعترض عن عيني الفرج وشماله وقيل من عنان
الدابة أليته قالوا يقال عن يعن وعنا وعنونا واعتن اعترض قال ابن الأعرابي جمع العين والمعنون عنن قال يقال عن الرجل
وعن وعنن وأعن فهو عين معنوع معن معن قال صاحب المحكم هو عين بين العانة والعينة والعينية قال أبو عبيد امرأة عينية
وهي التي لا تريد الرجال وأما ما يقع في كتب أصحابنا من قولهم العنة يريدون التبعية فليس بمعروف في اللغة وإنما العنة الحظيرة
من الحشب تجعل للابل والغنم تحبس فيها (المحبوب) من جب ذكره مشتق من الجب وهو القطع (الخصي والمسلول) قيل الخصي
من قطعت أنثياه مع جلدتهما . والمسلول من أخرجتاه من دون جلدتهما ، وقيل الخصي من قبلت أنثياه والمسلول من أخذناه منه

بالزواج كان لما أن تفسخ وإن عادت بالزوجة ففيه قولان أحدهما أن له الفسخ وإن وجد أحدهما بالآخر
 عينا من هذه العيوب وبه مثله فقد قيل يفسخ وقيل لا يفسخ ولا يصح الفسخ بهذه العيوب إلا على
 الفور ولا يجوز إلا بالحاكم ومتى وقع الفسخ فإن كان قبل الدخول سقط المهر وإن كان بعد الدخول
 نظر فإن كان بعيب حدث بعد الوطء وجب المسمى وإن كان بعيب قبل الوطء سقط المسمى ووجب
 مهر المثل وهل يرجع به على من غره فيه قولان وليس لولي الحرة ولا لسيد الأمة ولا لولي الطفل
 تزويج المولى عليه ممن به هذه العيوب فإن أرادت الحرة أن تتزوج بمنجنون كان للولي منعها وإن
 أرادت أن تتزوج بمحبوب أو عتيق لم يكن له منعها وإن أرادت أن تتزوج بمجنون أو أبرص فقد
 قيل له منعها وقيل ليس له وإن حدث العيب بالزوج ورضيت به المرأة لم يجبرها الولي على الفسخ
 وإن اختلف الزوجان في التمين فادعت المرأة وأنكر الرجل فالقول قوله مع يمينه وإن أقر بالتمين
 أجل سنة من يوم المرافعة فإن جامعها وأدناه أن يغيب الحشفة في الفرج سقطت المدة وإن ادعى أنه وطئها
 وهي ثيب فالقول قوله مع يمينه وإن كانت بكرا فالقول قولها مع يمينها وإن اختارت المرأة المقام
 معه قبل انقضاء الأجل لم يسقط خيارها على المنصوص وإن جبّ بعض ذكره وبقي ما يمكن الجماع به
 فدعى أنه يمكنه الجماع وأنكرت المرأة فقد قيل القول قوله وقيل القول قولها وإن اختلفا في القدر
 الباقي هل يمكن الجماع به فالقول قول المرأة وإن تزوج امرأة وشرط أنه حرّ فخرج عبدا فهل يصح
 النكاح فيه قولان أحدهما أنه باطل والثاني أنه صحيح ويثبت لها الخيار وإن شرط أنها حرة فخرجت
 أمة وهو ممن يحل له نكاح الأمة ففيه قولان أحدهما أنه باطل والثاني أنه صحيح وهل له الخيار
 فيه قولان أحدهما أن له الخيار وقيل إن كان الزوج عبدا فلا خيار له قولاً واحداً والأول أصح فإن كان
 قد دخل بها وقلنا إن النكاح باطل أو قلنا إنه يصح ولها الخيار فاختارت الفسخ لزمه مهر مثلها وهل
 يرجع به على من غره فيه قولان وإن أتت بولد لزمه قيمته يوم الوضع ويرجع بها على من غره وإن تزوج
 امرأة وشرط أنها أمة فخرجت حرة أو على أنها كتابية فخرجت مسلمة ففيه قولان أحدهما أن
 النكاح باطل والثاني أنه صحيح ولا خيار له وإن تزوج امرأة ثم بان أنها أمة وهو ممن يحل له
 نكاحها أو بان أنها كتابية فقد قيل فيها قولان أحدهما أن له الخيار والثاني أنه لا خيار له وقيل
 في الأمة لا خيار له وفي الكتابية ثبت الخيار وإن تزوج عبد بأمة ثم أعتقت الأمة ثبت لها الخيار وفي
 وقته ثلاثة أقوال أحدها أنه على الفور والثاني أنه إلى ثلاثة أيام والثالث إلى أن يطأها فإن أعتقت وهي
 في عدة من طلاق رجعي فلم تفسخ أو اختارت المقام لم يسقط خيارها فإن لم تفسخ وادعت الجهل
 بالعتق ومثله يجوز أن يخفى عليها قبل قولها وإن ادعت الجهل بالخيار ففيه قولان أحدهما يقبل والثاني
 لا يقبل وإن أعتقت فلم تفسخ حتى أعتق الزوج ففيه قولان أحدهما يبطل خيارها والثاني لا يبطل ويجوز
 لها الفسخ بالعتق من غير حاكم فإن فسخت قبل الدخول سقط المهر وإن فسخت بعد الدخول
 بعقوبته وجب المسمى وإن فسخت بعد الدخول بعقوبته سقط المسمى ووجب مهر المثل وإن
 طلقها الزوج قبل أن تختار الفسخ ففيه قولان أحدهما أنه يقع والثاني أنه موقوف فإن فسخت لم
 يقع وإن لم تفسخ تبين أنه قد وقع .

(قوله أجل سنة من يوم
 المرافعة) أي من يوم
 المرافعة إلى القاضي
 لضرب المدة (قوله أو
 اختارت المقام) بضم الميم
 (المشرك) الكافر على أي
 ملة كان

﴿باب نكاح المشرك﴾

إذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أو أسلمت المرأة والزوج يهودي أو نصراني فإن كان
 ذلك قبل الدخول تعجلت الفرقة وإن كان بعد الدخول وقفت الفرقة على انقضاء العدة فإن أسلم الآخر
 قبل انقضائها فهما على النكاح وإن لم يسلم حتى انقضت العدة حكم بالفرقة من حين أسلم الأول منهما

فإن وطئها في العدة ولم يسلم الثاني منهما وجب المهر فإن أسلم فالمنصوص أنه لا يجب المهر وفيه قول يخرج
أنه يجب وإن أسلم الحر وتحت أكثر من أربع نسوة وأسلمن معه اختار أربعا منهن فإن لم يفعل أجبر على
ذلك وأخذ بنقتهن إلى أن يختار فإن طلق واحدة منهن كان ذلك اختيارا لها وإن ظاهر منها أو آلى
لم يكن اختيارا وإن وطئها فقد قيل هو اختيار وقيل ليس باختيار وإن مات قبل أن يختار وقب
ميراث أربع منهن إلى أن يصطاحن فإن أسلم وتحت أم وبنت أسلمتا معه فإن كان قد دخل بهما
انفسخ نكاحهما وإن لم يدخل بواحدة منهما ففيه قولان أحدهما يثبت نكاح البنت ويطل نكاح
الأم والثاني وهو الأصح أنه يختار أيتهما شاء وينفسخ نكاح الأخرى وإن دخل بالبنت دون الأم
ثبت نكاح البنت وانفسخ نكاح الأم وإن دخل بالأم دون البنت ففيه قولان أحدهما ينفسخ
نكاحهما وحرمتا على التأيد والثاني يثبت نكاح الأم وينفسخ نكاح البنت فإن أسلم وتحت أربع
إماء فأسلمن معه فإن كان ممن يحل له نكاح الإماء اختار واحدة منهن وإن كان ممن لا يحل له نكاح
الإماء انفسخ نكاحهن وإن نكح حرة وإماء وأسلمت الحرة معه ثبت نكاحها وانفسخ نكاح
الإماء وإن لم تسلم الحرة وأسلم الإماء وقب أحرهن على إسلام الحرة فإن أسلمت قبل انقضاء العدة
لزم نكاحها وانفسخ نكاحهن وإن لم تسلم حتى انقضت عدتها وهو ممن يحل له نكاح الإماء كان له
أن يختار واحدة من الإماء وإن أسلم وتحت إماء وهو موسر فلم يسلمن حتى أعسر ثم أسلمن كان له
أن يختار واحدة من الإماء وإن أسلم عبد وعنده أربع نسوة فأسلمن معه اختار اثنتين فإن أسلم
وأعتق ثم أسلمن أو أسلمن وأعتق ثم أسلم ثبت نكاح الأربع وإن أسلم الزوجان وبينهما نكاح متعة
أو نكاح شرط فيه خيار الفسخ متى شاء أو شاء أحدهما لم يقرأ عليه وإن أسلمها وقد تزوجها في العدة
أو بشرط خيار الثلث فإن أسلمها قبل انقضاء العدة أو قبل انقضاء مدة الخيار لم يقرأ عليه وإن أسلمها
بعد انقضاء العدة أو بعد انقضاء الخيار أقرأ عليه وإن قهر حربي حرية على الوطء أو طأعته ثم أسلمها
فإن اعتق ذلك نكاحا أقرأ عليه وإن لم يعتقه نكاحا لم يقرأ عليه وإن ارتد الزوجان المسلمان
أو أحدهما قبل الدخول تعجلت الفرقة وإن كان بعد الدخول وققت الفرقة على انقضاء العدة فإن
اجتمعا على الإسلام قبل انقضائها فهما على النكاح وإن لم يجتمعا قبل انقضاء العدة حكم بالفرقة وإن
انتقل المشرك من دين إلى دين يقرأ أهله عليه ففيه قولان أحدهما يقرأ عليه والثاني لا يقرأ عليه
وما الذي يقبل منه فيه قولان أحدهما الإسلام والثاني الإسلام أو الدين الذي كان عليه .

باب الصداق

المستحب أن لا يعقد النكاح إلا بصداق وما جاز أن يكون ثمنًا جاز أن يكون صداقا فإن ذكر صداقا
في السر وصداقا في العلانية فالصداق ماعقد به العقد ولا يزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر المثل ولا ابنة
الصغير بأكثر من مهر المثل فإن نقص ذلك وزاد هذا بطلت الزيادة ووجب مهر المثل ولا يزوج السفية
بأكثر من مهر المثل فإن زاد بطلت الزيادة ولا يزوج العبد بأكثر من مهر المثل ومهر امرأته في كسبه إن
كان مكتسبا أو فيما في يده إن كان مأذونا له في التجارة فإن لم يكن مكتسبا ولا مأذونا ففي ذمته إلى أن يعق
في أحد القولين أو يفسخ النكاح وفي ذمة السيد في الآخر وإن زاد على مهر المثل وجبت الزيادة في ذمته
يتبع بها إذا عتق وإن تزوج بغير إذنه ووطئ في المهر ثلاثة أقوال : أحدها يجب حيث يجب المهر
في النكاح الصحيح والثاني أنه يتعلق بذمته والثالث أنه يتعلق برقبته تباع فيه ويجوز أن يكون الصداق
عينا تباع ودينا يسلم فيه ومنفعة تسكرى ويجوز حالا ومؤجلا ولا يجوز في البيع والإجارة من المحرم
والجهول لا يجوز في الصداق وتملك المرأة المهر بالتسمية وتملك التصرف فيه بالقبض ويستقر بالموت

﴿ الصداق ﴾ بفتح الصاد

وكسرهما ويقال صدقة

بفتح الصاد وضم الدال

وصدقة بضم الصاد

وإسكان الدال أربع لغات

مشهورات وأضدقت

المرأة سميت لها صداقا

ومهرتها أمهرها بضم

الماء وأمهرتها لغتان

وله سبعة أسماء : الصداق

والمهر والنحلة والفريضة

والأجر والعلقة والعقر

أر الدخول وهل يستقر بالحياة فيه قولان أحدهما أنه لا يستقر ولها أن تمنع من تسليم نفسها حتى
تقبض فإن تشاح أجبر الزوج على تسليمه إلى عدل وأجبرت المرأة على التسليم فإذا دخل بها سلم المهر
إليها وإن لم يسلم لزمه نفقتها وفيه قول آخر أنه لا يجبر واحد منهما بل أيهما بدأ بالتسليم أجبر الآخر
عليه وإن تمانعا لم تجب نفقتها فإن تبرعت وسلمت نفسها حتى وطئها سقط حقها من الامتناع وإن هلك
الصداق قبل القبض أو خرج مستحقا أو كان عبداً خرج حراً أو وجدت به عيباً فردته رجع إلى
مهر المثل في أصح القولين وإلى قيمة العين في القول الآخر وإن وردت الفرقة من جهتها قبل الدخول
بأن ارتدت أو أساست سقط مهرها وإن قتلت نفسها فقد قيل فيه قولان أحدهما يسقط مهرها والثاني
لا يسقط وقيل إن كانت حرة لم يسقط وإن كانت أمة سقط وإن وردت الفرقة من جهته بأن أسلم
أو ارتد أو طلق سقط نصف المهر وإن اشترت زوجها فقد قيل يسقط النصف وقيل يسقط كله ومتى
ثبت له الرجوع بالنصف فإن كان باقياً على جهته رجع في نصفه وإن كان فائتاً أو مستحقاً بدين أو شفعة
رجع إلى نصف قيمته أقل ما كانت من يوم العقد إلى يوم القبض وإن كان زائداً زيادة منفصلة كالولد
والثمرة رجع في نصفه دون زيادته وإن كان زائداً زيادة متصلة كالسمن والتعلم فالمرأة بالخيار بين أن
ترد النصف زائداً وبين أن تدفع إليه قيمة النصف وإن كان ناقصاً فالزوج بالخيار بين أن يرجع فيه
ناقصاً وبين أن يأخذ نصف قيمته وإن كانت قد وهبت منه الصداق قبل ففیه قولان أحدهما أنه
يرجع عليها بنصف بدله وإن كان ديناً فأبرأته منه ففيه قولان أحدهما أنه لا يرجع عليها وإن حصلت
الفرقة والصداق لم يقبض فعفا الولي عن حقها لم يصح العفو وفيه قول آخر أنه إن كانت بكر صغيرة
أو مجنونة فعفا الأب أو الجد عن حقها صح العفو وإن فوضت المرأة بضعها من غير بدل لم يجب لها
المهر بالعقد ولها المطالبة بالفرض فإن فرض لها مهرًا صار ذلك كالمسمى في العقد في جميع ما ذكرناه
وإن لم يفرض حتى دخل بها وجب لها مهر المثل وإن مات أحدهما قبل الفرض ففيه قولان أحدهما
يجب لها مهر المثل والثاني لا يجب وإن طلقها قبل الفرض وجب لها المنة وإن تزوجها على مهر فاسد
أو على ما يتفقان عليه في الثاني وجب لها مهر المثل واستقر بالموت أو الدخول وسقط نصفه بالطلاق
قبل الدخول وإن كانا ذميّن وعقدا على مهر فاسد ثم أساما قبل التقابض سقط ذلك ووجب مهر
المثل وإن أساما بعد التقابض برئت ذمة الزوج وإن أساما بعد قبض البعض برئت ذمته من المقبوض
ووجب بقسط ما بقى من مهر المثل وإن أعققت أمته بشرط أن تزوج به ويكون عتقها صداقها
عتقت ولا يلزمها أن تزوج به ويرجع عليها بقيمة رقبتهما فإن تزوجته استحققت مهر المثل وإن أعتقت
المرأة عبدها على أن يتزوج بها عتق ولا يلزمه أن يتزوجها ولا يرجع عليه بالقصة وإن تزوجها
استحققت عليه مهر المثل ويعتبر مهر المثل بمهر من تساويها من نساء العصابات في السن والمال والجمال
والثيوبة والبكارة والبلد فإن لم يكن نساء عصابات اعتبر بمهر أقرب النساء إليها فإن لم يكن
لها أقارب من النساء اعتبر بنساء بلدها ثم بأقرب النساء شهاً بها وإذا أعسر الرجل بالمهر قبل
الدخول ثبت لها الفسخ وإن أعسر بعد الدخول ففيه قولان ولا يجوز الفسخ إلا بالحاكم وإن اختلفا
في قبض الصداق فالقول قولها وإن اختلفا في الوطاء فالقول قوله فإن أثبت بولده يلحقه استقرار المهر
في أحد القولين ولم يستقر في الآخر وإن اختلفا في قدر المسمى تحالفا ويبدأ بمين الزوج وقيل فيه
ثلاثة أقوال أحدها هذا والثاني يبدأ بالمرأة والثالث بأيهما شاء الحاكم فإذا حلفا وجب مهر المثل ومن
وطئ امرأة بشبهة أو في نكاح فاسد أو أكره امرأة على الزنا وجب عليه مهر المثل وإن طأعته
على الزنا لم يجب لها المهر وقيل إن كانت أمة يجب ، والمذهب أنه لا يجب .

(التفويض) الزوج
بلا مهر وفوضت بضعها
أي أذنت لوليها في تزويجها
بغير تسمية مهر وأصله
من الإطلاق ، ومنه : قوم
فوضى : لا رئيس لهم
(قوله فوضت المرأة بضعها
من غير بدل) بيان
لصورة التفويض لا احتراز

﴿المتعة﴾ من التمتع وهو الانتفاع وقد سبق بيانه قريباً وفي الحج أيضاً (الميسر) الوطء (المقتر) من القتر والتقسير والإقتران ثلاث لغات وهو ضيق العيش يقال قتر يقتر ويقتر قترا وقنورا وقتر بالتشديد تقترأ وأقتر إقترأ ﴿الوليمة﴾ الطعام المتخذ للعرس مشتقة من الولم وهو الجمع لأن الزوجين يجتمعان قاله الأزهري وغيره وقال ابن الأعرابي أي أصلها إتمام الشيء واجتماعه والقول منها أولم قال أحنابنا وغيرهم الضيافات ثمانية أنواع : الوليمة للعرس ، والنكاح بضم (٩٥٩) الحناء وبالسمن وبالصاد للولادة ،

والإعذار بالعسرين المهمة والندال المعجمة للختان ، والوكيرة للبناء ، والنقبة لقُدوم المسافر مأخوذة من النقع وهو الغبار ثم قيل إن المسافر يصنع الطعام وقيل يصنعه غيره له ، والعقيقة يوم سابع الولادة ، والنوضيمة بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة

الطعام عند المصيبة. والمأدبة بضم الدال وفتحها الطعام المتخذ ضيافة بلا سبب (النثر) مصدر نثر ينثر وينثر ثرا ونثارا ونثره بالتشديد تنثيراً فانتثروتنثر وتنثر ودعناه رماه متفرقاً (العرس) مؤنثة وتذكر والراء ساكنة ومضمومة والجمع أع. اس قال الجوهري وعرسات وقد أعرس التحميد عرساً وأعرس بامرأته إذا بنى بها وكذا إذا وطئها ولا يقال عرس إلا في لغة قليلة غريبة وثبت في صحيح البخاري عن سهل بن سعد ، قال «لما عرس أبو أسيد» (المخاد) بفتح الميم جمع مخدة

﴿باب المتعة﴾

إذا فوضت المرأة نفسها وطلقت قبل الفرض والميسر وجب لها المتعة وإن سمي لها مهر بجميع أو وجب لها مهر المثل وطلقت قبل الميسر وجب لها نصف المهر دون المتعة وإن طلقت بعد الميسر قبل لها المتعة مع المهر فيه قولان وكل فرقة وردت من جهة الزوج بإسلام أو ردة أو لمان أو خلع أو من جهة أجنبي كالرضاع حكمه حكم الطلاق في إيجاب المتعة وكل فرقة وردت من جهة المرأة من إسلام أو ردة أو فسخ بالغيب أو بالإعسار لم يجب فيها المتعة وإن كانت أمة فباعها المولى من الزوج فانفسخ النكاح فالمذهب أنه لا متعة لها وقيل تجب وقيل إن كان السيد طلب البيع لم تجب المتعة وإن كان الزوج طلب وجب ، وتقدير المتعة إلى الحاكم يقدرها على حسب ما يرى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ، وقيل يختلف باختلاف حال المرأة .

﴿باب الوليمة والنثر﴾

الوليمة على العرس واجبة في ظاهر النص وقيل لا تجب وهو الأصح . والسنة أن يولم بشاة وبأى شيء أولم من الطعام جاز . والنثر مكروه ومن دعى إلى وليمة لزمه الإجابة وقيل هو فرض على الكفاية وقيل لا يجب ومن دعى في اليوم الثاني استحب له أن يجيب ومن دعى في اليوم الثالث فالأولى أن لا يجيب وإن دعى مسلم إلى وليمة كافر لم تأنزله الإجابة وقيل تأنزله ومن دعى وهو صائم صوم تطوع استحب له أن يفطر وإن كان مفطراً لزمه الأكل وقيل لا يأنزله وإن دعى إلى موضع فيه معاص من زمر أو خمر ولم يقدر على إزالته فالأولى أن لا يحضر فإن حضر فالأولى أن ينصرف فإن قعد ولم يستمع واشتغل بالحديث والأكل جاز وإن حضر في موضع فيه صور حيوان فإن كان على بساط يداس أو مخاد توطأ جلس وإن كان على طائط أو على ستر معلق لم يجلس .

﴿باب عشرة النساء والتقسيم والنشور﴾

يجب على كل واحد من الزوجين معاشرته صاحبه بالمعروف وبذل ما يجب عليه من غير مظل ولا إظهار كراهية ، ولا يجوز أن يجمع بين امرأتين في مسكن واحد إلا برضاها ويكره أن يطأ إحداها بخضرة الأخرى وله أن يمنع زوجته من الخروج من منزله فإن مات لها قريب استحب له أن يأذن لها في الخروج ولا يجب عليه أن يقسم لنساءه فإن أراد القسم لم يبدأ بواحدة منهن إلا بقرعة ويقسم للعائض والنساء والمريضة والرتقاء ويقسم للحررة ليلتين وللأمة ليلة واحدة ولا يجب عليه إذا قسم أن يطأ غير أن المستحب أن يسوي بينهن في ذلك وإن سافرت المرأة بغير إذن سقط حقها من القسم وإن سافرت بإذنه سقط قسمها في أحد القولين دون الآخر وإن امتنعت من السفر مع الزوج سقط حقها من القسم فإن أراد أن يسافر بامرأة لم يجز إلا بقرعة فإن سافر بواحدة بغير قرعة قضى وإن سافر بالقرعة لم يقض وقيل إن كان في مسافة لا تقصر فيها الصلاة قضى وإن أراد الانتقال من بلد إلى بلد فسافر بواحدة وبعث البواقي مع غيره فقد قيل يقضى لهن وقيل لا يقضى ومن وهبت حقها

بكسرهما مشتقة من الحلد لأنه يوضع عليها (قوله توطأ) بالهمز (المعاشرة) والتعاشر المخالطة والعشرة الاسم منه والعشير المخالط (القسم) بفتح القاف سبق بيانه (النشور) والنشوص الارتفاع ونشزت المرأة ونشست ونشز الرجل ونشص إذا ارتفع على صاحبه وخرج عن حسن المعاشرة ذكره كله الأزهري قال وهو مأخوذ من النشز وهو المرتفع من الأرض يقال بفتح الشين واسكانها ذكرها ابن المكيت (الكراهية) والكراهية بتخفيف الياء بمعنى مصدر كرهته أكرهه كراهية وكراهية

(الضرة) امرأة زوجها لأنها تنصرو بها وقبل من المضارة لأنهما يتضاران (قوله عادت إلى الدور من يوم

(١٩٩)

(الرجوع) يعني من وقته ليلا كان أو نهارا (عماد القسم) مة صوده (الزفاف) والزيف حمل العروس إلى زوجها يقال زف العروس يزفها بضم الزاي زفا وزفافا وأزفها وزدفعها بمعنى (قوله فرقتا إليه مكانا واحدا) كان ينبغي أن يقول زمانا واحدا لأن الاعتبار بالزمان سواء اتحد المكان أم اختلف (المهجر) الترك والإعراض (الضرب المبرح) الشاق الشديد الألم (الجنب) والجانب فساء الشيء .

﴿ الخلع ﴾

مفارقة المرأة بعوض مأخوذ من خلع الثوب وغيره قال تعالى «هن لباس لكم وأنتم لباس لهن» فإذا فارقها فقد خلعها منه ونزع اللباس وفارق بدنه بدنها يقال خلعها وخالعهما واختلعت نفسها اختلاعا (الطفل) والطفلة الصغيران مالم يبلغا ، قال الواحدى قال أبو الهيثم الصبي يدعى طفلا من حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم قال والعرب تقول جارية طفل وجاريان طفلان وغلان طفل وغلانان طفل وغلانان

طفلي ، قال ويقال أيضا طفل وطفلة وطفلان وطفلتان وأطفال

والثاني

من القسم لبعض ضرتها برضى الزوج جاز وإن وهبت للزوج جعله لمن شاء منهن وإن رجعت في الحبة عادت إلى الدور من يوم الرجوع وعماد القسم الليل لمن معيشته بالنهار فإن دخل بالنهار إلى غير المقسوم لها الحاجة جاز وإن دخل لغير حاجة لم يحز فإن خالف وأقام عندها يوما أو بعض يوم لزمه قضاؤه للمقسوم لها وإن دخل بالليل لم يحز إلا لضرورة فإن دخل وأطال قضي وإن دخل وجامعها وخرج فقد قيل لا يقضى وقيل يقضى بليلة وقيل يقضى بأن يدخل في نوبة الموطوءة فيجامع كما جامعها وإن تزوج امرأة وعنده امرأتان قد قسم لهما قطع الدور للجديدة فإن كانت بكرا أقام عندها سبعا ولا يقضى وإن كانت ثيبا فهو بالخيار بين أن يقيم عندها سبعا ويقضى وبين أن يقسم ثلاثا ولا يقضى ويجوز أن يخرج بالنهار لقضاء الحاجات وقضاء الحقوق وإن تزوج امرأتين وزفنا إليه مكانا واحدا أقرع بينهما لحق العقد وإن أراد سفرا فأقرع بينهما فخرج السهم لإحدى الجديدتين سافر بها ويدخل حق العقد في قسم السفر وإذا رجع قضى حق العقد للآخرى وقيل لا يقضى وإن كان له امرأتان قسم لإحداهما ثم طلق الأخرى قيل أن يقضى لهما أتم وإن تزوجها لزمه أن يقضيها حقها ومن ملك إماء لم يلزمه أن يقسم لهن ويستحب أن لا يعضلن وأن يسوى بينهما. وإذا ظهر له من المرأة أمارات النشوز وعظها بالكلام فإن ظهر منها النشوز وتكرر هجرها في القراش دون الكلام وضربها ضربا غير مبرح وإن ظهر ذلك مرة واحدة ففيه قولان أحدهما يهجرها ولا يضربها والثاني يهجرها ويضربها وإن منع الزوج حقها أسكنها الحاكم إلى جنب ثقة ينظر إليهما ويلزم الزوج الخروج من حقها وإن ادعى كل واحد منهما على صاحبه الظلم والعدوان أسكنهما الحاكم إلى جنب ثقة ينظر في أمرهما وينع الظالم منهما من الظلم فإن بلغا إلى الشتم والضرب بعث الحاكم حرين مسلمين عدلين والأولى أن يكونا من أهلها لينظرا في أمرهما ويفعلا ما فيه المصلحة من الإصلاح أو التفريق وهما وكيلان لهما في أحد القولين فلا بد من رضاها فيوكل الزوج حكما في الطلاق وقبول العوض وتوكل المرأة حكما في بذل العوض وهما حكمان من جهة الحاكم في القول الآخر فيجعل الحاكم إليهما الإصلاح والتفريق من غير رضى الزوجين وهو الأصح فإن غاب الزوجان أو أحدهما لم ينقطع نظرهما على القول الأول وينقطع على القول الثاني .

﴿ باب الخلع ﴾

يصح الخلع من كل زوج بالغ عاقل ويكره الخلع إلا في حالين : أحدهما أن يخافا أو أحدهما ألا يقيما حدود الله تعالى ، والثاني أن يخلف بالطلاق الثلاث على فعل شيء لا بد له منه فيخالعها ثم يفعل الأمر المحلوف عليه ثم يتزوجها فلا بحث فإن خالعه ولم يفعل المحلوف عليه وتزوجها ففيه قولان أحدهما أنه يتخلص من الحنث وإن كان الزوج سفيها خالعه صح خلعها ولزم دفع المبال إلى وليه وإن كان عبدا وجب دفع المال إلى مولاه إلا أن يكون مأذونا له ويصح بذل العوض في الخلع من كل زوجة جائزة التصرف في المال فإن كانت سفيهة لم يحز خلعها وإن كانت أمة خالعت بإذن السيد لزمها المال في كسبها أو مما في يدها من مال التجارة فإن لم يكن لها كسب ولا في يدها مال للتجارة ثبت في ذمتها إلى أن تعتق وإن خالعت بغير إذنه ثبت العوض في ذمتها إلى أن تعتق وإن كانت مكاتبه خالعت بغير إذن السيد فهي كالأمة وإن خالعت بإذنه فقد قيل هو كهيبتها وفيها قولان وقيل لا يصح قولها واحدا وليس للأب والجد ولا لغيرهما من الأولياء أن يخلع امرأة الطفل ولا أن يخلع الطفلة بشيء من مالها ويصح الخلع مع الزوجة ومع الأجنبية ويصح بلفظ الطلاق وبلفظ الخلع فإن كان بلفظ الطلاق فهو طلاق وإن كان بلفظ الخلع والفاداة والنسح فإن نوى به الطلاق فهو طلاق وإن لم ينو به الطلاق ففيه ثلاثة أقوال : أحدها أنه طلاق

(قوله ويجوز على الفور وعلى التراخي فإذا قال خالعتك الخ) معناه يجوز الخلع منجزا في الحال بحيث يشترط قبوله على الفور ويجوز معلقا على شرط لا يشترط فيه الفور ثم ذكر أمثلة الأول والثاني فقال (١١١) فإذا قال بالفاء في فاذا ويقع في بعض

النسخ بالواو وهو خطأ والصواب بالفاء وكذا ضبطناه عن نسخة المصنف فاعتمد ما ذكرته لك فقد غلط فيه كبار (المروى) بفتح الهاء والراء منسوب إلى هراة مدينة معروفة بخراسان (المروى) بفتح الميم وإسكان الراء منسوب إلى مرو مدينة معروفة بخراسان وينسب إليها أيضا مروزي والمروى والمروى نوعان من القطن (الكثان) بفتح الكاف (قوله وان اختلفا في قدر العوض أو عينه أو تعجيله أو تأجيله) الاختلاف في تعجيله هل هو معجل أم مؤجل والاختلاف في تأجيله أن يتفقا على الأجل ويختلفا هل هو شهر أم شهران مثلا (قوله وان قال طلقك بعوض فقالت طلقني بعد مضى الخيار بانت والقول قولها في العوض) معناه أنها قالت طلقني على ألف مثلا ثم طلقها فقال طلقك متصلا فلي عليك ألف فقالت قد طلقني بعدمضى زمن الخيار فيكون طلاقا مستأنفا منك

والثاني أنه فسخ والثالث أنه ليس بشيء ولا يصح الخلع إلا بالذكر العوض فان قال أنت طالق وعليك ألف وقع طلاق رجعي ولا شيء عليها وان ضمنت له الألف لم يصح الضمان وان قال أنت طالق على ألف وقبلت بانت ووجب المال ويجوز على الفور وعلى التراخي فاذا قال خالعتك على ألف أو أنت طالق على ألف أو إن ضمنت لي ألفا أو إن أعطيتني ألفا أو إذا أعطيتني ألفا فأنت طالق لم يصح حتى يوجد القبول أو العطفة عقيب الإيجاب وله أن يرجع فيه قبل القبول وان قال متى ضمنت لي ألفا أو متى أعطيتني ألفا فأنت طالق جاز القبول في أي وقت شاءت وليس للزوج أن يرجع في ذلك وما جاز أن يكون صداقا من قليل وكثير ودين وعين ومال ومنفعة يجوز أن يكون عوضا في الخلع ، وما لا يجوز أن يكون صداقا من حرام أو مجهول لا يجوز أن يكون عوضا في الخلع فان ذكر مسمى صحيحا استحقه وبانت المرأة فان خالعه على مال وشرط فيه الرجعة سقط المال وثبتت الرجعة في أصح القولين وفيه قول آخر أنه لا يثبت الرجعة ويسقط المسمى ويجب مهر المثل وان ذكر بدلا فاسدا بانت ووجب مهر المثل وان قال أعطيتني عبدا ولم يصفه ولم يعينه فأنت طالق فأعطته عبدا بانت ولكنه لا يملكه الزوج بل يردده ويرجع بمهر المثل وان أعطته مكاتبا أو مفصوبا لم تطلق وان خالعه على عبد موصوف في ذمته فأعطته معيها بانت وله أن يرد ويطالب بعبد سليم وان قال ان أعطيتني عبدا من صفته كذا فأنت طالق فأعطته على تلك الصفة بانت فان كان معيها فله أن يرد ويرجع بمهر المثل في أحد القولين وبقيمة العبد في الآخر وان قال ان أعطيتني هذا العبد فأنت طالق فأعطته وهي تملكه بانت فان كان معيها فله أن يرد ويرجع للمهر المثل في أحد القولين وإلى قيمته في الآخر ، وإن أعطته وهي لا تملكه بانت وقيل لا تطلق وليس بشيء وان خالعه على ثوب على أنه هروى فخرج مرويا بانت وله الخيار بين الرد وبين الإمساك وان خرج كتانا بانت ويجب رد الثوب ويرجع إلى مهر المثل في أحد القولين وإلى قيمته في الآخر وقيل هو بالخيار بين الإمساك والرد وان قالت طلقني ثلاثا على ألف فطلقها طلقة استحق ثلث الألف وان قالت طلقني فطلقها ثلاثا استحق الألف وان وكلت المرأة في الخلع لم يخالع الوكيل على أكثر من مهر المثل فان قدرت له العوض فزاد عليه وجب مهر المثل في أحد القولين ويجب في الثاني أكثر الأمرين من مهر المثل أو القدر المأذون فيه وان خالع على عوض فاسد وجب مهر المثل وان وكل الزوج في الخلع فنقص عن مهر المثل وجب مهر المثل في أحد القولين وفي القول الثاني الزوج بالخيار بين أن يقر الخلع على ما عقد وبين أن يترك العوض ويكون الطلاق رجعيا وان قدر البدل خالعا بأقل منه أو على عوض فاسد لم يقع الطلاق وإذا خالع في مرضه اعتبر ذلك من رأس المال حاي أو لم يحجب فإن خالعت في مرضها بمهر المثل اعتبر من رأس المال فإن زادت على مهر المثل اعتبرت الزيادة من الثلاث وان اختلف الزوجان في الخلع فادعاه الزوج وأنكرت المرأة بانت والقول في العوض قولها فإن قال خالعتك على ألف فقالت خالعت غيري بانت والقول في العوض قولها وان قال خالعتك على ألف فقالت على ألف ضمنها زيد لزمها الألف فإن قالت خالعتني على ألف في ذمة زيد بانت وتحالفا في العوض وقيل يلزمها مهر المثل وليس بشيء وان اختلفا في قدر العوض أو في عينه أو تعجيله أو تأجيله أو في عدد الطلاق الذي وقع به الخلع تحالفا ووجب مهر المثل وان قال طلقك بعوض فقالت طلقني بعد مضى الخيار بانت والقول قولها في العوض

﴿ باب الطلاق ﴾

لا جوابا لسؤال إلى وزمن الخيار هو الزمن الذي كل واحد منهما يخير فيه إن شاء أتم العقد وإن شاء رجع عنه .

الطلاق مشتق من الإطلاق

﴿ باب الطلاق إلى الأيمان ﴾

وهو الإرسال والترك ومنه قولهم طلقك البلاد أي تركتها ويقال طلقك المرأة بفتح اللام وضمها والفتح أنصح تطلق بالضم فهما

(قوله وإن أكره بغير حق بالتهديد بالقتل) هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف بالتهديد ويقع في كثير من النسخ أو أكثرها كالتهديد بالكف والأول أصوب (١٩٣) (التصريح والكناية) سبق بيانهما في العتق (السراح) بفتح السين

الإرسال (الوثاق) بفتح الواو وكسرهما (الخلية) فعيلة بمعنى فاعلة أى خالية من الزوج وهو حال منها (البرية) من البراءة أى برئت من الزوج (البتة) من البت وهو القطع أى قطعت الوصلة بيننا (البتة) من التبتل وهو الانقطاع أى منقطعة عنى (البائن) من البين وهو الفراق وهذه اللفظة الفصيحة بآئن كطالق وحائش لأن النسخ بالآئن وفي لغة قليلة يجوز بائنة وطالقة وحائشة وحاملة وقد سبق بيانه (قوله وأنت حرام) أى حرام على ممنوعة منى للفرقة (قوله وأنت كالميتة) أى ممنوعة منى (قوله وتنفى واسترى) معناه لأنك طالق محرمة على (قوله وتجرعى) أى كأس الفراق وممراته (قوله وابعدى) لأنك أجنبية منى (قوله واعزى) هو بعين مهملة وزاى ومعناه اذهبي وتباعدى منى . ووقع في غير التنبيه واعزى بالعين المعجمة والراء وهو صحيح أيضا ومعناه صبرى غريبة منى

يصح الطلاق من كل زوج بالغ عاقل مختار فأما غير الزوج فلا يصح طلاقه وكذلك الصبي لا يصح طلاقه ومن زال عقله بسبب ينذر فيه كالجنون والنائم والمبرسم لا يصح طلاقه ومن زال عقله بسبب لا ينذر فيه كالسكران ومن شرب ما يزيل عقله لغير حاجة وقع طلاقه وقيل فيه قولان أشهرهما أنه يقع طلاقه وإن أكره بغير حق بالتهديد بالقتل أو القتل أو الضرب المبرح لا يقع طلاقه وإن أكره بشرب قليل أو شتم وهو من ذوى الأقدار فالذهب أنه لا يقع طلاقه وقيل يقع . ويملك الحر ثلاث تطليقات ويملك العبد تطليقتين وله أن يطلق بنفسه وله أن يوكل فإن وكل امرأة في طلاق زوجته فقد قيل يصح وقيل لا يصح وللوكيل أن يطلق متى شاء إلى أن يعزله وإن قال لامرأته طلق نفسك فقالت في الحال طلقت نفسي طلقت فإن أخرت ثم طلقت لم يقع إلا أن يقول طلق متى شئت ويكره أن يطلق الرجل امرأته من غير حاجة فإن أراد الطلاق فالأفضل أن لا يطلق أكثر من طلاقه وإن أراد الثالث فالأفضل أن يفرقها فيطلق في كل طهر طلاقه فإن جمعها في طهر واحد جاز . ويقع الطلاق على ثلاثة أوجه : طلاق السنة ، وهو أن يطلقها في طهر لم يجمعها فيه . وطلاق البدعة ، وهو أن يطلقها في الحيض من غير عوض أو في طهر جامعها فيه من غير عوض . وطلاق لاسنة فيه ولا بدعة ، وهو طلاق الصغيرة والآيسة والتي استبان حملها وغير المدخول بها فإن كانت حاملا لحاضت على الحمل فطلقها في الحيض فالذهب أنه ليس ببدعة وقيل هو بدعة ولا إثم فيما ذكرناه إلا في طلاق البدعة . ومن طلق للبدعة استحبه له أن يراجعها . ويقع الطلاق بالصريح والكناية فالصريح الطلاق والفراق والسراح فإذا قال أنت طالق أو مطلقا أو طلقتك أو فارقتك أو أنت مفارقة أو سرحتك أو أنت مسرحة طلقت وإن لم ينو فإن ادعى أنه أراد طلاقا من وثاق أو فراقا بالقلب أو تسريحا من اليد لم يقبل في الحكم ودين فيما بينه وبين الله عز وجل . والكنائيات كقوله أنت خالية وبرية وبتة وبتلة وبائن وحرام وأنت كالميتة واعتدى واستبرى وتقنى واسترى وتجرعى وابعدى واعزى واذهبي والحقى بأهلك وجعلك على غاربك وأنت واحدة وما أشبه ذلك فإن نوى بها الطلاق وقع وإن لم ينو لم يقع وإن قال اختارى فهو كناية تقتدر إلى القبول في المجلس على المنصوص وقيل تقتدر إلى القبول في الحال فإن قالت اخترت ونوى الطلاق وقع وإن لم ينو أو أحدهما لم يقع وإن رجع فيه قبل القبول صح الرجوع وقيل لا يصح وإن قال لها ما اخترت فقالت اخترت فالقول قوله وإن قال ما نويت فقالت نويت فالقول قولها وقيل القول قوله والأول أصح وإن قال لها طلق نفسك فقالت اخترت ونوت وقع وقيل لا يقع حتى تأتى بالصريح وإن قال أنت الطلاق فقد قيل هو صريح وقيل هو كناية وإن قال أنا منك طالق أو فوض إليها فقالت أنت طالق فهو كناية لا يقع إلا بالنية وإن قال كلى واشربى فقد قيل هو كناية وقيل ليس بشئ فأما إذا قال أقمدى وبارك الله عليك وما أشبه ذلك فليس بشئ نوى أو لم ينو وإن قال أنت على كظهر أمى ونوى الطلاق لم يقع الطلاق وإن قال له رجل أطلقت امرأتك فقال نعم طلقت وإن قال ألك زوجة فقال لا لم يكن شيئا وإن كتب بالطلاق ونوى فيه قولان أحدهما أنه يقع وإن قال لها شعرك طالق أو يدك طالق أو بعضك طالق طلقت وإن قال ريقك أو دمك طالق لم تطلق .

باب

أجنبية (قوله وجعلك على غاربك) سبق بيانه في العتق (قوله وأنت واحدة) هو برفع واحدة

أى متوحددة بالزوج وقيل ذات تطليقة واحدة (قوله وإن قال ريقك طالق أو دمك طالق لم تطلق) هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف دمعا ويقع في كثير من النسخ أو أكثرها دمك ، والأول أصوب .

باب عدد الطلاق والاستثناء

إذا خاطبها بلفظ من ألفاظ الطلاق ونوى به طلقتين أو ثلاثا وقع إلا قوله أنت واحدة فإنه لا يقع به أكثر من طلقة وقيل يقع به ما نوى وإن قال أنت طالق واحدة في اثنتين ونوى طلقة مقرونة بطلقتين طلقت ثلاثا وإن لم ينو شيئا وهو لا يعرف الحساب وقعت طلقة وإن نوى موجهها عند أهل الحساب لم يقع إلا طلقة وقيل يقع طلقتان وإن كان يعرف الحساب ونوى موجهها في الحساب وقعت طلقتان وإن لم تكن له نية وقعت طلقة على ظاهر النص وقيل يقع طلقتان وإن قال أنت طالق طلقة معها طلقة طلقت طلقتين وإن قال للدخول بها أنت طالق طلقة قبلها طلقة وبمدها طلقة طلقت ثلاثا وإن قال أنت طالق طلقة قبلها طلقة وادعى أنه أراد قبلها طلقة في نكاح آخر أو من زوج آخر فإن كان ذلك قبل منه وإن لم يكن ذلك لم يقبل وإن قال أنت طالق هكذا وأشار بأصابعه الثلاث وقع الثلاث وإن قال أردت بعدد الأصبعين المقبوضتين قبل وإن قال أنت طالق من واحدة إلى الثلاث طلقت طلقتين وإن قال لغير المدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقعت طلقة وإن قال ذلك للمدخول بها فإن نوى العدد وقع وإن نوى التأكيد لم يقع إلا طلقة وإن لم ينو شيئا ففيه قولان أحدهما أنه يقع بكل لفظة طلقة والثاني لا يقع إلا طلقة واحدة وإن أتى بثلاثة ألفاظ مثل أن قال أنت طالق وطالق قطالق وقع بكل لفظة طلقة وإن قال أنت طالق نصف تطلقة أو نصف طلقة وقعت طلقة وإن قال أنت طالق ثلاثة أنصاف طلقة فقد قيل يقع طلقة وقيل يقع طلقتان وإن قال نصف طلقتين طلقت طلقتين وإن قال نصف طلقتين فقد قيل طلقتين وإن قال نصف طلقة ثلث طلقة سدس طلقة وقعت طلقة وإن قال نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة طلقت ثلاثا وإن قال لأربع نسوة أوقعت بينكن طلقة أو طلقتين أو ثلاثا أو أربعها وقعت على كل واحدة طلقة وإن قال أوقعت بينكن خمس تطلقات وقعت على كل واحدة طلقتان وإن قال أنت طالق ملء الدنيا أو أطول الطلاق أو أعرضه طلقت طلقة إلا أن يريد به ثلاثا وإن قال أنت طالق كل الطلاق أو أكثر الطلاق طلقت ثلاثا وإن قال أنت طالق أولا لم يقع شيء وإن قال أنت طالق طلقة لا تقع عليك طلقة وإن قال أنت طالق ثلاثا ثلاثا وقع الثلاث وإن قال أنت طالق ثلاثا إلا نصف طلقة وقع الثلاث وإن قال أنت طالق وطالق وطالق إلا طلقة طلقت ثلاثا على المنصوص وإن قال أنت طالق ثلاثا إلا طلقتين وقعت طلقة وإن قال أنت طالق ثلاثا إلا طلقتين طلقت طلقتين وإن قال أنت طالق خمساً إلا ثلاثا فقد قيل تطلق ثلاثا وقيل طلقتين وإن قال أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين فقد قيل يقع ثلاثا وقيل طلقتان وقيل طلقة وإن قال أنت طالق ثلاثا إلا أن يشاء أبوك واحدة فقال أبوها ثلث واحدة لم تطلق وإن قال أنت طالق إن شاء الله تعالى أو أنت طالق إن لم يشأ الله لم يقع وإن قال أنت طالق إلا أن يشاء الله فالمذهب أنه يقع وقيل لا يقع وإن قال أنت طالق إن شاء زيد فمات زيد أو جن لم تطلق وإن خرس فأشار لم تطلق وعندى أنه يقع في الأخرس وإن قال أنت طالق ثلاثا واستثنى بعضها بالنية لم يقبل في الحكم وإن قال نسائي طوالق واستثنى بعضهن بالنية لم يقبل في الحكم وقيل يقبل في النساء وليس بشيء .

باب الشرط في الطلاق

من صح منه الطلاق صح أن يعلق الطلاق على شرط ومن لم يصح منه الطلاق لم يصح أن يعلق الطلاق على شرط وإذا علق الطلاق على شرط وقع عند وجود الشرط وإن قال لامرأته ولها سنة وبدعة في الطلاق أنت طالق للسنة طلقت في حال السنة وإن قال أنت طالق للبدعة أو طلاق الحرج طلقت في حال

(الاستثناء) إخراج بعض الجملة بلفظ إلا أو أخواتها مأخوذ من ثلث أي عطفت (قوله موجهها) بفتح الجيم أي متضاها (الدنيا) بضم الدال على المشهور وحكى ابن قتيبة في أدب الكاتب كسرهما وجمعها دنا ككبرى وكبر وهي من دنوت لدنوتها وسبقها الدار الآخرة وينسب إليها دنيوى ودنيى وقال الجوهري ودنياوى، وفي حقيقة الدنيا قولان للمتكلمين: أحدهما أنها الهواء والجو، والثاني كل المخلوقات من الجواهر والأعراض الموجودة قبل الدار الآخرة وهو الأظهر (قوله وإن خرس) هو بفتح الحاء وكسر الراء (الحرج) بفتح الحاء والراء : الإثم

البدعة وإن قال أنت طالق أحسن الطلاق وأعدله وأتمه طلقت للسنة إلا أن ينوي ما فيه تنليظ عليه وإن قال أنت طالق أسمع الطلاق وأقبضه طلقت للبدعة إلا أن ينوي ما فيه تنليظ عليه وإن قال أنت طالق ثلاثا بعضهم للسنة وبعضهم للبدعة طلقت طلقين في الحال فإذا حصلت في الحال الأخرى وقعت الثالثة فإن ادعى أنه أراد طلاق في الحال وطلقين في الثاني فالذهب أنه يقبل وقيل لا يقبل في الحكم وإن قال أنت طالق في كل قرء طلاق طلقت في كل طهر طلاق فإن كانت حاملا لم تطلق في حال الحمل أكثر من طلاق حاضت على الحمل أو لم تحض وإن قال إن حضت فأنت طالق طلقت برؤية الدم وإن قال إن حضت حيضة فأنت طالق لم تطلق حتى تحيض وتظهر فإن قالت حضت فكذبها فالقول قولها مع يمينها وإن قال إن حضت فضررتك طالق فقالت حضت فكذبها فالقول قوله ولم تطلق الضرة وإن قال لامرأتين إن حضتا فأنتا طالقتان لم تطلق واحدة منهما حتى تحيضا فإن قالتا حضنا فصدة فمطلقتا وإن كذبها لم تطلق واحدة منهما وإن صدق إحداها وكذب الأخرى طلقت المكذبة ولم تطلق المصدقة وإن قال إن حضتا حيضة فأنتا طالقتان لم يتعلق بهما طلاق وقيل إذا حضتا طلقا وإن قال لأربع نسوة أيتكن حاضت فصواحيباتها طالق فقلن حضنا فان صدقهن طلقت كل واحدة منهن ثلاثا وإن كذبهن لم تطلق واحدة منهن وإن صدق واحدة طلقت المكذبات طلاق طلاق ولم تطلق المصدقة وإن صدق اثنتين طلق كل واحدة من المكذبتين طلقين وطلقت كل واحدة من المصدقين طلاق وإن كذب واحدة طلقت المكذبة ثلاثا وطلقت كل واحدة من المصدقات طلقين وإن قال إن كنت حائلا فأنت طالق ولم يكن استبرأها قبل ذلك حرم وطؤها حتى يستبرئها بثلاثة أقراء وقيل بطهر وقيل بحيضة فإذا بان أنها حائلا وقع طلاقا واحتسب مامضى من الأقراء من العدة فإن بان أنها كانت حاملا حل وطؤها وإن كان استبرأها حل وطؤها في الحال وقيل لا يحل حتى يستأنف الاستبراء وإن قال إن كنت حاملا فأنت طالق حرم وطؤها حتى يستبرئها وقيل بكره وإن قال إن كان في جوفك ذكر فأنت طالق طلاق وإن كان أنثى فأنت طلقين فولدت ذكرا وأنثى طلقت ثلاثا وإن قال إن كان ما في جوفك ذكرا فأنت طالق طلاق وإن كان أنثى فأنت طالق طلقين فولدت ذكرا وأنثى لم تطلق وإن قال إذا طلقك فأنت طالق ثم قال لها أنت طالق وهي مدخول بها طلقت طلقين وإن كانت غير مدخول بها طلقت طلاقا وإن قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثم قال إذا طلقك فأنت طالق فدخلت الدار وقعت طلاقا وإن قال إذا وقع عليك طلاق فأنت طالق ثم قال إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلت الدار وقعت طلقان وإن قال كلما طلقك فأنت طالق ثم قال أنت طالق وقع طلقان وإن قال كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق ثم قال لها أنت طالق طلقت ثلاثا وإن قال لأربع نسوة أيتكن وقع عليها طلاق فصواحيباتها طالق ثم قال لإحدهن أنت طالق طلقن ثلاثا ثلاثا وإن قال إذا خلعت بطلاقك فأنت طالق ثم قال لها إن خرجت من الدار أو لم تخرجي أو إن لم يكن هذا كما قلت فأنت طالق طلقت وإن قال إذا طلعت الشمس أو جاء الحاج فأنت طالق لم تطلق وإن كان له عيب ونساء فقال كلما طلق امرأة فعبد حر وإن طلق امرأتين فعبدان حران وإن طلق ثلاثا فثلاثة أعبد أحرار وإن طلق أربعة فأربعة أعبد أحرار فطلق أربع نسوة عتق خمسة عشر عبدا على المذهب وقيل عشرة وقيل سبعة عشر وإن قال متى وقع عليك طلاق فأنت طالق قبله ثلاثا ثم قال لها أنت طالق لم تطلق وقيل تطلق طلاقا وقيل تطلق ثلاثا وإن قال أي وقت لم أطلقك فأنت طالق فمضى زمان يمكنه أن يطلق فلم يطلق طلقت وإن قال إن لم أطلقك فأنت طالق فالمنصوص أنها لا تطلق إلا في آخر العمر وإن قال إذا لم أطلقك فأنت طالق فالمنصوص أنه إذا مضى زمان يمكنه أن يطلق فلم يطلق طلقت وقيل فيهما قولان وإن قال أنت طالق إلى أشهر لم تطلق إلا بعد شهر

(قوله أسمع الطلاق)

بالجيم أى أقبحه والسمع

القبيح وقال الجوهري

سمع بضم الميم سماعه قبح

فهو سمع كضخم فهو ضخم

وسمع أيضا تكش فهو

خشن وسميع كقبيح فهو

قبيح وقوم ساج كضخم

واستسمجه عده سمجا

(القرء) بفتح القاف

وضمها والجمهور على الفتح

وجمع القلة قرء وأقرؤ

والكثرة قروء وهو مشترك

يطلق على الطهر والحيض

وتسميه أهل اللغة من

الأضداد كما أسلفناه هذا

معناه في اللغة . واختلف

المفهاء في المراد به في آية

العدة ، فذهبنا ومذهب

طائفة أنه الطهر وطائفة أنه

الحيض (قوله فصواحيباتها)

طوائف) هو بالالف والتاء

وهي لغة والجيد صواحبها

بحدفها كضاربة وضارب

(الحلف) واليمين منع

أوحث أو تصديق ، فالمنع

إن خرجت والحث إن لم

تخرجي والتصديق إن لم

يكن هذا كما قلت وإذا قال

إذا جاء الحاج أو طلعت

الشمس فليس بخالف لأنه

ليس بمنع ولا حث ولا تصديق

(السادس عشر) والثالث عشر وسائر ما بين العشرة والعشرين مبنى على الفتح في كل الأحوال سواء ثبتت الألف واللام أم حذفتا (أمس) مبنى على المكسر على المشهور قال الجوهري أمس اسم حركة آخره لالتقاء الساكنين واختلفت السرب فيه فأكثرهم يبنونه على الكسر معرفة ومنهم من يعربه معرفة وكلهم يعربه إذا دخله الألف واللام أو صار تكررة (١١٥) أو أضيف تقول مضى أمس

المبارك وكل غد صار أمسا ومضى أمسنا ، قال وقال سيبويه جاء في ضرورة الشعر مذ أمس بالفتح قال قال ولا يصغر أمس كما لا يصغر غد والبارحة وكيف وأين ومضى وما وعند وأسماء الشهور والأسبوع غير الجمعة وقال الأزهرى قال القراء ومن العرب من يكسر الأمس مع الألف واللام وقال ابن خروف للعرب في أمس لغات أهل الحجاز يبنونه على الكسر في كل حال ولا غلة لبنائه إلا التخفيف تشبيها بالأصوات كغلق لصوت الغراب وبنو تميم يبنونه على الكسر في الجر والنصب ويعربونه في الرفع بلا صرف ومنهم من يعربه بكل حال ولا يصرفه وعليه قوله : مذ أمسا (قوله المحي موضع الطلاق) هذه اللغة الفصيحة ٧ قال الجوهري يقال محال لوجه يحويه محوا ويمحيه محيا ويمحاه فهو محو ومحى ومحى وامحى لغة فيه ضعيفة (البشارة) بكسر الباء وضمتها وهي الخبر الذى يغير البشارة

فإن قال أنت طالق في شهر رمضان طلقت في أول جزء منه وإن قال أردت به في الجزء الأخير لم يقبل في الحكم وإن قال أنت طالق في أول آخر رمضان فقد قيل في أول ليلة السادس عشر وقيل في أول اليوم الأخير من الشهر وإن قال إذا مضت سنة فأنت طالق اعتبرت سنة بالأهلة فإن كان العقد في أثناء الشهر اعتبر شهر بالعدد واعتبر الباقي بالأهلة. وإن قال أنت طالق اليوم إذا جاء غد لم تطلق وإن قال أنت طالق قبل موتى أو قبل قدوم زيد بشهر فمات أو قدم زيد بعد شهر طلقت قبل ذلك بشهر وإن قال أنت طالق أمس طلقت في الحال وقيل فيه قول آخر أنه لا يقع وإن قال إن طارت أو صعدت السماء فأنت طالق لم تطلق وقيل فيه قول آخر أنها تطلق وإن قال إن رأيت الهلال فأنت طالق فراه غيرها طلقت وإن رآته بالنهار لم تطلق وإن كتب الطلاق ونوى وكتب إذا جاءك كتابي فأنت طالق فجاءها وقد أحى موضع الطلاق لم يقع الطلاق وإن أحى غير موضع الطلاق وبقي موضع الطلاق فقد قيل يقع وقيل إن كان كتب إن أتاك كتابي وقع وإن كتب وإن أتاك كتابي هذا لم يقع وإن قال ان ضربت فلانا فأنت طالق فضربه وهو ميت لم تطلق وإن قال ان قدم فلان فأنت طالق فقدم به ميتا لم تطلق وإن حمل مكرها لم تطلق وإن أكره حتى قدم ففيه قولان وإن قال ان خرجت الا بإذنى فأنت طالق فأذن لها وهي لا تعلم فخرجت لم تطلق وإن أذن لها مرة فخرجت بالإذن ثم خرجت بغير الإذن لم تطلق وإن قال لها كلما خرجت الا بإذنى فأنت طالق فأى مرة خرجت بغير الإذن طلقت وإن قال ان خالفت أمري فأنت طالق ثم قال لا تخرجى فخرجت لم تطلق وإن قال إن بدأتك بالكلام فأنت طالق فقالت وإن بدأتك بالكلام فعبدى حر فكلمها لم تطلق المرأة ولم يعتق العبد وإن قال لها وهي في ماء جار إن خرجت من هذا الماء فأنت طالق وإن أقت فيه فأنت طالق لم تطلق فخرجت أو أقامت وإن قال ان شئت فأنت طالق فقال في الحال شئت طلقت وإن أخرت لم تطلق وقيل إذا وجد في المحاس طلقت وإن قالت شئت ان شئت لم تطلق وإن قال من بشرنى بكذا فهى طالق فأخبرته امرأته بذلك وهى كاذبة لم تطلق وإن قال من أخبرنى بقدوم فلان فهى طالق فأخبرته وهى كاذبة طلقت وإن قال ان كنت فلانا فأنت طالق فكلمه مجنونا أو نائما لم تطلق وإن كلفه بحيث يسمع الا أنه تشاغل بشئ فلم يسمع طلقت وإن كلفه أصم فلم يسمع للصمم فقد قيل تطلق وقيل لا تطلق وإن قال ان كنت رجلا فأنت طالق وإن كنت طويلا فأنت طالق وإن كنت قصيها فأنت طالق فكلمت رجلا قصيها طويلا طلقت ثلاثا وإن قال أنت طالق أن دخلت الدار بفتح الألف وهو يعرف النحو طلقت في الحال فإن قال أنت طالق لرضاء فلان طلقت في الحال وإن قال أردت ان رضى فلان قبل منه وقيل لا يقبل وإن قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت الدار لم يقبل في الحكم ودين فيما بينه وبين الله عز وجل وإن قال أنت طالق ان دخلت الدار ثم قال أردت في الحال قبل منه وإن قال إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق ثم قال عجلت لك ذلك لم يتعجل وإن قال ان دخلت الدار فأنت طالق ثم بانته منه ثم تزوجها فدخلت الدار ففيه ثلاثة أقوال : أحدها تطلق والثاني لا تطلق والثالث ان عادت بعد الثلاث لم تطلق وإن عادت قبله طلقت والأول أصح .

سرورا أو حزنا لکنها عند الإطلاق للخير فإن أريد الشر قيدت قال تعالى في الأول «فبشر عبادى» وفى الثانى «فبشرهم بعذاب أليم» ويقال بشرت الرجل تبشيرا وبشرته أبشره بضم الشين بشرا وبشورا وأبشرته ابشارا ثلاث لغات حكاهن الجوهري ويقول أبشر بخير بقطع الألف ومنه قوله تعالى «وأبشروا بالجنة» وبشرت بكذا بكسر الشين أبشر بفتحها أى استبشرت وتبشرت وأبشر بعضهم بعضا والتبشير البشرى وتبشير كل شئ أوائله والبشير البشر (قوله ودين فيما بينه وبين الله) قال أهل اللغة يقال دبتني تدبني وكلته إلى دينه

﴿باب الشك في الطلاق وطلاق المريض﴾

إذا شك هل طلق أم لا لم تطلق والورع أن يراجع وإن شك هل طلق طلاقاً أو أكثر لزمه الأقل والورع إن كان عادته أن يطلق ثلاثاً أن يتنبدى بإيقاع الطلاق الثلاث وإن طلق إحدى المراتين بعينها ثم أشكات وقف عن وطئها حتى يتذكر فإن قال هذه بل هذه طلقنا وإن وطئ إحدى إحداهما لم يتعين الطلاق في الأخرى وإذا عين وجبت العدة من حين الطلاق والنفقة عليه إلى أن يعين وإن طلق إحداهما لا بعينها لزمه أن يعين فإن قال هذه لا بل هذه طلقت الأولى دون الثانية فإن وطئ إحداهما تعين الطلاق في الأخرى على ظاهر المذهب وقيل لا يتعين فإذا عين وجبت العدة من حين الطلاق وقيل من حين التعيين والأول أصح والنفقة عليه إلى أن يعين فإن ماتت المرأة قبل التعيين وقف من مال كل واحدة نصيب الزوج وإن مات الزوج وقف لهما من ماله نصيب زوجة فإن قال الوارث أنا أعرف الزوجة فهل يرجع إليه فيه قولان وقيل يرجع في الطلاق المعين ولا يرجع في المبهم فإن ماتت إحداهما ثم مات الزوج ثم ماتت الأخرى رجع إلى وارث الزوج فإن قال الأولى مطلقة والثانية زوجة قبل منه وإن قال الأولى زوجة والثانية مطلقة فهل يقبل فيه قولان وإن قلنا لا يرجع وقف الميراث حتى يصطلحاً عليه وإن قال لزوجته وأجنبية إحداهما طالق رجع إليه فإن قال أردت الأجنبية قبل قوله وإن كان له زوجة اسمها زينب فقال زينب طالق ثم قال أردت أجنبية اسمها زينب لم يقبل في الحكم ويدين فيما بينه وبين الله تعالى فإن قال يا زينب فأجابته عمرة فقال أنت طالق وقال ظننتها زينب طلقت عمرة ولا تطلق زينب وإن قال إن كان هذا الطائر غراباً فأنت طالق فطار ولم يعرف لم تطلق امرأته وإن قال إن كان غراباً فأنت طالق وإن لم يكن غراباً فعبدى حرراً وقف عن التصرف فيهما حتى يعلم فإن لم يعلم حق مات فقد قيل يقوم الوارث مقامه وقيل لا يقوم وهو الأصح ويقصر بين العبد والزوجة فإن خرج السهم على العبد عتق وإن خرج على الزوجة لم تطلق ولكن يملك التصرف في العبد وقيل لا يملك وإن طلق امرأته ثلاثاً في المرض ومات لم ترثه في أصح القولين وترثه في الآخر وإلى متى ترث؟ فيه ثلاثة أقوال أحدها أنها ترث أي وقت مات والثاني إن مات قبل أن تنقضي العدة ورثت وإن مات بعده لم ترث والثالث إن مات قبل أن تزوج ورثته وإن تزوجت لم ترثه وإن سألته الطلاق الثلاث فقد قيل لا ترث وقيل على قولين وإن علق طلاقها على صفة تفوت بالموت بأن قال إن لم أتزوج عليك فأنت طالق ثلاثاً فسأت فهل ترثه على قولين فإن علق طلاقها على صفة لا بد لها منه كالصوم والصلاة فهي على قولين وإن لاعنها في القذف لم ترث وإن قال إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق فوجدت الصفة وهو مريض لم ترث .

﴿باب الرجعة﴾

إذا طلق الحر امرأته طلاقاً أو طلقتين أو طلق العبد طلاقاً بعد الدخول بغير عوض فله أن يراجعها قبل أن تنقضي العدة وله أن يطلقها ويظهر منها ويولي منها قبل أن يراجعها وهل له أن يخالفها فيه قولان أحدهما أن له ذلك وإن مات أحدهما ورثه الآخر ولا يحل له وطؤها والاستمتاع بها قبل أن يراجعها فإن وطئها ولم يراجعها فعليه المهر وإن وطئها ثم راجعها لزمه المهر على ظاهر النص وقيل فيه قول مخرج أنه لا يلزمه وإن كان الطلاق قبل الدخول أو بعد الدخول بعوض فلا رجعة له وإن اختلفا فقال فقد أصبتك في الرجعة وأنكرت المرأة فالتقول قولها ولا تصح الرجعة إلا بالتقول وهو أن يقول راجعها أو ارتجعها أو رددتها فإن قال أمسكتها فقد قيل يصح وقيل لا يصح وإن قال تزوجتها أو نكحها فقد قيل لا يصح وقيل يصح والأول أظهر ولا يصح تعليق الرجعة على شرط ولا تصح

(قوله ظننتها زينب) ينصب زينب وإنما ذكرت هذا وإن كان ظاهراً لأن رأيت من الكبار من يغفل فيرفعه .

﴿الرجعة﴾ بفتح الراء وكسرهما ورجح الجمهور الفتح والأزهرى الكسر

(قوله تغيب الحشفة في الفرج) يعني القبل (الإيلاء) بالدهو الحلف وهو مصدر يقال إلى بالمد يولئ إيلاء وتالي واتلى أي حلف والإلية بكسر اللام وتشديد الياء والألوة والألوة بفتح الهمزة وضمها وكسرهما واللام ساكنة فيمن الإيين (الشلل) فساد العضو وشال الله كرهنا سقوط قوته يقال شلت يمينه وتشلت بفتح الشين فيهما وشلت بالضم في لغة رديئة وهي شلاء وهو أشل وأشله الله (قوله أفضت) هو بالتاء المثناة فوق قال أهل اللغة افتضاض البكر واقتراعها بمعنى وهو وطؤها وإزالة بكارتها بالله كرم مأخوذ من فضضت اللؤلؤة إذا ثقيتها (قوله لا قربتك) بكسر الراء يقال يقال قربته بالكسر أقربه بالفتح قربانا دنوت منه (عيسى) صلى الله عليه وسلم قال الجوهرى اسم عبراني أو سرياني جمعه عيسون بفتح السين وصمرت باليسين ورأيت

(١١٧)

عيسون بفتح

في حال الردة فإن اختافا فقال راجعتك قبل انقضاء العدة وقالت بل انقضت عدتي ثم راجعتني فإن كانت المرأة سبقت بدعوى انقضاء العدة ثم قال الرجل كنت راجعتك فالقول قولها وإن سبق الرجل بدعوى الرجعة ثم ادعت انقضاء العدة فالقول قوله وإن ادعى معا فالمدعي أن القول قول المرأة وقيل يقرع بينهما وإن طلق الحر امرأته دون الثلاث أو العبد امرأته طليقة ثم رجعت إليه برجعة أو بنكاح عادت بما بقي من عدد الطلاق وإن طلق الحر امرأته ثلاثا أو طلق العبد امرأته طليقتين حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ويطأها في الفرج وأدناه أن تغيب الحشفة في الفرج فإن كان محبوبا وبقي من الله كقدر الحشفة أحلها وإن وطئها رجل بشبهة أو كانت أمة فوطئها المولى لم تحل وإن وطئها زوج في نكاح فاسد ففيه قولان أحدهما أنها لا تحل وإن كانت أمة فملكها الزوج قبل أن تنكح زوجا غيره لم يحل له وطؤها بملك اليمين وقيل يحل والأول أصح فإن طلقها ثلاثا وغاب عنها فادعت أنها تزوجت بزواج أحلها له وإن لم يقع في قلبه صدقها كره له أن يزوجه .

باب الإيلاء

كل زوج صح طلاقه وهو قادر على الوطء صح إيلاؤه وإن كان غير قادر لمرض صح إيلاؤه وإن كان لشلل أو لجب ففيه قولان أحدهما يصح إيلاؤه والثاني لا يصح . والإيلاء هو أن يخاف بالله عز وجل مينا تمنع الجماع في الفرج أكثر من أربعة أشهر فإن حلف بغير الله عز وجل بأن قال إن وطئتك فأنت طالق ثلاثا وإن وطئتك فعلى صوم أو صلاة أو عتاق ففيه قولان أحدهما أنه مولى والثاني أنه ليس بمول وإن حلف على ترك الجماع في الدبر أو فيما دون الفرج لم يكن مولى وإن قال والله لا أنيكك أو لا أغيب ذكرك في فرجك أو والله لا أفضتك وهي بكرة فهو مولى وإن قال والله لا جامعتك أو لا وطئتك فهو مولى في الحكم فإن نوى غيره دين بينه وبين الله تعالى وإن قال والله لا باضعتك أو لا باشرتك أو لا لمستك أو لا قربتك ففيه قولان أحدهما أنه مولى في الحكم فإن نوى غيره دين والثاني ليس بمول إلا أن ينوى الوطء وهو الأصح فإن قال والله لا أجمع رأسي ورأسك أو ليطولن غيبتي عنك وما أشبهه فإن نوى الوطء فهو مولى وإن لم ينو فليس بمول وإن حلف أن لا يستوفي الإيلاج فليس بمول وإن حلف على ترك الجماع أربعة أشهر لم يكن مولى وإن قال والله لا وطئتك مدة لم يكن مولى حتى ينوى أكثر من مدة أربعة أشهر وإن قال والله لا وطئتك أربعة أشهر فإذا مضت فوالله لا وطئتك أربعة أشهر فقد قيل هو مولى وقيل ليس بمول وهو الأصح وإن قال والله لا وطئتك حتى ينزل عيسى بن مريم أو حتى يخرج الدجال أو حتى أموت أو تموتى كان مولى وإن قال والله لا وطئتك

وكل كذاب دجال والذي حكاه ابن فارس عنه أن الدجل التويه وجمعه دجالون ؛ ويقال لعيسى صلى الله عليه وسلم المسيح بفتح الميم وتخفيف السين بلا خلاف وللدجال كذلك على المشهور وقيل بكسر الميم مع تخفيف السين وتشديدها وقيل كذلك لكن بالحاء المعجمة وتشديد السين فأما عيسى بالمسيح فقال أبو عبيدة والليث هو معرب وأصله بالشين المعجمة فعلى هذا لا اشتقاق له وقال الجمهور مشتق قال ابن عباس لأنه لم يمسح ذا عاهة إلا براً وقيل هو الصديق وقيل لأنه ممسوح أسفل القدمين لا أخص له وقيل مسح زكريا إياه وقيل لمسحه الأرض أى قطعها في السياحة وقيل لأنه خرج من بطن أمه ممسوحا بالدهن وقيل لأنه مسح بالبركة حين ولد وقيل لأن الله مسحه أى خلقه خلقا حسنا وقيل غيره : وأما الدجال فقيل له المسيح لأنه ممسوح العينين وقيل لأنه أعور

العيسيين قال وأجاز السكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرهما قبل الياء ومنعه البصريون قالوا لأن الألف إنما سقطت لاجتماع الساكنين فوجب بقاء السين مفتوحة كما كانت سواء كانت الألف أصلية أو غير أصلية وفرق السكافي بفتح في الأصلية فقال معطون وضم في غيرها فقال عيسون وكذا القول في موسى والنسبة إليهما عيسوى وموسوى فتقلب الياء واوا وإن شئت حذفها فقلت عيسى وموسى كما تقول مرمى ومرمى (الدجال) بفتح الدال وهو : سدو الله المسيح الدجال الكذاب بمعنى دجالا لتويهه والدجل التويه والتخفية يقال دجل فلان إذا موه ودجل الحق غطاء يباطله وحكوا عن ثعلب أن الدجال الكذاب

حتى أضر أو حتى يموت فلان لم يكن موليا وإن قاله والله لا وطئت في السنة إلا مرة لم يكن موليا في الحال فإن وطئها وبقي من السنة أكثر من أربعة أشهر فهو مول وهكذا إن قال إن أصبتك فوالله لأصبتك لم يكن موليا في الحال فإذا أصابها صار موليا وفيه قول آخر أنه يكون موليا في الحال والأول أصح وإن قال والله لا أصبتك في هذا البيت لم يكن موليا وإن قال إن وطئت فعلى صوم هذا الشهر لم يكن موليا وإن قال والله لا أصبتك إن شئت فقالت في الحال شئت صار موليا وإن أخرت لم يصير موليا وإن قال لأربع نسوة والله لا أصبتكن لم يصير موليا فإن وطئ ثلاثا منهن صار موليا من الرابعة وإن قال والله لا أصبت واحدة منكن صار موليا من كل واحدة منهن وإن قال أردت واحدة بعينها قبل منه وإن قال والله لا أصبتك ثم قال لأخرى أشركتك معها لم يصير موليا من الثانية وإن قال إن أصبتك فأنت طالق ثم قال لأخرى أشركتك معها كان موليا من الثانية وإذا صح الإيلاء ضربت له مدة أربعة أشهر فإن كان هناك عذر من جهتها كالمرض والحبس والإحرام والصوم الواجب والاعتكاف الواجب والنفاس لم تحتسب المدة فإذا زال ذلك استؤنفت المدة وإن كان حيض حسبت المدة وإن كان العذر من جهته كالجس والمرض والصوم والإحرام والاعتكاف حسبت المدة وإن طلقها طلاق رجعية أو ارتد لم تحتسب المدة فإذا انقضت المدة وطالبت المرأة بالفيئة وقف وطولب بالفيئة وهو الجماع فإن كان فيها عذر يمنع الوطء لم يطالب وإن كان العذر فيه فاء فيئة معذور وهو أن يقول لو قدرت لفئت فإذا زال العذر طولب بالوطء وإن انقضت المدة وهو مظاهر لم يكن له أن يطأ حتى يكفر فإن قال أمهلوني حتى أطلب رقة فأعتق ثم أطأ أنظر ثلاثة أيام وإن لم يكن عذر يمنع الوطء فقال أنظروني أنظر يوما أو نحوه في أحد القولين وثلاثة أيام في القول الآخر فإن جامع وأدناه أن تغيب الحشفة فقد أوفأها حقها فإن كانت اليمين بالله عز وجل لزمته الكفارة في أصح القولين ولا تلزمه في الآخر وإن كان اليمين على صوم أو عتق فله أن يخرج منه بكفارة يمين وله أن يني بمانذر وإن كان بالطلاق الثلاث طلقت ثلاثا وقيل إن كانت اليمين بالطلاق لم يجامع والمذهب الأول فإن جامع لزمه النزع فإن استدام لزمه المهر دون الحد فإن أخرج ثم عاد لزمه المهر وقيل يلزمه الحد وقيل لا يلزمه وإن لم يف طولب بالطلاق وأدناه طلاق رجعية فإن لم يطلق ففيه قولان أحدهما يحجر عليه والثاني يطلق الحاكم عليه وهو الأصح فإن راجعها بقيت من المدة أكثر من أربعة أشهر ضربت له المدة ثم يطالب بالفيئة أو الطلاق وإن لم راجع حتى انقضت العدة وبانت فتزوجها فهل يعود الإيلاء أم لا على الأقوال الثلاثة التي ذكرناها في كتاب الطلاق .

﴿ باب الظهار ﴾

من صح طلاقه صح ظهاره ومن لا يصح طلاقه لا يصح ظهاره . والظهار أن يشبه امرأته بظهر أمه أو بعضو من أعضائها فيقول أنت على كظهر أمي أو كفرجها أو كيدها وخرج فيه قول آخر أنه لا يكون مظاهرا في غير الظهر وإن شبهها بغير أمه من ذوات المحارم كالأخت والعمة ففيه قولان أصحهما أنه مظاهر وإن شبهها بامرأة حرمت عليه بمصاهرة أو رضاع فإن كانت ممن حلت له في وقت ثم حرمت لم يكن مظاهرا وإن لم تحل له أصلا فعلى قولين وإن قال أنت على كأمي أو مثل أمي لم يكن مظاهرا إلا بالنية وإن قال أنت طالق كظهر أمي فقال أردت الطلاق والظهار فإن كان الطلاق رجعيا صارت مطلقة ومظاهرا منها وإن كان بائنا لم يصير مظاهرا منها وإن قال أردت بقولي أنت طالق الظهار لم يقبل منه وإن قال أنت على حرام كظهر أمي ولم ينو شيئا فهو ظهار وإن نوى الطلاق فهو طلاق

والأعور مسيح وقيل لمسحه الأرض حين خروجه وقيل غير ذلك (الفية) الوطء من فاء إذا رجع لأنه امتنع ثم رجع (قوله) تغيب الحشفة في الفرج) يعني القبل . (الظهار) مشتق من الظهر وإنما قالوا كظهر أمي دون بطن وغد لأن الظهر موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج هذا مختصر كلام ابن قتيبة والأزهري وآخرين (العضو) بضم العين وكسرها

(قوله أصح الروايتين)

يعني الروايتين عن الشافعي

وهو بمعنى أصح القولين

(قوله نوى تحريم عينا)

أي ذاتها وجملة (قوله

يضر بالعمل) بضم الياء

وقد سبق إيضاحه (العمى)

مقصود تصكتب بالياء

(الخنصر والبصر) بكسر

أولهما وصاديهما الأعملة

فيها تسع لغات فتح الهمزة

وضمها وكسرها مع ثلاث

الميم أفصحهن وأشهرهن

فتح الهمزة مع ضم الميم

قال جمهور أهل اللغة

الأنامل أطراف الأصابع

وقال الشافعي وأصحابنا

في كل أصبع غير الإبهام

ثلاث أنامل وكذا قاله

جماعة من كبار أئمة أهل

اللغة منهم أبو عمرو

الشياني وأبو حاتم

السجستاني والجرمي

وغيرهم وقد أوضحته

في التهذيب (العوراء

والعرجاء) بمدودتان

(العرج) بفتح الراء

مصدر عرج بكسرها

يعرج بفتحها عرجا فهو

أعرج وهم عرج وعرجان

وأعرجه الله وما أشد

عرجه (المجنون المطبق)

بفتح الباء أي الذي أطبق

جنونه ودام متصلا ومنه

قول العرب الجنى المطبقة

في أصح الروايتين فإن نوى به الطلاق والظهار كان طلاقا وظاهرا وقيل لا يكون ظاهرا وإن نوى تحريم
عينا قبل وعليه كفارة يمين وقيل لا يقبل ويكون مظاهرا، ويصح الظهار مجعلا ومعلما على شرط فإذا
وجد صار مظاهرا وإن قال إذا تظاهرت من فلانة فأنت على كظهر أمي وفلانة أجنبية فتزوجها
وظاهر منها صار مظاهرا من الزوجة وإن قال إذا تظاهرت من فلانة الأجنبية فأنت على كظهر أمي
ثم تزوجها وظاهر منها فقد قيل يصير مظاهرا من الزوجة وقيل لا يصير وهو الأصح . ويصح الظهار
مطلقا وموقتا في أصح القولين وهو أن يقول أنت على كظهر أمي شهرا أو يوما ومتى صح الظهار
ووجد العود وجبت الكفارة ، والعود هو أن يسكنها بعد الظهار زمانا يمكنه أن يطلق فيه فلا يطلق
فإذا وجد ذلك وجبت الكفارة واستقرت فإن ماتت قبل إمكان الطلاق أو عقب الظهار بالطلاق
لم تجب الكفارة وإن ظاهر من رجعية لم يصير بترك الطلاق عائدا فإن راجعها أو بانت ثم تزوجها
وقلنا يعود الظهار فهل يكون الرجعة والنكاح عودا أم لا فيه قولان وإن ظاهر الكافر من امرأته
وأسلم عقب الظهار فقد قيل إسلامه عود وقيل ليس بعود وإن كان قد نفها ثم ظاهر منها ثم لا عنها
فقد قيل إنه صار عائدا وقيل لم يصير عائدا وإن بقيت من اللعان الكلمة الخامسة فظاهر منها ثم أتى
بالكلمة لم يصير عائدا وإن كانت الزوجة أمة فاتباعها الزوج عقب الظهار فقد قيل إن ذلك عود
فلا يطؤها بالملك حتى يكفر وقيل ليس بعود وإن ظاهر منها ظاهرا موقتا فأمسكها زمانا يمكن فيه
الطلاق صار عائدا وقيل لا يصير عائدا إلا بالوطء وإن تظاهر من أربع نسوة بكلمة واحدة لزمه لكل
واحدة كفارة في أصح القولين وتلزمه كفارة في القول الآخر وإن كرر لفظ الظهار في امرأة
واحدة وأراد الاستئناف ففيه قولان أحدهما أنه يلزمه لكل مرة كفارة والثاني يلزمه للجميع
كفارة واحدة وإذا وجبت الكفارة حرم وطؤها إلى أن يكفر وهل تحرم المباشرة بشهوة فيما دون
الفرج فيه قولان أحدهما أنه لا تحرم . والكفارة أن يعتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب التي تضر
بالعمل كالعمى والزمانة وقطع اليد أو الرجل وقطع الإبهام أو السبابة أو الوسطى وإن كانت مقطوعة
الخنصر والبصر لم يجزئه وإن قطع إحداها أجزاء وإن كانت مقطوعة الأعملة من الإبهام لم يجزئه وإن
كان من غيرها أجزاء ويجزئ العوراء والعرجاء عرجا يسيرا والأصم والأخرس إذا فهمت اشارته وإن
جمع الصمم والخرس لم يجزئه ولا يجزئ المجنون المطبق ويجزئ من يجن ويفيق ولا يجزئ المريض
المأيوس منه ولا النحيف الذي لا عمل فيه ولا يجزئ أم الولد ولا المكاتب ويجزئ المدبر والمعتق
بصفة ولا يجزئ النصب وفي الغائب الذي انقطع خبره قولان وإن اشترى من يعتق عليه بالقرابة
ونوى الكفارة لم يجزئه وإن اشترى عبدا بشرط العتق فأعتقه عن الكفارة لم يجزئه وإن أعتق
عبدا عن الكفارة بعوض لم يجزئه وإن أعتق شركا له في عبد وهو موسر ونوى أجزاء وقوم عليه
نصيب شريكه وإن أعتق نصف عبيد فقد قيل يجزئه وقيل لا يجزئه وقيل إن كان الباقي حرا أجزاء
وإن كان عبدا لم يجزئه وإن كان عادما للرقبة وثمنها أو واحدا وهو محتاج إليها للخدمة أو إلى ثمنها
للنقمة كفر بالصوم وإن كان واجدا لما يصرفه في العتق في بلده عاد ماله في موضعه فقد قيل يكفر
بالصوم وقيل لا يكفر وإن اختلف حاله ما بين أن يجب إلى حال الأداء وكان موسرا في أحد الحالين
ومعسرا في الأخرى اعتبر حاله عند الوجوب في أصح الأقوال ويعتبر حاله عند الأداء في الثاني ويعتبر
أغلب الحالين في الثالث وكفارة الصوم أن يصوم شهرين متتابعين بالأهله فان دخل فيه في أثناء
الشهر لزمه شهر تام بالعدد وشهر بالهلال تم أو نقص وإن خرج منه بما يمكن التحرز منه كالعيد وشهر
رمضان بطل التسابع وإن أفطر بما لا يمكن التحرز منه كالمرض ففيه قولان وإن أفطر بالسفر فقد

بفتح الباء وهي الأئمة (النحيف) المهزول والنحافة الهزال ونحف بضم الحاء وأخف غير

(وإن غداهم أو عشاها لم يجزئ) يعني غداهم أو عشاها بالواجب من تمر أو زبيب أو أقط لا يجزئ به بل يجب تملكهم إياه (قوله ولا يجوز دفعه إلى من تلزمه نفقته) (١٢٠) كان ينبغي أن يقول إلى من تلزم من غير هاء الضمير لأن الصحيح

قيل بطل وقيل على قولين وإن لم يستطع الصوم لسكبر أو مرض لا يرجى زواله كفر بالطعام فيطعم ستين مسكينا كل مسكين مددا من قوت البلد وهو رطل وثلاث فان أخرج من دون قوت البلد من حب يجب فيه الزكاة ففيه قولان وإن كان قوت البلد مما لا زكاة فيه فان كان أقطا فعلى قولين وإن كان طعاما أو لبنا فقد قيل لا يجوز وقيل على قولين وإن كان في موضع لا قوت فيه أخرج من قوت أقرب الموضع إليه ولا يجزئ فيه الدقيق ولا السويق ولا الخبز ولا القيمة وإن غداهم أو عشاها بذلك لم يجزئ ولا يجوز دفعه إلى مكاتب ولا كافر ولا إلى من تلزمه نفقته ولا يجوز أن يدفع إلى أقل من ستين مسكينا ولا يجزئ شيء من الكفارات إلا بالنية ويكفيه في النية أن ينوي العتق أو الصوم أو الإطعام عن الكفارة وقيل يلزمه أن ينوي في الصوم التابع في كل ليلة وقيل في أول الصوم والصحيح أنه لا يلزمه ذلك وإن كان المظاهر عبدا كفر بالصوم وحده وإن كان كافرا كفر بالمال دون الصوم .

باب اللعان

يصح اللعان من كل زوج بالغ عاقل وإذا قذف زوجته من يصح لعانه ووجب عليه الحد أو التعزير وطولب به فله أن يسقطه باللعان فان عفا عن ذلك لم يلعن وقيل له أن يلعن وليس بشيء فان لم يطالب ولم يصف فقد قيل له أن يلعن وقيل ليس له وهو الأصح فان قذفها بالزنا ومثلها لا توطأ عزز ولم يلعن وإن قذفها وهي زانية عزز ولم يلعن على ظاهر المذهب فان قذف امرأته ولم يلعن فحد ثم قذفها ثانيا عزز ولم يلعن وإن قذفها واتت عن ولدها لعن وإن قذفها واتت عن حملها فله أن يلعنها وله أن يؤخر إلى أن تضع وإن اتت عن ولدها وقال وطئك فلان بشبهة عرض الولد على القافة ولم يلعن لنفيه وإن قال هو من فلان وقد زنى بك وأنت مكرهة ففيه قولان أحكما أنه يلعن لنفيه وإن قذف زوجته بزنا أضافه إلى ما قبل النكاح ولم يكن هناك ولد لم يلعن وإن كان هناك ولد فقد قيل لا يلعن وقيل يلعن وهو الأصح وإن أبانها وقذفها بزنا أضافه إلى حال النكاح فان لم يكن هناك ولد حد ولم يلعن فان كان هناك ولد منفصل لعن لنفيه وإن كان حملا لم ينفصل فقد قيل لا يلعن حتى ينفصل وقيل فيه قولان وإن قذف أربع نسوة لعن أربع مرات فان كان بكلمة واحدة وتشااحن في البداية أقرع بينهما فان بدأ الحاكم باللعان واحدة من غير قرعة جاز فان وطئ امرأة في نكاح فاسد فأنت بولد واتت عنه لعن واللعان أن يأمره الحاكم ليقول أربع مرات أشهد بالله إنى لمن الصادقين فيما رميتها به ويسميها إن كانت غائبة ويشير إليها إن كانت حاضرة وقيل يجمع بين الاسم والإشارة ويقول في الخامسة وعلى لعنة الله إن كنت من الكاذبين فان كان هناك نسب ذكره في كل مرة وإن قذفها بزنا عين ذكرهما في اللعان فاذا لعن سقط عنه الحد واتت عنه النسب ووجب عليها حد الزنا وبانت منه وحرمت على التأيد وإن كان قد سمى الزانى وذكره في اللعان سقط ما وجب عليه من حده وإن لم يسمه ففيه قولان أحدهما يسقط عنه حده والثاني لا يسقط وقيل إن كان اللعان في نكاح فاسد لم تحرم على التأيد وليس بشيء وللرأة أن تلعن لدرء الحد عنها فيأمرها الحاكم أن تقول أربع مرات أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به وفي الخامسة تقول وعلى غضب الله إن كان من الصادقين فاذا لعنت سقط عنها الحد فان أبدل لفظ الشهادة بالخلف أو القسم فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز وإن أبدل لفظ الغضب باللعنة لم يجز

أنه لا يجوز دفعها إلى أجنبي يجب نفقته على قريب أو زوج (قوله ويكفيه في النية أن ينوي العتق أو الصوم أو الإطعام عن الكفارة وقيل يلزمه أن ينوي في الصوم التابع كل ليلة وقيل في أول الصوم والصحيح أنه لا يلزمه ذلك) مكرر لاحاجة إليه لأنه مصرح به في قواه ويكفيه في النية إلى آخره (١٢١) والملاعنة والتلاعن رخصة الرجل امرأته ويقال لعنا والتعنا ولاعن القاضي بينهما وسمى لعانا لقول الرجل وعلى لعنة الله إن كنت من الكاذبين . قال العلماء من أحببنا وغيرهم واختير لفظ اللعان على الغضب وإن كانا موجودين في لعانهما لأن اللعنة متقدمة في الآية السكرية وفي صورة اللعان ولأن جانب الرجل فيه أقوى من جانبها لأنه قادر على الابتداء دونها ولأنه قد ينفك لعانه عن لعانها ولا ينعكس وقيل سمي لعانا من اللعن وهو الطرد والإبعاد لأن كلا منهما يبعد عن صاحبه ويحرم النكاح بينهما أبدا بخلاف

المطلق وغيره . واللعان عند جمهور أصحابنا عين وقيل شهادة وقيل فيها شوب شهادة وقيل عكسه وإن

قال أصحابنا وليس من الأيمان من متعدد في جانب المدعى ابتداء إلا اللعان والقسم (قوله البداية) سبق بيان فساده في مواقيت الصلاة (الدرء) الدفع (قوله وإن أبدل لفظ الشهادة) هو بضم الهمزة (الخلف) بفتح الحاء وكسر اللام ويجوز إسكان اللام وفتح

وإن أبدل الزوج اللعنة بال غضب فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز وإن قدم لفظ اللعنة أو الغضب على الشهادة لم يجوز وقيل يجوز والأول أصح وإن لاعنت المرأة قبل الرجل لم يعتد به والمستحب أن يتلاعنا من قيام فإذا بلغ الرجل إلى اللعنة أو بلغت المرأة إلى الغضب استحب أن يقول الحاكم إنها موجبة للعذاب وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ويأمر رجلا أن يضع اليد على فمه ويأمر امرأة أن تضع اليد على فمها فإن أيا تركهما ويلاعن بينهما بحضرة جماعة وأقلهم أربعة ويلاعن بينهما بعد العصر فإن كان بمكة لاعن بين الركن والقمام وإن كان بالمدينة فعند منبر النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان ببيت المقدس فعند الصخرة وإن كان في غيرها من البلاد ففي الجوامع عند المنبر أو على المنبر وإن كان أحدهما جنباً لاعن على باب المسجد وإن كانا ذميين لاعن بينهما في الموضع التي يعظمنها وإن ترك التغليظ بالجماعة والزمان جاز وإن ترك التغليظ بالمكان ففيه قولان وإذا تلاعنا ثم قذفها أجنبي حصد فإن قذفها الزوج عزر ولم يلاعن على المذهب وإن أكذب الزوج نفسه حد إن كانت محصنة وعزر إن كانت غير محصنة ولحقه النسب وإن أكذبت المرأة نفسها حدث حد الزنا .

باب ما يلحق من النسب وما لا يلحق

ومن تزوج باسراة فأنت بولد يمكن أن يكون منه لحقه نسب ولا ينتفي عنه إلا بلعان وإن لم يمكن أن يكون منه بأن يكون له دون عشر سنين أو كان مقطوع الذكر والأثنين جميعاً أو أنت به امرأة له دون ستة أشهر من حين العقد أو أنت به مع العلم أنه لم يجتمع معها أو أنت بولد لأكثر من أربع سنين من حين اجتماع معها انتفى عنه من غير لعان فإن وطئها ثم طلقها طلاقاً رجعياً ثم أنت بولد لأكثر من أربع سنين ففيه قولان أحدهما لا يلحقه والثاني يلحقه ولا ينتفي إلا بلعان وإن أبانها وانقضت عدتها ثم تزوجت بآخر ثم أنت بولد لستة أشهر من حين النكاح الثاني فهو للزوج الثاني وإن وطئ امرأة بشبهة فأنت بولد يمكن أن يكون منه لحقه نسب ولا ينتفي عنه إلا بلعان ومن لحقه نسب يعلم أنه من زنا لزمه نفيه باللعان وإن رأى فيه شبهة لغيره فقد قيل له نفيه باللعان وقيل ليس له ذلك ومن لحقه نسب فأخبر نفيه من غير عذر سقط نفيه وفيه قول آخر أن له نفيه إلى ثلاثة أيام وإن ادعى أنه لم يعلم بالولادة ومثله يجوز أن يخفى عليه فالقول قوله وإن قال لم أعلم أن لي النفي أو لم أعلم أن النفي على الفور فإن كان قريب العهد بالإسلام قبل منه وإن كان يجالس العلماء لم يقبل منه وإن كان من العامة فقد قيل يقبل وقيل لا يقبل وإن أخر النفي لعذر من مرض أو حبس أو حفظ مال أو كان غائباً ولم يمكنه أن يسير فبعث إلى الحاكم وأعلمه أنه على النفي كان له نفيه وإن لم ينفه ولم يشهد لم يجوز له نفيه وإن كان الولد حراً فترك نفيه وقال لم أحقق قبل قوله وإن قال علمت ولاكن قلت لعلة يموت فأكفي اللعان لحقه وإن هنيء بالولد وقيل له برك الله لك فيه أو جعله الله خلفاً مباركاً فأجاب بما يتضمن الإقرار بأن آمن على الهناء وما أشبهه لزمه وإن أجاب بما لا يتضمن الإقرار بأن قال برك الله عليك أو رزقك الله مثله أو أحسن الله جزاءك لم يازمه وإن أنت امرأة بولدين بينهما دون ستة أشهر فأقر بأحدهما أو أخر نفيه لحقه الولدان وإن مات الولد قبل النفي جاز له نفيه بعد الموت ومن أنت أمته بولد يمكن أن يكون منه فإن لم يطأها لم يلحقه وإن وطئها لحقه ولا ينتفي عنه إلا أن يدعى الاستبراء ويحلف عليه وإن قال كنت أطأ وأعزل لحقه وإن قال كنت أطؤها دون الفرج فقد قيل يلحقه وقيل لا يلحق وإن وطئ أمته ثم أعتقها واستبرأت ثم أنت بولد لستة أشهر من حين العتق لم يلحقه وقيل يلحقه وإن اشترك اثنان في وطئ امرأة فأنت بولد لو انفرد به كل واحد منهما لحقه عرض على القافة فإن ألحقته بأحدهما

الحاء وكسرها كما سبق في نظائره (قوله لم يجتمع معها) هذا مما أنكره الحريري في درة الغواص قال لا يقال اجتماع فلان مع فلان وإنما يقال اجتمع فلان وفلان وقد قال الجوهري جامعاً على كذا أي اجتمع معه عليه (قوله أو أنت بولد لأكثر من أربع سنين من حين اجتماع معها) أي من آخر اجتماعهما ولو قال من حين فارقتها لكان أصوب وأوضح (الشبه) بفتح الشين والباء المشابهة وجمعه مشابه على غير قياس كما قالوا محارن ومذاكر ، وأما الشبه بكسر الشين وإسكان الباء وفتحهما جميعاً فهو المثل (قوله هنيء) مهموز (القائف) هو متبوع الآثار والأشياء والجمع قافة كبائع وباعة

(اليمن الغموس) بفتح
الين لأنهما تنمسان صاحبها
في الإثم أو يستحق النفس
بها في النار وهي من
الكبائر (القدوس) من
أسماء الله تعالى: هو الطاهر
عما لا يليق به وهو صفات
الحدوث (المهيمن) قيل
الشهيد، وقيل الشاهد
المصدق قاله أبو عبيدة
وقال الخليل وأبو عبيدة
هو الرقيب الحافظ، وقيل
الأمين قال أهل العربية
الهاء بدل من الهمزة
وأصله مؤمن كما قالوا
هرقت وأرقت، قال ابن
الأنباري وزنه مفعل
ومعناه الأمين (قوله وجلال
الله) قال أهل اللغة الجلال
عظمة الله تعالى وكبرياؤه
واستحقاقه صفات المدح
ويقال جل الشيء أي عظم
وأجلته أعظمته والجلال
اسم والجلالة مصدر، قال
الأصمعي لا يقال الجلال
إلا الله تعالى. قال الواحدى
معناه لا يقال ذلك بعد
الإسلام أي لا يستحقه إلا
الله تعالى (قوله لعمر الله)
بفتح العين واسكان الميم
قال أهل العربية التزم
العرب في القسم لعمر
بالفتح مع أن في العمر
ثلاث لغات تقدم بياهن
قالوا لأن الفتح أخف
فاختاروه لكثرة القسم
ومعناه وحياة الله

لحقه وإن لم تكن كافة أو كانت وأشكل عليها أو ألحقته بهما أو نفته عنهما ترك حتى يبلغ فينتسب إلى
من يقوى في نفسه أنه أبوه ولا يقبل قول القائل إلا أن يكون ذكراً حراً عسلاً مجرباً في معرفة
النسب ويجوز أن يكون واحداً وقيل لابد من اثنين .

كتاب الأيمان

﴿باب من يصح يمينه وما يصح به اليمين﴾

يصح اليمين من كل بالغ عاقل مختار قاصد إلى اليمين فأما الصبي فلا يصح يمينه، ومن زال عقله بنوم أو
مرض لا يصح يمينه وإن زال بمحرّم تحت يمينه وقيل فيه قولان ومن أكره على اليمين لم يصح يمينه ومن
لم يقصد اليمين فسبق لسانه إليها أو قصد اثنين على شيء فسبقت يمينه إلى غيرها لم يصح يمينه وذلك لغو
اليمين الذي لا يؤاخذ به، ويصح اليمين على الماضي والمستقبل فإن حلف على ماضٍ وهو صادق فلا
شئ عليه وإن كان كاذباً أثم وعليه الكفارة وهذه اليمين هي اليمين الغموس وإن حلف على مستقبل
فإن كان على أمر مباح فقد قيل إن الأولى أن لا يحث وقيل الأولى أن يحث وإن حلف على فعل
مكروه أو ترك مستحب فالأولى أن يحث ويكره أن يخلف بغير الله سبحانه فإن حلف بغيره كالنبي
والسكبة لم ينعقد يمينه وإن قال إن فعلت كذا فأنا يهودى أو نصرانى لم ينعقد يمينه ويستغفر الله
تعالى ويقول لا إله إلا الله فإن حلف باسم الله تعالى لا يسمى به غيره كقوله والله والرحمن والقدوس
والمهيمن وعلام الغيوب وخالق الخلق والواحد الذي ليس كمثل شيء وما أشبهه انعقد يمينه وإن حلف
باسم له يسمى به غيره مع التقييد كالرب والرحيم والقاهر والقادر ولم ينويه غيره انعقدت يمينه وإن
نوى به غيره لم ينعقد يمينه وإن حلف بما يشترك فيه هو وغيره كالخى والوجود والنقى والسميع
والبصير لم ينعقد يمينه إلا أن ينوى به الله عز وجل وإن قال والله لأفعلن كذا لم يكن يميناً إلا أن ينوى به
اليمين وإن قال بالله لأفعلن كذا وأراد بالله أستعين لأفعلن كذا لم يكن يميناً وإن حلف بصفة من
صفات الذات لا يحتمل غيره، وهى: وعظمة الله وجلال الله وعزة الله وكبرياء الله وبقاء الله وكلام الله
والقرآن انعقدت يمينه وإن كان يستعمل في مخلوق وهو قوله وعلم الله وقدره الله وحق الله ونوى
بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور وبالحق العبادات لم ينعقد يمينه وإن لم ينو شيئاً انعقدت يمينه وإن قال
لعمر الله فهو يمين إلا أن ينوى به غير اليمين على ظاهر المذهب وقيل ليس يميناً إلا أن ينوى اليمين
وإن قال أقسمت بالله أو أقسم بالله انعقدت يمينه وإن قال أردت بالأول الخبر عن ماضٍ والثانى الخبر
عن مستقبل قيل فيما بينه وبين الله عز وجل وهل يصدق في الحكم قيل لا يصدق وقيل إن كان
في الإيلاء لا يصدق وإن كان في غيره صدق وقيل فيه قولان وإن قال أشهد بالله فقد قيل هو يمين إلا
أن ينوى بالشهادة غير القسم وقيل ليس يميناً إلا أن ينوى به القسم وإن قال أعزم بالله لم يكن يميناً
إلا أن ينوى به اليمين وإن قال على عهد الله وميثاقه وذمته وأمانته وكفالاته لا فعلت كذا فليس يمين
إلا أن ينوى به اليمين وإن قال أسألك بالله وأقسمت عليك بالله لتفعلن كذا فليس يميناً إلا أن
ينوى به اليمين وإن حلف رجل بالله تعالى فقال آخري عني في يمينك أو يلزمنى مثل ما يلزمك لم يلزمه
شئ وإن كان ذلك في الطلاق والعناق ونوى لزمه ما لزم الحالف وإن قال اليمين لازمة لى لم يلزمه
شئ وإن قال الطلاق والعناق لازم لى ونواه لزمه وإن قال أيمان البيعة لازمة لى لم يلزمه إلا أن ينوى
الطلاق والعناق فيلزمه وإن قال الحلال على حرام ولم تكن له زوجة ولا جارية لم يلزمه شئ وإن كانت
له زوجة فنوى طلاقها أو جارية فنوى عتقها وقع الطلاق والعناق وإن نوى الظهار صح الظهار في الزوجة
دون الأمة وإن نوى تحريراً لزمه بنفس اللفظ لكل واحدة منهما كفارة يمين وإن لم ينو شيئاً ففيه

(قوله على عهد الله وميثاقه وذمته وأمانته وكفالاته) هى متقاربة المعنى (أيمان البيعة) بفتح الباء هى الأيمان التى رتبها قولان

الججاج بن يوسف مستملة على الطلاق والإعتاق والنذور وصدقات وأيمان معاذات (الفاق) بفتح الفين واللام والفتحة بكسر الميم والقولق بضمها بمعنى وهو ما يفتق به الباب (السطح المحجر) هو الذي حوط عليه حائط (السكراء) بالمد وسبق في الإجارة (النقص) بضم النون على المشهور ولم يذكر الليث والأزهري وصاحب المحكم غيره وذكره ابن فارس والجوهري بكسر النون وهو البناء المنقوص والمنهدم وقد أساء بعض المتأخرين الجامعين في التماظ (١٢٢) المذهب حيث اقتصر على الكسر

أوهم أنه لا يجوز غيره
اغترارا منه بما في متعاج
الجوهري (الأدم) بفتح
الهمزة والدال جمع الأديم
كأفق وأقيق قال الجوهري
قد يجمع على أدمه كـ رغيف
وأرغفة (الفتيت) والفتوت
بفتح الفاء فيها هو الحبز
المفتوت والفت الكسر
(قوله فلفظه) بفتح الفاء
يقال لفظه يلفظه لفظا
كضربه يضربه ضربا أى
رماه من فيه وذلك الرمي
يسمى لفاظة بضم اللام
(العصيدة) معروفة قال
ابن قتيبة في أدب الكاتب
مما تعرف العرب من
أطبخة الحضر العصيدة
قال سميت بذلك لأنها
تعقد أى تلوى ومنه يقال
الاولى عنقه عاصد (الكلية)
بضم الكاف قال الجوهري
والكلوة بضم الكاف
وبالواو لغة فيها قال ابن
الكثير وغيره ولا يقال
كلوة بكسرهما والجمع
كليات وكلى (الثرب) بفتح
الثاء وإسكان الراء شحم

قولان أحدهما أنه لا يارمه شيء والثاني أنه يارمه كفارة عين .

(باب جامع الأيمان)

إذا قال والله لاسكنت دارا وهو فيها وأمكنه الخروج منها ولم يخرج حنث وإن خرج منها بنية التحول لم
يحنث وإن رجع إليها لنقل القماش لم يحنث وإن حلف لا يسكن فلانا فسكن كل واحد منهما في بيت
من دار كبيرة أو خان وانفرد بباب وغلق لم يحنث وإن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها فلم يخرج
ففيه قولان وإن حلف لا يلبس ثوبا وهو لا يلبسه واستدام أو لا يركب دابة وهو راكبها واستدام حنث
وإن حلف لا يتزوج وهو متزوج أو لا يتطيب وهو متطيب أو لا يتطهر وهو متطهر فاستدام لم يحنث وإن
حلف لا يدخل دارا فصعد سطحها لم يحنث وقيل إن كان محجرا حنث وإن كان فيها نهر فصل في النهر
الذي فيها أو صعد شجرة يحيط بها حيطان الدار حنث وإن حلف لا يدخل دار فلان هذه فباعها
ودخلها حنث وإن حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا يسكنها بكراء أو عارية لم يحنث إلا أن ينوي
ما يسكنها وإن حلف لا يدخل مسكن فلان فدخل ما يسكنها بإجارة أو اعارة حنث وإن حلف لا يدخل
هذه الدار فصارت عرصة فدخلها لم يحنث وإن أعيدت بنقضها فدخلها فقد قيل يحنث وقيل لا يحنث
وإن قال لا دخلت هذه الدار من بابها فحول بابها إلى موضع آخر فقد قيل لا يحنث وهو ظاهر النص
وقيل يحنث وهو الأظهر وإن حلف لا يدخل بيتا فدخل بيتا من شعر أو آدم حنث على ظاهر النص
وقيل إن دخله حضري لم يحنث وإن حلف لا يدخل بيتا فدخل مسجدا لم يحنث وإن حلف لا يأكل
هذه الحنطة فجعلها سويقا أو دقيقا أو خبزا فأكله لم يحنث وإن حلف لا يأكل الحبز فشرب الفتيت
لم يحنث وإن حلف لا يشرب السويق فاستغفه لم يحنث وإن حلف لا يأكل سويقا ولا يشربه فذاقه لم يحنث
وإن حلف لا يدوق شيئا فلفظه فقد قيل يحنث وقيل لا يحنث وإن حلف لا يأكل سمنا فأكاه
في عصيدة وهو ظاهر فيها حنث وإن أكله مع الحبز حنث على ظاهر المذهب وقيل لا يحنث وإن
حلف لا يشرب من هذا الكوز فجعل ما فيه في غيره فشربه لم يحنث وإن حلف لا يشرب من هذا
النهر فشرب ماءه في كوز حنث وإن حلف لا يأكل لحما فأكل شحما أو كلية أو ثريا أو كرشا أو كبدا
أو طحالا أو قلبا لم يحنث وإن أكل من الشحم الذي على الظهر حنث وإن أكل الألية لم يحنث وقيل
يحنث وإن أكل السمك لم يحنث وإن حلف على الشحم فأكل سمين الظهر أو الألية لم يحنث وإن
حلف لا يأكل الرءوس لم يحنث إلا بما يباع منفردا وهى رءوس الإبل والبقر والغنم فإن كان في بلد
تباع رؤوس الصيد فيه منفردة حنث بأكلها وإن كان في بلد لا تباع فيه فقد قيل يحنث وقيل لا يحنث وإن
حلف لا يأكل البيض لم يحنث إلا بما يفارق بائنه فإن أكل بيض السمك والجراد لم يحنث وإن
حلف لا يأكل كل إذا حنث بأكل الملح واللحم وإن أكل التمر لم يحنث وقيل يحنث أن يحنث وإن
حلف لا يأكل رطبا أو بسرا فأكل منصفه حنث وإن حلف لا يأكل بسرة أو رطبة فأكل منصفه

رقيق يغشى الأمعاء والكرش (الكرش) بكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح المكاف وكسرهما كما سبق في نظائره قال أهل اللغة
الكرش للجرث من الحيوان كالمعدة من الإنسان وهى مؤثثة (الطحال) بكسر الطاء (الإدام) بكسر الهمزة واسكان الدال والإدام
بكسر الهمزة وزيادة ألف لغتان بمعنى وهو اسم مفرد وهو ما يؤتى به يقال أدم الحبز يأدمه بكسر الدال كضرب يضرب وجمع
الإدام أدم بضم الهمزة والدال ككتاب وكتب وإهاب وأهب (البسر) بضم الباء (والنصف) بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد
المشدة قال أهل اللغة أول تمر النخل طلع وكافور ثم خلال بفتح الحاء المعجمة واللام المحففة ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر ،

فإذا بلغ الإرتطاب نصف البسرة قيل منسعة فإن بدأ من ذنبها ولم يبلغ النصف قيل مذنبية بكسر النون ولها أسماء آخر بين ذلك ويقال في الواحدة بسرة باسكان السين وضمها والكثير بسر بضم السين وبسرات وبسرات وبسرات وأبسر النخل صار ثمره بسرا (الشيراز) بكسر الشين المعجمة لين يفلّ فيثخن ويصير فيه سموضة (الدوغ) بضم الدال واسكان الواو وبالعين المعجمة وهو لبن نزع زبده وذهبت مائيته وثخن (اللور) بضم اللام واسكان الواو وهو بين اللبن واللبن الجامد نحو الذي يسمونه في هذه البلاد قريشة (المصل) بفتح الميم شيء يتخذ من ماء اللبن فإذا أرادوا أقطا وغيره جعلوا اللبن في وعاء من صوف أو خوص أو كرباس ونحوه فتزل مائيته منه فهي المصل (الكشك) بفتح الكاف وهذه الألفاظ الأربعة عجمية غير معربة والمصل عربي (قوله لايشم) هو بفتح الشين على المشهور وحكى أبو عبيدة وابن السكيت (١٢٤) والجوهري وآخرون ضمها يقال على الأول شمت بكسر الميم

الأولى أشم بفتح الشين وعلى الثانية شمت بفتح الميم أشم بضم الشين (الريخان) بفتح الراء (الضميران) بفتح الضاد المعجمة واسكان الياء وضم الميم وهو الريخان الفارسي المذكور في باب الإحرام (الدرع) من الحديد مؤنثة عند الجمهور وحكى أبو عبيدة والجوهري وغيرهما فيها التأنيث والتذكير وجمعها أدرع وأدراع وجمع الكثرة دروع وتصغيرها دريع بلاهاء، وأمدرع المرأة فذكر بالاتفاق وجمعه أدراع وأدرعت المرأة درعها لبسته ودرعتها إياه (الجوشن) بفتح الجيم والشين (النعل) مؤنثة (الخاتم) بفتح

لم يحنث وإن حلف لا يأكل لبناً فأكل شيرازاً أو دوغاً حنث وإن أكل جبناً أو لورا أو مصلاً أو كشكاً أو أقطاً لم يحنث وإن حلف لا يأكل فاكهة فأكل الرطب أو العنب أو الرمان حنث وإن حلف لايشم الريخان فشم الضميران حنث وإن شم الورد والياسمين لم يحنث وإن حلف لايلبس شيئاً فلبس درعاً أو جوشناً أو خفاً أو نعلاً حنث وقيل لا يحنث وإن حلف على رداء أنه لايلبسه ولم يذكر الرداء في عينه فقطعه قميصاً ولبس حنث وقيل لا يحنث وإن حلف لايلبس حلياً فلبس خاتماً أو مخنقة لؤلؤ حنث وإن من عليه رجل خلف لايشرب له ماء من عطش فأكل له خبزاً أو لبس له ثوباً أو شرب له ماء من غير عطش لم يحنث وإن حلف لايلبس له ثوباً فوهبه منه أو اشتراه أو لبس ما اشترى له لم يحنث وإن حلف لا يضربها فتتف شعرها أو عظمها لم يحنث وإن حلف لا يهب له فتصدق عليه حنث وإن أعاره أو وصى له لم يحنث وإن وهب له فلم يقبل لم يحنث وإن قبل ولم يقبضه لم يحنث وقيل يحنث وإن حلف لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحنث وإن حلف لا يكلمه فراسله أو كاتبه أو أشار إليه لم يحنث في أصح القولين وإن قال لأصليت فأحرم بها حنث وقيل لا يحنث حتى يرجع وإن حلف لا مال له وله دين فقد قيل يحنث وقيل لا يحنث وإن حلف ماله رقيق أو ماله عبد وله مكاتب لم يحنث في أظهر القولين ويحنث في الآخر وإن حلف لا تسرّيت فقد قيل لا يحنث حتى يحصن الجارية ويطأها وينزل وقيل يحنث بالتحصين والوطء وقيل يحنث بالوطء وحده وإن قال لأرأيت منكراً إلا رفعتنه إلى القاضي فلان ولم ينو أنه يرفع إليه وهو قاض فعزل ثم رفع إليه فقد قيل يحنث وقيل لا يحنث وإن قال لأرأيت منكراً إلا رفعتنه إلى القاضي حمل على قاضي ذلك البلد من كان وإن حلف لا يكلم فلاناً حيناً أو دهرًا أو زماناً أو حقبة برّ بأدنى زمان وإن حلف لا يستخدم فلاناً بخدمة وهو ساكت لم يحنث وإن حلف لا يتزوج ولا يطلق فوكل فيه غيره حتى فعل لم يحنث وإن حلف لا يبيع أو لا يضرب فوكل فيه غيره حتى فعل لم يحنث في أظهر القولين وفيه قول آخر أنه إن كان ممن لا يتولى ذلك بنفسه حنث وإن حلف ليضربن عبده مائة سوط فشدّ مائة سوط وضربه ضربة واحدة وتحقق أن السكل أصابه برّ وإن لم يتحقق لم يبر والورع أن يكفر وإن حلف ليضربنه مائة ضربة فضربه بالمائة المشدودة دفعة واحدة

التاء وكسرهما والخاتام والخاتم أربع لغات مشهورات حكاهن ابن قتيبة والجوهري وخلائق جمعه خواتم وتختمت فقد لبسته وختمت زيدا ألبسته خاتماً (المخنقة) بكسر الميم مأخوذة من الخناق بضم الخاء وتخفيف النون والمخنق بفتح الخاء والنون المشددة وهو موضع المخنقة من العنق (اللؤلؤة) فيه لغات سبقت في إحياء الموات (المن) والمنّة والامتنان تعديد الصنيعة على جهة الإيذاء والتبجح الذي يكدرها، قال أهل اللغة مشتق من المن وهو القطع والنقص ومنه سمى الموت منونا لأنه يقطع الأعمار وينقص الأعداد فسميت المنّة لأنها تنقص النعمة وتكدرها (قوله أو لبس ما اشترى له) هو بفتح التاء من اشترى ومعناه اشترى المحلوف عليه ثوباً للحالاف بالوكالة (قوله ولم يقبضه) بفتح أوله (السرية) والتسرى سبق بيانها في أول النكاح (قوله يحصن الجارية) أي يمنعها من الخروج والتبذل والانكشاف الذي يفعله غير السرية من الإماء (الحقبة) بضم الحاء وضم القاف وسكونها. قال أهل اللغة هو الدهر قالوا وجمعه أحقاب (قوله وإن لم يتحقق لم تبرّ والورع أن يكفر) هذا مما يضطرب فيه النسخ والمضواب فيه ما ذكرناه

فكذلك ضبطناه عن نسخة المصنف وحققناه عن الثقلين وكونه لا يبر هو مذهب الزنى ونص الشافعي أنه يبر وهذا سبب اضطراب النسخ ولا يضركون المصنف اختار القول المخرج وترك المنصوص فقد يفعل الأصحاب مثل هذا . وأما قوله والورع أن يكفر فمنه الأولى أن لا يضربه لير بل يكفر عن يمينه (١٢٥) (الجرعة) بضم الجيم وفتحها حكاها

ابن السكيت وغيره ويقال جرعت الماء بكسر الراء على المشهور وحكى الجوهري أيضا فتحها (قوله عن له الاستثناء) أى عرض له (الكسوة) بكسر الكاف وضمها جمعها كسى وكسى وكسوته ثوبا فاكسى (المنديل) بكسر الميم هو المعروف الذى يحمل فى اليد قال ابن الأعرابي وابن فارس وغيرها هو مشتق من الندل وهو النقل لأنه ينقل من واحد إلى واحد وقيل هو من الندل وهو الوسخ لأنه يندل به من أهل العربية يقال تندلت بالمنديل قال الجوهري ويقال أيضا تندلت قال وأنكرها تمدلت أيضا (المزر) بكسر الميم مهموز ويجوز ترك همزه كما سبق فى نظائره قال أهل اللغة المزر الإزار قال الجوهري هو كقولهم ملحف ولحف ومقرم وقوام (القلنسوة) بفتح القاف واللام وضم السين والقلنسية بضم القاف وفتح اللام وكسر السين

فقد قيل يبر وقيل لا يبر وإن حلف ليا كل هذه التمرة فاختلفت بمر فأكله إلا تمرة ولم يعرف أنها المحلوف عليها لم يحث والورع أن يكفر وإن حلف لا يأكل رغيفين فأكلهما إلا لقمة لم يحث وإن حلف لا يأكل هذه الرمانة فأكلها إلا حبة لم يحث وإن حلف لا يشرب ماء الكوز فشربه إلا جرعة لم يحث وإن حلف لا يشرب ماء النهر فشرب منه لم يحث وقيل يحث بشرب بعضه وإن حلف لا يأكل مما اشتراه زيد فأكل مما اشتراه زيد وعمرو لم يحث وإن اشترى كل واحد منهما شيئا فخلطاه فأكل منه فقد قيل لا يحث حتى يأكل أكثر من النصف وقيل إن أكل حبة أو عشرين حبة لم يحث وإن أكل كفا حث وإن حلف لا يدخل الدار فدخلها ناسيا أو جاهلا ففيه قولان وإن أدخل على ظهر إنسان باختياره حث وإن أكره حتى دخل ففيه قولان وإن حمل مكرها لم يحث وقيل على قولين وإن حلف ليا كنن هذا الرغيف غدا فأكله فى يومه حث وإن تلف فى يومه فعلى قولين كالمكره فإن تلف من اللد وتمسكن من أكله فقد قيل يحث وقيل على قولين وهو الأشبه وإن قال لا فارقت غريمى فهرب منه لم يحث وإن حلف فقال إن شاء الله متصلا باليمين لم يحث وإن جرى الاستثناء على لسانه على العادة ولم يقصد به رفع اليمين لم يصح الاستثناء وإن عقد اليمين ثم عنه الاستثناء لم يصح الاستثناء وإن عن له الاستثناء فى أثناء اليمين فقد قيل يصح وقيل لا يصح وإن قال لاسمت على فلان فسلم على قوم هو فيهم واستثناء بقاءه لا يحث وإن لم ينو شيئا ففيه قولان وإن قال لا دخلت على فلان فدخل على قوم هو فيهم واستثناء بقلبه فقد قيل لا يحث وقيل يحث .

﴿ باب كفارة اليمين ﴾

إذا حلف وحنث لزمه الكفارة فإن كان يكفر بالصوم لم يجز حتى يحث وإن كان يكفر بالمال فالأولى أن لا يكفر حتى يحث فإن كفر قبل أن يحث جاز وقيل إن كان الحنث بعصية لم يجز أن يكفر قبل الحنث وليس بشيء . والكفارة أن يعتق رقبة أو يطعم عشرة مساكين أو يكسوم والخييار فى ذلك إليه وإن أراد العتق أعتق رقبة كما ذكرناه فى الظهار وإن أراد الإطعام أطعم كل مسكين رطلا وثلاثا كما ذكرناه فى الظهار وإن أراد الكسوة دفع إلى كل مسكين ما يقع عليه اسم الكسوة من قيص أو سراويل أو منديل أو مئزر فإن أعطاهم قلنسوة فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز ولا يجوز فيه الخلق ويجوز ما غسل دفعة أو دفعتين فإن كان معسرا لا يقدر على المال كفر بالصوم وإن كان له مال غائب لم يجز أن يكفر بالصوم والصوم ثلاثة أيام والأولى أن يكون متتابعا فإن فرقه ففيه قولان أحدهما أنه يجوز وإن كان الحالف كافرا لم يجز أن يكفر بالصوم فإن كان عبدا فأذن له المولى فى التكفير بالمال لم يجز له فى أصح القولين ويجوز فى الآخر بالإطعام والكسوة دون العتق وإن أراد أن يكفر بالصوم فى وقت لا ضرر على مولاه فيه جاز وإن كان عليه فيه ضرر نظر فإن حلف بغير إذنه وحنث بغير إذنه لم يجز وإن حلف بإذنه وحنث بغير إذنه فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز وهو الأصح فإن خالف وصام أجزاءه وإن كان نصفه حرا ونصفه عبدا وله مال كفر بالطعام والكسوة وقيل هو كالعبدة القن والأول أصح

وبالباء وهاتان مشهورتان ويقال قلنساة حكاها فى المطالع وفى تصغيرها وجعها لغات يقال قلاس وقلائس وقلاسى مشتقة من قلس إذا غطى والنون زائدة والقلنسوة هى لباس الرأس معروفة ويقال لها الكمة بضم الكاف قال أبو عمرو الزاهد فى شرح الفصيح يقال لها أيضا الرسة والقبع والسر ففاته وهى البرطلة للحارس (الخلق) بفتح الحاء واللام الثوب البالى وجمعه خلقان وقد خلق الثوب بضم اللام وفتحها وكسرها وأخلق أربع لغات وأخلقه

كتاب العدد إلى الجانيات قال الأزهرى عدة المرأة بوضع أو اقراء أو أشهر جميعها عدد أصلها من العدد (قوله وإن كانت بائنة) هكذا هو في النسخ وكذا ضبطناه (١٢٦) من نسخة المصنف وهي لغة والفصيح بأن (قوله بأربعة أشهر وعشر) أي

(باب العدة)

إذا طلق امرأته بعد الدخول وجبت عليها العدة وإن طلقها بعد الخلوة ففيه قولان أحدهما أنه لا عدة عليها ومن وجبت عليها العدة وهي حامل اعتدت بوضع الحمل وأكثره أربع سنين فإن وضعت بما لا يتصور فيه خلق آدمي وشهد القوابل أن ذلك خلق آدمي فقد قيل تنقضي به العدة وقيل فيه قولان وإن كانت من ذوات الأقراء اعتدت بثلاثة أطهار ومتى يحكم بانقضاء العدة قيل فيه قولان: أحدهما إن كان الطلاق في طهر انقضت العدة بالطعن في الحيضة الثالثة وإن كان في الحيض انقضت العدة بالطعن في الحيضة الرابعة. والقول الثاني لا تنقضي العدة حتى تحيض يوما وليلة وقيل إن حاضت للعادة انقضت العدة بالطعن في الحيض وإن حاضت لغير العادة لم تنقض حتى يمضي يوم وليلة وإن كانت ممن لا تحيض لصغر أو يأس اعتدت بثلاثة أشهر فإن انقطع دمها لغير عارض وهي ممن تحيض ففيه قولان أحدهما تقعد إلى اليأس ثم تعتد بالشهور وفي الإياس قولان أحدهما إياس أقاربها والثاني إياس جميع النساء والقول الثاني تقعد إلى أن يعلم براءة الرحم ثم تعتد بالشهور وفي قدر ذلك قولان أحدهما تسعة أشهر والثاني أربع سنين وإن اعتدت الصغيرة بالشهور خاضت في أثناءها انتقلت إلى الأطهار ويحتسب بما مضى طهر وقيل لا يحتسب والأول أصح وإن كانت أمة فإن كانت حاملا فعدتها بالحمل وإن كانت من ذوات الأقراء اعتدت بقرين وإن كانت من ذوات الشهور ففيها ثلاثة أقوال أحدها ثلاثة أشهر والثاني شهران والثالث شهر ونصف فإن اعتقت في أثناء العدة فإن كانت رجعية أتمت عدة حرة وإن كانت بائنا ففيه قولان ومن وطئت بشبهة وجبت عليها عدة المطلقة ومن مات عنها زوجها وهي حامل اعتدت بالحمل وإن كانت حائلا أو حاملا بحمل لا يجوز أن يكون منه اعتدت بأربعة أشهر وعشر وإن كانت أمة اعتدت بشهرين وخمس ليال وإن طلق امرأته طليقة رجعية ثم توفي عنها انتقلت إلى عدة الوفاة وإن طلق إحدى امرأتيه ثلاثا بعد الدخول ومات قبل أن يتبين وجبت على كل واحدة منهما أطول العديتين من الأقراء أو الشهور ومن فقد زوجها أو انقطع عنها خبره ففيه قولان أحدهما أنها تسكون على الزوجية إلى أن تتحقق الموت وهو الأصح والثاني أنها تصبر أربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة ثم تحلل للأزواج في الظاهر وهل تحلل في الباطن ففيه قولان ويجب الإحداد في عدة المتوفى ولا يجب في عدة الرجعية والموطوءة بشبهة وفي عدة البائن قولان أحدهما أنه لا يجب فيها الإحداد والإحداد أن تترك الزينة فلا تلبس الحلى ولا تطيب ولا تحضب ولا ترجل الشعر ولا تنكتحل بالأئد والصبر فإن احتاجت إليه اكتحل بالليل وغسلت بالنهار ولا تلبس الأحمر والأزرق الصافي ولا الأخضر الصافي ولا يجوز للبتوتة ولا للمتوفى عنها زوجها أن تخرج من المنزل لغير حاجة وإن أرادت الخروج لحاجة كسراء القطن ويبيع الغزل لم يجز ذلك بالليل ويجوز للمتوفى زوجها الخروج لقضاء الحاجة بالنهار وفي المطلقة البائن قولان أحدهما أنه يجوز وإن وجب عليها حق يختص بها وهي برزة خرجت فإذا وفّت رجعت وبنت وتجب العدة في المنزل الذي وجبت فيه فإن وجبت وهي في مسكن لها وجب لها الأجرة وإن وجبت وهي في مسكن للزوج لم يجز أن يسكن معها إلا أن تسكون في دار فيها ذورحم محرم لها أوله ولها موضع تنفرد به ولا يجوز نقلها من المسكن الذي وجبت فيه العدة بالضرورة أو بداءة على أحسائها فتنتقل إلى أقرب المواضع إليها وإن أمرها

عشرة أيام بلياليها لا عشر ليال (قوله اعتدت بشهرين وخمس ليال) غلط وصوابه خمسة أيام بلياليها (الإحداد) والحداد من الحد وهو المنع لأنها تمنع الزينة يقال أحدثت المرأة إحدادا وحدثت تحد بضم الحاء وكسرها ولم يجوز الأصمعي إلا أحدثت وهي حاد ولا يقال حادة (ترجيل الشعر) تسريحه بالمشط بدهن أو ماء والمراد هنا بدهن (الإئد) بكسر الهمزة والميم (الصبر) بفتح الصاد وكسر الباء ويجوز إسكان الباء مع فتح الصاد وكسرها كما سبق في نظائره (البرزة) بفتح الباء هي التي عادت بالخروج لحوائجها وملاقة الرجال (قوله فإذا وفّت رجعت) هو بتشديد الفاء يقال أو في فلان الحق الذي عليه ووفاه لغتان أي أعطاه وافيًا واستوفى حقه وتوفاه بمعنى (قوله فيها ذورحم محرم) هو برفع محرم وهذا وإن كان ظاهرا فقد يلحق فيه بعض المبتدئين (البذاء) والبذاء بفتح الباء وبالذال المعجمة والدّه هو الفحش وفلان بذى اللسان بتشديد

الياء والمرأة بذية بالتشديد أيضا قال الجوهري يقال بذوت على القوم وأبذيت وقد بذو الرجل يذو بذاء ومنهم من يقول كل بالانتقائين هذا مهموز وأكثر أنه بالواو غير مهموز (الأسماء) أقارب زوجها قال الأزهرى قال الأصمعي وابن الأعرابي أختان الرجل محارم

بالانتقال الى موضع آخر فانتقلت ثم طلقها قبل أن تسيّر الى الثاني فقد قيل تمضي وقيل هي بالخيار بين
المضي وبين العود فان أذن لها في السفر نفرجحت ووجبت العدة قبل أن تفارق البلد فقد قيل عليها
أن تعود وقيل لها أن تمضي ولها أن تعود فان فارقت البلد ثم وجبت العدة فلها أن تمضي في السفر ولها
أن تعود وإن وصلت الى المقصد فان كان السفر لقضاء حاجة لم تقم بعد قضاءها وإن كان لتزهر أو زيارة
لم تقم أكثر من ثلاثة أيام وإن قدر لها مقام مدة ففيه قولان أحدهما لا تقيم أكثر من ثلاثة أيام
والثاني تقيم المدة التي أذن فيها فان قضت الحاجة في المسئلة الأولى وانقضت المدة في الثانية وبقي من
العدة ما تعلم أنه ينقض قبل أن تعود الى البلد فقد قيل لا يلزمها العود وقيل يلزمها وإن أذن لها
في الخروج الى منزل أو الى بلد الحاجة ثم اختلفا فقالت فقلت الى الثاني فيه أعتد وقال ما قلتك فالقول
قول الزوج وإن مات الزوج واختلفت هي والورثة في ذلك فالقول قولها وإن أحرمت باذنه ثم طلقها
فان كان الوقت ضيقا مضت في الحج وإن كان واسعاً أتمت العدة وإن وجبت العدة ثم أحرمت أتمت
العدة بكل حال وإن تزوجت في العدة ووطئها الزوج وهي غير حامل انقطعت العدة فاذا فرق بينهما
أتمت العدة من الأول ثم استقبلت العدة من الثاني وإن كانت حاملاً لم تنقطع العدة فان وضعت استقبلت
العدة من الثاني وإن وطئها الثاني وظهر بها حمل يمكن أن يكون من كل واحد منهما اعتدت به عمن
يلحقه ثم تستقبل العدة من الآخر وإن وطئها الزوج في العدة بشبهة استأنفت العدة ودخلت فيها
البقية وله الرجعة فيما بقي من العدة الأولى فان حبلى من الوطء الثاني فقد قيل تدخل فيها البقية وله
الرجعة الى أن تضع وقيل لا تدخل فتعتد بالحمل عن الوطء فإذا وضعت أكمات عدة الطلاق بالأقراء
وله الرجعة في الأقراء وهل له الرجعة في الحمل قيل له الرجعة وقيل ليس له وإذا راجع المعتدة في أثناء
العدة ثم طلقها قبل الدخول استأنفت العدة في أصح القولين وبنت في القول الثاني فان تزوج
المختلعة في أثناء العدة ثم طلقها قبل الدخول فقد قيل تبني على العدة وقيل فيه قولان أحدهما تبني
والثاني تستأنف وإذا اختلفا في انقضاء العدة بالأقراء فادعت انقضاءها في زمان يمكن انقضاء العدة
فيه فالقول قولها وإن اختلفا في إسقاط جنين تنقض به العدة فادعت ما يمكن انقضاء العدة به فالقول
قولها وإن اختلفا هل طلق قبل الولادة أو بعدها فالقول قوله وإن اختلفا هل ولدت قبل الطلاق
أو بعده فالقول قولها وإن اختلفا هل انقضت عدتها بالحمل أم لا فقال الزوج لم تنقض عدتك بوضع
الحمل فعليك أن تعتدي بالأقراء فقالت انقضت فالقول قول الزوج .

﴿باب الاستبراء﴾

من ملك أمة لم يطأها حتى يستبرئها فان كانت حاملاً استبرأها بوضع الحمل وإن كانت حائلاً تحيض
استبرأها بحیضة في أصح القولين وبطهر في القول الآخر وإن كانت ممن لا تحيض استبرأها بثلاثة
أشهر في أصح القولين وبشهر في الثاني فان كانت مجوسية أو مرتدة لم يصح استبرأؤها حتى تسلم
وإن كانت مزوجة أو معتدة لم يصح استبرأؤها حتى يزول النكاح وتنقض العدة وإن ملكها
بمعاوضة لم يصح الاستبراء حتى يقبضها وإن ملكها وهي زوجته حلت من غير استبراء والأولى أن
لا يطأها حتى يستبرئها ومن كاتب أمته ثم رجعت إليه بالفسخ لم يطأها حتى يستبرئها وإن ارتد السيد
أو ارتدت الأمة ثم عاد الى الإسلام لم يطأها حتى يستبرئها وإن زوجها ثم طلقها الزوج لم يطأها حتى
يستبرئها فان طلق بعد الدخول فاعتدت من الزوج فقد قيل يدخل الاستبراء في العدة وقيل
لا يدخل بل يلزمه أن يستبرئها ومن لا يحل وطئها قبل الاستبراء لم يحل التلذذ بها قبل الاستبراء

زوجته من الرجال والنساء
قالوا والأحباء محارم
زوجها من الرجال والنساء
والأصهار يقع على أقارب
الزوج وأقارب المرأة
وفي واحد الأسماء
من الرجال أربع لغات
حما كقفا وحمو مثل
أبو وحم مثل أب وحم
باسكان الميم مهموز وأصله
حمو بفتح الحاء والميم
وحما المرأة أم زوجها
قال الجوهري لالفة فيها
غيرها (المقصد) بكسر
الصاد (قوله) قدر لها
مقام مدة (بضم الميم
﴿الاستبراء﴾ بالمد طلب
براءة الرحم

إلا المسبية فإنه يحل التلذذ بها في غير الجماع وقيل لا يحل والأول أظهر ويحل بيع الأمة قبل الاستبراء وأما تزويجها فينظر فإن كان قد وطئها المالك أو من ملكها من جهته لم يحز تزويجها قبل الاستبراء وإن لم يكن قد وطئها جاز وإن اعتق أم ولده في حياته أو مات عنها لزمتها الاستبراء فإن اعتقها أو مات عنها وهي مزوجة أو معتدة لم يلزمها الاستبراء فإن مات السيد والزوج أحدهما قبل الآخر ولم يعلم السابق منهما فإن كان بين موتها شهران وخمس ليل فما دونها لم يلزمها الاستبراء وإن كان أكثر لزمتها الأكثر من عدة الوفاة وهي أربعة أشهر وعشر أو الاستبراء ويعتبر من موت الثاني منهما ولا أثر من الزوج شيئاً وإن اشترك اثنان في وطء أمة لزمتها عن كل واحد منهما استبراء .

باب الرضاع

إذا ثار للمرأة لبن على ولد فارتضع منها طفل له دون الحولين خمس رضعات متفرقات صار ولدها لها وأولاده أولادها وصارت المرأة أماً له وأمهاتها جداته وآبائوها أجداده وأولادها إخوته وأخواته وإخوتها وأخواتها أخواله وخالاته وإن كان الحلى ثابت بالنسب من رجل صار الطفل ولداً له وأولاده أولاده وصار الرجل أباً له وأمهاته جداته وآبأؤه أجداده وأولاده إخوته وأخواته وإخوته وأخواته أعمامه وعماته ويحرم النكاح بينهما بالرضاع كما يحرم بالنسب وتحل له الخلوة والنظر كما تحل بالنسب وإن ارتضع ثم قطع باختباره من غير عارض كان ذلك رضعة وإن قطعت المرأة عليه لم يعتد بذلك رضعة وقيل يعتد به وإن ارتضع من ثدي امرأة ثم انتقل إلى ثدي امرأة أخرى فقد قيل لا يعتد بواحدة منهما وقيل يحتسب من كل واحدة منهما رضعة وإن أوجر من لبنها أو أسعط خمس دفعات ثبت التحريم وإن حقن ففیه قولان وإن حلبت لبنها كثيراً في دفعة وافرقت في خمس أو أن وأوجر الصبي في خمس دفعات ففیه قولان أحدهما أنه رضعة والثاني أنه خمس رضعات وإن حلبت خمس دفعات وخلطت وأوجر الصبي في دفعة فهو رضعة وقيل فيه قولان وإن حلبت في خمس دفعات وخلط وافرقت في خمس أو أن وأوجر في خمس دفعات فهو خمس رضعات وقيل على قولين وإن جبن اللبن أو جعل في خبز أو ماء وأطعم حرم وإن وقعت قطرة في حب ماء فسقى الصبي بعضه لم يحرم وإن شرب وتقيأ قبل أن يحصل في جوفه لم يحرم وإن ارتضع من امرأة ميتة لم يحرم وإن حلب منها في حياتها ثم أسقى الصبي بعد موتها حرم وإن ثار لها لبن من وطء من غير حمل ففیه قولان أحدهما يحرم والثاني لا يحرم وإن كان لها لبن من زوج فتزوجت بآخر وحلبت منه وزاد لبنها وأرضعت صبياً ففیه قولان أحدهما أنه ابن الأول والثاني أنه ابنهما وإن انقطع اللبن من الأول ثم حلبت من الثاني ونزل اللبن وأرضعت صبياً ففیه ثلاثة أقوال أحدها أنه ابن الأول والثاني أنه ابن الثاني والثالث أنه ابنهما وإن وطئ رجلاً امرأة فأنت بولد وأرضعت طفلاً بلبنها فمن ثبت منهما نسب المولود منه صار الصبي ولداً له فإن مات المولود ولم يثبت نسبه ففي الرضيع قولان أحدهما أنه ابنهما والثاني أنه لا يكون ابن واحد منهما وهل للرضيع أن ينتسب إلى أحدهما ففیه قولان أحدهما ينتسب والثاني لا ينتسب فإن أراد أن يتزوج بينت أحدهما فقد قيل لا يحل وقيل يحل أن يتزوج بينت كل واحد منهما على الانفراد ولا يجمع بينهما وإن كان لرجل خمس أمهات أولاد فارتضع صبي من كل واحدة منهن رضعة صار ابناً له في ظاهر المذهب وقيل لا يصير وليس بشيء وإن كان له امرأتان صغيرتان فأرضعت امرأة أحدهما بعد الأخرى ففیه قولان أحدهما يفسخ نكاحهما والثاني يفسخ نكاح الثانية ومن أفسد على الزوج نكاح امرأة بالرضاع لزمه نصف مهر مثلها على المنصوص ، وفيه قول آخر أنه يلزمه مهر مثلها .

أمه بكسر الضاد يرضعها بفتحها رضاء قال الجوهري وأهل نجد يقولون رضع يرضع بكسر الضاد في المضارع رضعاً كضرب يضرب ضرباً وأرضعته أمه وامرأة مرضع أي لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاعه قلت مرضعة (قوله ثار لبن) أي ظهر (الثدي) بفتح التاء يذكرون والتذكير أشهر واستعمله المصنف مؤنثاً في قوله جنى على الثدي فشلت وجمعه أثد وثدي وثدي بضم التاء وكسرهما ويكون الثدي للمرأة والرجل وأكثراً استعماله في المرأة ومنهم من نصه بها والصواب أول (قوله خمسة أو أن) كان الأجود خمسة آنية لأن الآنية جمع إناء والأواني جمع الجمع فيقتضى أن يكون أكثر من خمسة ، ويصح كلامه على قولنا أقل الجمع اثنان فيكون أقل جمع الجمع أربعة (قوله حرم ، ولم يحرم كله) بتشديد الراء (قوله وقعت قطرة في حب ماء) هو بالحاء المهملة وهو الحاية وهو فارسي معرب وأما الحاية عبرية صريحة وجمعه حباب بكسر الحاء وحبة بفتح الحاء والباء (قوله تقياً) مهموز

كتاب النفقات

باب نفقة الزوجات

ويجب على الرجل نفقة زوجته فإن كان موسرا لزمه مدان من الحب المقتات في البلد وإن كان معسرا لزمه مد وإن كان متوسطا لزمه مد ونصف فإن رضيت بأخذ العوض جاز على ظاهر المذهب وقيل لا يجوز ويجب الأدم بقدر ما يحتاج إليه من أدم البلد ومن اللحم على حسب عادة البلد ويجب لها ما يحتاج إليه من الدهن للرأس والسدر والمشط ولا يجب عليه من الطيب ولا أجره الطيب ولا شراء الأدوية ويجب من الكسوة ما جرت العادة به فيجب لامرأة الموسر من مرتفع ما تلبس نساء البلد ولامرأة المعسر دون ذلك وأقل ما يجب قميص وسراويل ومقنعة ومداس للرجل فإن كان في الشتاء ضم إليه جبة ويجب لامرأة الموسر ملحفة وكساء تتغطى به ووسادة ومضربة محشوة بقطن لليل وزلية أو ليد تجلس عليه بالنهار ولامرأة المعسر كساء أو قطيفة فإن أعطاها كسوة مدة وبلت قبلها لم يلزمه إبدالها وإن بقيت بعد المدة لزمه التجديد وقيل لا يلزمه والأول أصح ويجب تسليم النفقة إليها في أول النهار فإن سلفها نفقة مدة ماتت قبل انقضائها رجع فيما بقي ويجب تسليم الكسوة في أول الفصل فإن أعطاها الكسوة ثم ماتت قبل انقضاء الفصل لم يرجع وقيل يرجع والأول أصح وإن تصرفت فيما أخذت من الكسوة ببيع أو غيره جاز وقيل لا يجوز ويجب لها سكنى مثلها فإن كانت المرأة ممن تخدم وجب لها خادم واحد فإن قال الزوج أنا أخدمها بنفسى لم يلزمها الرضى به وإن قالت أنا أخدم نفسي وأخذ أجره الخادم لم يلزمه الرضى به وتجب عليه نفقة الخادم وفطرته فإن كان موسرا لزمه الخادم مد وثلاث من قوت البلد وإن كان معسرا أو متوسطا لزمه للخادم مد ويجب عليه أدمه من دون جنس أدم المرأة على المنصوص وقيل يلزمه من جنس أدمها ولا يجب للخادم الدهن والسدر والمشط ويجب لخادم امرأة الموسر من الكسوة قميص ومقنعة وخف ولا يجب له سراويل ويجب له كساء غليظ أو قطيفة ووسادة ولخادم المرأة المعسر عباءة أو فروة وتجب النفقة إذا سلمت نفسها إلى الزوج أو عرضت نفسها عليه وإن كانت صغيرة ففيه قولان أحدهما أنه لا تجب لها وإن كان الزوج صغيرا وهي كبيرة ففيه قولان أحدهما أنها تجب وإن كانت مريضة أو رتقاء أو كان الرجل عينا وجبت النفقة ولا تجب النفقة إلا بالتسكين التام فإن كانت أمة فسلمها السيد ليلا ونهارا وجبت نفقتها فإن سلمها ليلا ولم يسلم نهارا لم تلزمه نفقتها وقيل يلزمه نصف النفقة وإن كان الزوج غائبا وعرضت نفسها عليه ومضى زمان لو أراد المسير لكان قد وصل وجبت النفقة من حينئذ ولا تجب النفقة إلا يوما بيوم وقال في القديم تجب بالعقد إلا أنه لا يجب التسليم إلا بالتسكين يوما بيوم فلو ضمن عنه نفقة مدة ملومة جاز وإن شترت أو سافرت بغير إذنه أو أحرمت أو صامت تطوعا أو عن نذر في الذمة أو نذر يتعلق بزمان بعينه نذرت بعد النكاح بغير إذنه سقطت نفقتها وإن سافرت بإذنه ففيه قولان وإن أسلم الزوج وهي في العدة لم تجب لها النفقة وإن أسلمت ففيه قولان أحدهما أنه لا تستحق لما مضى وإن ارتدت سقطت نفقتها فإن أسلمت قبل انقضاء العدة فقد قيل لا تستحق وقيل على قولين وإن طلقها طلاق رجعية وجب لها النفقة والسكنى وإن طلقها طلاقا بائنا وجب لها السكنى وأما النفقة فإن كانت حائلا لم تجب وإن كانت حاملا وجبت ولمن تجب فيه قولان أحدهما لها والثاني للحمل ولا تجب إلا على من تجب عليه نفقة الولد وهل تدفع إليها يوما بيوم أولا يجب شيء منها حتى تضع فيه قولان وإن لاعنها ونفى حملها وجب لها السكنى دون النفقة وإن وطئ امرأة بشبهة لم تجب لها السكنى

ومشط بضم الميم وإسكان الشين وضمها ومشط بكسر الميم ومشط ويقال له مشقا ومشقا مهحوز وغير مهحوز ومشقاء محدود ومكدم ورجل وقيل بفتح القاف حكاه أبو عمر الزاهد (قوله مرتفع) بكسر الفاء (المداس) بفتح الميم وحكى كسرهما (الملحفة) بكسر الميم من الالتحاف (الوسادة) بكسر الواو والإسادة لغة فيها حكاه الجوهري وغيره (الزلية) بكسر الزاي وتشديد اللام والياء وجمعها الزلالي (اللبد) بكسر اللام جمعه لبود (القطيفة) بفتح القاف دثار مخمل وجمعها طائف وقطف كصحائف وصحف (الخادم) يطلق على الذكر والأنثى بغير الهاء وجاء في لغة قليلة في الأنثى خادمة (المقنعة) والمقنع بكسر الميم من التقنع قال الجوهري والتقنع أوسع من المقنعة (العباء) بفتح العين وبالمد والعباية بالياء لغتان مشهورتان قال ابن السكيت الأكثر بالمد (الفرو) هذا اللبوس المعروف وجمعه فراء بالمد هذا هو المشهور في اللغة فرو بلا هاء واستعمله

وفي النفقة قولان وإن توفي عنها لم تجب لها النفقة في السدة وفي السكنى قولان وإن اختلف الزوجان في قبض النفقة فالقول قولها وإن اختلفا في تسمية نفسها فالقول قوله وإن ترك الإنفاق عليها مدة صار ديناً في ذمته وإن تزوجت بمعسر أو بموسر فأعسر بالنفقة فلها الخيار إن شاءت أقامت على النكاح وتجعل النفقة ديناً عليه وإن شاءت فسخت النكاح وإن اختارت للمقام ثم عن لها أن تفسخ جاز وإن اختارت الفسخ ففيه قولان أحدهما الفسخ في الحال والثاني تفسخ بعد ثلاثة أيام وهو الأصح وإن أعسر بنفقة الموسر أو المتوسط لم تفسخ ولم يصير مازاد ديناً في ذمته وإن أعسر بنفقة الخادم لم تفسخ ويصير ذلك ديناً في ذمته وإن أعسر بالكسوة ثبت لها الفسخ وإن أعسر بالأدم لم تفسخ وإن أعسر بالسكنى احتمل أن تفسخ واحتمل أن لا تفسخ وإن كان الزوج عبداً وجبت النفقة في كسبه إن كان مكتسباً أو فيما في يده إن كان مأذوناً له في التجارة وإن لم يكن مكتسباً ولا مأذوناً له في التجارة ففيه قولان أحدهما في ذمة السيد والثاني في ذمة العبد يتبع به إذا اعتق ولها أن تفسخ إذا شاءت .

باب نفقة الأقارب والرقيق والهائم

يجب على الأولاد نفقة الوالدين وإن علوا ذكورا كانوا أو إناثاً وعلى الوالدين نفقة الأولاد وإن سفلوا ذكورا كانوا أو إناثاً . وأما الوالدون فلا تجب نفقتهم إلا أن يكونوا فقراء زمني أو فقراء مجانيين فإن كانوا فقراء أصحاب فيه قولان أحدهما أنها لا تجب وأما الأولاد فلا تجب نفقتهم إلا أن يكونوا فقراء زمني أو فقراء مجانيين أو فقراء أطفالاً فإن كانوا أصحاب بالعين لم تجب نفقتهم وقيل فيه قولان ومن وجبت نفقته وجبت نفقة زوجته ولا تجب نفقة الأقارب على العبد ولا تجب على المكاتب إلا أن يكون له ولد من أمته فيجب عليه نفقته ولا تجب إلا على من فضل عن نفقته ونفقة زوجته فإن كان له ما ينفق على واحد وله أب وأم فقد قيل الأم أحق وقيل الأب أحق وقيل يجعل بينهما وإن كان له أب وابن فقد قيل الابن أحق وقيل الأب أحق وإن كان له ابن وابن ابن فالابن أحق وقيل يجعل بينهما وإن احتاج وله أب وجد موسر فالنفقة على الأب وإن كان له أم وأم أم فالنفقة على الأم وإن كان له أب وأم أو وجد وأم فالنفقة على الأب والجد وإن كان له أم أب وأم أم فقد قيل هما سواء وقيل النفقة على أم الأب وإن مضت مدة ولم ينفق فيها على من تلزمه نفقته من الأقارب لم يصير ديناً عليه وإن احتاج الوالد إلى النكاح وجب على الولد إعفافه على المنصوص وقيل فيه قول مخرج أنه لا يجب وإن احتاج الطفل إلى الرضاع وجب إرضاعه فإن كان أبواه على الزوجية فأرادت أمه أن ترضعه لم يمنعها الزوج وإن امتنع من إرضاعه لم تجبر عليه وإن طلبت الأجرة فقد قيل يجوز استئجارها وقيل لا يجوز وإن كانت بائناً جاز استئجارها فإن طلبت أجرة المثل قدمت على الأجنبية وقيل إن كان للأب من ترضعه من غير أجرة ففيه قولان أحدهما أن الأم أحق به ولا تجب أجرة الرضاع لما زاد على حولين . ومن ملك عبداً أو أمة لزمه نفقتهما وكسوتهما فإن كانت الأمة للتسرى فضلت على أمة الخدمة في الكسوة وقيل لا تفضل ويستحب أن يجلس الغلام الذي يلي طعامه معه فإن لم يفعل أطعمه منه ولا يكلفه من الخدمة ما يضر به ويُرِجحه في وقت القيولة وفي وقت الاستمتاع إن كان له امرأة وإن سافر به أركبه عقبة ولا يسترضع الجارية إلا بما يفضل عن ولدها وإن مرضا أنفق عليهما ، ومن ملك بهيمة وجب عليه القيام بعلفها ولا يحمل عليهما ما يضر بها ولا يحلب من لبنها إلا ما يفضل عن ولدها وإن امتنع من الإنفاق على رقيقه أو بهيمة أجبر على ذلك فإن لم يكن له مال أكرى عليه أن أمكن إكراؤه فإن لم يمكن بيعه عليه وإن كانت له أم ولد ولم يمكن إكراؤها ولا تزويجها فيحتمل أن تعق عليه ويحتمل أن لا تعق عليه .

واحد الفراء فإذا كان كالجبة فاسمها فروة (قوله نفقة الوالدين) بكسر الهمزة (قوله فقراء زمني) هو مقصور يكتب بالياء جمع زمن (الإعفاف) تزويجه من تعفه عن الفاحشة (قوله يجلس الغلام) هو بضم الياء (قوله فإن لم يفعل) أي فإن لم يفعل صاحب الطعام (القيولة) النوم نصف النهار (قوله أركبه عقبة) بضم العين أي وقتاً ونوبة (قوله وجب عليه القيام بعلفها) قال أهل اللغة العلف بفتح اللام: ما تطعمه البهيمة من شعير وتبن وحشيش وغيرها وباسكان اللام مصدر علفها علفاً ويجوز هنا الوجهان (قوله فيحتمل أن تعق عليه) هو بضم التاء الأولى

(الحضانة) بفتح الحاء ثرية الطفل مأخوذة من الحضن بكسر الحاء وجمعها أحضان وهو الجنب كأنها تضمه إلى حضنها يقال احتضنت الشيء جملة في حضني وحضنت الصبي (قوله لاحق للمرأة إذا نكحت إلا أن يكون (١٣١) زوجها جد الطفل) صورته

أن يتزوج من له أب من لها أم فتأتي بولد منه فتموت الزوجة فحضانة لأُمها فإذا تزوجت سقطت حضانتها إلا أن يتزوج جد الطفل وهو أبو زوج بنتها وكذا لو تزوجت من له حضنة كالعَم وابنه اهـ .

﴿ كتاب الجنائيات ﴾

القصاص بكسر القاف قال الأزهرى القصاص الماثلة وهو مأخوذ من القص وهو القطع ، وقال الواحدى وغيره من المحققين هو من اقتصاص الأثر وهو تتبعه لأن المقتص يتبع جناية الجاني فيأخذ مثلها يقال اقتص من غريمه وأقص السلطان فلانا من فلان أى أخذ له قصاصه ويقال استقص فلان فلانا طلب منه قصاصه (القود) بفتح القاف والواو مأخوذ من قود المستفيد الجاني بحبل وغيره ليقص منه والقود والقصاص بمعنى (الجرح) بفتح الجيم مصدر جرحه يجرحه جرحا والجرح بضمها الاسم وجمعه جروح والجراحة بمعنى الجرح وجمعها جراح

﴿ باب الحضانة ﴾

إذا تنازع النساء في حضنة الطفل قدمت الأم ثم أمهاتها الأقرب فالأقرب ثم أم الأب ثم أمهاتها ثم أم الجد ثم أمهاتها ولا لاحق للأم أب الأم ثم الأخت للأب والأم ثم الأخت للأب ثم الأخت للأم وقيل يقدم الأخت للأم على الأخت للأب والأول هو المخصوص ثم الحالة ثم العمة . وقال في القديم الأم ثم أمهاتها ثم الأخوات ثم الحالة ثم أمهات الأب ثم أمهات الجد ثم العمة والأول أصبح وإن اجتمع مع النساء رجال قدم الأم ثم أمهاتها ثم الأب ثم أمهاته ثم الجد ثم أمهاته ثم الأخوات ثم الحالة ثم العمة على ظاهر النص وقيل يقدم الأخت للأب والأم والأخت للأم والحالة على الأب وهو الأظهر . وأما الإخوة وبنوهم والأعمام وبنوهم فأنهم كالأب والجد في الحضنة يقدم الأقرب فالأقرب منهم على ترتيب الميراث على ظاهر النص وقيل لاحق لهم في الحضنة وإذا بلغ الصبي سبع سنين وهو يعقل خير بين الأبوين وإن اختار أحدهما سلم إليه وإن كان ابنا فاختار الأم كان عندها بالليل وعند أبيه بالنهار وإن اختار الأب كان عنده بالليل والنهار ولا يمنع من زيارة أمه ولا تمنع الأم من تريضه إذا احتاج وإن كانت بنتا فاختارت الأب أو الأم كانت عنده بالليل والنهار ولا يمنع الآخر من زيارتها وعبادتها وإن اختارت أحدهما ثم اختار الآخر حول إليه فإن عاد واختار الأول أعيد إليه وإن لم يكن له أب ولا جد وله عصة غيرها خير بين الأم وبينهم على ظاهر المذهب فإن كان العصة ابن عم لم يسلم إليه البنت وقيل لاحق لغير الآباء والأجداد في الحضنة وإن وجبت للأم الحضنة فامتنعت لم تجبر وتنقل إلى أمها وقيل تنتقل إلى الأب ولا حق في الحضنة لأب الأم ولا لأمهاته ولا لرقيق ولا فاسق ولا كافر على مسلم وقيل للكافر حق ولا حق للمرأة إذا نكحت حتى تطلق إلا أن يكون زوجها جد الطفل وإن أراد الأب أو الجد الخروج إلى بلد تقصر إليه الصلاة بنية المقام والطريق آمن وأرادت الأم الإقامة كان الأب أو الجد أحق به والعصة من بعده وإذا بلغ الغلام ولوى أمر نفسه وإن بلغت الجارية كانت عند أحدهما حتى تزوج ومن بلغ منهما معتوها كان عند الأم .

كتاب الجنائيات

﴿ باب من يجب عليه القصاص ومن لا يجب ﴾

لا يجب القصاص على صبي ولا معتوه ولا مبرسم ويجب على من زال عقله بمجرم وقيل فيه قولان ، ولا يجب القصاص على المسلم بقتل الكافر ولا على الحر بقتل العبد فإن جرح الكافر كافرا ثم أسلم الجراح أو جرح العبد عبدا ثم أعتق الجراح وجب عليه القود وإن قتل حر عبدا أو مسلم ذميا ثم قامت البينة أنه كان قد أعتق أو أسلم ففي القود قولان وإن جنى حر على رجل لا يعرف رقه وحرته فقال الجاني هو عبد وقال المجنى عليه بل أنا حر فالقول قول المجنى عليه وقيل فيه قولان ولا يجب القصاص على الأب والجد ولا على الأم والجدة بقتل الولد وولد الولد وإن وجب القصاص على رجل فوثر القصاص ولده لم يستوف وإن قتل المرتد ذميا ففيه قولان وإن قتل ذمى مرتدا فقد قيل يجب وقيل لا يجب وإن قطع مسلم يد مسلم ثم ارتد المجنى عليه ورجع إلى الإسلام ومات ولم يمض عليه في الردة ما يسرى فيه الجرح ففيه قولان أحدهما أنه يجب القود وإن مات من الجرح في الردة وجب القصاص في الطرف في أصح القولين ومن قتل من لا يقاد به في المحاربة ففيه قولان أحدهما يجب القود والثاني لا يجب .

بالكسر ورجل جرح وامرأة جريح ونسوة جرحى (المجنى عليه) حيث جاء بفتح الميم وإسكان الجيم وكسر النون وتشديد الياء (قوله من قتل من لا يقاد به في المحاربة) أى بأن قتل مسلم كافرا أو حر عبدا أو والد ولدا

(قوله الجنائيات ثلاثة) أى ثلاثة أنواع فلهذا أثبت الماء (الهدف) بفتح الدال سبق بيانه في المسابقة (الخطأ) مهموز يقال أخطأ يخطئ خطأً وإخطاء وخطأ إذا لم يعتمد . وأما الخطء بكسر الخاء وإسكان الطاء بعددهما همزة فهو الإثم يقال خطئى يخطئ خطأ فهو خاطئ مهموز كله كعلم يعلم علماً قال الله تعالى «إن قتلهم كان خطأ» وقال تعالى «قلوا يا أبانا استغفر لنا ذنوبنا إنا كنا خاطئين» وقد يطلق الخاطئ على الخطئ في لغة قليلة (١٣٢) وأكثرت النزالى استعمالها (قوله فالخطأ أن يرمى إلى هدف) أى

باب ما يجب به القصاص من الجنائيات

والجنائيات ثلاثة : خطأ وعمد وعمد خطأ ، فالخطأ أن يرمى إلى هدف فيصيب إنساناً ، والعمد أن يقصد الجناية بما يقتل غالباً ، وعمد الخطأ أن يقصد الجناية بما لا يقتل غالباً فلا يجب القود إلا في العمد ؛ فإن جرحه بماله مور من حديد أو غيره فمات منه وجب عليه القود وإن غرز إبرة في غير مقتل فإن بقي منها ضمناً حتى مات وجب عليه القود وإن مات في الحال فقد قيل يجب وقيل لا يجب وإن ضربه بمثقل كبير أو بمثقل صغير في مقتل أو في رجل ضعيف أو في حر شديد أو في برد شديد أو إلى به الضرب فمات منه وجب عليه القود وإن رماه من شاهق أو عصر خصيه عصراً شديداً أو خنقه خنقاً شديداً أو طرحه في ماء أو نار لا يمكنه التخلص منه وجب عليه القود وإن طرحه في لجة فالتقمه حوت قبل أن يصل إلى الماء ففيه قولان أحدهما يجب القود والثاني لا يجب وإن طرحه في زبية فيها سبع فقتله أو أمسك كلباً فأنهشه فمات أو أسعه حية أو عقرباً يقتل مثلها غالباً فقتله وجب عليه القود وإن لم يقتل غالباً ففيه قولان أحدهما أنه لا يجب وإن أكره رجلاً على قتله وجب عليه القود وفي المكره قولان أحدهما أنه يجب وإن أمر من لا يميز فقتله وجب القود على الأمر ولا شيء على المأمور وإن أمر السلطان رجلاً بقتل رجل بغير حق والمأمور لا يعلم وجب القود على السلطان وإن علم وجب القود على المأمور وإن أمسك رجلاً حتى قتله آخر وجب القود على القاتل وإن شهد على رجل فقتل بشهادته ثم رجع وقال تعمدت ذلك وجب عليه القود وإن أكره رجلاً على أكل سم فمات وجب عليه القود وإن قال لم أعلم أنه سم قاتل ففيه قولان وإن خلط السم بطعام وأطعم رجلاً أو خلطه بطعام لرجل فأكله فمات ففيه قولان وإن قتل رجلاً بسحر يقتل غالباً وجب عليه القود وإن قطع أجنبي سلة من رجل بغير إذنه فمات وجب عليه القود وإن قطعها حاكم أو وصى من صغير فمات ففيه قولان أحدهما يجب عليه القود والثاني يجب الدية وإن اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به وإن جرح واحد جراحة وجرحه آخر مائة جراحة فمات فهما قاتلان وإن قطع أحدهما كفه والآخر ذراعه فمات فهما قاتلان وإن قطع أحدهما يده وحز الآخر رقبته أو قطع حلقومه ومريئه أو أخرج حشوته فالأول جرح والثاني قاتل وإن اشترك الأب والأجنبي في قتل الأجنبي وجب القود على الأجنبي ، وإن اشترك الخطئ والعامد في القتل أو ضربه أحدهما بعضاً خفيفة وجرحه الآخر ومات لم يجب على واحد منهما القود ، وإن جرح نفسه وجرحه آخر فمات أو جرحه سبع وجرحه آخر فمات ففيه قولان : أحدهما يجب القود على الجرح والثاني لا يجب ، وإن جرحه واحد ودأوى هو جرحه بسم غير موح ولكنه يقتل غالباً أو خاط الجرح في لحم حتى فمات فقد قيل لا يجب القود على الجرح وقيل على قولين وإن خاط الجرح من له عليه ولاية ففيه قولان أحدهما يجب القود على الولي ويجب على الجرح والثاني لا يجب على الولي ولا يجب على الجرح ومن لا يجب عليه القصاص في النفس لا يجب في الطرف

هذه صورة من صورته
لأنه منحصر فيه (المور)
بفتح الميم وإسكان الواو
الغور والنفوذ والسراية
وأصله الحركة ومنه قوله
تعالى «يوم تمور السماء»
أى تموج (الضمن) بفتح
الضاد وكسر الميم المتألم
(المثقل) بفتح القاف
للمشدة الشيء الثقيل
(الشاهق) المكان العالى
وأصله الجبل المرتفع (قوله
خصيه) بياء مشاة تحت
مكررة وليس فيه مشاة
فوق هذا هو المشهور
في اللغة ، وتقل الجوهري
وغيره عن أبى عمرو قال
الخصيتان البيضتان
والخصيان بحذف التاء
الجلدتان اللتان فهما
البيضتان ، قال الجوهري
يقال خصية بضم الخاء
وكسرهما والمشهور الضم
(الخنق) بفتح الخاء
وكسر النون مصدر خنقه
يخنقه بضم النون خنقاً
ويجوز إسكان النون مع
فتح الخاء وكسرهما وحكى
صاحب المطالع فتح النون

ومن

وهو شاذ أو غلط (الزبية) بضم الزاى وإسكان الموحدة قال أهل اللغة هي حفرة

تخفر للأسد ليضاد فيها وجمعها زبى بضم الزاى (السلة) بكسر السين قال أهل اللغة هي خراج بتخفيف الراء كهيئة الغدة ويكون في رأس الإنسان أو وجهه أو سائر جسده قال الجوهري قد يكون كحمصة وكبطيخة يعنى وما بينهما . وأما السلة بالفتح فهي الشجرة وليست مرادة هنا (الحشوة) بكسر الخاء وضمها لغتان مشهورتان هي الأمعاء (الموحى) النبى يقتل في الحال

(العضد) مؤنثة وتذكر ، وقال الزجاجي وغيره لا يجوز تذكرها وهي الفصل من المرفق إلى الكتف وفيها لفات أشهرها عضد بفتح العين وضم الصاد وعضد باسكان الصاد وعضد بضم العين وعضد بفتح العين وكسر الصاد وعلى هذا يجوز كسر العين وإسكان الصاد فهذه خمسة أوجه (الشاج) بتشديد الجيم يقال شجه يشجه ويشجه بضم الشين وكسرهما شجا فهو مشجوج وشجيح والجراح شاج وهي الشجة وجمعها شجاج (الحيف) الميل والظلم (العين القائمة) قال الأزهري هي التي يياضها وسوادها صافيان لكن لا يبصر بها (الضوء) مهموز مفتوح الصاد ومضمومها حكاها الأصمعي وابن السكيت وابن قتيبة والجوهري وغيرهم وهو الضياء (الحدقة) هي السواد الأعظم الذي في العين وأما الأصغر فهو الناظر وفيه (١٣٣)

التي تجمع السواد والبياض ذكره ابن قتيبة في أدب الكاتب وجمع الحدقة حداق ويقال حدق (الجفن) بفتح الجيم (قوله) ويؤخذ الجفن بالجفن الأعلى والأعلى واليمين باليمين) كان ينبغي أن يقول والأيمن بالأيمن ويتأول ما ذكره على أن تقديره وذو اليمين بنى اليمين فحذف المضاف فهذا شائع معروف (المارن) بكسر الراء هو مالان من لحم الأنف وأما القصة فهي العظم الذي في أعلى الأنف (النخر) بفتح الميم واسكان النون وكسر الحاء وبكسر الميم والحاء لغتان مشهورتان ومنخور لغة ثالثة حكاها الجوهري (الجدع) بالجيم والدال المهملة قطع الأنف ويقال أيضا لقطع الأذن والشفة

ومن وجب عليه القصاص في النفس وجب في الطرف ومن لا يقاد بغيره في النفس لا يقاد به في الطرف ومن أقيد بغيره في النفس أقيد به في الطرف ومن لا يجب القصاص فيه في النفس من الخطأ وعمد الخطأ لا يجب القصاص فيه في الطرف وإن اشترك جماعة في قطع طرف دفعة واحدة قطعوا وإن تفرقت جنائيتهم لم يجب على واحد منهم القود ، ويجب القصاص في الجروح والأعضاء فأما الجروح فيجب في كل ما يمتد إلى عظم كالموضحة وجرح العضد والساق والفخذ وقيل لا يجب فيما عدا الموضحة وإذا أوضح رجلا في بعض رأسه وقدر الموضحة يستوعب رأس الشاج أوضح جميع رأسه وإن زاد حقه على جميع رأس الشاج أوضح جميع رأسه وأخذ الأرض فيما بقي بقدره وإن هشم رأسه اقتص منه في الموضحة ووجب الأرض فيما زاد . وأما الأعضاء فيجب القصاص في كل ما يمكن القصاص فيه من غير حيف فيؤخذ العين بالعين اليمنى واليسرى باليسرى ولا يؤخذ صحيحة بقائمة ويؤخذ القائمة بالصحيحة وإن أوضحه فذهب ضوء عينه وجب فيه القود على المنصوص غير أنه لا يمس الحدقة وخرج فيه قول آخر أنه لا يقتص منه ويؤخذ الجفن الجفن الأعلى والأعلى والأسفل والأسفل واليمين باليمين واليسار باليسار ويؤخذ المارن بالمارن والنخر بالنخر وإن قطع بعضه قدر ذلك بالجزء كالنصف والثالث فيؤخذ مثله به وإن جدعه اقتص في المارن وأخذ الأرض في القصة ويؤخذ الصحيح بالمجدوم إذا لم يسقط منه شيء ويؤخذ غير الأخشم بالأخشم ويؤخذ الأذن بالأذن والبعض بالبعض والصحيح بالأصم والأصم بالصحيح ولا تؤخذ الصحيحة بالمخرومة وتؤخذ بالمتقوبة ويؤخذ الأنف الصحيح والأذن الصحيحة بالأنف المستحشف والأذن الشلاء في أصح القولين ويؤخذ السن بالسن ولا يؤخذ سن بسن غيرها ويؤخذ اللسان باللسان فإن أمكن أخذ البعض بالبعض أخذ ولا يؤخذ لسان ناطق بلسان أخرس ويؤخذ الأخرس بالناطق وتؤخذ الشفة بالشفة العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وقيل لا قصاص فيه وتؤخذ اليد باليد والرجل بالرجل والأصابع بالأصابع والأنامل بالأنامل والكف بالكف والمرفق بالمرفق والمنكب بالمنكب إذا لم يخف من جائفة وإذا قطع اليد من الذراع اقتص في الكف وأخذ الأرض في الباقي ولا يؤخذ يمين بيسار ولا يسار بيمين ولا خنصر بإبهام ولا أظفلة بأظفلة أخرى ولا صحيحة بشلاء ويؤخذ الشلاء بالصحيحة ولا يؤخذ كاملة الأصابع بناقصه الأصابع وتؤخذ الناقصة الكاملة ويؤخذ الأرض عن الأصبع الناقصة ولا يؤخذ أصلى بزايد ولا زائد بأصلى وإن قطع أنامله فتأكلت منه الكف لم يجب القصاص فيما تأكل وقيل فيه قول مخرج أنه يجب فيه القصاص ويؤخذ الفرج بالفرج والشفر بالشفر

واليد جدعه يجدهه فهو أجدع وهي جدعاء (المجدوم) بجيم وذال معجمة (الأخشم) الذي لا يشم (قوله) ويؤخذ الأذن بالأذن والصحيح بالأصم) أي وأذن الصحيح بأذن الأصم فحذف المضاف وهو جائز (قوله) ولا تؤخذ الصحيحة بالمخرومة) هي بالراء وهي التي سقط بعضها (قوله) وتؤخذ بالمتقوبة) يعني التي لم يسقط منها شيء (المستحشف) بكسر الشين اليابس مأخوذ من حشف التمر وهو يابسه (الشلاء) بالمد اليابسة (اللسان) يذكر ويؤنث فمن ذكر قال جمعه ألسنة ومن أنث قال ألسن كأدرع (قوله) لسان ناطق) هو بتوئين لسان فهو المناسب لقوله بعده ويؤخذ الأخرس بالناطق (الشفر) بضم الشين طرف جانب الفرج وشفر كل شيء حرفه ويقال أيضا شافر الفرج وشفرها

والأشيان بالأشيين وإن أمكن أخذ واحدة بواحدة وأخذ الذكر بالذكر ويؤخذ ذكر الفحل
بذكر الشقي والختون بالأغلف ولا يؤخذ الصحيح بالأشل وإن اختلفا في الشلل فإن كان ذلك
في عضو ظاهر فالقول قول الجاني وإن كان في عضو باطن فالقول قول المخفى عليه وقيل فيهما قولان .

باب العفو عن القصاص

إذا قتل من له وارث وجب القصاص للوارث وهو بالخيار بين أن يقتص وبين أن يعفو فإن عفا على
الدية وجبت الدية وإن عفا مطلقا ففيه قولان : أحدهما لا تجب والثاني تجب وهو الأصح وإن اختار
القصاص ثم اختار الدية لم يكن له على النصوص وقيل له ذلك وإن قطع اليمين من الجاني ثم عفا عن
القصاص لم تجب الدية وإن قطع إحداها ثم عفا وجب له نصف الدية وإن كان القصاص لنفسين فعفا
أحدهما سقط القصاص ووجب للآخر حقه من الدية وإن أراد القصاص لم يجوز لأحدهما أن ينهز
به فإن تشاحا أقرع بينهما فإن بدر أحدهما فاقصص فيه قولان أحدهما أنه لا قود عليه والآخر أنه
يجب عليه القود وإن عفا أحدهما ثم اقتص الآخر قبل العلم بالعضو أو بعد العلم وقبل الحكم بسقوط
القود ففيه قولان أحدهما أنه يجب القود والثاني لا يجب فإن قلنا يجب فأقيد منه وجبت الدية وإن
قلنا لا يجب فقد استوفى المقتص حقه ووجب لأخيه نصف الدية ومن يأخذ فيه قولان أحدهما من
أخيه المقتص والثاني من تركه الجاني وإن كان القصاص لصبي أو معتوه حبس القاتل حتى يبلغ الصبي
ويفيق المعتوه فإن كان الصبي أو المعتوه فقيرين يحتاجان إلى ما ينفق عليهما جاز لولييهما العفو على
الدية وقيل لا يجوز وإن وثب الصبي أو المجنون فقتل الجاني فقد قيل يصير مستوفيا والمذهب أنه
لا يصير مستوفيا وإن قتل من لا وارث له جاز للإمام أن يقتص وله أن يعفو على الدية وإن قطع أصبع
رجل فقال عفوت عن هذه الجناية وما يحدث منها فسرت إلى الكف سقط الضمان في الأصبع
ووجبت دية بقية الأصابع فإن سرت إلى النفس سقط القصاص وهل تسقط الدية فقد قيل إن ذلك
وصية للقاتل وفيها قولان وقيل هو إبراء فيصح في أرش الأصبع ولا يصح في النفس فيجب عليه
تسعة أعشار الدية وإن وجب القصاص في النفس على رجل فمات أو في الطرف فزال الطرف وجبت
الدية ولا يجوز استيفاء القصاص إلا بحضرة السلطان وعليه أن يتفقد الآلة التي يستوفي بها فإن كان من
له القصاص يحسن الاستيفاء مكنه منه وإن لم يحسن أمر بالتوكيل وإن لم يوجد من يتطوع استؤجر
من خمس الخمس فإن لم يكن استؤجر من مال الجاني وإن وجب القصاص على حامل لم يستوفى حتى
تضع وتسقى الولد اللبن ويستغنى عنها بلبن غيرها وإن ادعت الحمل فقد قيل يقبل قولها وقيل لا يقبل
حتى تقيم بينة بالحمل وإن اقتص منها فتلغ الجنيين من القصاص وجب ضمانه فإن كان السلطان علم
به فعليه الضمان وإن لم يعلم وعلم الولي ذلك فعليه ضمانه وإن لم يعلم واحد منهما فقد قيل على الإمام
وقيل على الولي وإن قتل واحد جماعة أو قطع عضوا من جماعة أقيد بالأول وأخذ الدية للباقيين فإن
قتلهم أو قطعهم دفعة أو أشكل الحال أقرع بينهم فإن بدر واحد منهم وقتله أو قطعه فقد استوفى حقه
ووجبت الدية للباقيين وإن قتل وارثه أو قطع وسرق أقيد للآدمي ودخل فيه حد الردة والسرقة وإن
قطع يده رجل ثم قتله قطع ثم قتل فإن قطعه فمات منه قطعت يده فإن مات وإلا قتل وإن قطع يده رجل
من الذراع أو أجافه فمات ففيه قولان أحدهما يقتل بالسيف والثاني يجرح كما جرح فإن مات وإلا
قتل ومن قتل بالسيف أو السحر لم يقتل إلا بالسيف وإن قتل بالوطأ أو سقى الخمر فقد قيل يقتل
بالسيف وقيل يصل في اللواط مثل الله كرم من الخشب فيقتل به وفي الخمر يسقى الماء فيقتل به وإن
غرق أو حرق أو قتل بالخشب أو بالحجر فله أن يقتله بالسيف وله أن يفعل به مثل ما فعل فإن فعل ذلك

(الأقلف) الذي لم ينحن
وبقيت قلفته عليه قال
الأزهري وغيره الأقلف
والأغلف والأعزل
والأرغل بالعين المعجمة
في الثلاثة والأعرم بالعين
المهملة بمعنى والجمع قلف
وغلف وعزل ورغل
وعرم (الشل) والشل
لغات بمعنى والأشل
اليابس والذكر الأشل
عند أصحابنا هو الذي
يلزم حالة واحدة من
انتشار أو انقباض ولا
يتحرك أصلا (قوله باب
العفو والقصاص) ويقع
في بعض النسخ العفو
عن القصاص والصواب
الأول وتقديره حكم العفو
وكيفية القصاص (قوله
وثب الصبي فقتله) يعني
قام فقتله بغير إذن الولي
قال أهل اللغة يقال وثب
يتب وثبا ووثوبا ووثبانا
أي طفر (اللأب) بكسر
اللام مهموز مقصور هو
اللبن أول التاج

(الاندمال) البره (المهندر)

ينفتح الدال والماء المهندر

المننى الذى وجسوده

كهدمه (قوله من صغير لم

يشتر) هسو بمشاة تحت

مضمومة ثم مثلية

ساكنة ثم غيان معجمة

مفتوحة ومعناه لم تسقط

أسنانه التى هى رواقه

قال أهل اللغة إذا سقطت

رواضع الصبي قيل شر

يشتر فهو مشعور كضرب

يضرب فهو مضروب

فاذا نبتت بعد ذلك قيل

انشر بتشديد التاء المثناة

فوق أصله انشر فقلبت

التاء تاء ثم أدغمت قال

الجوهري وإن شئت قلت

انشر بالمثلثة المشددة وكاه

مشتق من انشر وهسو

مقدم الأسنان (قوله انتم

قتله) أى وجب وجوبا

لا يتطرق إليه سقوط

(الأفعى) الأثنى من

الحيات والجمع أفاعى

والذكر أفوان بضم

الهمزة والعين ، قال

الجوهري الأفعى أفعل

يقول هذه أفعى بالتونين

وكذلك أروى وتفعى

الرجل صار كالأفعى

في الشر ولام الكلمة من

الأفعى واو قال الزبيدي

الأفعى جية رقشاء دقيقة

العق عريضة الرأس

وربما كانت ذات قرنين (الإجهاض) الإسقاط

فلم يمت فيه قولان أحدهما يقتل بالسيف والثانى يكرر عليه مثل ما فعل ذلك إلى أن يموت إلا في الجائفة وقطع الطرف ، ومن وجب له القصاص في الطرف استحب له أن لا يجعل في القصاص حتى يتدمل فإن أراد القفو على الدية قبل الاندمال ففيه قولان أحدهما يجوز والثانى لا يجوز ومن اقتص في الطرف فسرى إلى نفس الجاني لم يجب ضمان السراية وإن اقتص في الطرف ثم سرى إلى نفس الجنى عليه ثم إلى نفس الجاني فقد استوفى حقه وإن سرى إلى نفس الجاني ثم سرى إلى نفس الجنى عليه فقد قيل تكون السراية قصاصا والمذهب أن السراية هدر ويجب نصف الدية في تركة القاتل وإن قلع سن صغير لم يشتر أن يحجز أن يقتص حتى يؤيس من نباتها وإن وجب له القصاص في العين بالقلع لم يمكن من الاستيفاء بل يؤمر بالتوكيل فيه ويقلع بالأصبع وإن كان لطمه حتى ذهب الضوء فعل به مثل ذلك فإن لم يذهب الضوء وأمكن أن يذهب الضوء من غير أن يمس الحديقة فعل وإن لم يكن أخذت الدية وإن وجب له القصاص في اليمين فقال أخرج يمينك فأخرج اليسار عمدا فقطعها لم يحجزه عما عليه غير أنه لا يقتص منه في اليمين حتى تتدمل المقطوعة فإن قال فعلت ذلك غلطا أو ظنا أنه يحجز أو ظننت أنه طالب من اليسار نظر في المقص فإن قطع وهو جاهل فلا قصاص عليه ويجب عليه الدية وقيل لا تجب وإن قطع وهو عالم فالمذهب أنه لا قصاص عليه وقيل يجب وإن اختلفا في العلم به فالقول قول الجاني وإن تراخيا على أخذ اليسار فقطع لزمه دية اليسار وسقط قصاصه في اليمين وقيل لا يسقط وإن كان القصاص على مجنون فقال له أخرج يمينك فأخرج اليسار فقطع فإن كان المقص عالما وجب عليه القصاص وإن كان جاهلا وجب عليه الدية .

﴿ باب من لا تجب عليه الدية بالجناية ﴾

لا تجب الدية على الحرى ولا على السيد في قتل عبد ولا على من قتل حريا أو مرتدا فإن أرسل سهما على حربى أو مرتدا فأسلم ووقع به السهم فقتله لزمه دية مسلم وقيل لا يلزمه ومن قتل من وجب رحمه بالبيننة أو انتم قتله في المحاربة لم تلزمه الدية ومن قتل مسلما تترس به الشركون في دار الحرب فقد قيل إن علم أنه مسلم وجبت ديته وإن لم يعلم لم تجب وقيل إن عينه بالرمد وجبت وإن لم يبعثه لم تجب وقيل فيه قولان .

﴿ باب ما تجب به الدية من الجنايات ﴾

إذا أصاب رجلا بما يجوز أن يقتل فمات منه وجبت الدية وإن ألقاه في بئر أو نار فمات فيه فمات فيه وجبت ديته وإن أمكنه أن يتخلص فلم يفعل حتى هلك ففيه قولان أحدهما أنه لا تجب ديته وإن ألقاه على أفعى أو ألقاها عليه أو على أسد أو ألقاه عليه فقتله وجبت ديته وإن سحر رجلا بما لا يقتل في الغالب وقد يقتل فمات منه وجبت الدية وإن ضرب الوالد ولده أو المعلم الصبي والزوج زوجته أو ضرب السلطان رجلا في غير حد فآدى إلى الهلاك وجبت الدية وإن سلم الصبي إلى السباع فغرق في يده وجبت الدية وإن غرق البالغ مع السباع لم تجب ديته وإن صاح على صبي فوقع من سطح أو صاح على بالغ وهو غافل فوقع فمات وجبت الدية وإن صاح على صبي فزال عقله وجبت الدية وإن صاح على بالغ فزال عقله لم تجب وإن طلب بصيرا بالسيف فوقع في بئر لم يضمن ولو طلب ضريرا فوقع في بئر ضمن وإن ضرب بطن امرأة فألقت جنينا ميتا وجب ضمانه وإن بعث السلطان إلى امرأة ذكرت بسوء فأجهض الجنين وجب ضمانه وإن رمى إلى هدف فأخطأ فأصاب آدميا فقتله وجبت الدية وإن ختن الحجام فأخطأ فأصاب الحشفة وجب عليه الضمان وإن امتنع من الختان فخنقه الإمام في حر شديد أو برد شديد فمات فالمنصوص أنه يجب الضمان وقيل فيه قولان وإن حفر بئرا

وربما كانت ذات قرنين (الإجهاض) الإسقاط

(القنديل) بكسر القاف ونونه أصلية وهو فمليل (الحصير) معروف ولا يقال حصيرة بالهاء وهو فعيل بمعنى مفعول (الروشن) بفتح الراء وهو الخارج من خشب البناء (المزاب) بكسر الميم ويحوز تخفيفها بعلها ياء كما في نظائره فيقال ميزاب ياء ساكنة وقد غلط من منع ذلك فلا خلاف (١٢٣) بين أهل العربية في جوارزه ويقال أيضا مززاب براء ثم زاي وهي لغة مشهورة

قالوا ولا يقال مززاب بتقديم الزاي وجمع ميزاب مآزيب (قوله أفلتت) هكذا ضبطناه عن نسخة الصنف وهو صحيح قال أهل اللغة يقال أفلت الشيء وتفلت وانفلت بمعنى وأفلته أنا وفلته (قوله في اصطدام السفينتين) وقيل القولان إذا لم يكن منهما فعل (الصواب حذف الواو من وقيل أو جعلها فاء وإلا فيبقى قوله وقيل القولان في الجميع تكرار بلا فائدة وقد سبق مثل هذا في الوقف ونهت عليه (المنجنيق) هي مؤنثة فارسية معربة والميم مفتوحة عند الأكثرين قال الجواليقي مفتوحة ومكسورة قال الجوهرى أصلها من جى نيد أى ما أجودنى قال قال بعضهم مفعيل لقولهم كنا نجحق مرة ونرشق مرة والجمع منجنيقات قال وقال سيويه هي فعيل والميم أصلية لقولهم في الجمع مجانيق وفي التصغير مجنيق هذا كلام الجوهرى وقال الجواليقي قيل الميم زائدة وقيل أصلية وقيل الميم

في طريق المسلمين أو وضع فيه حجرا أو طرح ماء أو قشر بطيخ فهلك به إنسان وجب الضمان وإن حفر بئرا ووضع آخر حجرا فتعر انسان بالحجر ووقع في البئر ومات وجب الضمان على واضع الحجر وإن حفر البئر في طريق واسع لمصلحة المسلمين أو بنى مسجدا أو علق قنديلا في مسجد أو فرش فيه حصيرا ولم يأذن له الإمام في شيء من ذلك فهلك به إنسان فقد قيل يضمن وقيل لا يضمن وإن حفر بئرا في ملكه أو في موات ليمسكها أو ليتفجع بها فوقع فيها إنسان ومات لم يضمن وإن حفر بئرا في ملكه فاستدعى رجلا فوقع فيها فهلك فإن كانت ظاهرة لم يضمن وإن كانت مغطاة ففيه قولان وإن كان في داره كلب عقور فاستدعى انسانا فمقره فعلى قولين وإن أمر السلطان رجلا أن ينزل إلى بئر أو يصعد إلى نخل لمصلحة المسلمين فوقع ومات وجب ضمانه وإن أمره بعض الرعية فوقع ومات لم يجب ضمانه وإن بنى حائطا في ملكه فسال إلى الطريق فلم ينفضه حتى وقع على إنسان فقتله لم يضمن على ظاهر المذهب وقيل يضمن وإن وضع جرة على طرف سطح فرماها الريح فمات بها إنسان لم يضمن وإن أخرج روشنا إلى الطريق فوقع على إنسان فمات ضمن نصف دية وإن تقصف من خشبة الخارج شيء فهلك به إنسان ضمن جميع الدية وإن نصب مئذنا فوق على إنسان فأتلفه فهو كالروشن وقيل لا يضمن وإن كان معه دابة فأتلفت انسانا بيدها أو رجلها وجب عليه ضمانه فإن لم يكن معها فإن كان بالنهار لم يضمن ماتلفه وإن كان بالليل ضمن ماتلفه وإن انفلت بالليل وأتلفت فإن كان يتفريط منه في حفظها ضمن وإن لم يكن يتفريط لم يضمن وإن كان له كلب عقور ولم يحفظه فقتل انسانا ضمنه وإن قعد في طريق ضيق فتعر به إنسان ومات وجب على كل واحد منهما دية الآخر وإن اصطدما وجب على كل واحد منهما نصف الدية الآخر فإن اصطدما امرأتان حاملان فماتتا وجب عليهما نصف الدية على كل واحدة منهما نصف دية الأخرى ونصف دية جنينها ونصف دية جنين الأخرى وإذا أركب صبيين من لا ولاية له عليهما فاصطدما وماتوا وجب على الذي أركبهما ضمان ما جناه كل واحد منهما على نفسه وعلى صاحبه وإن اصطدما سفينتان فهاكتا وما فيهما فإن كان ذلك بتفريط من القيمين فهما كرجلين إذا تصادما وإن كان بغير تفريط ففيه قولان أحدهما أنهما كالرجلين والثاني أنه لا ضمان على واحد منهما وقيل القولان إذا لم يكن منهما فعل فأما إذا سيرا السفن ثم اصطدما وجب الضمان قولاً واحداً وقيل القولان في الجميع وإن رمى عشرة أنفس حجرا بالمنجنيق فرجع الحجر عليهم فقتل أحدهم سقط من دية العشر ووجب تسعة أعشارها على الباقيين وإن وقع رجل في بئر فخذب ثانيا والثاني ثالثا والثالث رابعا وماتوا وجب للأول ثلث الدية على الثاني والثلث على الثالث ويهدر الثلث ويجب للثاني ثلث الدية على الأول والثلث على الثالث ويهدر الثلث ويجب للثالث نصف الدية على الثاني ويهدر النصف وقيل يسقط ثلث الدية ويجب للثاني ويجب للرابع الدية على الثالث وقيل يجب على الثلاثة أثلاثا وإن تجارح رجلان فماتوا وجب على كل واحد منهما دية الآخر فإن ادعى كل واحد منهما أنه جرح للدفع لم يقبل .

باب الديات

ودية الحر المسلم مائة من الإبل فإن كان القتل عمداً أو شبه عمداً وجبت الدية أثلاثاً ثلاثون حقة

وثلاثون

والنون في أوله زائدتان وقيل أصليتان وقيل الميم أصل والنون زائدة قال وحكى الفراء

منجوق بالواو وحكى غيره منجلق باللام . (باب الديات) هي جمع دية وأصلها ودية مشتقة من الودى وهو دفع الدية كالعدة من الوعد والزنة من الوزن والشية من الوشى ونظائرهما تقول وديت القتل أدية وديا ودية أعطيت

ديته واتدبت أخذت ديته ويقول في الأمر « د » فلانا وللاثني ديا وللجمع دوا فلانا (الخلفة) بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام الحامل قال جمهور أهل اللغة ليس لمراجع من لفظها بل جمعها محاض كما يقال امرأة ونساء وقال الجوهري جمعها خلف بفتح الحاء وكسر اللام (قوله وإن قتل في الأشهر الحرم) وهي ذو القعدة وذو الحجة والحرم ورجب هذه الأربعة هي الحرم المذكورة في القرآن باتفاق العلماء . واختلفوا في الأدب في كيفية عددها فالصحيح الذي ذهب إليه أهل المدينة والجمهور وجاءت به الأحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقال ذو القعدة وذو الحجة والحرم ورجب كما ذكرها الصنف وحكي أبو جعفر النحاس عن الكوفيين أنه يقال الحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة قال والكتاب يميلون إلى هذا قال وأنكر قوم الأول وقالوا جاء بهما من سنتين قال النحاس وهذا غلط بين وجهل باللغة لأنه قد علم المراد وأن القصد ذكرها وأنها في كل سنة فكيف يتوهم أنها من سنتين قال والصحيح ما قاله أهل المدينة لأن الأخبار تظاهرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قالوا من رواية ابن عمر وأبي هريرة وأبي بكرة قال وهو قول أكثر أهل التأويل (١٣٧) قال وأدخلت الألف واللام

في الحرم دون غيره من الشهور قال وجمع الحرم محرمات ومحارم وسمى محرماً لتحريم القتال فيه ، وسبق في الحج بيان ذى القعدة وذى الحجة وما يتعلق بهما وأما رجب فقال النحاس جمعه رجات وأرجاب ورجاب ورجوب وفي اشتقاقه أقوال أحدها لتعظيمهم إياه يقال رجبته بالتشديد ورجبته بكسر الجيم والتخفيف إذا عظمت قال النحاس وقال البردسعي رجا لأنه في وسط السنة مستحق من الرواجب وقيل لترك القتال فيه من الرجب وهو القطع قال الجوسري وإعاقيل

وثلاثون جذعة وأربعون خلفه وإن كان خطأ وجبت أخماسا عشرون بنت محاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وإن قتل في الأشهر الحرم وهي ذو القعدة وذو الحجة والحرم ورجب أو في الحرم أو قتل ذارحم محرم وجبت الدية أثلاثا خطأ كان أو عمدا وفي عمده الصبي والمجنون قولان أحدهما أنه عمده فتجب به دية مغلظة والثاني أنه خطأ فإن كان للقاتل أو العاقلة إبل وجبت الدية منها وإن لم يكن لها إبل وجبت في إبل البلد فإن لم يكن فن غلب إبل أقرب البلاد إليهم ولا يؤخذ فيها عيب ولا مريض فإن تراضوا على أخذ العوض عن الإبل جاز وإن أعوزت الإبل وجبت قيمتها بالغة ما بلغت في أصح القولين وفيه قول آخر أنه يجب ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم ويزاد للتغليظ قدر الثلث ، ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ودية المجوسى والوثني ثلثا عشر دية المسلم ومن لم تبلغه الدعوة فالمقصود أنه إن كان يهوديا أو نصرانيا وجبت فيه ثلث الدية وإن كان مجوسيا أو وثنيا وجبت فيه ثلثا عشر دية وقيل إن كان متمسكا بكتاب لم يبدل وجب فيه دية مسلم وإن كان متمسكا بكتاب مبدل ففيه ثلث الدية وإن قطع يد نصراني فأسلم ثم مات وجب عليه دية مسلم وإن قطع يد حر بنى ثم أسلم ومات فلا شيء عليه وإن قطع يدهم فأسلم ومات لم يلزمه شيء وقيل تلزمه الدية وليس بشيء وإن أرسل سهما على ذى فأسلم ثم وقع به السهم فقتله لزمه دية مسلم ودية المرأة على النصف من دية الرجل ودية الجنين غرة عبد أو أمة قيمته نصف عشر دية الأب أو عشر دية الأم يدفع ذلك إلى ورثته وإن كان أحد أبويه مسلما والآخر كافرا أو أحدهما مجوسيا والآخر كتابيا اعتبر بأكثرهما بدلا وإن ألقته حيا ثم مات وجب فيه دية كاملة وإن اختلفا في حياته فالقول قول الجاني وإن ألقته مضغة وشهدت القوابل أنه خلق آدمي ففيه قولان أحدهما تجب فيه الغرة والثاني لا تجب ولا يقبل في الغرة ماله دون سبع سنين ولا كبير ضعيف وقيل لا يقبل

(١٨ - تنبيه) رجب مضر لأنهم كانوا أشد تعظيما له قال وإذا ضموا إليه شعبان قالوا الرجبان ويقال الرجب الأصم لأنهم يتركون القتال فيه فلا يسمع فيه صوت سلاح ولا استغاثة وهو استعارة وتقديره يصم الناس فيه كما قالوا ليل نأسم أى ننام فيه (قوله أو قتل ذارحم محرم) كان الأجود أن يقول محرما صفة لذا وقوله محرم صحيح مجرور على الجوار كما في قول الله تعالى «إني أخاف عليكم عذاب يوم أليم» وفي قوله «وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم» على أحد الأقوال فيه وسمع من العرب هذا جحر ضب خرب (قوله وجبت الدية أثلاثا) أى ثلاثة أقسام وإن كان أحد الأقسام أكثر (قوله ومن لم تبلغه الدعوة) هي بفتح الدال وهي دعوة الإسلام وهي رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله ودية الجنين غرة عبد أو أمة) فقوله غرة منون مرفوع وقوله عبد أو أمة مرفوعان أيضا على البدل من غرة وسمى الجنين لاستناره ومنه الجن ومنه الجن بغير السين (قوله الجن بغير السين) لأنه ما علسه الإنسان أى أفضله وأشهره وغرة كل شيء خياره (قوله وإن اختلفا في حياته) قال أهل العربية تكتب حياته بالألف ولا تكتب بالواو وقالوا تكتب الصلاة والزكاة والحياة بالواو اتباعا لمصحف ولا يكتب شيء من نظائرها إلا بالألف كالقناة والقطاة والولاة فإن أضفت شيئا منها إلى مكى كتبه بالألف لا غير تقول هذه

قال صاحب المحكم الحارصة والحريصة أول الشجاج وهي التي تحرس الجلد أي تشقه قليلا يقال حرص رأسه بفتح الراء يحرسه بكسرهما حرصا يسكنها أي شق وقشر جلده (السمحاق) بكسر السين وبالحاء المهملتين (المنقلة) بكسر القاف المشددة (المأمومة) والآمة بالمد وتشديد الميم بمعنى وأمه شجة آمة (الدامغة) بالعين المنجمة (قوله ثغرة نحر) بضم الثاء هي الثغرة وهي الهزمة بين الترقوتين والجماعة ثغر كقربة وقرب (الوجنة) اللحم المرتفع من الخدين وفيها أربع لغات حكاهن الجوهرى وغيره فتح الواو وضمها وكسرها وأجنة بالالف ورجل موجن وأوجن ظم الوجنة والجمع ترجات بفتحهما ومن سر المفرد أسكن الجيم وفتحها وكسرها ومن ضمه ضم الجيم وفتحها وأسكنها (قوله ضرب الأذن فشلت) أي ييبس وذهب إحساسها وهي بفتح الشين على المشهور وقد سبق بيانه مبسوطا في أول الإيلاء (الأهداب)

الجارية بعد عشرين سنة ولا العبد بعد الخمس عشرة سنة ولا يقبل خصي ولا معيب فإن عدست الفرة خمس من الإبل في أصح القولين وقيمة الفرة في الآخر . والشجاج في الرأس عشر : الحارصة والدامية والباضعة والمتلاحمة والسمحاق والموضحة والهاشمة والمنقلة والمأمومة والدامغة ؛ فالحارصة مائشق الجلد والدامية مائشق الجلد وتدعى والباضعة مائشقة اللحم والمتلاحمة مائشقة اللحم في اللحم والسمحاق مائشق اللحم بينهما وبين العظم جلدة رقيقة ، وتجب في هذه الخمس حكومة ولا يبلغ بحكومتها أرش الموضحة والموضحة ما توضح العظم في الرأس أو الوجه وفيها خمس من الإبل فإن عمت الرأس ونزلت إلى الوجه فقد قيل يازمه خمس وقيل عشر فإن أوضح موضعين بينهما حاجز فعليه عشر من الإبل فإن خرق بينهما رجعت إلى خمس وإن خرق بينهما غيره وجب على الأول عشر وعلى الثاني خمس وإن أوضح موضعين وخرق بينهما في الباطن فقد قيل يجب أرش موضعين وقيل أرش موضحة وإن شج في جميع رأسه شجة دون الموضحة وأوضح في بعضها ولم ينفصل بعضها عن بعض وجب عليه أرش موضحة والهاشمة ما يشم العظم فيجب فيها عشر من الإبل فإن ضربه بمثقل فهشم العظم ولم يجرح وجب خمس من الإبل وقيل تلزمه حكومة والمنقلة ما لا يبرأ إلا بتقل العظم فيجب فيها خمس عشرة من الإبل والمأمومة ما تنصل إلى الجلدة التي تلي الدماغ وفيها ثلث الدية والدامغة ما وصلت إلى الدماغ فيجب فيها ما يجب في المأمومة وفي الجائفة ثلث الدية وهي الجناية التي تصل إلى جوف البدن من ظهر أو بطن أو صدر أو ثغرة نحر فإن طعنه في بطنه فخرجت الطعنة في ظهره فهما جائفتان وقيل هي جائفة والأول أصح وإن أجاف جائفة فجاء آخر ووسعها وجب على الثاني أرش جائفة وإن طعن وجنته فهشم العظم ووصلت الجراحة إلى القم فيه قولان أحدهما أنها جائفة والثاني أنه يلزمه أرش هاشمة وتجب في الأذنين إذا قطعتهما من أصلهما الدية وفي إحداهما نصفها وفي بعضها بقسطه وإن ضرب الأذن فشلت وجبت الدية في أحد القولين والحكومة في الآخر وإن قطع أذنا سلاء ففيه قولان أحدهما تجب الدية والآخر الحكومة وتجب في السمع الدية وإن قطع الأذنين فذهب السمع وجبت ديتان وإن اختلفا في ذهاب السمع يتبع في أوقات الغفلة فإن ظهر منه انزعاج سقط دعواه وإن لم يظهر فالقول قوله مع عينه وإن ادعى نقصان السمع فالقول قوله ويجب فيما نقص بقدره وفي العقل الدية فإن نقص ما يعرف قدره بأن يحسن يوما ويفيق يوما وجب بقسطه وإن لم يعرف قدره وجبت فيه حكومة وإن ذهب العقل بجناية لأرشد لها مقدر دخل أرش الجناية في دية العقل وإن ذهب بجناية لها أرشد مقدر كالموضحة وقطع الرجل واليد ففيه قولان أحدهما أنه لا يدخل وتجب في العينين الدية وفي إحداهما نصفها وإن جنى عليه جناية فادعى منها ذهاب البصر وشهد بذلك شاهدان من أهل المعرفة وجبت الدية وإن قالا ذهب ولكن يرجى عوده إلى مدة انتظار إليها فإن مات قبل انقضائها وجبت الدية وإن نقص الضوء وجبت الحكومة وإن ادعى نقصانه فالقول قوله وفي العين القائمة الحكومة وفي الأجناف الدية وفي كل واحد ربعها وفي الأهداب الحكومة فإن قلع الأهداب مع الأجناف لزمه دية وقيل يلزمه دية وحكومة وفي المازن الدية وفي بعضه بحسابه وإن قطع المازن وبعض القصبة لزمه الدية وحكومة وإن ضرب الأنف فشلت المازن ففيه قولان كالأذن وإن عوججه لزمه حكومة وفي إحدى المنخرين نصف الدية وقيل ثلث الدية وفي الشم الدية فإن قطع الأنف وذهب الشم لزمه ديتان فإن ادعى ذهاب الشم تتبع في حال الغفلة بالروائح الطيبة والحيثية فإن لم يظهر فيه إحساس حلف وفي الشفتين الدية وفي إحداهما نصفها وفي بعضها بقسطه وإن جنى عليها فشلت وجبت الدية وفي اللسان الدية وإن جنى

عليه

جمع هذب بضم الهاء وهو الشعر على شفر العين (المارن) والقصة

والين القائمة واللسان وغيرها من الألفاظ سبقت في الباب قبله (الشفة) أصلها شففة وجمعها شفاء وقيل المحذوف منها واو

(التمتة) التردد في البناء (السنخ) بسين مهملة ثم نون ساكنة ثم خاء معجمة أصل السنخ وهو المستر باللحم وسنخ كل شيء أصله وسنخ في العلم سنوخا رسنخ فيه (قوله وإن جنى على سنه اثنان ثم اختلفا في القدر فالقول قول المجنى عليه) هكذا ضبطاء اثنان بالشاء ومعناه اختلف المجنى عليه والجلاني الثاني في القدر الباقي بعد جناية الأول فالقول قول المجنى عليه لأن الأصل بقاؤه فهذا صواب المسألة وقد يغلط فيها (قوله صغير لم يشتر) سبق إيضاحه في الباب قبله (قوله وقع الإياس) سبق الكلام عليه في التيميم (الحيان) بفتح اللام سبقا في الوضوء (الأغلة) سبقت لغاتها في الطهارة (الصلب) سلسلة الظهر وفتح (١٣٩) الصاد واللام لغة فيه سبق بيانها في القرائن

(قوله اللحم الثاني) بهمز آخره (الثدي) سبق إيضاحه في الرضاع (الإسكتان) بكسر الهمزة وفتح الكاف هما حرفا شق فرجها قال الأزهرى ويفترق الإسكتان والشفران في أن الإسكتين ناحيتا الفرج والشفران طرفا الناحيتين وهذا الذي ذكرته من كسر الهمزة متفق عليه صرح به الجوهري وغيره وضبطه الباقيون في الأصول وقد رأيت في كتاب لبعض المتأخرين فتحها مضافا إلى صحاح الجوهري وهذا غلط من هذا المتأخر في شأن تحريفه وإضافته (العذرة) بضم العين البكارة والجمع العذارى والعذارى بفتح الراء وكسرها والعذاروات كما سبق في الصحارى (تصغير الوجه) بالعين المهملة إمالة والأصغر المائل بوجهه ومنه قول الله تعالى «ولا تصغر خدك

عليه نفرس فعليه الدية فإن ذهب بعض الكلام وجب بقسطه يقسم على الساروف وإن حصلت به تميمة أو عجلة وجبت حكومة وإن قطع نصف اللسان وذهب نصف الكلام وجب نصف الدية وإن قطع الربع وذهب نصف الكلام وجب نصف الدية وإن قطع النصف وذهب ربع الكلام وجب نصف الدية وإن قطع اللسان فأخذ الدية ثم نبت رد الدية في أحد القولين وفي النوق الدية وفي كل سن خمس من الإبل فإن كسر مظهر وجب عليه خمس من الإبل وفي بعضه بقسطه وفي السنخ حكومة فإن قلع السن من السنخ دخل السنخ في السن وإن جنى على سنه اثنان فاختلما في القدر فالقول قول المجنى عليه وإن قلع سن كبير فضمن ثم نبت ففيه قولان أحدهما يرد ما أخذ والثاني لا يرد وإن قلع سن صغير لم يشتر انتظار فإن وقع اليأس منها وجب أرشها وإن جنى على سن فتغيرت أو اضطربت وجبت عليه حكومة وإن قلع جميع الأسنان في دفعة أو متواليا فقد قيل تجب دية نفس والمذهب أنه يجب في كل سن خمس من الإبل وفي اللحيين الدية وفي إحداها نصفها وإن قلع اللحيين مع الأسنان وجبت دية كل واحد منهما وفي كل أصبع عشر من الإبل وفي كل أظلمة ثلاثة أبعرة وثلاث إلا الإبهام فإنه يجب في كل أظلمة منها خمس من الإبل وفي الكفين والأصابع الدية وإن قطع ما زاد على الكف وجبت الدية في الكف والحكومة فيما زاد وإن جنى عليها فشلت وجبت الدية وفي اليد الشلاء الحكومة وفي اليد الزائدة والأصبع الزائدة الحكومة وقيل إن لم يحصل بها شين لم يجب في الزائدة شيء وفي الرجلين الدية وفي إحداها نصفها وفي كل أصبع عشر من الإبل وفي الأليتين الدية وفي إحداها نصفها وإن كسر صلبه فلم يطق المشي لزمته الدية وإن نقص مشيه واحتاج إلى عصا لزمته حكومة وإن انكسر صلبه فمجز عن الوطء لزمته الدية وإن اختلفا في ذلك فالقول قول المجنى عليه وإن بطل المشي والوطء وجبت ديتان على ظاهر المذهب وقيل دية واحدة وإن قطع اللحم الثاني على الظهر لزمته الدية وفي إحداها نصفها وفي بعضه بحسابه وفي حامتي المرأة الدية وفي إحداها نصفها وإن جنى على ثديها فشلت وجبت عليه الدية وإن انقطع لبنها لزمه الحكومة وفي حامتي الرجل حكومة وقيل قول آخر أنه تجب فيهما الدية وفي جميع الذكر الدية وفي الحشفة الدية وإن قطع بعض الحشفة وجب بقسطه من الحشفة في أصح القولين وبقسطه من جميع الذكر في الآخر وإن جنى عليه فشلت وجبت عليه الدية وإن قطع ذكرها فشلت وجبت عليه الحكومة وفي الأنثيين الدية وفي إحداها نصفها وفي إسكتي المرأة الدية وفي إحداها نصفها وإن جنى عليها فشلت وجبت الدية وفي الإفضاء الدية وهو أن يجعل سبيل الحيض والغائط واحدا وقيل أن يجعل سبيل الحيض والبول واحدا وفي إذهاب العذرة الحكومة وفي الشعور كلها حكومة وفي جميع الجراحات سوى ما ذكرناه الحكومة وفي تعويم الرقبة وتصغير الوجه وتسويده الحكومة والحكومة أن يقوم بلا جناية ويقوم بعد الاندمال مع الجناية فما نقص من ذلك وجبت بقسطه

للناس» أى لاتعرض وتمله متكبرا. (فصل: فيما يؤث من الأعضاء) وقد جمع معظمها شيخنا الإمام أبو عبد الله بن مالك في أربعة آيات: اليمين والشمال والكف واليد والرجل والخصر والبصر والعين والقلب وهى نقرة العين ونقرة الإبهام والكبد والكروش والقتب بكسر القاف الأمعاء والأذن والفخذ والقدم والورك والكتف والعقب والساق والسنن والرحم والستة مخففة وهى الدبر والذراع فهذه مؤنثة لاغير وأما اللسان والذراع والعاتق والعنق والقفا والكراع والفرس والإبهام والعضد والنفس والروح والمنان والفرسن والأصبع والأمعاء والبطن والإبط والعجز والدبر والدفرى وهى الموضع الذى يعرق خلف أذن البعير

فتذكر وتؤث وتختلف
تراجحها ومما بقي الشدي
يذكر ويؤث وسبق
والله أعلم .

(باب العاقلة إلى الحدود)
قال الأزهرى القتل الدية
لأن مؤديها يعقلها بقاء
أولياء القاتل يقال عقلت
فلانا إذا أعطيت دية
وعقلت عن فلان إذا
غرمت عنه دية جنايته
ويقال ادافع الدي اقل
لعقله الإبل بالقتل وهي
الحبال التي تثني بها يدي
الإبل إلى ركبها فتشد بها
وعقلت البعير أعقله بكسر
القاف عقلا قال وجمع
العقل عاقلة ثم عواقل جمع
الجمع والعقل الدية (قوله
بعضهم غيب) يجوز بضم
العين وتشديد الياء
ويحوز غيب بفتحها
وتخفيف الياء قال أهل
اللغة يقال غاب يغيب
غيبه وغيبا وغيوبا
وغيوبه ومغيبا فهو غائب
وهم غائبون وغياب وغيب
وغيب وغيبته أنا (قوله
في الثلاث سنين) خلاف
المعروف في العريضة
وإن كان قد جاء على
قلة الصواب ثلاث السنين
بإضافة المنكر إلى المعرف
(السعة) بفتح السين
اليسار

من الدية وإن كانت الجناية مما لا ينقص به شيء بعد الاندمال ويخاف منه التلف حين الجناية كالأصبع
الزائدة وذكر العبد قوم حال الجناية فما نقص وجب وإن كان مما لا يخاف منه كاهية المرأة يقوم
لو كان غلاما وله حلية ويقوم ولا حلية فيجب ما بينهما وما اختلف فيه الخطأ والعمد في النفس اختلف
فيما دون النفس ويجب في قتل العبد والأمة قيمتهما بالغة ما بلغت وما ضمن من الحر بالدية ضمن من
العبد والأمة بالقيمة وما ضمن من الحر بالحكومة ضمن من العبد والأمة بما نقص ولا يختلف العمد
والخطأ في ضمان العبد والأمة وإن قطع يد عبد ثم أعتق ثم مات وجبت فيه دية حر وللولي منه أقل
الأميرين من نصف الدية أو نصف القيمة ويجب في جنين الأمة عشر قيمة الأم حال الضرب لاحال
الإسقاط فإن ضرب بطن أمة ثم ألفت جنينا وجبت فيه دية جنين حرة .

(باب العاقلة وما تحمله)

إذا جنى الحر على نفس حر خطأ أو عمد خطأ وجبت الدية على عاقلته وإن جنى على أطرافه ففيه قولان
أصحهما أنها على عاقلته وإن جنى على عبد ففيه قولان أحقهما أن القيمة في ماله وإن جنى عبد على
حر أو عبد وجب المال في رقبته ومولاه بالخيار بين أن يسلمه فيباع في الجناية وبين أن يفديه وإن
أراد الفداء فداء في أحد القولين بأقل القولين من قيمته أو أرش الجناية وبأرش الجناية بالغا ما بلغ
في الآخر وإن جنت أم ولد فداها المولى بأقل الأمرين وإن جنى مكاتب فإن كان على أجنبي فدى نفسه
بأقل الأمرين وإن كان على مولاه فدى بأقل الأمرين في أحد القولين وبالأرش في الآخر فإن
لم يفد بيع في الجناية وانفسخت الكتابة وما يجب من الدية بخطأ الإمام فهو مؤجل فإن كانت دية نفس
القولين وعلى عاقلته في الآخر وما يجب من الدية بالخطأ أو عمد الخطأ فهو مؤجل فإن كانت دية نفس
كاملة فهو مؤجل في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها وابتدأوها من وقت القتل وإن كان أرش أطراف
فإن كان قدر الدية فهو في ثلاث سنين وإن كان الثلث فما دونه ففي سنة . وإن كان الثلثان أو أقل
وجب الثلث في سنة وما زاد في السنة الثانية وإن كان قدر الدية أو أقل وجب الثلثان في سنتين وما
زاد في السنة الثالثة وإن كان أكثر من ذلك لم يجب في كل سنة أكثر من الثلث وابتدأوها من
وقت الاندمال وإن كان في دية نفس ناقصة كدية الجنين والمرأة والذمي فقد قيل هي كدية النفس
في ثلاث سنين وقيل هي كأرش الطرف إذا نقص عن الدية . والعاقلة العصبات ما عدا الأب والجد
والابن وابن الابن ولا يعقل بنو أب وهناك من هو أقرب منه فإن اجتمع من يدلى بالأب والأم ومن
يدلى بالأب ففيه قولان أحقهما أنه يقدم من يدلى بالأب والأم والثاني أنهما سواء وإن اجتمع منهم
جماعة في درجة واحدة وبعضهم غيب ففيه قولان أحقهما أنهم سواء والثاني أنه يقدم الحضر
وإن عدم العصبات وهناك مولى من أسفل ففيه قولان أحقهما أنه لا يعقل وإن لم يكن من يعقل
وجب في بيت المال فإن لم يكن فقد قيل على الجاني وقيل لا يجب عليه ولا يعقل فقير ولا صبي
ولا معتوه ولا كافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر وإن أرسل الكافر سهما ثم أسلم ثم وقع سهمه
فقتل أو رمى مسلم ثم ارتد ثم وقع سهمه فقتل كانت الدية في ماله ويجب على الغني نصف دينار
وعلى المتوسط ربع دينار في كل سنة وقيل لا يجب أكثر من النصف والربع في ثلاث سنين
ويعتبر حاله في السعة والقلة عند الحول فإن قسط عليهم بقي شيء أخذ من بيت المال وإن زاد
عددهم على قدر الثلث ففيه قولان أحدهما يقسط عليهم وينقص كل واحد عن النصف والربع
والثاني يقسط الإمام على من يرى منهم ، ومن مات من العاقلة قبل محل النجم سقط ما عليه .

(قوله يحرم قتله لحق الله

تعالى) احتراز من نساء

أهل الحرب وصبيانهم

لأن تحريم قتلهم لحق

الغائبين (البغي) الظلم

والعدول عن الحق (قوله

رامت خلعه) أى طلبت

عزله (قوله تنقمون)

بكسر القاف وفتحها أى

تكرهون يقال نقم ينقم

كضرب يضرب ونقم

ينقم كعلم يعلم (الإزاحة)

الإبعاد (قوله يفيثوا) أى

يرجعوا (التدفيف) بالدال

المعجمة التجهيز وتيم

القتل ويقال بالدال المهملة

والأول أكثر (قوله فإن

ادعى من عليه زكاة أنه

دفع الزكاة إليهم قبل قوله

مع يمينه وقيل يحلف

مستحبا وقيل يحلف

واجبا) الصواب حذف

الواو من وقيل الأولى

أو جعلها فاء وقد سبق

في الاصطدام مثله

(الغوث) بفتح الغين

والغوث والغوث بفتحها

وضمها الاستغاثة، قال

الفراء ولم يأت من

الأصوات شيء بالفتح غيره

وإنما يأتى بالضم كالنداء

والسكاء والرغاء، وجاء

بالكسر الصياح والنداء

قلت والغناء.

(الردة) قطع الإسلام بنية

أو قول أو فعل كسجود لصنم واستخفاف بالمصحف والسكبة

(باب كفارة القتل)

إذا قتل من يحرم قتله لحق الله تعالى عمدا أو خطأ أو فعل به شيئا مات به أو ضرب بطن امرأة فألقت جنينا وجبت عليه الكفارة وإن اشترك جماعة في قتل واحد وجبت على كل واحد منهم كفارة وقيل فيه قول آخر أنه يجب عليهم كفارة واحدة والكفارة عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع ففيه قولان أحدهما يطعم ستين مسكينا كل مسكين مدا من طعام والثاني لا يطعم.

(باب قتال أهل البغي)

إذا خرج على الإمام طائفة من المسلمين ورامت خلعه أو منعت الزكاة أو حقا توجه عليها وامتنعوا بالحرب بعث إليهم وسألهم ما تنقمون فإن ذكروا شبهة أزالتها وإن ذكروا علة يمكن إزاحتها أزاحتها وإن أبوا وعظمهم وخوفهم بالقتال فإن أبوا قاتلهم وإن استنظروا مدة لينظروا أنظرهم إلا أن يخاف أنهم يتصدون الاجتماع على حربه فلا ينظرهم ويقاثلهم إلى أن يفيثوا إلى أمر الله تعالى ولا يتبع في الحرب مدبرهم ولا يذفف على جريحهم ويتجنب قتل ذى رحمه وإن أسر منهم رجلا حبسه إلى أن تنقضى الحرب ثم خلاه ويأخذ عليه أن لا يعود إلى قتاله وإن أسر صبيا أو امرأة خلاه على النصوص وقيل يحبسهم ولا يقاثلهم بما يعم كالمنجنيق والنار إلا لضرورة ولا يستعين عليهم بالكفار ولا بمن يرى قتلهم مدبرين وإن أتلف عليهم أهل العدل شيئا في حال الحرب لم يضمنوا وإن أتلف أهل البغي على أهل العدل ففيه قولان أصحهما أنهم لا يضمنون وإن ولوا قاضيا نفذ من حكمه ما ينفذ من حكم الجماعة وإن أخذوا الزكاة والخراج اعتد به فإن ادعى من عليه زكاة أنه دفع الزكاة إليهم قبل قوله مع يمينه وقيل يحلف مستحبا وقيل يحلف واجبا وإن ادعى من عليه جزية أنه دفعها إليهم لم يقبل إلا بيينة وإن ادعى من عليه خراج أنه دفع إليهم فقد قيل يقبل وقيل لا يقبل وإن أظهر قوم رأى الخوارج ولم يظهر ذلك بحرب لم يتعرض لهم وكان حكمهم حكم الجماعة فيما لهم وعليهم وإن صرّحوا بسب الإمام عزروهم فإن عرّضوا بسبه لم يتعرض لهم وإن اقتل طائفتان في طاب رياسة أو نهب مال أو عصيبة فهما ظالمتان وعلى كل واحدة منهما ضمان ما تاتف على الأخرى من نفس ومال ومن قصد قتل رجل جاز للمقصود دفعه عن نفسه وهل يجب قيل يجب وقيل لا يجب وإن قصد ماله فله أن يدفعه عنه وله أن يتركه وإن قصد حريمه وجب عليه الدفع عنه وإذا أمكن الدفع بأسهل الوجوه لم يعدل إلى أصعبها فإن لم يندفع إلا بالقتل فقتله لم يضمنه وإن اندفع لم يجز أن يتعرض له وإن اطلع رجل في بيت رجل وليس بينهما محرمة جاز رعى عينيه ويرميه بشيء خفيف فإن رماه بحجر ثقيل فقتله فعليه القود وإن رماه بشيء خفيف فلم يرجع استغاث عليه فإن لم يلحقه غوث فله أن يضربه بما يردعه وإن عض يد إنسان فزاعها منه فسقطت أسنانه لم يضمن وإن لم يقدر على تخلصها ففك لحية لم يضمن وإن صال عليه بهيمة فلم تندفع إلا بقتلها لم يضمن.

(باب قتل المرتد)

تصح الردة من كل بالغ عاقل مختار فأما الصبي والمعتوه فلا تصح ردتهم وتصح ردة السكران وقيل فيه قولان وأما المكره فلا تصح ردة وكذلك الأسير في يد الكافر لا تصح ردة ومن ارتد عن الإسلام يستحب أن يستتاب في أحد القولين ويجب في الآخر وفي مدة الاستتابة قولان أحدهما ثلاثة أيام والثاني في الحال وهو الأصح فإن رجع إلى الإسلام قبل منه وإن تكرّر منه ثم أسلم عزر وإن ارتد إلى دين لا تأويل لأهله كفاه أن يقر بالشهادتين وإن ارتد إلى دين يزعم أنه الله أن محمدا صلى الله عليه وسلم مبعوث إلى العرب لم يصح إسلامه حتى يأتى بالشهادتين ويبرأ من كل دين خالف الإسلام وإن أقام على الردة وجب قتله فإن كان حرا لم يقتله إلا الإمام فإن قتله غيره بغير إذن الإمام

والاجتهاد والتجاهد بذلك
الوسع (الغزو) مصدر
غزوت العدو والاسم
الغزاة والغزوة وهو غاز
وهم غزاة وغزى كسابق
وسبق وغزى كحاج
وحجيج وغزا ككتاب
وكتاب وأغزته جهزته
للغزو (الضعف) والضعف
بضم الضاد وفتحها خلاف
القوة قيل الضم اسم
والفتح مصدر وقيل
لقتان (المخذل) المفضل
عن القتال (والرجف)
من يشيع أقوالا تدل على
ظهور العدو أو الخوف
منهم (البيات) والتبیت
الإغارة ليلا (الأسارى)
بضم الهمزة وفتحها قال
ابن فارس وليست المفتوحة
بالعالية وتجمع أيضا
على أسرى والواحد أسير
رمأسور مشتق من
الإسار وهو القدر وكانوا
يشدرون الأسير بالقد
فسمى كل أخيد أسيرا
وإن لم يشد به وقد
أسرت الرجل أسرا
وإسارا (قوله ومن آمنه
مسلم) هو بهمة ممدودة
(قوله حقن دمه) أى
صانه ومنعه أن يستباح
(قوله ومن عرف من المسلمين
من نفسه بلاء في الحرب)

عز و إن قتله انسان ثم قامت البيعة أنه كان قد راجع الإسلام ففيه قولان أحدهما يجب عليه القوة
والثاني لا يجب إلا البية فان كان عبدا فقد قيل يجوز للسيد قتله وقيل لا يجوز وإن أئلف المرتد مالا
أو نفسا على مسلم ويجب عليه الضمان وإن امتنع بالحرب فأئلف ففيه قولان كأهل البنى وإن ارتد
وله مال فقد قيل ففيه قولان أحدهما أنه باق على ملكه والثاني أنه موقوف فان رجع إلى الإسلام
حكم بأنه له وإن لم يرجع حكم بأنه قد زال بالردة وقيل فيه قول ثالث أنه يزول بنفس الردة ، وأما
تصرفه ففيه ثلاثة أقوال : أحدهما ينفذ والثاني لا ينفذ والثالث أنه موقوف وإذا مات أو قتل قضيت
الديون من ماله والباقي فيء فان أقام وارثه بيعة أنه صلى بعد الردة فان كانت الصلاة في دار الإسلام
لم يحكم بإسلامه وإن كانت في دار الحرب حكم بإسلامه وورثه الوارث وإن علقته منه كافرة بولد
في حال الردة فهو كافر وفي استرقاق هذا الولد قولان .

﴿باب قتال المشركين﴾

من لا يقدر على إظهار الدين في دار الحرب وقدر على الهجرة وجب عليه أن يهاجر ومن قدر على
إظهار الدين استحب له أن يهاجر . والجهاد فرض على الكفاية إذا قام به من فيه الكفاية سقط
الفرض عن الباقي ومن حضر الصف من أهل الفرض تعين عليه ويستحب الإكثار من الغزو
وأقل ما يجزى في كل سنة مرة فان دعت الحاجة إلى أكثر منه وجب وإن دعت الحاجة إلى تأخيرها
لضعف المسلمين أخره ولا يجب الجهاد إلا على ذكر حر بالغ عاقل مستطيع فأما المرأة والعبد والصبي
فلا جهاد عليهم فان حضروا جاز ولا يجب الجهاد على معتوه ولا على غير مستطيع وهو الأعشى والأعرج
والمرضى الذى لا يقدر على القتال والفقير الذى لا يجد ما ينفق على نفسه وعياله ولا يجد ما يحمله وهو
على مسافة تقصر فيها الصلاة ولا يجاهد من عليه دين إلا بإذن ضريعه وقيل يجوز في الدين المؤجل أن
يجاهد بغير اذنه ولا يجوز لمن أحد أبويه مسلم أن يغزو من غير اذنه فان أذن له الغريم ثم بدا له قبل أن
يحضر الصف أو أسلم أحد أبويه قبل أن يحضر الصف لم يغز إلا بإذنهم وإن كان قد حضر الصف ففيه
قولان وإن أحاط العدو بهم وتعين الجهاد جاز من غير اذنهم ولا يجاهد أحد عن أحد ويكره أن يغزو
أحد إلا بإذن الإمام ويتعهده الإمام الخليل والرجال فما لا يصح منها للحرب منع من دخول دار الحرب
ولا يأذن لمخذل ولا لمن رجف بالمسلمين ولا يستعين بمشرك إلا أن تكون في المسلمين قلة والذى يستعين
به حسن الرأى في المسلمين ويسدأ بقتال من يليه من الكفار يبدأ بالأهم فالأهم ولا يقاتل من لم
تبلغه الدعوة حتى يعرض عليه الدين ويقاتل أهل الكتابين والمجوس إلى أن يسلموا أو يسندوا
الجزية ويقاتل من سواهم إلى أن يسلموا ويجوز بياتهم ونصب المنجنيق عليهم ورميهم بالنار ويتجنب
قتل أبيه أو ابنه إلا أن يسمع منه مالا يصبر عليه من ذكر الله تعالى أو ذكر رسوله صلى الله عليه
وسلم ولا يقتل النساء والصبيان إلا أن يقاتلوا وفي قتل الشيوخ الذين لا رأى لهم ولا قتال فيهم
وأصحاب الصوامع قولان أمحهما أنهم يقتلون وإن ترسوا بالنساء والصبيان في القتال لم يمتنع من
قتالهم وإن كان معهم قليل من أسارى المسلمين لم يمتنع من رميهم وإن كان معهم كثير منهم لم يمتنع
إلا إذا خاف شرهم فان ترسوا بهم في حال القتال لم يمتنع من قتالهم غير أنه يتجنب أن يصيبهم ومن
أمنه مسلم بالغ عاقل مختار حرم قتله وإن أمنه صبي لم يقتل غير أنه يعرف أنه لا أمان له ليرجع إلى
مأمنه ومن أمنه أمير قد أطلق باختياره حرم قتله ومن أسلم منهم في الحرب أو في حصار أو مضيق
حقن دمه وماله وصان صغار أولاده عن السبي ومن عرف من المسلمين من نفسه بلاء في الحرب جاز

(المبارزة) ظهور اثنين من الطائفتين بين الصفيين للقتال وأصلها من البروز وهو الظهور (الإثخان) إنهاؤه بالجراح الى سقوط قيامه بحيث لا يبقى له حراك ولا امتناع (التحرف) المنقل الى مكان (١٤٢) أمكن للقتال (التحيز) الذهاب بنية أن

ينضم الى طائفة ليرجع معهم الى القتال (الفئة) الجماعة قلت أم كثرت قربت أم بصبت يفشون أي يرحموت الى القتال (قوله يهلك) هو بكسر اللام يقال هلك يهلك كضرب يضرب قال تعالى «ليهلك من هلك عن بينة» وحكي فتحها وهو شاذ ضعيف (السلب) سمي به لأنه يسلب كالخيط بمعنى الخيوط (المنطقة) بكسر الميم جمعها مناطق (السبي) والاستبلاء بالبد الأسر وسبي المرأة يسبها فهي سبية ومسية وهو ساب وهم سابوت واستبائها كسبائها (الفداء) بكسر الفاء محدود ومقصود وفتح أوله مع القصر ويقال فداء وفاداه إذا أعطى فداء فأتقده (القلعة) حصن على جبل قال الأزهرى قال ابن الأعرابي جمعها قلوع وكذا قال صاحب المحكم جمعها قلوع (قوله عصم دمهم) أي منعه (البدأة) بفتح الباء وإسكان الدال وبساده همزة والرجعة بفتح الراء فالبدأة السرية التي يبعثها الإمام من

له أن يبارز فان بارز كافر استحب لمن صرف من نفسه بلاء أن يخرج إليه فان شرط أن لا يقتله غيره وفي له بالشرط إلا أن يشن المسلم وينهزم منه فيجوز قتاله فان شرط أن لا يتعرض له حتى يرجع الى الصف وفي له بذلك وليس للمسلم أن يصرف عن اثنين إلا منجرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة فان خاف أن يقتل فقد قيل له أن يولى والمذهب أنه ليس له ذلك وإن كان يراؤه أكثر من اثنين وغلب على ظنه أنه لا يهلك فالأولى أن يثبت وإن غلب على ظنه أنه يهلك فالأولى أن يصرف وقيل يجب عليه وإن غرر من له سهم بنفسه في قتل كافر مجتمع في حال القتال استحق سلبه وإن كان لاسهم له وله رخص قد قيل يستحق وقيل لا يستحق وإن لم يغرر بنفسه بأن رماه من الصف فقتله أو قتله وهو أسير أو مشن لم يستحق وإن قتله وقد ترك القتال أو انهزم لم يستحق سلبه وإن اشترك اثنان في قتله اشتركا في سلبه وإن قطع أحدهما يديه ورجليه وقتله الآخر فالسلب للقاطع وإن قطع أحدهما إحدى يديه وإحدى رجليه فقتله الآخر ففيه قولان أحدهما أن السلب للأول والثاني أنه للثاني وإن قتل امرأة أو صبيا فان كان لا يقاتل لم يستحق سلبه وإن قتله وهو على القتال استحق سلبه والسلب ما ثبت يده عليه في حال القتال من ثيابه وحليته ونفقته وسلاحه وفروسه وقيل لا يستحق الحلى والمنطقة والنفقة والأول أصح وإن أسر صبيا رقيق فان كان وحده تبع السابي في الإسلام وإن كان معه أحد أبويه تبعه في الدين وإن سبي امرأة رقت بالأسر فان كان لها زوج انفسخ نكاحها وإن أسر حرا فللإمام أن يختار فيه ما يرى الصالحة من القتل والاسترقاق والمال والفاداة بمال أو بمن أسر من المسلمين فان استرقه وكان له زوجة انفسخ نكاحها وإن أسلم في الأسر سقط قتله وبقي الخيار في الباقي في أحد القولين ويرق في القول الآخر وإن غرر بنفسه في أسره فقتله الإمام أو من عليه ففي سلبه قولان أحدهما أنه لمن أسره والثاني أنه ليس له وإن استرقه أو فاداه بمال فهل يستحق من أسره رقبته أو المال المفادى به فيه قولان وإن حاصر قلعة فنزل أهلها على حكم حاكم جاز ويجب أن يكون الحاكم حرا مسلما ثقة من أهل الاجتهاد ولا يحكم الحاكم إلا بما فيه الحظ للمسلمين من القتل والاسترقاق والمال والفداء وإن حكم بعقد النكاح لم يلزم وقيل يلزم وإن حكم بقتل الرجال ورأى الإمام أن يمن عليهم جاز فان نزلوا على حكم الحاكم فأسلموا قبل أن يحكم بشيء عصم دمهم وماله وحرم سبيهم وإن أسلموا بعد الحكم سقط القتل وبقي الباقي وإن مات الحاكم قبل الحكم ردوا إليه القلعة ويجوز لأمر الجيش أن يشترط للبدأة والرجعة ما رأى على قدر عملهم من خمس الخمس ويجوز أن يشترط لمن دله على قلعة جملا فان كان المجهول له كافرا جاز أن يحطل له جملا مجهولا وإن قال من داني على القلعة الفلانية فله منها جارية فبله عليها ولم تفتح لم يستحق شيئا وقيل يرضخ له وليس بشيء وإن فتحت صلحا فامتنع صاحب القلعة من تسليم الجارية وامتنع المجهول له من قبض قيمتها ففسخ الصلح وإن فتحت عنوة وقد أسلمت الجارية قبل الفتح دفع إليه قيمتها وإن ماتت قبل الفتح ففيه قولان أحدهما يدفع إليه قيمتها والثاني لا شيء له ويجوز قطع أشجارهم وتخريب ديارهم فان غلب على الظن أنه يحصل لهم فالأولى أن لا يفعل ذلك ولا يجوز قتل البهائم إلا إذا قاتلوا عليها ويقتل الخنازير ويراق الخور ويكسر الملاحى ويتلف ما في أيديهم من التوراة والإنجيل ويجوز أكل ما أصيب في البار من الطعام ويعلف منه الدواب ويجوز ذبح ما يؤكل للأكل من غير ضمان وقيل

الجيش قبل دخوله دار الحرب مقدمة له والرجعة التي يأمرها بالرجوع بعد توجه الجيش الى دار الإسلام وقيل البدأة السرية الأولى والرجعة الثانية ويقال للرجعة القبول بضم القاف (قوله فتحت عنوة) بفتح العين أي قهرا

(المغنم) الموضع الذي يجمع فيه أموال الفنائم ويقال له القبض بقاء وموحدة مفتوحتين وضاد معجمة (الاستبداد) الانفراد والاستقلال (قوله عوض صاحبها) يعني المجاهد الذي وقعت في سهمه (الغنيمة) الغنيمة ما أخذ من الكفار بالقتال وإيجاف الخيل والركاب) إنما ذكر الإيجاف لأنه الغالب والمقصود الأخذ قهرا (الإيجاف) الأعمال وقيل الإسراع ، والوجيف ضرب من الخيل والإبل يقال وجف بجف بكسر الجيم وجفا بإسكانها ووجيفا أو وجيفته أنا (الركب) الإبل خاصة قال الأزهري وغيره هي الرواحل المعدة للركوب قالوا ولا واحد لها من (٩٤) لفظها بل واحدها راحلة وجمعها ركب ككتاب وكتب (الحيازة) والحوز

الجمع والضم حازه يحوزه واحتازه (الثغور) جمع ثغر وهو موضع المخافة (القاصي) بالمهملة البعيد (الإقليم) جعله جماعة عربيا وقال الجواليقي ليس بهربي محض (قوله حصل له فرس فخر به الحرب الى أن ينقضي) أما الفرس فيقع على الذكر والأنثى باتفاقهم ، فقوله حضر به كلام صحيح وأراد الذكر وأما الحرب فالشهور أنها مؤنثة قال الله تعالى « حتى تضع الحرب أوزارها » قال الجوهري قال المبرد وقد يذكر فقول المصنف ينقضي صحيح على لغة التذكير وأما على التأنيث فيصح أن يقول تنقضي بفتح التاء والقاف وتشديد الصاد أي تنقضي غدت أحدى التاءين أو يقول تنقضت وإن كان

يجب ضمان ما يندج وليس بشيء وإن خرجوا الى دار الإسلام ومعهم شيء من الطعام ففيه قولان أحدهما يجب رده الى المغنم والثاني لا يجب وما سوى ذلك من الأموال لا يجوز لأحد منهم أن يستبد به فمن أخذ منهم شيئا وجب عليه رده الى المغنم وله قول آخر إذا قال الأمير من أخذ شيئا فهو له صح ومن أخذ شيئا ملكه والأول أصح ومن قتل من الكفار كره نقل رأسه من بلد الى بلد وإن غلب الكفار المسلمين على أموالهم لم يملكوها فان استرجعت وجب ردها على أصحابها فان لم يعلم حتى قسم عوض صاحبها من خمس الخمس ولا تفسخ القسمة .

باب قسم الغنيمة

الغنيمة ما أخذ من الكفار بالقتال وإيجاف الخيل والركاب ومتى يملك ذلك ؟ فيه قولان أحدهما بانقضاء الحرب والثاني بانقضاء الحرب وحيازة المال وأول ما يبدأ منه بسلب المقتول فيدفع الى القاتل ثم يقسم الباقي على خمسة ثم يقسم الخمس على خمسة أسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف في المصالح وأهمها سد الثغور ثم الأهم فالأهم من أرزاق القضاة والمؤذنين وغير ذلك من المصالح وسهم لدوى القربى وهم بنو هاشم وبنو المطلب للذكر منهم مثل حظ الأنثيين يدفع الى القاصي والداني منهم وقيل يدفع ما يحصل منه في كل إقليم الى من فيه منهم وسهم لليتاي الفقراء وقيل يشترك فيه الفقراء والأغنياء وليس بشيء وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل فلا يعطى الكفار منه شيئا ويقسم الباقي وهو أربعة أخماس بين الغانمين للراجل سهم ولل فارس ثلاثة أسهم ولا يسهم إلا لفرس واحد فان دخل راجلا ثم حصل له فرس فخر به الحرب الى أن ينقضي الحرب أسهم له وإن عار فرسه فلم يجده إلا بعد انقضاء الحرب لم يسهم وقيل يسهم وليس بشيء وإن غصب فرسا وقاتل عليه أسهم في أظهر القولين ولصاحب الفرس في الآخر وإن حضر بفرس ضعيف أو أعجب أسهم له في أحد القولين دون الآخر ومن مات أو خرج عن أن يكون من أهل القتال بمرض قبل أن تنقضي الحرب لم يسهم له ويرضخ للعبد والراة والصبي والكافر إن حضر بإذن الإمام ، وفي الأخير ثلاثة أقوال : أحدها يسهم له والثاني يرضخ له والثالث يخير فان اختار السهم فسخت الإجارة وسقطت الأجرة وإن اختار الأجرة سقط السهم وفي تجار العسكر قولان أحدهما يسهم لهم والثاني يرضخ وقيل إن قاتلوا أسهم لهم وإن لم يقاتلوا فعلى قولين ومن أين يكون الرضخ فيه ثلاثة أقوال أحدها من أصل الغنيمة كالسلب والثاني من أربعة أخماسها والثالث من سهم المصالح وإن خرج سريتان الى جهة فغنم إحداها شيئا قسم بين الجميع وإن بعث أمير الجيش سريتين الى موضعين فغنمت إحداها

اشتراكوا

قد نقل قول ضعيف أنه يقال الشمس طلعت وإنما يقال طلع وطلعت

إذا قدمت الفعل فقلت طلع الشمس هذا في مؤنث ليس له فرج . فأما الحقيقي فيعين اثبات التاء تأخر الفعل أو تقدم وحكى سيويه لغة شاذة في حذفها مع التقدم وأنه سمع من العرب وقال امرأة وأما إذا فصل بينهما فقال حضر القاضي امرأة فيجوز اثبات التاء وحذفها (قوله عار فرسه) أي انقلت من صاحبه وذهب يقال عار الفرس يعير فهو عار (الأعجب) المهزول يقال أعجب بفتح العين وكسر الجيم يعجب عجافا كفرح يفرح فرحا ويقال أعجب بضم الجيم أيضا والأثني عجفي وجمع النوعين عجاف وأعجفته أي هزلته (الرضخ) بضاد وخاء معجمتين أصله في اللغة العطاء القليل قال الأزهري هو مأخوذ من قولهم شيء مرصوخ أي مرصوض مشدوخ

(السرية) معروفة وشي قطعة من الجيش أربعمائة ونحوها ودونها ، سميت به لأنها تسرى في الليل ويخفي ذهابها وهي فعيلة بمعنى فاعلة يقال أسرى وسرى إذا ذهب ليلا (قوله وإن كان في النفي أراض) في أكثر النسخ أراضى بالياء والصحيح حذفها وتجمع الأرض أيضا بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في النصب والجبر تقول هذه أرضون ومررت بأرضين ورأيت أرضين والراء مفتوحة على المشهور قال الجوهري وغيره وربما سكنت قال وتجمع أيضا على (١٤٥) أروض كفلس وفلوس قال أبو الخطاب

ويقولون أرض وأراض كأهل وأهل (الذمة) والعهد والأمان بمعنى الجزية مأخوذة من المجازاة والجزاء لأنها جزاء لكفنا عنهم وتمكينهم من سكى دارنا، وقيل من جرى يحزى إذا قضى قال الله تعالى «واتقوا يوما لا تجزى نفس» أي لا تقضى وجمعها جزى كقربة وقرب (ضرب الجزية) إثباتها وتقريرها ويسمى المأخوذ ضريبة فعيلة بمعنى مفعولة جمعها ضرائب (ثبت) هو ابن آدم صلى الله عليه وسلم أصله والختار الفصيح صرفه ويجوز تركه وكذا نوح ولوط وسائر الأنبياء الثلاثة ساكن الوسط (الطبقات) جمع طبقة وهم القوم المشابهون (نصارى العرب) قبائل من العرب تنصروا وهم تنوخ وبهراء وبنو تغلب بفتح التثنية وبالعين المعجمة (الضيافة) من ضاف إذا مال لأن

اشتركوا فيه وقيل ما يغنمه الجيش مشترك بينه وبين السريتين وما يغنم كل واحدة من السريتين يكون بين السرية العامة وبين الجيش لا يشاركها فيه السرية الأخرى . وأما النفي فهو كل مال أخذ من السكفار من غير قتال كالمال الذي تركوه فرعا من المسلمين والجزية والخراج والأموال التي يموت عنها صاحبها ولا وارت له من أهل الذمة وفيها قولان أحدهما أنها تخمس فيصرف خمسها إلى أهل الجنس والثاني لا تخمس إلا ما هربوا عنه فرعا من المسلمين وفي أربعة أخماسها قولان أحدهما أنها لأجناد المسلمين يقسم بينهم على قدر كفايتهم والثاني أنها للمصالح وأهمها أجناد الإسلام فيعطون من ذلك قدر كفايتهم والباقي للمصالح ويبدأ فيه بالمهاجرين ويقدم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسوي بين بني هاشم وبني المطلب فإن استوى بطنان في القرب قدم من فيه أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بالأنصار ثم بسائر الناس ومن مات منهم دفع إلى ورثته وزوجته الكفاية وإن بلغ الصبي واختار أن يفرض له فرض له وإن لم يختار ترك ومن خرج عن أن يكون من أهل المقاومة سقط حقه وإن كان في مال النفي أراض وقلنا إنها للمصالح صارت وقفا يصرّف غلتها فيها وإن قلنا للمقاتلة قسمت بينهم وقيل تصير وقفا ويقسم غلتها بينهم .

(باب عقد الذمة وضرب الجزية)

لا يصح عقد الذمة إلا من الإمام أو ممن فوض إليه الإمام ولا يعقد الذمة لمن لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان والمرتدة ومن دخل في دين اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل ويجوز أن يعقد لليهود والنصارى والمجوس ولمن دخل في دين اليهود والنصارى ولم يعلم هل دخل قبل النسخ والتبديل أو بعدهما ، وأما السامرة والصابئة فقد قيل يجوز أن يعقد لهم وقيل لا يجوز ومن تمسك بدين إبراهيم وإسماعيل وغيرهما من الأنبياء صلى الله عليهم أجمعين فقد قيل يعقد لهم وقيل لا يعقد ولا يعقد لمن ولد بين وثني وكتانية وفيمن ولد بين كتابي ووثنية قولان أحدهما أنه يعقد له ولا يصح عقد الذمة إلا بشرطين التزام أحكام الملة وبذل الجزية والأولى أن يقسم الجزية على الطبقات فيجعل على الفقير العتمل دينار وعلى المتوسط ديناران وعلى الغنى أربعة دنانير اقتداء بأمر المؤمنين عمر رضي الله عنه وأقل ما يؤخذ دينار وأكثره ما وقع التراضي عليه ويجوز أن يضرب الجزية على الرقاب ويجوز أن يضرب على الأرض ويجوز أن يضرب على مواشيهم كما فعل أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه في نصارى العرب ولا يجوز أن ينقص ما يؤخذ من أراضيهم ومواشيهم عن دينار ويجوز أن يشترط عليهم بعد الدينار ضيافة من يرهبهم من المسلمين وبين أيام الضيافة في كل سنة ويذكر قدر من يضاف من الفرسان والرجال ومقدار الضيافة من يوم أو يومين أو ثلاثة ولا يزداد على ثلاثة أيام وبين مقدار الطعام والأدم والعلف وأصنافها ويقسم ذلك على عددهم وعلى قدر جزائهم وعليهم أن يسكنوهم في فضول مساكنهم وكنائسهم ومن بلغ من أولادهم استؤنف له عقد الذمة على ظاهر النص وقيل يؤخذ منه جزية أبيه وتؤخذ الجزية في آخر الحول ويؤخذ ذلك منهم برفق كما يؤخذ

(١٩ - تنبيه)

الضيف يعيل إلى المضيف ، قال أهل اللغة يقال أضفت الرجل وضيافته إذا أنزلته ضيفا وضيافته إذا نزلت عليه ضيفا والضيف يكون واحدا وجمعا ويجمع أيضا على أضياف وضيغان وضيوف والراءة ضيف وضيافة . الزمان : الزمن لزمان جمعه أزمنة وأزمان وأزمن قالوا ويقع على قليل الوقت وكثيره (فضول المنازل) جمع فضل وهو مازاد على الحاجة (الرفق) ضد العنف وقد رفق به يرفق بالضم وأرفقه وترفقت به

الأجراس مشتق من
الجرس بفتح الجيم
وكسرهما وهو الصوت
الحفي ويقال سمعت جرس
الطير إذا سمعت صوت
مناكيرها على شيء تأكله
(الطيلسان) بفتح الطاء
واللام وحكي صاحب
المشارك كسر اللام وضمها
وهما شاذان وهو معرب
جمعه طيلاسة (الأكف)
بضم الهمزة والكاف
وتخفيف الفاء جمع إكاف
ويقال أيضا وكاف بكسر
الهمزة والواو يقال
أكفت الحمار وأوكفته
شدت عليه الإكاف
(البيع) بكسر الباء وفتح
الباء واحدها بيعة بكسر
الباء وإسكان الباء (قوله
استهدم) بفتح التاء
(الحجاز) قال الأصمعي
وغیره سمي بذلك لأنه
حجز بين تهامة ونجد
وقيل الجوهرى عن
الأصمعي أنه سمي به
لاحتجازه بالحرار الخمس
قال احتجز الرجل بإزاره
إذا شده على وسطه
(اليامة) مدينة بطرف
اليمن على أربع مراحل
من مكة ومرحلتين من
الطائف قيل سميت باسم
جارية زرقاء كانت تبصر
الركب من مسيرة ثلاثة

سائر الديون ولا يؤخذ من امرأة ولا عبد ولا صبي ولا مجنون وفي الشيخ الثاني والراهب قولان
وفي الفقيه الذي لا كسب له قولان أحدهما لا تجب عليه والثاني تجب ويطلب بها إذا أيسر وإن
كان فيهم من يمن يوم ويفيق يوما فالمقصود أنه تؤخذ منه الجزية في آخر الحول وقيل يلفق أيام
الإفاقة فإذا بلغ قدرها حولا وجبت عليه الجزية وهو الأظهر ومن مات منهم أو أسلم بعد الحول
أخذ منه جزية ماضى ومن مات أو أسلم في أثناء الحول فقد قيل يؤخذ منه لما مضى وقيل فيه قولان
أحدهما أنه لا يجب عليه شيء والثاني يجب لما مضى بقسطه وهو الأصح وإن مات الإمام أو عزل وولى
غیره ولم يعرف مقدار الجزية رجع إلى قولهم يأخذهم الإمام بأحكام المسلمين من ضمان المال
والنفس والعرض وإن أتوا ما يوجب الحد مما يعتقدون تحريمه كالزنا والسرقة أقام عليهم الحد وإن
لم يعتقدوا تحريمه كشراب الخمر لم يقيم عليهم الحد ويلزمهم أن يميزوا عن المسلمين في اللباس فإن لبسوا
قلانس ميزوها عن قلانس المسلمين بالحرق ويشدون الزنابير على أوساطهم ويكون في رقابهم خاتم من
رصاص أو نحاس أو جرس يدخل معهم الحزام ولهم أن يلبسوا العمام والطيلسان وتشد المرأة
الزنار تحت الإزار وقيل فوق الإزار ويكون في عنقها خاتم يدخل معها الحزام ويكون أحد خفيها أسود
والآخر أبيض ولا يركبون الخيل ويركبون البغال والحمير بالأكف عرضا ولا يصعدون في المجالس
ولا يبدؤون بالسلام ويلجئون إلى أضيق الطرق ويمنعون أن يعلوا على المسلمين في البناء ولا يمنعون
من المساواة وقيل يمنعون وإن تملكوا دارا عالية أقروا عليها ويمنعون من إظهار المنكر والخمر
والخنزير والناقوس والجهر بالتوراة والإنجيل ويمنعون من إحداث بيع وكنائس في دار الاسلام
ولا يمنعون من إعادة ما استهدم منها وقيل يمنعون وإن صولحوا في بلادهم على الجزية لم يمنعوا من
إظهار المنكر والخمر والخنزير والناقوس والجهر بالتوراة والإنجيل واحداث البيع والكنائس
ويمنعون من المقام بالحجاز وهي مكة والمدينة واليامة ومخالفها فإن أذن لهم في الدخول لتجارة أو
رسالة لم يقيموا أكثر من ثلاثة أيام وقيل إن كانوا من أهل النعمة أخذ منهم لدخول الحجاز نصف
العشر من تجارتهم وإن كانوا من أهل الحرب أخذ منهم العشر وليس بشيء ولا يمكن مشرك من
دخول الحرم بحال فإن دخل فمات ودفن نبش وأخرج ولا يدخلون سائر المساجد إلا بالأذن وإن كان
جنباً فقد قيل لا يمكن من اللبس وقيل يمكن ويجعل الامام على كل طائفة منهم رجلا يكتب أسماءهم وحلهم
ويستوفي عليهم ما يؤخذون به وعلى الامام حفظ من كان منهم في دار الاسلام ودفع من قصدهم بالأذية
واستفاد من أسر منهم وإن لم يفعل ذلك حتى مضى الحول لم تجب الجزية وإن تحاكموا إلينا مع
المسلمين وجب الحكم بينهم وإن تحاكموا بعضهم في بعض ففيه قولان أحدهما يجب الحكم بينهم
والثاني لا يجب وإن تابعوا بيوعا فاسدة وتقاضوا ثم تحاكموا لم ينتقض ما فعلوا وإن لم يتقاضوا
نقض عليهم وإن تحاكموا إلى حاكم لهم فألزمهم التقاض قبضوا ثم ترفعوا إلى حاكم المسلمين أمضى
ذلك في أحد القولين ولا يمتنعه في الآخر وإن أسلم صبي منهم محب لم يصح اسلامه وقيل يصح اسلامه
في الظاهر دون الباطن وإن امتنعوا عن أداء الجزية أو التزام أحكام الله انتقض عهدهم وإن زنى
أحدهم بمسلمة أو أصابها بشكاح أو آوى عينا للكفار أو دل على عورة للمسلمين أو فتن مسلما عن دينه
أو قتله أو قطع عليه الطريق نظر فإن لم يكن قد شرط ذلك في عهد النعمة لم ينتقض عهده وإن
شرط عليهم فقد قيل ينتقض وقيل لا ينتقض وإن ذكر الله عز وجل أو رسوله صلى الله عليه وسلم
أو دينه بما لا يجوز فقد قيل ينتقض عهده وقيل إن لم يشترط لم ينتقض وإن شرط فعلى الوجهين وإن

أيام، يقال هو أبصر من زرقاء اليامة (الخالف) بفتح الهم وبالحاء المعجمة جمع مخالف بكسر الهم وهي قرى مجتمعة

(الحلية) الصفة والجمع حلاهما بكسر الحاء (العين) الجاسوس ونحوه (العورة) هنا الحلال والعورة في اللغة كل خلل يتخوف منه في نزع

أو حرب (الغيار) بكسر الغين (قوله نبد إليهم عهدهم) أي دفعه إليهم ومعناه نقض عهدهم وأعلمهم به (المأمن) بفتح الميم الثانية موضع الأمن (المدينة) مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مسددة معلومة (٩٤٧) مشتقة من الهدون وهو السكون

(الخراج) شيء يوظف على الأرض أو غيرها وأصله التلذذ منه الحديث: الخراج بالزمان (السواد)

سواد العراق مسمى سواد لسواده بالشجر والزرع (حوان) بضم الحاء (الجريب) ساحة من الأرض مربعة بين كل جانبين منها ستون ذراعا (الرطوبة) بفتح الراء سبقت في باب بيع الأصول ﴿كتاب الحدود إلى الأفضية﴾ الحد أصله النع فسمى حد الزنا وغيره بذلك لأنه يمنع من معاودته ولأنه مقدر محدود (الزنى) يقصر فيكتب بالياء ويمد فيكتب بالألف (الإحصان) أصله النع وله معان: أحدها الإحصان الموجب رجم الزانى ولا ذكر له في القرآن إلا في قوله تعالى «محصنين غير مسافحين» قالوا معناه مصيدين السكاح لا بالزنا، الثانى الإحصان بمعنى العفة وهو إحصان المقدوف وهو المراد بقول الله تعالى «والذين يرمون المحصنات» وقوله تعالى «إن الذين يرمون

فعل ما منع منه مما لا ضرر فيه كترك الغيار وإظهار الجهر وما أشبههما عذر عليه ولم ينتقض العهد وإن خيف منهم نقض العهد لم ينبد إليهم عهدهم ومضى فعل ما يوجب نقض العهد رد إلى مأمنه في أحد القولين وقتل في الحال في القول الآخر .

﴿باب عقد المدينة﴾

لا يجوز عقد المدينة إلا للإمام أو لمن فوض إليه الإمام وإذا رأى في عقدها مصالحة جاز أن يعقد ثم ينظر فإن كان مستظها فله أن يعقد أربعة أشهر ولا يجوز سنة وفيما بينهما قولان وإن لم يكن مستظها أو كان مستظها ولكن يلزمه في غزوه مشقة لبعدهم جاز أن يهادنهم عشرين سنين وإن هادن على أن الغيار إليه في الفسخ متى شاء جاز وعلى الإمام أن يدفع عنهم الأذية من جهة المسلمين ولا يلزمه دفع الأذية عنهم من جهة أهل الحرب وإن جاء منهم مسلم لم يجب رده إليهم فإن جاءت مسلمة لم يجوز ردها وإن جاء زوجها يطالب مادفع إليها من الصداق ففيه قولان أحدهما يجب رده والثانى لا يجب وإن تحاكوا إلينا لم يجب الحكم بينهم وإن خيف منهم نقض العهد جاز أن ينبد إليهم عهدهم وإن دخل منهم حرى إلى دار الإسلام من غير أمان جاز قتله واسترقاقه وكان ماله فيئا وإن استأذن في الدخول ورأى الإمام المصلحة في الإذن بأن يدخل في تجارة ينتفع بها المسلمون أو في أداء رسالة أو يأخذ من تجارتهم شيئا جاز أن يأذن له فإذا دخل جاز أن يقيم اليوم والعشرة وإن طاب أن يقيم مدة جاز أن يأذن له في المقام أربعة أشهر ولا يجوز سنة وفيما بينهما قولان وإذا أقام لزمه التزام أحكام المسلمين فيضمن المال والنفس ويجب عليه حد القذف ولا يجب حد الزنا والشرب وفى حد السرقة والخاربة قولان ويجب دفع الأذية عنه كما يجب عن الذمى فإن رجع إلى دار الحرب يأذن الإمام في تجارة أو رسالة فهو باق على الأمان في نفسه وماله وإن رجع للاستيطان انتقض الأمان في نفسه وما معه من المال فأر أودع مالا في دار الإسلام لم ينتقض الأمان فيه ويجب رده إليه فإن قتل أو مات في دار الحرب نفى ماله قولان أحدهما أنه يرد إلى ورثته والثانى أنه يغم ويصير فيئا وإن أسر واسترق صار ماله فيئا وإن قتل أو مات في الأسر ففي ماله قولان وإن مات في دار الإسلام قبل أن يرجع إلى دار الحرب ردّ ماله إلى ورثته على النصوص وقيل هى أيضا على قولين.

﴿باب خراج السواد﴾

أرض السواد ما بين حديثة الموصل إلى عبادان طولا وما بين القادسية إلى حلوان عرضا وهى وقف على المسلمين على المنصوص لا يجوز بيعها ولا رهنها ولا هبتها وما يؤخذ منها باسم الخراج أجرة وقيل إنها مملوكة فيجوز بيعها ورهنها وهبتها وما يؤخذ منها باسم الخراج ثمن والواجب أن يؤخذ ما ضربه أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه وهو من كل جريب كرم عشرة دراهم ومن كل جريب نخل ثمانية دراهم ومن كل جريب رطوبة أو شجرة ستة دراهم ومن كل جريب حنطة أربعة دراهم ومن كل جريب شعير درهمان وقيل على الجريب من السكر والشجر عشرة دراهم ومن النخل ثمانية ومن قصب السكر ستة ومن الرطوبة خمسة ومن البر أربعة ومن الشعير درهمان .

﴿باب حد الزنا﴾

إذا زنى البالغ العاقل المختار وهو مسلم أو ذمى أو مرتد وجب عليه الحد فإن كان محصنا خفده الرجم والمحصن

المحصنات «الثالث بمعنى الحرية وهو المراد بقوله تعالى «ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات» وقوله تعالى «والمحصنات من المؤمنات» أو توأ السكاتب «الرابع بمعنى التزوج وهو المراد بقوله تعالى «والمحصنات من النساء» الخامس بمعنى الإسلام وهو المراد بقوله تعالى «فاذا أحصن» عند جماعة حكاه الواحدى عن عمر وابن مسعود والشعور والنخعي والسدى قال الواحدى والجامع

لأنواع الإحصان أنه المنع فالحرمة تمنع نفسها وينبغي أهلها والعفة مانعة من الزنا والإسلام مانع من الفواحش والمزوجة تمنعها زوجها وتنتفع به (اللواط) مسمى بذلك لأن أصله من عمل (١٤٨) قوم لو ط (قوله نشأ في بادية) مضموز يقال نشأ ينشأ ونشوء وأنشأه الله

خالقه والاسم للنشأة والنشأة بالمد والنشأ الحدث الذي جاوز الصغر والجارية ناشئة أيضا والجم النشأة كطالب وطالبة والنشأ أيضا كصاحب وصحب (الوضع المكرم) أي المحرم وهو السبر (قوله فينهر الدم) هو بفتح الياء والهاء أي يسيل يقال نهر وأنهرته أي سال وأساته ولو قرئ فينهر الدم يضم الياء وكسر الهاء ونصب الدم لكان مخيخا على ما ذكرناه فالوجهان جائزان والأول المشهور وهو مشبه بحرى الماء في النهر (النضو) بكسر النون المهيول هو الأ شديد (إشكال النخل) بكسر الهمزة وإسكان المثناة والأشكال بكسر الهمزة والعشكال بكسر العين والعشكول بضمها هو العرجون الذي فيه أغصان الشماريح التي عليها البسر والرطب قال أهل اللغة وهو بمنزلة العنقود في العنب وانفقوا على كسر همزة الاشكال وعلى أنه مفرد وجمعه أنا كليل كشمراخ وشماريح ومفتاح ومفتاحين ونظاره والعشكال أفصح من الاشكال قال ابن السكيت يقال شمرأخ وشمرؤخ

من وطئ في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل فان وطئ وهو عبد ثم عتق أو مسمى ثم بلغ أو مجنون ثم أفاق فليس بمحصن وقيل هو محصن والمذهب الأول وإن كان غير محصن نظر فإن كان حرا حده جلد مائة وتغريب عام إلى مسافة تقصر فيها الصلاة وإن كان عبدا حده جلد خمسين وفي تغريبه ثلاثة أقوال أحدها لا يجب والثاني يجب تغريب عام والثالث يجب تغريب نصف عام ومن لا ط وهو من أهل حد الزنا ففيه قولان أحدهما يجب عليه الرجم والثاني يجب عليه الرجم إن كان محصنا والجلد والتغريب إن لم يكن محصنا وإن أتى بهيمة ففيه قولان كاللواط وقيل فيه قول ثالث أنه يعزر فان كانت لهيمة مما تؤكل وجب ذبحها وأكلت وقيل لا تؤكل وإن كانت مما لا تؤكل فقد قيل تدبج وقيل لا تدبج وإن وطئ أجنبية ميتة فقد قيل يحده وقيل لا يحده وإن وطئ أجنبية فيما دون الفرج عزر وإن استمنى بيده عزر وإن أتت المرأة امرأة عزرتا وإن وطئ جارية مشتركة بينه وبين غيره أو جارية ابنه عزر وإن وطئ أخته بملك اليمين ففيه قولان أحدهما يحده والثاني يعزر وهو الأصح وإن وطئ امرأة في نكاح جمع على بطلانه وهو يعتقد تحريمه كنكاح ذوات المحارم أو استأجر امرأة للزنا فوطئها حد وان وطئ امرأة في نكاح مختلف في إباحته كالنكاح بلا ولي ولا شهود ونكاح المتعة لم يحده وقيل ان وطئ في النكاح بلا ولي وهو يعتقد تحريمه حد وليس بشيء وان وجد امرأة في فراشه فظنها زوجته فوطئها لم يحده وان زنى بامرأة وادعى أنه جهل بتحريم الزنا فان كان يجوز أن يخفى عليه بأن كان قريب العهد بالإسلام أو نشأ في بادية بعيدة لم يحده ومن وطئ امرأة في الموضع المكروه عزر وان وطئها وهي حائض عزر وقال في القديم ان كان في اقبال الدم وجب عليه دينار وان كان في ادباره وجب عليه نصف دينار ولا يقيم الحد على الحر إلا الامام أو من فوض اليه الامام ويجوز للولي أن يقيم الحد على عبده وأمه وقيل ان ثبت بالاقرار جاز وإن ثبت بالبينة لم يجز والمذهب الأول وإن كان المولى فاسقا أو امرأة فقد قيل لا يقيم وقيل يقيم وهو الأصح وإن كان مكاتباً فقد قيل يقيم وقيل لا يقيم وهو الأصح ولا يقيم الحد في المسجد ولا يجلد في حر شديد ولا برد شديد ولا في مرض يرجى برؤه حتى يبرأ فان جلد في هذه الأحوال فمات فالمنصوص أنه لا يضمن وقيل فيه قولان ولا تجلد المرأة في حال الحمل حتى تضع وتبرأ من ألم الولادة ولا يجلد بسوط جديد ولا يبال ولا يمد ولا يشد يده ولا يجرد بل يكون عليه قيص ولا يبالغ في الضرب فينهر الدم ويفرق الضرب على أعضائه ويتوقى الوجه والرأس والفرج والخاصرة وسائر المواضع الخوفة وإن وضع يده على موضع ضرب غيره ويضرب الرجل قائما والمرأة جالسة في شيء يسترعليها وتمسك عليها امرأة ثيابها فان كان نضو الخلق أو مريضاً لا يرجى برؤه جلد بأطراف الثياب وإشكال النخل وإن كان الحد الرجم فان كان قد ثبت بالاقرار فالمستحب أن يبدأ الامام وإن ثبت بالبينة فالمستحب أن يبدأ الشهود فان وجب الرجم في الحر أو البرد أو المرض فان كان قد ثبت بالبينة رجم وإن كان قد ثبت بالاقرار فالمنصوص أنه يؤخر إلى أن يبرأ أو يعتدل الهواء وقيل يقام عليه وإن وجب الرجم وهي حبلى لم يرحم حتى تضع ويستغنى الولد بلبن غيرها وان ثبت الحد بالبينة استحق أن تحفر له حفرة وان ثبت بالاقرار لم تحفر فان رجم فهرب لم يتبع .

باب حد القذف

إذا قذف بالغ عاقل مختار وهو مسلم أو ذمي أو مستأمن أو مرتد محصنا ليس بمولود له وجب عليه الحد فان كان حرا جلد ثمانين وان كان عبدا جلد أربعين والمحصن هو البالغ العاقل الحر المسلم العفيف فان قذف صغيرا أو مجنونا أو عبدا أو كافرا أو فاجرا أو من وطئ وطئا حراما لاشبهة فيه عزر

وعشكال وعشكول وإشكال وأنكول (قوله يعتدل الهواء) هو محمد يكتب بالألف وهو ي النفس مقصور يكتب بالياء وإن (القذف) الرمي والمراد هنا الرمي بالزنا (المستأمن) هو الحربى الذي دخل دار الإسلام بأمان (العفيف) من لم ينز قط (والفاجر) من

وان وطى بشبهة فقد قيل يحد وقيل يعزر وإن قذف ولده أو ولد ولده عزروا نكذف مجهولا فقال هو عبد وقال المذوف أنا حر فالتقول قول القاذف وقيل فيه قولان وإن قال زنت وأنت نصراني فقال لم أزن ولم أكن نصرانيا ولم يعرف حاله ففيه قولان أحدهما يحد والثاني يعزر وإن قذفه فقال قذفته وهو مجنون ثم قال بل قذفني وأنا عاقل وعرف له حال جنون فالتقول قول القاذف في أظهر القولين والتقول قول المذوف في الآخر وإن قذف عفيفا فلم يحد حتى زنى أو وطى وطأ حراما لم يحد ولا يجب الحد إلا أن يقذفه بصريح الزنا أو اللواط أو بالسكنية مع النية ، والصريح أن يقول زنت أو يازاني أو لطت أو يالوطي أو زنى فرجك وما أشبهه ، والسكنية أن يقول يا فاجر يا خبيث أو حلال ابن الحلال وهما في الخصومة فإن نوى به القذف وجب الحد وإن لم ينو لم يجب وإن اختلفا في النية فالتقول قول القاذف وإن قال زنأت في الجبل ولم ينو القذف لم يحد وإن قال زنأت ولم يقل في الجبل فقد قيل يحد وقيل لا يحد إلا بالنية وهو الأصح وإن قال أنت أزنى الناس أو أزنى من فلان لم يحد من غيرنية وإن قال فلان زان وأنت أزنى منه حد وإن قال يدك أو رجلك لم يحد وقيل يحد وإن قال زنى بدتك لم يحد على ظاهر النص وقيل يحد وهو الأطهر وإن قال وطئت فلان وأنت مكرهة فقد قيل يعزر وقيل لا يعزر وإن قذف جماعة لا يجوز أن يكون كلهم زناة كأهل بغداد وغيرهم عزروا وإن قذف جماعة يجوز أن يكون كلهم زناة فإن كان بكلمات وجب لكل واحد منهم حد وإن كان بكلمة واحدة ففيه قولان أحدهما أنه يجب لكل واحد منهم حد وإن قال لامرأته يازانية بنت الزانية وجب حدان فإن حضرتها وطالبتا بدى بحد الأم وقيل يبدأ بحد البنت والأول أصح وإن جد لإحدهما لم يحد للأخرى حتى يراها ظهيرة وقيل إن كان القاذف عبدا جاز أن يوالى عليه بين الحدين وإن قذف رجلا مرتين زنا واحد لزمه حد واحد وإن قذفه بزنيين فالمنصوص أنه يلزمه حد واحد وقال في القديم ولو قيل يحد حدين كان مذهبا فجعل ذلك قولاً آخر وإن قذفه حد ثم قذفه ثانياً بذلك الزنا عزروا وإن قذفه زنا آخر فقد قيل يحد وقيل يعزر وإن قذف أجنبية ثم تزوجها ثم قذفها ثانياً فإن بدأت وطالبت بالقذف الأول ولم يقم البينة حد وإن طالبت بالثاني فلم يلاعن حد حداً آخر وإن بدأت وطالبت بالثاني ثم بالأول فلم يلاعن ولم يقم البينة فعلى القولين أحدهما يحد حداً والثاني يحد حدين ولا يستوفى حد القذف إلا بحضرة السلطان ولا يستوفى إلا بمطالبة المذوف فإن عفا سقط وإن قال لرجل اقدفني فقد قيل يجب الحد وقيل لا يجب وإن وجب له الحد فمات انتقل الحد إلى جميع الورثة وقيل ينتقل إلى من يرث بنسب دون سبب وقيل ينتقل إلى العصبات خاصة والمذهب الأول وإن كان للمذوف ابنان فعفا أحدهما كان للآخر أن يستوفى بجميع الحد وقيل يستوفى النصف وقيل يسقط الباقي والمذهب الأول وإن قذف عبد اثبت له التعزير فإن مات فقد قيل يسقط وقيل ينتقل إلى السيد وهو الأصح.

باب حد السرقة

إذا سرق بالغ عاقل مختار وهو مسلم أو ذمى أو مرتد نصاباً من المال من حرز مثله لاشبهة له فيه وجب عليه القطع فإن سرق دون النصاب لم يقطع والنصاب ربع دينار أو ما قيمته ربع دينار فإن سرق ما يساوى نصاباً ثم نقصت قيمته بعد ذلك لم يسقط القطع وإن سرق ظنبوراً أو مزمارة يساوى مفصله نصاباً قطع وقيل لا يقطع فيه بحال وإن اشترك اثنان في سرقة نصاب لم يقطع واحد منهما وإن اشتركا في النقب وأخذ أحدهما نصابين ولم يأخذ الآخر قطع الآخذ وحده ومن سرق من غير حرز لم يقطع ويختلف الأحراز باختلاف الأموال والبلاد وعدل السلطان وجوره وقوته وضعفه فإن سرق الثياب

ثبتت زناؤه بينة أو إقراره
(قوله زنأت في الجبل)
مهموز ومعناه صعدت
قال أهل اللغة يقال زنا
في الجبل زناً زنوا أى
صعد (قوله قذفه بزنيين)
هكذا صوابه ويقع فى أكثر
النسخ زناءين وهو خطأ
إن قصر الزنا وجاز إن مد
(السرقة) بفتح السين
وكسر الراء ويحوز
اسكان الراء مع فتح السين
وكسرها كنظارها ويقال
أيضاً السرق بكسر الراء
وسرق منه مالا وسرقه
مالا يسرقه سرقاً بفتح
السين والراء (الحرز)
جمعه أحراز وسبق بيانه
في الوديعة (الظنبور)
بضم الطاء وهو معرب
ويقال فيه ظنبار أيضاً
حكاه الجوهري والجواليقي
(المزمار) والمزموه عنى
وسبق في الغصب

(الساكنين) جمع مكان وهو مذكر فارسي معرب (الشط) جانب النهر والوادي سمه شطوط (قوله طرّجيه) أي شقه في خفية فوق المال وأخذه قال أهل اللغة طرّه (١٥٥) يطره طرا شقه وقطعه فهو طرار (الرتاج) براء مكسورة ثم مشاة فوق

وبالجيم الباب وكذلك الرّج بفتح الراء والتاء (التأزير) بزاي ثم راء مشتق من الإزار يقال أزرته تأزيرا فتأزر وهو ما يستر به أسفل جدار المسجد وغيره من خشب وغيره (قوله عام السنة) أي القمح ومنه قول الله تعالى «ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين» (قوله ولا قطع على من اتّهب أو اختلس أو خان أو وجد) النهب من يأخذ المال عيانا معتمدا قوته وغلبيه والختلس من يخطف المال من غير غلبة ويعتمد المهرب ثم قيل يكون ذلك مع غفلة المالك وقيل مع معانيته وهذا هو الصحيح والسارق يأخذ في خفية، والخائن من يخون في ودعة ونحوها يأخذ بعضها، والجاحد من ينكرها (قوله حسم بالنار) معناه كوى موضع القطع لينقطع الدم وأصل الحسم القطع (قاطع الطريق) سمى به لأنه يمنع الناس المرور للخوف منه وجمعه قطاع وقطع كغائب وغيب وحائض وحيص قال أصحابنا يشترط في قطاع

والجواهر ودونها أفعال في العمران وجب القطع وإن سرق المتاع من الساكنين وفي السوق حارس أو سرق الثياب من الحمام وهناك حافظ أو الجمال من الرعي ومعها راع أو السفن من الشط وهي مشدودة أو السفن من القبر وجب القطع وإن كان المال محرزا بيت في دار فأخرجه منه إلى الدار وهي مشتركة بين سكان قطع وإن كان الجميع لواحد وباب الدار مفتوح قطع وإن كان مغلقا فقد قيل يقطع وقيل لا يقطع وإن تقب رجلان فدخل أحدها فأخرج المتاع ووضع في وسط النقب وأخذم الخارج ففيه قولان أحدهما يقطعان والثاني لا يقطعان فإن تقب أحدهما ودخل الآخر فأخرج المتاع لم يقطع واحد منهما وقيل فيه قولان كالمسألة قبلها وإن تقب واحد وانصرف وجاء آخر فسرقه لم يقطع واحد منهما وإن تقب الحرز واحد وأخذ دون النصاب وانصرف ثم عاد وأخذ تمام النصاب فقد قيل يقطع وقيل لا يقطع وقيل إن اشترى خراب الحرز لم يقطع وإن لم يشترى قطع وإن ترك المال على بهيمة ولم يسقها فخرجت البهيمة بالمال أو تركه في ماء راكد فتفجر وجرى مع الماء إلى خارج الحرز فقد قيل يقطع وقيل لا يقطع وإن تقب الحرز وقال لصغير لا يعقل أخرج المال فأخرجه أو طرّجيه فوقه منه المال وجب القطع وإن ابتلع جوهرة في الحرز وخرج من الحرز فقد قيل يقطع وقيل لا يقطع وإن سرق حرا صغير وعليه حل يساوي نصابا فقد قيل يقطع وقيل لا يقطع وإن سرق المعبر مال المستعير من الحرز المأر فالمقصود أنه يقطع وقيل لا يقطع وإن سرق المقصوب منه مال الفاصب من الحرز المقصوب فقد قيل يقطع وقيل لا يقطع وإن سرق الأجنبي المال المقصوب من الفاصب أو السروق من السارق فقد قيل يقطع وقيل لا يقطع وإن سرق ماله فيه شبهة كمال بيت المال والعبد إذا سرق من مولاه والأب إذا سرق من ابنه والابن إذا سرق من أبيه والغازي إذا سرق من الغنيمة قبل القسمة والشريك إذا سرق من المال المشترك لم يقطع فإن سرق أحد الزوجين من الآخر فقد قيل يقطع وقيل فيه ثلاثة أقوال أحدها يقطع والثاني لا يقطع والثالث يقطع الزوج دون الزوجة وإن سرق رتاج الكعبة قطع وإن سرق تأزير المسجد أو بابه قطع وإن سرق القناديل أو الحصر فقد قيل يقطع وقيل لا يقطع وإن سرق طعام عام السنة والطعام مفقود لم يقطع وإن كان موجودا قطع وإن سرق شيئا موقوفا فقد قيل يقطع وقيل لا يقطع ومن سرق عينا وادعى أنها له أو أن مالها أذن له في أخذها فالمقصود أنه لا يقطع وقيل يقطع وإن أقرله المسروق منه بالعين لم يقطع وإن وهبه منه قطع ولا قطع على من اتّهب أو اختلس أو خان أو وجد ولا يقطع السارق إلا الإمام أو من فوض إليه الإمام فإن كان السارق عبدا جاز للمولى أن يقطعه وقيل لا يقطعه والأول أصح ولا يقطع إلا بمطالبة السروق منه بالمال فإن أقر أنه سرق نصابا لاشبهة له فيه من حرز مثله من غائب فقد قيل يقطع والمذهب أنه لا يقطع وإن قامت البينة عليه من غير مطالبة فقد قيل يقطع وهو المنصوص وقيل لا يقطع وقيل فيه قولان وإذا وجب القطع قطعت يده اليمنى فإن عاد قطعت رجله اليسرى فإن عاد قطعت يده اليسرى فإن عاد قطعت رجله اليمنى وإذا قطع حسم بالنار فإن عاد بعد قطع اليدين والرجلين وسرق عزز ومن سرق ولا يعين له أو كانت وهي شلاء قطعت رجله اليسرى وإن كانت له يمين بلا أصابع قطع الكف وقيل يقطع رجله والمنصوص هو الأول ومن سرق وله يمين فلم تقطع حتى ذهبت سقط القطع وإن وجب قطع اليمين فقطع اليسار عمدا قطعت يمينه وأقيد من القاطع من يساره وإن قطع سهوا غرم الدية وفي يمين السارق قولان أحدهما تقطع والثاني لا تقطع . (باب حد قاطع الطريق) من شهر السلاح وأخاف السبل في مصر أو غيره وجب على الإمام طلبه فإن وقع قبل أن يأخذ المال

ويقتل

الطريق الذين ترتب عليهم الأحكام المذكورة بالشوكة وبدعم عن القوث وكونهم مسلمين

مكلفين وهم طائفة يترصدون في المساكن للمسارين فإذا رأوهم قصدوا أموالهم معتمدين قوة يتغلبون بها (المصر) البلدة الكبيرة سمه أمصار

(الصلب) والتصلب معروف مشتق من الصليب وهو ودك الطعام (١٥١) (الصديد) السم المختلط بالتميح

كذا قاله ابن فارس
وقال الجوهري هو ماء
رقيق يخرج من الجرح
مختلطا بدم قبل أن تغلظ
السدة قال ابن فارس
والفعل منه صمدا الجرح
(الحمر) سبق ذكرها
في النجاسة (التعزير)

التأديب هذا معناه في
اللغة وأما في الشرع فقال
الماوردي هنا هو تأديب
على ذنب ليس فيه حد
فيوافق الحد في أنه زجر
وتأديب للصلاح يخاف
بحسب الذنب ويخالفه
من ثلاثة أوجه أحدها أن
تعزير أهل الهياآت أخف
من تعزير غيرهم ويستوون
في الحد والثاني تجوز
الشفاعة والعفو في التعزير
دون الحد والثالث لو تلاف
من التعزير ضمن ولو تلاف
من الحد فهدر (الباشرة)

التقاء البشريتين بغير جماع
بين رجل وامرأة أو صبي
أو رجل (السلطان) يذكر
ويؤنث لغتان مشهورتان
مشتق من السلاطة وهي

الحد والقهر وقيل من
السيط وهو الزيت لانه
يستضاء به في دفع الظلم
وتخليص الحقوق (قولا)
وينبغي أن يكون الامام

معناه يشترط وهذه الشروط معتبرة فيمن تعقل له الإمامة بالاختيار فأما من قهر واستولى وانقاد له الناس فثبت ولايته ونجب طاعته
وتنفذ أحكامه (الأعباء) بفتح الهمزة وبالعين المهملة وبالد الأحمال والأثقال واحدها عبء كحمل وأحمال وزنا ومعنى

ويقتل عزز وان أخذ نصابا لاشبهة له فيه وهو ممن يقطع في السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى
وان أخذ دون النصاب لم يقطع وقيل فيه قول مخرج أنه يقطع وليس بشيء وان قتل انجتم قتله وان
أخذ المال وقتل قتل ثم صلب وقيل يصلب حيا ويمنع الطعام والشراب حتى يموت والأول أصح
ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام وقيل يصلب حتى يسيل صديده وليس بشيء وان جنى قاطع الطريق
جناية توجب القصاص فيما دون النفس ففيه قولان أحدهما ينجم القصاص والثاني لا ينجم وان
وجب عليه الحد ولم يقع طلب أبدا إلى أن يقع فيقام عليه فان تاب قبل أن يقدر عليه سقط انحتم
القتل والصلب وقطع الرجل وقيل يسقط قطع اليد وقيل لا يسقط .

﴿باب حد الحمر﴾

كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وكثيره ومن شرب المسكر وهو بالغ عاقل مسلم مختار وجب عليه
الحد فان كان حرا جلد أربعين وإن كان عبدا جلد عشرين وإن رأى الإمام أن يبلغ بالحد
في الحرمانين وفي العبد أربعين جاز وان ضرب الحر أحدا وأربعين فمات ففيه قولان أحدهما يضمن
نصف الدية والثاني يضمن جزءا من أحد وأربعين جزءا من دينته ويضرب في حد الشرب بالأيدى
والنعال وأطراف الثياب وقيل يجوز بالسوط والمنصوص هو الأول فان ضربه بالسوط فمات فقد
قيل يتضمن بقدر ما زاد على ألم النعال وقيل يتضمن جميع الدية ومن زنى دفعات أو سرق دفعات أو
شرب المسكر دفعات ولم يحد أجزاءه عن كل جنس حد واحد وان زنى وهو بكر فلم يحد حتى زنى
وهو محصن جلد ورجم ويحتمل أن يقتصر على رجمه وان زنى وسرق وشرب الحمر وجب لكل
واحد منها حد فيبدأ بحد الشرب ثم يحد في الزنا ثم يقطع في السرقة فان كان معهما حد قذف فقد قيل
يبدأ به قبل حد الشرب وقيل يبدأ بحد الشرب ثم بحد القذف وان اجتمع قتل قصاص وقتل في المحاربة
قدم السابق منهما وان اجتمع حدان فأقيم أحدهما لم يقيم الآخر حتى يبرأ من الأول وان اجتمع قطع
السرقة وقطع المحاربة قطع يده اليمنى للسرقة والمحاربة وهل يقطع الرجل معها قيل تقطع وقيل لا تقطع
وإن كان مع الحدود قتل في المحاربة فقد قيل يوالى بين الحدود وقيل لا يوالى ومن وجب عليه حد الزنا
والسرقة أو الشرب وناب وأصلح ومضى عليه سنة سقط عنه الحد في أحد القولين ولا يسقط في الآخر .

﴿باب التعزير﴾

ومن أتى معصية لاحد فيها ولا كفارة كالباشرة المحرمة فيما دون الفرج والسرقة مادون النصاب
والقذف بغير الزنا والجناية بما لا يوجب النصاص والشهادة بالزور وما أشبهه من المعاصي عزز على
حسب ما يراه السلطان غير أنه لا يبلغ به أدنى الحدود فان رأى ترك التعزير جاز .

﴿باب أدب السلطان﴾

الإمامة فرض على الكفاية فإن لم يكن من يصلح إلا واحد تعين عليه ويازمه طلبها وان امتنع أجبر
عليها ولا تعتقد الإمامة إلا بتولية الإمام قبله أو بإجماع جماعة من أهل الاجتهاد على التولية ولا يجوز
أن يعقد لاثنتين في وقت واحد فإن عقد لاثنتين فالإمام هو الأول وان عقد لهما معا أو لم يعلم الأول منهما
استؤنفت التولية وينبغي أن يكون الإمام ذكرا بالغا عاقلا عدلا عالما بالأحكام كافيا لما يتولاه من أمور
الرعية وأعباء الأمة وأن يكون من قریش فإن اختلف شرط من ذلك لم تصح توليته وان زال شيء من

معناه يشترط وهذه الشروط معتبرة فيمن تعقل له الإمامة بالاختيار فأما من قهر واستولى وانقاد له الناس فثبت ولايته ونجب طاعته
وتنفذ أحكامه (الأعباء) بفتح الهمزة وبالعين المهملة وبالد الأحمال والأثقال واحدها عبء كحمل وأحمال وزنا ومعنى

(العنف) خلاف الرفق وهو يضم العين على المشهور وحكى القاضى عياض فى المشارق وصاحب مطالع الأنوار منها وفتحها وكسرها
وقالاه عن الإمام أبى مروان بن سراج (قوله لنا من غير ضعف) أى لا يبالغ فى اللين (قوله لا يحتجب) أى لا يتخذ حاجبا وأصل
الحجب المنع (السلس) بفتح السين وكسر اللام السهل وكل سهل سلس (الجبار) التكبر (الشرس) سبيء الخلق (البشوق)
بجوحة ثم مثلثة مضمومتين جمع بشق (١٥٢) بفتح الباء وكسرها وهو الثلمة والفتح فى النهر يقال بشق السيل موضع

كذا أى خرقه يثق به بقا
بقا وأبشق الشجر .

(كتاب الأقضية)

قال الأزهري القضاء
فى الأصل إحكام الشيء
والفراغ منه ويكون القضاء
إمضاء الحكم ومنه قوله
تعالى « وقضينا الى بنى
إسرائيل » وسمى الحاكم
قاضيا لأنه يعضى الأحكام

ويحكمها ويكون قضا
بمعنى أوجب فيجوز أن
يكون سمي قاضيا لاجابة
الحكم على من يجب عليه
وسمى حاكما لمنع الظالم
من الظلم يقال سكت
الرجل وأحكمته أى منعه
وحكمة الدابة سميت حكمة
لمنعها الدابة من لوها
رأسها والحكمة سميت
حكمة لمنعها النفس من
هواها (القضاء) بالمد
الولاية المعروفة وجمعه
أقضية كغطاء وأغطية
واستقضى فلان جعل
قاضيا وقضى السلطان
قاضيا أى ولاه كما يقال
أمر أمير (الحامل)

من ذلك بعد التولية بطلت ولايته والأولى أن يكون شديدا من غير عنف لنا من غير ضعف ولا يحتجب
عن الرعية ولا يتخذ بوابا ولا حاجبا فان اضطر الى ذلك اتخذ أمينا سلسا ولا يكون جبارا شرسا ؛
وبستحب أن يشاور أهل العلم فى الأحكام وأهل الرأى فى النقص والإبرام ويلزمه النظر فى مصالح
الرعية من أمر الصلاة والأئمة وأمر الصوم والأهلة وأمر الحج والعمرة وأمر القضاء والحسبة
وأمر الأجناد والإمرة ولا يولى ذلك إلا ثقة مأمونا عارفا بما يتولاه كافيا لما يتقلده من الأعمال ولا يدع
السؤال عن أخبارهم والبحث عن أحكامهم وينظر فى أموال النىء والجراج والحزبة ويصرف ذلك
فى الأهم فالأهم من المصالح من سد الثغور وأرزاق الأجناد وسد البشوق وحضر الأنهار وأرزاق
القضاة والمؤذنين وغير ذلك من المصالح وينظر فى الصدقات ومصارفها ويتأمل أمر المرافق والمعادن
ومن يقطعها على ما ذكرناها فى مواضعها .

كتاب الأقضية

(باب ولاية القضاء وآداب القاضى)

ولاية القضاء فرض على الكفاية فان لم يكن من يصلح إلا واحدا تعين عليه ويلزمه طلبه فان امتنع
جبر عليه وإن كان هناك غيره كره أن يتعرض له إلا أن يكون محتاجا فلا يكره لطلب الكفاية أو خافلا
فلا يكره لنشر العلم ويجوز أن يكون فى البلد قاضيان وأكثر وينظر كل واحد منهما فى موضع
ولا يصح القضاء إلا بتولية الإمام أو من فوض إليه الإمام فان تهاكم رجالان الى رجل يصلح للقضاء
فحكمه فى مال فيه قولان أحدهما أنه لا يلزم ذلك الحكم إلا أن يتراضيا به بعد الحكم والثانى يلزم
بنفس الحكم فان رجع فيه أحدهما قيل أن يحكم فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز وإن تهاكما الى
فى النكاح واللعان والقصاص وحد القذف فقد قيل لا يجوز وقيل على قولين وينبغى أن يكون
القاضى ذكرا حرا بالغا عاقلا عدلا عالما مجتهدا وقيل يجوز أن يكون أميا وقيل لا يجوز والأفضل أن
يكون شديدا من غير عنف لنا من غير ضعف وإذا ولى الإمام رجلا كتب له العهد ووصاه بتقوى
الله عز وجل والعمل بما فى العهد وأشهد التولية شاهدين وقيل إن كان البلد قريبا بحيث يتصل
الخبر به لم يلزمه الإشهاد وسأل القاضى عن حال البلد ومن فيه من الفقهاء والأمناء قبل دخوله
ويستحب أن يدخل صبحه يوم الاثنين فان فاتته دخله السبت والخميس وينزل فى وسط البلد ويجمع
الناس ويقرأ عليهم العهد ويتسلم المحاضر والسجلات من القاضى الذى كان قبله وإن احتاج أن
يستخلف فى أعماله لكثرتها استخلف من يصاح أن يكون قاضيا وإن لم يحتج فقد قيل يجوز وقيل
لا يجوز إلا أن يؤذن له فى ذلك وإن احتاج الى كاتب استحب أن يكون مسلما عدلا عاقلا فقهيا
ولا يتخذ حاجبا أو بوابا فان احتاج اتخذ حاجبا عاقلا أمينا بعيدا من الطمع ويأمره أن لا يقدم
خصما على خصم ولا يخص فى الإذن قوما دون قوم ولا يقدم أخيرا على أول ويوصى الوكلاء على بابه

بتقوى

بالحاء المعجمة خلاف المشهور وخمل يخمل خمولا

كقعد يقعد قعودا وأخمله غيره (الأذى) هنا من لا يحسن الكتابة (قوله ينبغى أن يكون القاضى) معناه يشترط (المحاضر) جمع
محضر بفتح الميم وهو الذى يكتب فيه قصة المتحاكين وما جرى لهما فى مجلس الحكم وحجتهما (السجلات) جمع سجل بكسر السين
والجيم وهو الذى يكتب فى المحضر ويكتب معه تنفيذ الحكم وإمضاؤه (الخصم) بفتح الحاء يقع على الرجل والمرأة والجماعة منهما
بلفظ واحد قال الجوهرى ومن العرب من يثنيه ويجمعه فيقول خصمان وخصوم والخصم هو الخصم وجمعه خصماء وخصمته

مخاصمة، وخصاما، فخصمته أخضمه بكسر الصاد والاسم الخصومة واختصموا وتخاصموا واخصم بفتح الحاء وكسر الصاد شديد الخصومة ويقال للجانب من الغرارة والخرج وكل شيء خصم بضم الحاء (أعوان القاضي) هم الذين يخضرون الخصوم ويقدمونهم واستدعهم عون وأصله الظهير المأون (تقوى الله تعالى) أمثال أمره واجتباب نبيه، ومعناه الوقاية من سخطه وعذابه سبحانه وتعالى (أصحاب المسائل) قوم رسلهم القاضي للبحث عن حال من جهل حاله من الشهود والسؤال عنه (الشحناء) بالمد البغض والعداوة وكذلك الشحناء بكسر الشين ذكره الجوهري والمشاحنة وهو مشاحن وتشاحنا وتشاحنوا (الرشوة) والهدية متقاربان قال القاضي أبو القاسم بن كنج: الفرق بينهما أن الرشوة عطية بشرط أن يحكم له بغير الحق أو يمتنع من الحكم عليه بحق، والهدية عطية مطلقة. وقال الغزالي في الإحياء المال إن بذل لغرض آجل (١٥٣) فهو قرينة وصدقة وإن بذل عاجل

فإن كان لغرض مال في مقابلته فهو هبة بثواب مشروط أو متوقع وإن كان لغرض عمل محرم أو واجب متعين فهو رشوة وإن كان مباحا فأجارة أو جعالة وإن كان للتقرب والتودد للمبدول له فإن كان لجرد نفسه فهدية وإن كان ليتوسل بجاهه إلى أغراض ومقاصد فإن كان بجاهه يعلم أو نسب أو صلاح فهدية وإن كان بالقضاء والعمل بولاية فهو رشوة وفي الرشوة وجمعها أربع لغات حكاه ابن السكيت وغيره رشوة ورشى بكسر الراء في المفرد والجمع ورشوة ورشى بالفهم فهما ورشوة بالكسر ورشى بالضم وعكسهما ورشوة بالفتح وقد رشاه يرشوه رشوا

بتقوى الله تعالى ويأمرهم بطلب الحق ويوصي أعوانه بتقوى الله والرفق بالخصوم ولا يتخذ شهودا صريحا لا يقبل غيرهم ويتخذ قوما من أصحاب المسائل أمناء ثقة براء من الشحناء بينهم وبين الناس ليعرف حال من يجهل عدالته من الشهود ويجهل أن لا يعرف بعضهم بعضا ولا يحكم ولا يولي ولا يسمع البينة في غير عمله فإن فعل ذلك لم يعتد به ولا يجوز أن يرتضى ولا يقبل هدية ممن لم يكن له عادة بالهدية قبل الولاية ولا عن كانت له عادة مادامت له خصومة فإن لم يكن له خصومة جاز أن يقبل والأفضل أن لا يقبل ولا يحكم لنفسه ولا لوالده ولا لولده ولا لعبد وأمه فإن اتفق لأحد منهم خصومة حكم فيها بعض خلفائه ومن تعين عليه القضاء وهو مستثنى لم يجوز أن يأخذ عليه الرزق من بيت المال وإن كان محتاجا جاز ومن لم يتعين عليه جاز أن يأخذ ما يحتاج إليه لنفسه ولجأه ولكتابته ولقرطاس انتهى يكتب فيه المحاضر وإن احتسب ولم يأخذ فهو أفضل ويجوز أن يحضر الولائم ويشهد مقدم الغائب ويسوي بين الناس في ذلك فإن كثرت عليه وقطعه عن الحكم امتنع في حق الكل ويعود المرضي ويشهد الجنازة فإن كثرت عليه آتى من ذلك ما لا يقطع عن الحكم ولا يقضى وهو غضبان ولا جائع ولا عطشان ولا مهموم ولا فرحان ولا يقضى والنعاس يغلبه ولا يحكم والمرض يقلقه ولا يقضى وهو حاقن ولا حاقب ولا في حر مزعج ولا برد مؤلم فإن حكم في هذه الأحوال نفذ حكمه ويستحب أن يجلس للحكم في موضع فسيح بارز يصل إليه كل أحد ولا يختبئ إلا لعذر ولا يجلس للقضاء في المسجد وإن اتفق جلوسه فيه فحضره الخصمان لم يكره أن يحكم بينهما ويستحب أن يجلس مستقبل القبلة ويجلس وعليه السكينة والوقار من غير جبرية ولا استكبار ويترك بين يديه القسط محتوما ويجلس الكاتب بقربه ليأشاهد ما يكتبه ويستحب أن لا يحكم إلا بمشهد من الشهود ويحضر من الفقهاء فإن اتفق أمر مشكل شاورهم فيه فإن اتضح له الحق حكم به وإن لم يتضح أخره إلى أن يتضح ولا يقلد غيره في الحكم وقيل إن حضره ما يفوته كالحكم بين المسافرين وهم على الخروج جاز أن يقلد غيره ويحكم وليس بشيء وإن حضره خصوم بدأ بالأول فالأول وإن كان فيهم مسافرون قدمهم إلا أن يكثروا فلا يقدمهم فإن استوى جماعة في الحضور أو أشكل السابق منهم أقرع بينهم فمن خرجت عليه القرعة قدم ولا يقدم السابق في أكثر من حكومة ويسوي بين الخصمين في الدخول

(٢٥ - تنبيه) وارثنى أخذ رشوة واسترشي طلبها والرشوة حرام على القاضي وغيره من العمال. وأما دافعها فإن توصل بها إلى تحصيل حق لم يحرم عليه الدفع وإن توصل إلى تحصيل باطل أو إبطال حق فحرام عليه. وأما المتوسط بينهما فهو تابع لموكله منهما له حكمه في التجريم والتحليل فإن توكل لهما جميعا حرم عليه لأنه وكيل الآخذ وهو حرام عليه (قوله فإن اتفق لأحد منهم خصومة حكم فيها بعض خلفائه) هو بتخفيف السكاف (القرطاس) والقرطاس بكسر القاف وضمتها والقرطاس بفتحها ثلاث أمات حكاهن الجوهري الثالثة عن أبي زيد (قوله مقدم الغائب) بفتح الميم والداد أي قدمه (الحاقن) من يدافع البول، والحاقب من يدافع الغائط (الفسيح) والفسح بضم الفاء والسین الواسع البارز الظاهر (السكينة والوقار) سبقا في الحج (الجبرية) بفتح الجيم والباء والجبروه بالواو والجبروت كالمسكوت والجبروة بفتح الجيم وضم الباء المشددة الكبير والعظيم والارتفاع والقهر (الاستكبار) والكبر أصله الأنفة مما ينبغي أن لا يؤنف منه (القمطر) بكسر القاف وفتح الميم والقمطرة بالهاء لغتان مشهورتان

أنصت له قال الجوهري وكذا أنصته وقول المصنف الإحصاءات إليها عداه بالي لأنه عامله معاملة الاستماع (قوله ينظر في أمر المحبسين) كان ينبغي أن يقول المحبوسين لأنه يقال حبسه مخففا فهو محبوس (قوله استدعاء) معناه طلب أن يعديه أى يقويه ويعينه فى تحصيل حقه قال أهل اللغة يقال استدعيت الأمير والقاضى على فلان فأعبدانى أى استعنت به فأعانى والاسم منه العدوى (اللد) بفتح اللام قال الأزهرى وغيره هو الالتواء فى محاكمته وأصله من ليدى الوادى وهما ناحيته مثاله قال استحلف خصمى فلما شرع فى تحليفه قال أترك اليمين فى بيته ولم يكن له بيته ونحو هذا (قوله أو سوء أدب) كقوله للقاضى ظلمتنى أو حكمت على بغير حق ونحوه (قوله زبره) أى نهره وزجره يقال زبره زبره بضم الباء زبرا (النكول) الامتناع يقال نكل بفتح الكاف يسكل بضمها ونكل بكسرهما لغة حكاهما الجوهري عن أبى عبيد قال وأنكرها الأصمعي (جرح الشاهد) القدح فيه وعينه (السكنية) والسكنية بضم الكاف وكسرهما اعتان واكتنى فلان بأبى زيد وكنيته أبا زيد وبأبى زيد يكنه فهو

والجلس والإقبال عليهما والإنصات إليهما فإن كان أحدهما مسلما والآخر كافرا قدم المسلم على الكافر فى الدخول ورفع عليه فى المجلس ولا يضيف أحدهما ولا يسارمه ولا يلقن أحدا دعوى ولا حجة ولا يعلمه كيف يدعى وقيل يجوز أن يعلمه والأول أصح وله أن يزن عن أحدهما ما لزمه وله أن يشفع له إلى خصمه وأول ما ينظر فيه أمر المحبسين فمن حبس بحق رده إلى الحبس ومن حبس بغير حق خلاه ومن ادعى أنه حبس بغير خصم نادى عليه ثم يحلفه ويحلفه ثم ينظر فى أمر الأيتام والأوصياء ثم فى أمر أمناء القاضى ثم فى أمر الضوال واللقطة وإن كان القاضى قبله لا يصاح للقضاء نقض أحكامه كلها أصاب فيها أو أخطأ فإن استدعاء خصم على القاضى قبله لم يحضره حتى يسأله عما بينهما فإن ادعى عليه مالا غصبه أو رشوة أخذها على حكم أحضره وإن قال حكم على شهادة فاسقين أو عبيدين فقد قيل يحضره وقيل لا يحضره حتى يقيم المدعى بيته أنه حكم عليه فإن حضر وقال حكمت عليه بشهادة حرين عدلين فالقول قوله مع يمينه وقيل القول قوله من غير يمينه والأول أصح وإن قال جار على فى الحكم نظر فإن كان فى أمر لا يسوغ فيه الاجتهاد نقضه وإن كان يسوغ فيه الاجتهاد ووافق رأيه لم ينقضه وإن خالفه ففيه قولان أحدهما ينقضه والثانى لا ينقضه .

﴿ باب صفة القضاء ﴾

إذا جلس بين يدي الحاكم خصمان فله أن يقول لهما تسكما وله أن يسكت حتى يتبثنا فإن ادعى كل واحد منهما على الآخر حقا قدم السابق منهما بالدعوى فإن انقضت خصومته سمع دعوى الآخر فإن قطع أحدهما الكلام على صاحبه أو ظهر منه لبد أو سوء أدب نهاه فإن عاد زبره فإن عاد عزره وإن ادعى دعوى غير صحيحة لم يسمعها وإن ادعى دعوى صحيحة قال للآخر ما تقول فيما يدعيه عليك وقيل لا يقول حتى يطالبه المدعى وليس بشئ وإن أقر لم يحكم عليه حتى يطالبه المدعى وإن أنكر فله أن يقول ألك بيته وله أن يسكت فإن قال مالى بيته فالقول قول المدعى عليه مع يمينه ولا يحلفه حتى يطالب المدعى فإن نكل عن اليمين رد اليمين على المدعى فإن حلف استحق وإن نكل صرفهما وإن قال المدعى عليه بعد النكول أنا أحلف لم يسمع وإن قال المدعى بعد النكول إذا أنا أحلف لم يسمع إلا أن يعود فى مجلس آخر ويدعى فينكل المدعى عليه وإن قال المدعى بعد العجز عن إقامة البيعة لى بيته سمعت بيته وإن حضرت البيعة لم يطالب بإقامتها فإن شهدوا وكانوا فساقا قال للمدعى زدنى فى الشهود وإن كانوا عدولا وارتاب بهم استجب أن يفرقهم فيسألهم كيف تحملوا أو متى تحملوا أو فى أى موضع تحملوا فإن اتفقوا وعظهم فإن ثبت استجب أن يقول للمدعى عليه شهد عليك فلان وفلان وقد قبلت شهادتهما وقد مكنتك من جرحهما فإن قال لى بيته بالجرح وجب إيماله ثلاثة أيام والمدعى ملازمته إلى أن يثبت الجرح فإن لم يأت بالجرح كان للمدعى أن يطالب بالحكم وإن كان الشهود مجاهيل فإن جهل إسلامهم رجع فيه إلى قولهم وإن جهل حريتهم لم يقبل إلا بيعة وإن جهل عدالتهم سأل عن اسم كل واحد منهم وعن كنيته وعن صنعة وسوقه ومصلاه واسم المشهود له والمشهود عليه وقدر الدين وكتب ذلك فى رقاع ويدفعها إلى أصحاب المسائل ولا يعلم بعضهم ببعض وأقاهم اثنان وقيل يجوز واحد فإن عادوا بالتعديل أمر من عدلهم فى السر أن يعدلهم علانية كما عدلهم سرا ويكنى فى التعديل أن يقول هو عدل وقيل لا يجوز حتى يقول عدل على ولى ولا يقبل التعديل إلا ممن هو من أهل المعرفة الباطنة وإن عادوا بالجرح سقطت شهادتهم فإن عاد أحدهما بالتعديل والآخر بالجرح أشد آخرين فإن عدله اثنان وجرحه اثنان قدم الجرح على التعديل ولا يقبل الجرح إلا مفسرا فإن سأل المدعى أن يحبسه حتى يثبت عدالتهم حبس وإن قال المدعى لى بيته غابة

فهو بالخيار إن شاء حلف المدعى عليه وإن شاء صبر حتى تحضر البيعة وإن أقام شاهدا واحدا وسأله أن يحبسه حتى يأتيه الثاني ففيه قولان وقيل إن كان في المال حبس قولاً واحداً وإن علم الحاكم وجوب الحق فهل له أن يحكم بعلمه فيه ثلاثة أقوال : أحدها يحكم والثاني لا يحكم والثالث يحكم في غير حدود الله عز وجل ولا يحكم في حدوده وهي حد الزنا والسرقة والحاربة والشرب وإن سكنت المدعى عليه فلم يقر ولم ينكر فقال له الحاكم إن أجبت وإلا جعلتك ناكلاً ويستحب أن يكرر عليه ذلك ثلاثاً فإن أجاب وإلا جعله ناكلاً وإن قال لي حساب وأريد أن أنظر فيه لم يلزم المدعى إنظاره وإن قال برئت إليه بما يدعى أو قضيته فقد أقر بالحق ولا يقبل قوله في البراءة والقضاء إلا بيعة وإن قال لي بيعة قرية بالقضاء والإبراء أمهل ثلاثة أيام والمدعى ملازمته حتى يقيم البيعة وإن لم تسكن له بيعة حلف المدعى إنه مابىء إليه ولا قضاء واستحق وإن ادعى على ميت أو غائب أو ممي أو مستتر في البلد وله بيعة سمعها الحاكم وحكم بها وأحلف المدعى أنه لم يراء إليه ولا من شيء منه فإذا قدم الغائب أو بلغ الصبي فهو على حجته وإن ادعى على ظاهر في البلد غائب عن المجلس فقد قيل يسمع البيعة عليه ويحكم وقيل لا يسمع وإن استعدي الحاكم على خصم في البلد أحضره فإن امتنع أشهد عليه شاهدين أنه محتج ثم يتقدم إلى صاحب الشرطة ليحضره وإن استعدي على غائب عن البلد في موضع لاحق فيه كتب إلى رجل من أهل الستر ليتوسط بينهما وإن لم يكن أحد لم يحضره حتى يحقق المدعى دعواه فإذا حقق الدعوى أحضره وإن استعدي على حرة غير برزة لم تكلف الحضور بل توكل فإن وجب عليها اليمين أنفذ إليها من يحلفها وإذا حكم على غائب فسأله المدعى أن يكتب إلى قاضي البلد الذي فيه الخصم بما حكم به لينفذه كتب إليه وإن ثبت عنده ولم يحكم فسأله المدعى أن يكتب إلى قاضي البلد الذي فيه الخصم بما ثبت عنده ليحكم عليه نظر فإن كان بينهما مسافة لا تقصر فيها الصلاة لم يكتب وإن كان بينهما مسافة تقصر فيها الصلاة كتب وإذا كتب الكتاب أحضر شاهدين ممن يخرج إلى ذلك البلد ويقرأ الكتاب عليهما أو يقرآن عليه وهو يسمع ثم يقول لهما أشهدا على أي كتبت إلى فلان بن فلان بما سمعنا في هذا الكتاب فإذا وصل الكتاب على المكتوب إليه وقالنا نشهد أن هذا الكتاب قرأه علينا فلان بن فلان وسمعناه وأشهدنا أنه كتب إليك بما فيه وإن قالنا نشهد أنه كتب إليك بهذا ولم يقرأ لم يجز وإن مات القاضي الكاتب أو عزل أو مات المكتوب إليه أو عزل وولى غيره حمل الكتاب إليه وعمل به وإن فسق الكاتب فإن كان فيما كتب به إليه لم يحكم به بطل كتابه وإن كان حكمه لم يطل وإذا وصل الكتاب وحضر الخصم فقال لست فلان بن فلان فالتقول قوله مع يمينه وإذا أقام المدعى البيعة أنه فلان بن فلان فقال إلا أني غير المحكوم عليه لم يقبل قوله حتى يقيم بيعة أن له من يشاركه في جميع ما وصف به في هذا الكتاب فإن حكم عليه فقال اكتب إلى الحاكم الكاتب أنك حكمت على حتى لا يدعى ذلك مرة أخرى فقد قيل يلزمه وقيل لا يلزمه إلا إذا ادعى ذلك عليه مرة أخرى وإذا ثبت عند الحاكم حق فسأل صاحب الحق أن يكتب له محضراً بما جرى كتبه ووقع فيه ودفعه إليه ويكتب نسخته ويودعها في قنطرة فإن لم يكن للحاكم قنطرة من بيت المال كان ذلك على صاحب الحق فإن أراد أن يسجل له كتب له سجلاً وحكى في المحضر وأشهد على نفسه بالانفاذ وسلمه إليه وكتب نسخته وتركها في قنطره وما يجتمع من المحاضر في كل شهر أو في كل أسبوع أو في كل يوم على قدر قلته وكثرتة يضم بعضها إلى بعض ويكتب عليه محاضر وقت كذا من شهر كذا في سنة كذا فإن لم يسجل له الحاكم جاز وإن ادعى رجل على رجل حقاً وادعى أن له حجة في ديوان الحكم فوجدها كما ادعى فإن كان ذلك حكماً حكماً به هذا الحاكم

وهو يكنى أبا زيد وزيد
كنى عمرو كسميه (صاحب
الشرطة) وإلى الحرب
وهي بضم الشين واسكان
الراء والجمع شرط . قال
الأصمعي وغيره سموا
بذلك لأن لهم علامات
يعرفون بها والشرطة
في اللغة العلامة بفتح
الشين والراء والجمع
أشراط كقلم وأقلام ومنه
أشراط الساعة (قوله رجل
من أهل الستر) هو
بفتح السين مصدر ستر
يستر ستر إذا غطاه ومعناه
رجل من أهل الخبرة
والروء والعقل (قوله
روح إلى ذلك البلد) أي
يذهب وقد سبق أن الرواح
اسم للذهاب مسق كان
(قوله ووقع فيه) بتشديد
القاف أي كتب علامته
(الأسبوع) بضم الهمزة
والباء اسم للأيام السبعة

لم يرجع اليه حتى يدكر وإن كان حاكما حكم به غيره لم يرجع اليه حتى يشهد به شاهدان وإن لم يعرف الحاكم لسان الخصم رجع فيه الى من يعرف ولا يقبل فيه إلا قول من يقبل شهادته ولا يقبل إلا من عدد ثبت به الحق المدعى فإن كان الدعوى في زنا ففيه قولان أحدهما يقبل في الترجمة اثنان والثاني لا يقبل إلا أربعة وإن حكم الحاكم بحكم فوجد النقص أو الإجماع أو القياس الجلي يخالفه نقض حكمه وإذا اختلف رجلان فقال أحدهما قد حكم لي الحاكم بكذا وأنكر الآخر فقال الحاكم حكمت قبل قوله وحده .

﴿ باب القسمة ﴾

يجوز قسمة الأملاك فإن كان فيها ردّ فهو بيع فما لا يجوز في البيع لا يجوز في القسمة وإن لم يكن فيها ردّ ففيه قولان : أحدهما أنه تمييز للحقين فما أمكن فيه القسمة جازت قسمة . وما لم يمكن فيه القسمة كالأرض مع البذر والأرض مع السنبال لا يجوز قسمة . والقول الثاني أنه بيع فما جاز بيع بعضه بيع جازت قسمة كالأراضي والجبوب والأدهان وغيرها وما لا يجوز بيع بعضه ببعض كالعسل الذي عقمه أجزاؤه بالنار وخل الخمر لا يجوز قسمة ويجوز للشركاء أن يتقاسموا بأنفسهم ويجوز أن ينصبوا من يقسم بينهم ويجوز أن يترافعوا الى الحاكم لينصب من يقسم بينهم فإن ترافعوا اليه في قسمة ملك من غير بينة ففيه قولان أحدهما لا يقسم بينهم . والثاني يقسم إلا أنه يكتب أنه قسم بينهم بدعواهم فإن كان في القسمة ردّ اعتبر التراضي في ابتداء القسمة وبعد الفراغ منها على المذهب وقيل لا يعتبر التراضي بعد خروج القرعة وإن لم يكن فيها رد فإن تقاسموا بأنفسهم لزم باخراج القرعة وإن نصبوا من يقسم بينهم اعتبر التراضي بعد خروج القرعة على المنصوص وفيه قول مخرّج من التحكيم أنه لا يعتبر التراضي وإن ترافعوا الى الحاكم فنصب من يقسم لزم ذلك باخراج القرعة ولا يجوز للحاكم أن ينصب للقسمة إلّا حرا بالغا عاقلا عدلا عالما بالقسمة فإن لم يكن في القسمة تقويم جاز قاسم واحد وإن كان فيها تقويم لم يجز إلا قاسمان وإن كان فمأخرص ففيه قولان أحدهما يجوز واحد والثاني لا يجوز إلا اثنان وأجرة القاسم في بيت المال وإن لم يكن فعلى الشركاء تقسم عليهم على قدر أملاكهم فإن طلب القسمة أحد الشريكين وامتنع الآخر نظر فإن لم يكن على واحد منهما ضرر كالجبوب والأدهان والثياب الغليظة والأراضي والدور أجبر الممتنع وإن كان عليهما ضرر كالجواهر والثياب المرتفعة والرخا والبئر والحمام الصغير لم يجز الممتنع وإن كان على أحدهما ضرر فإن كان على الطالب لم يجز الممتنع وإن كان على الممتنع فقد قيل لا يجز وقيل يجز وهو الأصح وإن كان بينهما دور ودكا كين وأراض في بعضها شجر وفي بعضها بياض فطلب أحدهما أن يقسم بينهما أعيانا بالقيمة وطلب الآخر قسمة كل عين قسم كل عين وإن كان بينهما عضائد صغار متلاصقة فطلب أحدهما قسمتها أعيانا وامتنع الآخر فقد قيل يجز وقيل لا يجز وإن كان بينهما عبيد أو ماشية أو ثياب أو أخشاب وطلب أحدهما قسمتها أعيانا وامتنع الآخر فالمذهب أنه يجز الممتنع وقيل لا يجز وإن كان بينهما دار وطلب أحدهما أن يقسم فيجعل العسا لأحدهما والسفل للآخر وامتنع شريكه لم يجز الممتنع وإن كان بين سلكيهما عرصة حائط فأراد أحدهما أن يقسمه طولاً فيجعل لسلك واحد منهما نصف الطول في كمال العرض وامتنع الآخر أجبر عليه وإن أراد أن يقسم عرضاً فيجعل لسلك واحد منهما نصف العرض في كمال الطول وامتنع الآخر فقد قيل يجز وقيل لا يجز وإن كان بينهما حائط فطلب أحدهما أن يقسم عرضاً في كمال الطول وامتنع الآخر لم يجز وإن طلب أحدهما أن يقسم طولاً في كمال العرض وامتنع الآخر فقد قيل يجز وقيل لا يجز والأول أصح وإن كان بين رجلين منافع

(القياس الجلي) هو الذي يعرف به موافقة الفرع للأصل بحيث يتنبأ احتمال افتراقهما أو يبعد كقياس غير الفأرة من الميتات إذا وقعت في السمن على الفأرة وغير السمن من الماعنات والجامدات عليه وقياس الغائط على البول في الماء الراكد

فأراد قسمتها بينهما بالمهاياة جاز وإن أراد أحدهما ذلك وامتنع الآخر لم يجز للمستع ومضى أراد القاسم أن يقسم عدل السهام إما بالقيمة إن كانت مختلفة أو بالأجزاء إن كانت غير مختلفة أو بالرد إن كانت القسمة تقتضي الرد فإن كانت الأنصاء متساوية كالأرض بين ثلاثة أنفس أثلاثا أفرع بينهم فإن شاء كتب أسماء الملاك في رفاع متساوية وجعلها في بنادق متساوية وجعلها في حجر رجل لم يخسر ذلك ليخرج على السهام وإن شاء كتب السهام ليخرجها على الأسماء وإن كانت الأنصاء مختلفة مثل أن يكون لواحد السدس وللثاني الثلث وللثالث النصف قسمها على أقل الأجزاء وهي ستة أسهم وكتب أسماء الشركاء في ست رفاع لصاحب السدس رقعة ولصاحب الثلث رقعتان ولصاحب النصف ثلاث رفاع ويخرج على السهام فإن خرج اسم صاحب السدس أعطى السهم الأول ثم يفرع بين الآخرين فإن خرج اسم صاحب الثلث أعطى السهم الثاني والثالث بلا قرعة والباقي لصاحب النصف وإن خرج أولا اسم صاحب النصف أعطى ثلاثة أسهم ثم يفرع بين الآخرين على نحو ما تقدم ولا يخرج السهام على الأسماء في هذا القسم وقيل يقتصر على ثلاث رفاع لكل واحد رقعة وإذا تقاسموا ثم ادعى بعضهم على بعض غلطا فإن كان فيما تقاسموا بأنفسهم لم يقبل دعواه وإن قسمه قاسم من جهة الحاكم فالقول قول المدعى عليه مع يمينه وعلى المدعى البينة وإن نصبا من يقسم بينهما فإن قلنا يعتبر التراضي بعد خروج القرعة لم يقبل قوله وإن قلنا لا يعتبر فهو كالحاكم وإن كان ذلك في قسمة فيها رد وقلنا يعتبر التراضي بعد القرعة لم يقبل دعواه وإن قلنا لا يعتبر فهو كقسمة الحاكم وإن تقاسموا ثم استحق من حصة أحدهما شيء معين لم يستحق مثله من حصة الآخر بطالب القسمة وإن استحق مثله من حصة الآخر لم تبطل وإن استحق من الجميع جزء مشاع بطلت القسمة وقيل تبطل في المستحق وفي الباقي قولان وإن تقاسم الورثة التركة ثم ظهر دين يحيط بالتركة فإن قلنا القسمة تميز الحقين لم تبطل القسمة فإن لم يقض الدين بطلت القسمة وإن قلنا إنها يبيع التركة قبل قضاء الدين قولان وفي قسمتها قولان وإن كان بينهما نهر أو قناة أو عين فنبيع فيها الماء فللماء بينهم على قدر ما شربوا من التساوى والتفاضل وقيل إن الماء لا يملك والمذهب الأول فإن أرادوا سقي أراضيهم من ذلك الماء بالمهاياة جاز وإن أرادوا القسمة جاز فينصب قبل أن يبلغ إلى أراضيهم خشبة مستوية ويفتح فيها كوى على قدر حقوقهم ويجرى فيها الماء إلى أراضيهم فإن أراد أحدهم أن يأخذ قدر حقه قبل أن يبلغ إلى القسم ويجريه في ساقية له إلى أرضه أو يدير به رحي لم يكن له ذلك وإن أراد أن يأخذ الماء ويسقي به أرضا ليس لها رسم شرب من هذا النهر لم يكن له ذلك وإن كان ماء مباح في نهر غير مملوك سقى الأول أرضه حتى يبلغ الكعب ثم يرسله إلى الثاني فإن احتاج الأول إلى سقي أرضه دفعة أخرى قبل أن يسقى الثالث سقى ثم يرسل إلى الثالث فإن كان لرجل أرض عالية وبحبها أرض مستفلة فلا يبلغ الماء في العالية إلى الكعب حتى يبلغ في المستفلة إلى الوسط سقى المستفلة حتى يبلغ الكعب ثم يسدها ويسقى العالية فإن أراد بعضهم أن يحيي أرضا ويسقيها من هذا النهر فإن كان لا يضر بأهل الأراضي لم يمنع وإن كان يضر بهم منع .

باب الدعوى والبيئات

لا تصح الدعوى إلا من مطلق التصرف فيما يدعيه ولا تصح دعوى مجهول إلا في الوصية نأما فيما سواها فلا بد من إعلامها فإن كان المدعى ديناً ذكر الجنس والصفة والقدر وإن كان عينا يمكن تعيينها كالدار والعين الحاضرة عينا وإن لم يمكن تعيينها ذكر صفاتها وإن ذكر القيمة فهو كد وإن كانت نالفة ولها مثل ذكر جنسها وصفها وقدرها وإن ذكر القيمة فهو كد وإن لم يكن لها مثل ذكر قيمتها

(القسمة) بكسر القاف

الاسم من قولك قسم

المال قسما بالفتح وقابمه

تقاسما واقتسموا وتقاسموا

(قوله يفتح فيها كوى)

هو بكسر الكاف وضها

مع التنوين فيها وأجود

منهما كواء بكسر الكاف

والد وقد سبق إيضاح

الكلمة مبسوطة في باب

الصلح (قوله يبلغ إلى المقسم)

هو بفتح الميم وكسر السين

كالجاس وكذا سائر

ظروف الزمان والمكان التي

ثالث مضارعها مكسور

أو أوله واو أو ياء فهي

بالكسر كالجاس والضرب

والموعد والموقف (الشرب)

بكسر الشين النصيب من

الماء وهو المراد هنا وأما

مصدر شرب فشرب بضم

الشين وفتحها وكسرها

ثلاث لغات (قوله فلا بد

من إعلامها) بكسر الهمزة

أى تعريفها ووصفها

(قوله تزوجها بولي مرشد)
هو بكسر الشين (قوله
حفظه) بكسر الفاء (قوله
فإن كان مبنيًا على تبيع
احدى الدارين) صورة
التريع أن يكون الحائط
بين دارين وإحدهما
ممتدة معه والأخرى يقصر
عنها وهذه صورته ٧
(قوله وإن كان لأحدهما
عليه أزج) هو بفتح الهمزة
والزاي وبالجم وهو سقف
معروف قال الجوهري جمعه
جمع أزج وأزاج (السلم)
معروف وهو الدرج
وجمعه سلالم وسلالم
وهو مذكر على المشهور
قال الله تعالى «أم لهم سلم
يسمعون فيه» وحكى
أبو حاتم السجستاني
وصاحب المحكم فيه التذكير
والتأنيث قال المروى
سمى سلما تفاؤلا بالسلامة
(المسناة) بضم الميم وفتح
السين المهملة وتشديد
النون هي ضفيرة تجعل
في جانب النهر لقمعه من
الأرض قوله في البيتين
تسقطان وتستعملان
وتتعارضان (وما أشبهه
من المؤنثين الغائبين كله
بالتاء المثناة في أوله قال الله
تعالى «إذ همت طافتان منكم
أن تفشلا» وقال تعالى
«امرأتين تزدودان» وقال

وإن ادعى نكاح امرأة فالمدعي أنه يدكر أنه تزوجها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضائها إن كان
رضائها شرطًا وقيل إن ذلك مستحب وقيل إن كان الدعوى لا ابتداء العقد وجب ذكرها وإن كان
لاستدامته لم يجب ذكرها وإن ادعى بيعًا أو اجارة أو غيرها من العقود لم يقتصر إلى ذكر الشروط
وقيل يقتصر وقيل في بيع الجارية يقتصر وفي غيرها لا يقتصر وإن ادعى قتلًا ذكر القاتل وأنه انفرد
بقتله أو شاركه فيه غيره ويدكر أنه عمده أو خطأ أو شبه عمده ويصف كل واحد من ذلك وإن ادعى أنه
وارث بين جهة الإرث وإن لم يدكر سأل الحاكم عنه فإن أنكر المدعى عليه مادعاؤه صح الجواب
وإن لم يتعرض لما ادعى عليه بل قال لا يستحق على شيئا صح الجواب فإن كان المدعى دينا فالقول
قوله مع يمينه فإن أقام المدعى بينة قضى له وإن كان المدعى عينا ولا بينة فإن كان في يد أحدهما فالقول
قوله مع يمينه وإن كان في أيديهما أو لم يكن في يد أحدهما حلًا ويجعل بينهما نصفين وإن كان في يد
ثالث رجع إليه فإن ادعاه لنفسه فالقول قوله مع يمينه وإن أقربه لغيره وصدقه المقر له انتقلت
الخصومة إليه وهل يخلف المدعى فيه قولان وإن كذبه المقر له أخذه الحاكم وحفظه إلى أن يجيء
صاحبه وقيل يسلم إلى المدعى فإن أقربه لغائب انتقلت الخصومة إليه وإن أقر المجهول قيل له إما
أن تقر به لمعروف أو نجهلك ناكلا وقيل يقال له إما أن تقر به لمعروف أو لنفسك أو نجهلك ناكلا
وإن تداعيا حائطا فإن كان مبنيًا على تبيع احدى الدارين أو متصلا بأحدهما اتصالا لا يمكن
إحداؤه فالقول قول صاحب الدار مع يمينه وإن كان بين ملكيهما تحالفا وجعل بينهما وإن كان
لأحدهما عليه أزج فالقول قول صاحب الأزج وإن كان لأحدهما عليه جذوع لم يقدم صاحب
الجذوع وإن تداعيا عرصة لأحدهما فيها بناء أو شجر فإن كان قد ثبت له البناء والشجر بالبينه
فالقول قوله في العرصة مع يمينه وإن ثبت له ذلك بالإقرار فقد قيل القول قوله وقيل هو بينهما وإن
كان السفلى لأحدهما والعلو للآخر وتنازعا السقف حلًا وجعل بينهما وإن تداعيا سلما منصوبا
حلف صاحب العلو وقضى له وإن تداعيا درجة فإن كان تحتها مسكن حلًا وجعل بينهما وإن كان
تحتها موضع حب وما أشبهه فهو لصاحب العلو وقيل هو بينهما والأول أصح وإن تنازعا عرصة الدار
ولصاحب العلو ممر في بعضها دون بعض فالقول قولهما فيما يشتركان فيه من الممر وما لم يمر فيه لصاحب
العلو فالقول فيه قول صاحب السفلى مع يمينه وقيل يخلفان ويجعل بينهما وإن تنازع المسكرى
والمسكرى في الرفوف المنفصلة حلًا وجعل بينهما وإن ادعى رجلان مسناة بين أرض أحدهما ونهر
الآخر حلًا وجعلت بينهما وإن تداعيا بعيرا ولأحدهما عليه حمل فالقول قول صاحب الحمل مع يمينه
وإن تداعيا دابة وأحدهما راكبها والآخر سائقها فالقول قول الراكب مع يمينه وقيل هي بينهما مع
يمينهما وإن كان في يدهما صبي لا يعقل فادعى كل واحد منهما أنه يملكه حلًا وجعل بينهما وإن
كان بالغا فالقول قوله مع يمينه وإن كان ميمرا يعقل فهو كالصبي وقيل هو كالبالغ وإن قطع ما فوفادعى
الولى أنه قتله وادعى الضارب أنه كان ميتا ففيه قولان أحدهما أن القول قول الضارب وإن تداعيا
عينا ولأحدهما بينة قضى له وإن كان لسكل واحد منهما بينة فإن كان في يد أحدهما قضى به لصاحب
اليده وقيل لا يقضى له إلا أن يخلف والمنصوص هو الأول وإن كان في يدهما أو في يد غيرهما أولاد
لأحد عليهما فقد تعارضت البيتان ففي أحد القولين تسقطان فيكونان كالتداعيين بلا بينة وفي الآخر
تستعمل البيتان وفي الاستعمال ثلاثة أقوال: أحدها يوقف والثاني يقسم بينهما والثالث يقرب
بينهما فمن خرجت له القرعة قضى له وهل يخلف مع القرعة فيه قولان وإن كان بينة أحدهما
شاهدين وبينة الآخر شاهدا ويمينا ففيه قولان أحدهما يقضى به لصاحب الشاهدين والثاني

أنتهما سواء فتتعارضان وفيهما قولان فإن شهدت بيعة أحدهما بالملك من سنة وبيعة الآخر بالملك من شهر ففيه قولان أحدهما أنهما يتعارضان وفيما قولان والثاني وهو الصحيح أن الذي شهد بالملك القديم أولى فعلى هذا إن كان مع أحدهما بيعة بالملك القديم ومع الآخر يد فقد قيل صاحب اليد أولى وقيل صاحب البيعة بالملك القديم أولى وإن شهدت بيعة أحدهما بالملك والنتاج في ملكه وبيعة الآخر بالملك وحده فقد قيل بيعة النتاج أولى وقيل على قولين كالمسئلة قبلها وإن ادعى رجلان كل واحد منهما أنه ابتاع هذه الدار من زيد وهي ملكه وأقام كل واحد منهما بيعة على ما يدعيه فإن كان تاريخهما مختلفا فهي للسابق منهما وإن كان تاريخهما واحدا ولم يعرف السابق منهما تعارضت البيعتان وفيهما قولان أحدهما تسقطان والثاني تستعملان إما بالقرعة أو بالتسمة ولا يجيء الوقف وإن ادعى أحدهما أنه اشتراها من زيد وهي ملكه وادعى الآخر أنه اشتراها من عمرو وهي ملكه وأقام كل واحد منهما على ما يدعيه بيعة تعارضت البيعتان وفيه قولان وإن كان في يد زيد دار وادعى كل واحد منهما أنه باعها منه بألف وأقام كل واحد منهما بيعة على عقده فإن كان تاريخهما واحدا تعارضت البيعتان وفيه قولان وإن كان تاريخهما مختلفا لزمه الثمن وإن كانتا مطلقتين أو إحداها مطلقة والأخرى مؤرخة فقد قيل يلزمه الثمن وقيل يلزمه ثمن واحدة وإن ادعى رجل ملك عبد وأقام عليه بيعة وادعى الآخر أنه باعه أو وقفه أو أعتقه وأقام عليه بيعة قضى بالبيع والوقف والعق وإن قال لعبد إن قلت فأنت حر فأقام العبد بيعة أنه قتل وأقام الورثة بيعة أنه مات ففيه قولان أحدهما يتعارضان ويرق العبد والثاني تقدم بيعة القتل وإن قال إن مات في رمضان فعبدي حر وإن مات في شوال فخاري حر ومات فأقام العبد بيعة بالموت في رمضان والجارية بيعة بالموت في شوال ففيه قولان أحدهما يتعارضان ويرقان والثاني يقدم بيعة رمضان وإن قال لأحدهما إن مات من مرضي فأنت حر وقال للآخر إن برئت من مرضي فأنت حر ثم مات وأقام كل واحد منهما بيعة على ما يوجب عتقه تعارضت البيعتان وسقطتا ورق العبدان وإن شهد شاهدان أنه أعتق سائلا وهو ثلث ماله وشهد آخران أنه أعتق غائما وهو ثلث ماله ولم يعلم الأول منهما ففيه قولان أحدهما أنه يعتق من كل واحد منهما نصفه والثاني يفرع بينهما وإن ادعى عينا في يد زيد وأقام بيعة بملك متقدم فإن شهدت البيعة أنه ملكه أمس لم يحكم به حتى تشهد البيعة أنه أخذها زيد منه وقيل فيه قولان أحدهما أنه لا يحكم له والثاني يحكم وإن ادعى مملوكا فأقام بيعة أنه ولدته أمته في ملكه أو ثمة فأقام بيعة أنها أثمرتها فخلته في ملكه حكم له وقيل هي كالبيعة بملك متقدم وإن ادعى أن هذا العبد كان له فأعتقه وغصبه منه فلان وأقام عليه بيعة فقد قيل يقضى بها وقيل هي كالبيعة بملك متقدم وإن ادعى عينا في يد غيره وأقام بيعة أنه ابتاعها من رجل لم يقض له حتى تشهد البيعة أنه ابتاعها منه وهي في ملكه أو ابتاعها وتسلمها من يده وإن ادعى مملوكا فأقام بيعة أنه ولدته جاريته أو ثمة فأقام بيعة أنها أثمرته فخلته لم يقض له حتى تشهد أنها ولدته جاريته في ملكه أو أثمرته في ملكه وإن ادعى طيرا أو غزلا أو أجرا فأقام بيعة أن الطير من بيضه والغزل من قطنه والاجر من طينه قضى له وإن مات نصراني وخلف ابنا مسلما وابنا نصرانيا فأقام المسلم بيعة أن أبا د مات مسلما وأقام النصراني بيعة أنه مات نصرانيا ولم يؤرخا قدمت بيعة المسلم وإن شهدت بيعة المسلم أن آخر كلامه عند الموت الإسلام وشهدت بيعة النصراني أن آخر كلامه كان النصرانية تعارضت البيعتان وفيهما قولان أحدهما تسقطان ويحكم بأنه مات نصرانيا والثاني تستعملان بالوقف أو القرعة أو القسمة وقيل لا تجيء القسمة وإن كان الميت لا يعرف أصل دينه تعارضت البيعتان وفيهما قولان أحدهما تسقطان ويرجع إلى من في يده التركة والثاني

استعملان على ما ذكرناه وينسل الميت ويصلى عليه في المسائل كلها وإن مات رجل وخلف ابني
واتفقا على إسلام الأب وإسلام أحدهما قبل موت الأب واختلفا في إسلام الآخر هل كان قبل موت
الأب أو بعد موته فالقول قول الابن المتفق على إسلامه وإن اتفقا أن أحدهما أسلم في شعبان والآخر
في رمضان واختلفا في موت الأب فقال أحدهما مات قبل إسلام أخى وقال الآخر بل مات بعد إسلامنا
فالقول قول الثاني فيشتركان وإن مات رجل وخلف أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال الأبوان
مات كافرا وقال الابنان مات مسلما ففيه قولان أحدهما أن القول قول الابن والثاني أنه يوقف
حتى ينكشف أو يسطلحا وإن مات امرأة وابنها فقال زوجها ماتت أولا فورثها الابن ثم مات الابن
فورثته وقال أخوها بل مات الابن أولا وورثته الأم ثم ماتت فورثتها لم يورث ميت من ميت بل يجعل
مال الابن للزوج ومال المرأة للزوج والأخ وإن ادعى رجل أن أباه مات عنه وعن أخ له غائب وله مال
عند رجل حاضر وأقام بينة بذلك سلم إليه نصف المال وأخذ الحاكم نصيب الغائب بمن هو عنده
وحفظه عليه وقيل إن كان ديناً لم يأخذ نصيبه بل يتركه في ذمة الغريم حتى يقدم وإن مات رجل
فادعى رجل أنه وارثه لا وارث له غيره فشهد شاهدان من أهل الخبرة بحال الميت أنه وارث لا وارث له
غيره سلم إليه الميراث وإن لم يقلوا لا تعلم وارثا غيره أوقالا ذلك ولم يكونا من أهل الخبرة فإن كان ممن له
فرض دفع إليه الفرض عائلا وإن كان ابناً أو أخاً لم يدفع إليه شيء ثم سأل الحاكم عن حاله في البلاد التي
سافر إليها فإن لم يظهر وارث آخر فإن كان ممن له فرض أكل فرضه وإن كان ابناً سلم المال إليه وإن
كان أخاً فقد قيل لا يسلم إليه المال وقيل يسلم وهو الأصح ويستحب أن يؤخذ منه كفيل وقيل يجب
وقيل إن كان ثقة استحب وإن كان غير ثقة وجب والأول أصح ومن وجب له حق على رجل وهو
مقر لم يأخذ من ماله إلا بإذنه وإن كان منكراً وله بينة فقد قيل يؤخذ وقيل لا يؤخذ وإن كان منكراً
ولا بينة له فله أن يأخذ فإن كان من غير جنس حقه باعه بنفسه وقيل يواطىء من يقر له بحق عند الحاكم
وأنه تمتنع لبيع الحاكم عليه والأول أصح فإن تلفت العين في يده تلف من ضمانه وقيل من ضمان الغريم.

باب اليمين في الدعوى

إذا ادعى رجل على رجل حقاً فأنكره ولم تكن للدعى بينة فإن كان ذلك في غير الدم حلف المدعى
عليه فإن نكل عن اليمين فإن كان الحق لغير معين كالمسلمين والفقراء حبس المدعى عليه حتى
يحلف أو يدفع الحق وقيل يقضى عليه بالنكول وإن كان الحق لمعين ردت اليمين عليه فإن حلف
استحق وإن أخر لعذر لم يسقط حقه من اليمين وإن كان الدعوى في دم فإن كان هناك لوث حلف
المدعى خمسين يمينا ويقضى له بالدية وإن كان الدعوى في قتل عمد ففي القود قولان أحدهما أنه لا يجب
فإن كان المدعى جماعة ففيه قولان أحدهما يحلف كل واحد خمسين يمينا والثاني يقسط عليهم الخمسون
على قدر موارثهم ويجبر الكسر فإن نكل المدعى عن اليمين ردت اليمين على المدعى عليه فيحلف
خمسين يمينا فإن كانوا جماعة ففيه قولان أحدهما يحلف كل واحد خمسين يمينا والثاني يقسم عليهم
الخمسون على عدد رؤوسهم وإن لم يكن لوث حلف المدعى عليه يمينا واحدة في أحد القولين وخمسين
يمينا في الآخر وإن كان الدعوى على اثنين وعلى أحدهما لوث دون الآخر حلف المدعى على صاحب
اللوث وحلف الذي لالوثة عليه واللوث هو أن يوجد القتيل في محلة أعدائه ولا يخالطهم غيرهم
أو تردهم جماعة فيوجد بينهم قتيل أو تفرق جماعة عن قتيل في دار أو يرى القتيل في موضع
لا عين فيه ولا أثر وهناك رجل مخضب بالدم أو يشهد عدل أنه قتله فلان أو يشهد جماعة من النساء
أو العبد بذلك فإن شهد شاهد أنه قتله فلان بالسيف وشهد آخر أنه قتله بالعصا فقد قيل هو لوث وقيل

(اللوث) بفتح اللام
وإسكان الواو وهو قرينة
تقوى جانب المدعى
ويطلب على الظن صدقه
مأخوذ من اللوث وهو
القوة (القسامة) بفتح
القاف وتخفيف السين
مشتقة من القسم والإقسام
وهو اليمين قال أصحابنا
وابن فارس والجوهري من
أهل اللغة القسامة اسم
الأيمان وقال الأزهرى
القسامة اسم للأولياء
الذين يخلفون على استحقاق
دم القتيل ونقل الرافعي
عن الأئمة أن القسامة
في اللغة اسم للأولياء
وفي لسان الفقهاء اسم
للأيمان النقل عن أهل
اللغة ليس قول كاهن بل
بعضهم كما ذكرنا والصحيح
أنها للأيمان والله أعلم

(كتاب الشهادات إلى آخر الكتاب) الشهادة الإخبار عما شوهد وعلم الشاهد حامل الشهادة وثم قال الجوهري وجمعه شهد كصاحب وتجب قال وبعضهم ينكره وجمع الشهد شهود وشهاد والشهد (١٦٦) الشاهد أو جمعه شهداء وأشهدته على

كذبا وبكذاف شهد عليه

وبه أي صار شاهدا عليه

وبه وشهد بفتح الشين

وكسر الهاء وشهد بكسرهما

وشهد وشهد بفتح الشين

وكسرهما مع إسكان الهاء

فيمما ، فهذه أربعة أوجه

جائزة في شهد وكل ثلاثي

مفتوح الأول مكسور الثاني

وثانيه أو ثالثه حرف حلق

وقد سبقت هذه القاعدة

في أول الكتاب أبسط

(التيقظ) خلاف المغفل

يقال متيقظ ويقظ ويقظ

بكسر القاف وضمها بمعنى

(الروءة) بالهمز ، قال

الجوهري وغيره ويجوز

تشديد الواو وترك الهمز

قال الجوهري الروءة

الإنسانية وقال ابن فارس

الرجولية وقيل صاحب

الروءة من يصون نفسه

عن الأدناس ولا يشينها

عند الناس وقيل هو الذي

يتنير بسير أمثاله في زمانه

ومكانه قال الجوهري قال

أبو زيد يقال منه مرؤ

الرجل أي صار ذا مروءة

فهو مرء على فيل

وعرأ الرجل تكلف الروءة

(القمام) الذي يجمع

القمامة بضم القاف : وهي

الكساسة ويحملها والفعل

منه قم قم (القول) المعنى

ليس بلوث وإن شهد واحد أنه قتله زيد وشهد آخر أنه أقر بالقتل ثبت اللوث ولو شهد اثنان أنه قتله أحد هذين الرجلين ولم يثبت اللوث على أحدهما ولو شهد شاهد على رجل أنه قتل أسد هذين الرجلين لم يثبت اللوث وإن ادعى أحد الوارثين القتل على واحد في موضع اللوث وكذبه الآخر سقط اللوث في أحد القولين ولم يسقط في الآخر فيحلف المدعى ويستحق نصف الدية وإن ادعى القتل على رجل مع اللوث وأقر آخر أنه قتله لم يسقط حق الولي من القسامة وإن كان الدعوى في طرف فاليمين على المدعى عليه وفي التغليظ بالسدد قولان ومن لم يمه يمين في غير مال أو في مال قدره النصاب غلظ عليه اليمين بالزمان والمكان واللفظ فأما الزمان والمكان فقد بيناه في الامان وأما اللفظ فهو أن يقول والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم عالم خائفة الأعين ونحفي الصدور ، فإن كان يهوديا حلف بالله الذي أنزل التوراة على موسى بن عمران ونجاء من العرق ، وإن كان نصرانيا حلف بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى عليه السلام ، وإن كان مجوسيا أو وثنيا حلف بالله الذي خلقه وصوره وإن اقتصر على الاسم وحده جاز ومن حلف على فعل نفسه نفيًا كان أو إثباتا حلف على القطع وإن حلف على فعل غيره فإن كان على أثبات حلف على القطع وإن كان على نفي حلف على نفي العلم ومن توجه عليه اليمين لجماعة حلف لكل واحد منهم فإن اختلفوا منه يمين واحدة فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز وهو الأصح ومن ادعى عليه غضب أو بيع فأجاب بأنه لاحق عليه لم يخلف إلا على ما أجب وإن أجب بنفي ما ادعى عليه حلف على ما أجب وقيل يخلف أنه لاحق عليه ومن حلف على شيء ثم قامت البينة على كذبه قضى بالبينة وسقط اليمين .

كتاب الشهادات

باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

تحمل الشهادة وأداؤها فرض على الكفاية فإن كان في موضع ليس فيه غيره تعين عليه ولا يجوز لمن تعين عليه أن يأخذ عليه أجره ويجوز لمن لم يتعين وقيل لا يجوز ، ولا تقبل الشهادة إلا من حر بالغ متيقظ حسن الديانة ظاهر الروءة ولا تقبل من عبد ولا صبي ولا معتوه ولا مغفل ولا تقبل من صاحب كبيرة ولا مدمن على صغيرة ولا تقبل من لامرؤة له كالكناس والنخال والقمام والقيم في الحمام والذي يلعب بالحمام والقوال والرقاص والشعوز ومن يأكل في الأسواق ويمدّرجله عند الناس ويلعب بالشطرنج على الطريق . وأما أصحاب المكاسب الدنيئة كالخارس والحائك والحجام فقد قيل تقبل شهادتهم إذا حسنت طريقتهم في الدين وقيل لا تقبل والأول أصح وتقبل شهادة الأخرس وقيل لا تقبل والأول أصح وتقبل شهادة الأعمى فيما تحمل فيه قبل العمى ولا تقبل فيما تحمل بعد العمى إلا في موضعين أحدهما أن يقول في أذنه شيئاً فيعاقبه ويحمله إلى القاضي ويشهد بما قاله في أذنه والثاني فيما يشهد فيه بالاستفاضة ولا تقبل شهادة الوالد لولده وإن سفل ولا شهادة الولد لوالده وإن علا ومن شهد على أبيه أنه طلق ضرة أمه أو قذفها ففيه قولان أحدهما تقبل والثاني لا تقبل ولا تقبل شهادة الجار إلى نفسه نفعاً كشهادة الوارث للورث بالجراحة قبل الاندمال وشهادة الغرماء للمفلس بالمال وشهادة الوصي لليتيم والوكيل للوكيل فإن شهد الوارث للورث في المرض ثم برى لم تقبل وقيل تقبل ، ولا تقبل شهاد الدافع عن نفسه ضرراً كشهادة العاقلة على شهود القتل بالفسق ولا شهادة العدو على عدوه ولا شهادة الزوج على زوجته بالزنا وتقبل شهادة الصديق لصديقه وشهادة

(٢١ - تنبيه) (الرقاص) الذي يعتاد الرقص يقال رقص رقصاً (الشطرنج) قال الجواليقي فارسي مغرب وهو

بالشين المعجمة مفتوحة ومكسورة حكاهما الجواليقي (قوله فيعاقبه) هو بفتح الباء واللام أي يقبضه ويتعلق به

الزوج لزوجته ولا تقبل شهادة الإنسان على فعل نفسه كالمرضة على الرضاع والقاسم على القسمة بعد الفراغ والحاكم على الحكم بعد العزل وقيل تقبل شهادة القاسم والحاكم ومن جمع في الشهادة بين ما يقبل وبين ما لا يقبل ففيه قولان : أحدهما يرد في الجميع والثاني يقبل في أحدهما دون الآخر وإن أعتق عبيد ثم شهدا على المقتق أنه غصبهما لم يقبل شهادتهما ومن ردت شهادته بعصية غير السكر أو لتقصان مروءة قتال لم تقبل شهادته حتى يستمر على التوبة سنة ، وإذا شهد الكافر أو الصبي أو العبد في حق فردت شهادتهم ثم أسلم الكافر وبلغ الصبي وعقق العبد وأعادوا تلك الشهادة قبلت ، ولو شهد الفاسق أو من لامروءة له فردت شهادته ثم تاب وحسنت طريقته وأعاد تلك الشهادة لم تقبل وإن شهد الوارث لمورثه بالجراحة قبل الاندمال فردت شهادته ثم اندمل الجرح وأعاد الشهادة فقد قبل تقبل وقيل لا تقبل ، وتقبل في المال وما يقصد به المال كالبيع والإجارة والرهن والإقرار والنصب وقتل الخطأ رجلا أو رجل وامرأتان أو شاهد وعين المدعى . وأما الوقف فقد قيل يقبل فيه ما يقبل في المال وقيل إن قلنا إنه ينتقل إلى الآدمي قبل وإن قلنا ينتقل إلى الله تعالى لم يقبل وما لا يقصد به المال كالنكاح والطلاق والعتاق والنسب والولاء والوكالة والوصية إليه وقتل العمد وسائر الحدود غير حد الزنا لا يقبل فيه إلا شاهدان ذكران وإن شهد في قتل العمد شاهد وامرأتان لم يثبت القصاص ولا الدية ولو شهد في السرقة شاهد وامرأتان لم يثبت القطع وثبت المال وإن كان في يد رجل جارية لها ولد فادعى رجل أنها أم ولده وولدها منه وأقام شاهدا وامرأتين أو شاهدا وحلف معه قضى له بها وفي نسب الولد وحرته قولان ولا يقبل في حد الزنا والواط وإتيان البهيمة إلا أربعة من الرجال وقيل إن قلنا إن الواجب في إتيان البهيمة التعزير قبل شاهدان فيه وليس بشيء ، وإن شهد ثلاثة بالزنا وجب على الشهود حد القذف في أحد القولين وإن شهد أربعة أحدهم الزوج فقد قيل يحسد الزوج قولاً واحداً وفي الثلاثة قولان وقيل في الجميع قولان وفي الإقرار بالزنا قولان أحدهما يثبت بشاهدين والثاني لا يثبت إلا بأربعة ، ويقبل فيما لا يطلع عليه الرجال كالرضاع والولادة والعيوب تحت الثياب شهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة .

باب تحمل الشهادة وأدائها والشهادة على الشهادة

ولا يصح التحمل إلا بما يقع به العلم فإن كان فعلاً كالزنا والغصب لم يصح التحمل فيه إلا بالمشاهدة فإن أراد أن يعتمد النظر إلى ماتحت الثياب لتحمل الشهادة جاز على ظاهر النص وقيل لا يجوز وقيل لا يجوز في غير الزنا ويجوز في الزنا وقيل يجوز في غير الزنا ولا يجوز في الزنا وإن كان عقداً أو إقراراً فلا بد من مشاهدة العاقد والتقرر وسماع كلامهما وإن كان نسباً أو ملكاً مطلقاً أو موتاً جاز أن يتحمل بالاستفاضة من غير معارضة . وأما النكاح والوقف والولاء فقد قيل يشهد فيها بالاستفاضة وقيل لا يشهد وأقل ما يثبت به الاستفاضة اثنان وإن رأى رجلاً يتصرف في دار مدة طويلة من غير معارضة جاز أن يشهد له باليد والمالك وقيل يشهد له باليد دون المالك وهو الأصح ومن كانت عنده شهادة لآدمي لم يشهد بها حتى يطالب بها صاحب الحق ومن كانت عنده شهادة في حد من حدود الله عز وجل فإن رأى المصاحبة في الشهادة شهد فإن رأى المصلحة في الستر استحب أن لا يشهد ومن شهد بالنكاح ذكر شروطه ومن شهد بالرضاع ذكر أنه ارتضع من ثديها أو من لبن حلب منها وذكر عدد الرضاع ووقته وإن شهد بالقتل ذكر صفة القتل وإن قال ضربه بالسيف فمات لم يحكم به حتى يقول مات منه أو يقول ضربه بالسيف فقتله وإن شهد بالزنا ذكر الزاني وكيف زنى وفي أي موضع زنى وإن لم يبين الشاهد ذلك سأله الحاكم ويجوز الشهادة على الشهادة في حقوق الآدميين وفي حدود

(الاستفاضة) الشيع
قال أهل اللغة يقال فاض
الأمر يفيض واستفاض
يستفيض استفاضة : أى
شاع وهو مستفيض
ومستفاض فيه

الله عز وجل قولان أحدهما أنه يجوز ولا يجوز أن يتحمل الشهادة على الشهادة إلا أن يستترعه الشاهد بأن يقول أشهد أن فلان على فلان كذا فاشهد على شهادتي أو يسمع رجلاً يشهد عند الحاكم بحق أو يسمع رجلاً يشهد على رجل بحق مضاف إلى سبب يجب به الحق كالبيع والقرض ولا تجوز الشهادة على الشهادة إلا أن يتعذر حضور شهود الأصل بالموت أو المرض أو الغيبة في مسافة تقصر فيها الصلاة فإن أراد أن يؤدي الشهادة على الشهادة فإن تحمل بالاسترعاء قال أشهد أن فلان ابن فلان يشهد على فلان بن فلان بكذا وأشهدني على شهادته بذلك وإن رآه يشهد عند الحاكم قال أشهد أن فلان بن فلان يشهد بكذا عند الحاكم وإن رآه يشهد بحق مضاف إلى سببه ذكر نحو ما ذكرناه ولا تقبل الشهادة على الشهادة من النساء ولا ثبت شهادة كل واحد من شاهدي الأصل إلا بشاهدين فإن شهد اثنان على أحد الشاهدين ثم شهدا على الآخر ففيه قولان أحدهما يجوز والثاني لا يجوز ولا يحكم بالشهادة على الشهادة حتى يثبت عنده عدالة شهود الأصل والفرع وإن شهد شهود الفرع ثم حضر شهود الأصل قبل أن يحكم لم يحكم حتى يسمع شهود الأصل .

باب اختلاف الشهود والرجوع عن الشهادة

إذا شهد شاهد أنه أقر بألف وشهد الآخر أنه أقر بألفين وجب له ألف وله أن يخلف ويستحق الألف الثاني وإن شهد الشاهدان أنه زنى بها في زاوية وشهد آخران أنه زنى بها في زاوية أخرى لم يثبت الزنا وإن شهد اثنان أنه زنى بها وهي مطاوعة وشهد آخران أنه زنى بها وهي مكرهة لم يثبت الزنا وقيل يثبت الزنا في حق الرجل وليس بشيء وإن شهد شاهد أنه قذفه بالعجمية وشهد الآخر أنه قذفه بالعربية أو شهد أحدهما أنه قذفه يوم السبت وشهد الآخر أنه قذفه يوم الأحد لم يثبت القذف وإن شهد أحدهما أنه أقر بالقذف بالعجمية وشهد الآخر أنه أقر بالقذف بالعربية أو شهد أحدهما أنه أقر بالقذف يوم السبت والآخر أنه أقر يوم الأحد وجب الحسد وإن شهد أحدهما أنه سرق كبشا أبيض وشهد الآخر أنه سرق كبشا أسود لم يجب الحسد فإن حلف المسروق منه مع الشاهد قضى له وإن شهد شاهدان أنه سرق ثوباً قيمته عشرة دراهم وشهد آخران أن قيمته عشرون درهما لزمه أقل القيمتين وإن شهد شاهدان على رجلين أنهما قتلا فلاناً وشهد الآخران على الشاهدين أنهما قتلاه رجع إلى الولي فإن صدق الأولين حكم بشهادتهما وإن كذب الأولين وصدق الآخرين أو صدق الجميع أو كذب الجميع سقطت الشهاداتتان وإن شهد بحق ثم رجعا عن الشهادة فإن كان قبل الحكم لم يحكم وإن كان بعد الحكم فإن كان في حد أو قصاص لم يستوف وإن كان في مال أو عقد استوفى على المذهب وقيل لا يستوفى متى رجع شهود المال بعد الحكم لزمهم الضمان في أصح القولين ولا يلزمهم في الآخر وإن رجع شهود العتق لزمهم الضمان وإن رجع شهود الطلاق بعد الحكم فإن كان بعد الدخول لزمهم مهر المثل للزوج وإن كان قبل الدخول ففيه قولان أحدهما يلزمهم نصف مهر المثل والثاني يلزمهم جميعه وإن رجع شهود القتل بعد القتل فإن تعدوا لزمهم القصاص وإن أخطئوا لزمهم الدية وإن شهد عليه أربعة بالزنا فرجهم ثم رجع أحدهم وذكر أنه أخطأ في الشهادة لزمه ربع الدية وإن شهد ستة فرجع اثنان فقد قيل لا يلزمهما شيء وقيل يلزمهما ثلث الدية وإن شهد أربعة بالزنا واثنان بالإحصان ثم رجعا فقد قيل لا يلزم شهود الإحصان وقيل يلزمهم وقيل إن شهدوا بالإحصان قبل الزنا لم يلزمهم وإن شهدوا بعد الزنا لزمهم وإذا حكم الحاكم بشهادة شاهدين ثم بان أنهما كانا عبيدين أو كافرين نقض الحكم وإن بان أنهما كانا فاسقين عند الحكم نقض الحكم في أصح القولين ولا ينقض في الآخر ومتى نقض الحكم فإن كان المحكوم به إتلافاً

(الاسترعاء) مأخوذ من الرعية والمراعاة

كالقطع والقتل ضمنه الإمام وإن كان مالا فإن كان باقيا رده وإن كان تالفا ضمنه المحكوم له
فإن كان معسرا ضمنه الحاكم ثم يرجع به على المحكوم له إذا أيسر .

(باب الإقرار)

من لم يحجر عليه يجوز إقراره ومن حجر عليه لصغر أو جنون لا يصح إقراره فإن أقر ثم ادعى أنه غير
بالغ فالقول قوله من غير بين وعلى المدعى البينة أنه بالغ ومن حجر عليه لسفه لم يحجز إقراره في المال
ويجوز في الطلاق والحد والقصاص ومن حجر عليه لفسس يجوز إقراره في الحد والقصاص وفي المال
قولان أحدهما يجوز والثاني لا يجوز في الحال ومن حجر عليه لرق يجوز إقراره بالحد والقصاص والطلاق
وإن أقر بمال أتبع به إذا عتق فإن أقر بسرقة مال في يده قطع وفي المال قولان أحدهما يسلم والثاني
لا يسلم وإن تلف المال يبيع منه بمقدار المال في أحد القولين ولا يباع في الآخر ولا يجوز إقرار المولى
عليه بما يوجب الحد والقصاص ويجوز إقراره عليه بمناية الخطأ ومن حجر عليه لمرض يجوز إقراره
بالحد والقصاص ويجوز إقراره بالمال للأجنبي وفي إقراره بالمال للوارث قولان وقيل يجوز قولاً واحداً
ويجوز الإقرار لكل من ثبت له الحق المقربة فإن أقر لعبد بمال ثبت المال لمولاه وإن أقر لهيمة لم
يثبت المال لصاحبها وإن أقر لملء وعزاه إلى إرث أو وصية صح الإقرار وإن أطلق ففيه قولان
أصحهما أنه يصح فإن ألقته ميتاً بطل الإقرار وإن ألفت حياً وميتاً جعل المال للحى ومن أقر بحق
لأدعى لم يقبل رجوعه وإن أقر بحمد لله تعالى وهو حد الزنا والسرقة والحاربة وشرب الخمر قبل رجوعه
ويستحب للإمام أن يلقنه الرجوع عن ذلك وإن أقر العربي بالعجمية وادعى أنه لم يعرف قبل قوله
مع اليقين وإن أقر بمال أو بهيمة وإقباض ثم ادعى أنه أقر بالمال على وعد ولم يقبض أو وهب ولم يقبض
وطلب بين المقر له حلف على المنصوص ومن وكل غيره في أن يقر عنه بمال لزمه المال وإن لم يقر
الوكيل ومن أقر لرجل بمال وكذبه المقر له نزع المال منه وحفظ وقيل يترك في يده ومن ادعى على
رجل حقاً فقال أنا مقر أو أقر أو لا أنكر لم يلزمه وإن قال أنا مقر بما تدعيه أو لا أنكر ما تدعيه لزمه
وإن قال أنا أقر بما تدعيه لم يلزمه وإن قال بلى أو نعم أو أجل لزمه وإن قال له على ذلك إن شاء الله أو إن
شئت لم يلزمه وإن قال إذا جاء رأس الشهر فله على ألف لم يلزمه وإن قال له على ألف إذا جاء رأس الشهر
فقد قيل يلزمه وقيل لا يلزمه وإن قال كان له على ألف فقد قيل يلزمه وقيل لا يلزمه وإن قال إن شهد
شاهدان فعلى ألف لم يلزمه وإن قال إن شهد شاهدان بألف على فهما صادقان لزمه في الحال وإن قال
له على شيء ففسره بما لا يتحمل كفسر فستقة أو جوزة لم يقبل وإن فسره بكلب أو سرجين أو جلد
ميتة لم يدبغ فقد قيل يقبل وقيل لا يقبل وإن فسره بخنزير أو ميتة لم يقبل وإن فسره بحد قذف
قبل وقيل لا يقبل وإن فسره بحق شفعة قبل وإن قال غصبت منه شيئاً ثم أردت نفسه لم يقبل
وإن أقر بمال أو بمال عظيم أو خطير أو كثير قبل تفسيره بالقليل والكثير وإن أقر بدراهم أو بدراهم
كثيرة لزمه ثلاثة وإن قال له على درهم ثم أعاده في وقت آخر لزمه درهم واحد وإن قال له على درهم من
ثمن ثوب ثم قال له على درهم من ثمن عبد لزمه درهماً وإن قال له على درهم ودرهم لزمه درهماً وإن
قال له على درهم فدرهم لزمه درهم على المنصوص وقيل فيه قولان أحدهما درهم والثاني درهماً
وإن قال له على درهم تحت درهم أو فوق درهم أو مع درهم أو قبل درهم أو بعد درهم ففيه قولان
أحدهما درهم والثاني درهماً وقيل إن قال فوق درهم أو تحت درهم أو مع درهم لزمه درهم وإن
قال قبل درهم أو بعد درهم لزمه درهماً وإن قال له على درهم في دينار لزمه درهم إلا أن يريد مع
دينار فيلزمه درهم ودينار وإن قال له على درهم في عشرة لزمه درهم إلا أن يريد الحساب فيلزمه عشرة

في الإقرار الاعتراف
يقال أقر يقصر إقراراً
(قوله ثم ادعى أنه أقر
بالمال على وعد ولم يقبض
أو وهب ولم يقبض)
أما يقبض الأول فبفتح
الياء وأما الثاني فبضمها
(الفتحة) قال الجواليقي
هو فارسي معرب قال ابن
مكي هو بفتح التاء قال
وضمها خطأ . وضبطه
الجواليقي في نسخة بخطه
بضم التاء في ثلاثة مواضع
منها لكن لم يصرح بضمه

(قوله كبار القدود) بضم القاف والدال جمع قد وهو الحشم والجرم (قوله ألف درهم زيف) هو بضم الزاي وتشديد الياء المفتوحة جمع زائف يقال درهم زائف ودرهم زيف بفتح الزاي (١٦٥) وإسكان الياء وجمعه زيوف وقد زافت

دراهمه زيف وزيفها الصانع (المنشوش من الدراهم) هو الذي فيه نحاس أو غيره يقال غشه يغشه غشا بكسر الغين (السكة) هنا الحديد المنقوشة لتضرب عليها الدراهم (قوله ألف في ذمتي) وقولهم ثبت المال في ذمته وتعلق بذمته وبرئت ذمته واشتعلت ذمته مرادهم بالذمة الدات والنفس لأن الذمة في اللغة تكون بمعنى العهد وبمعنى الأمان كقول النبي صلى الله عليه وسلم «يسرى بذمتهم أدناهم. ومن صلى الصبح فهو في ذمة الله. ولهم ذمة الله ورسوله» وبه سمي أهل الذمة فاصطاح الفقهاء على استعمال الذمة بمعنى الدات والنفس لأنها تطلق على العهد والأمان ومحلهما الدات والنفس فسمى محلهما باسمهما (الجواب) بكسر الجيم وفتحها والكسر أشهر وأصح ولم يذكر الأكثرون غيره ومن حكاه القاضي عياض في المشرق وجمعه أجرة وجرب: وهو وعاء من جلد معروف (التمد) بكسر الفين المعجمة غلاف

وإن قال له على درهم أو دينار لزمه أحدهما وأخذ بتعيينه وإن قال درهم بل درهم لزمه درهم وإن قال درهم بل درهمان لزمه درهمان ، وإن قال درهم لابل دينار لزمه درهم ودينار ، وإن قال له على درهمان بل درهم لزمه درهمان ، وإن قال له على ما بين درهم والعشرة لزمه ثمانية ، وإن قال له على من درهم إلى عشرة فقد قيل يلزمه ثمانية وقيل تسعة وقيل عشرة ، وإن قال له على كذا فهو كذا لو قال له على شيء ، وإن قال له على كذا درهم أو كذا كذا درهم لزمه درهم ، وإن قال له على كذا وكذا درهم فقد قيل يلزمه درهمان وقيل فيه قولان أحدهما درهم والثاني درهمان ، وإن قال كذا درهم بالخفض لزمه دون الدرهم وقيل يلزمه درهم ، وإن قال له على ألف ودرهم أو ألف وثوب لزمه الدرهم والثوب ورجع في تفسير الألف إليه وإن قال له على مائة وعشرة دراهم كان الجميع دراهم وقيل يلزمه عشرة دراهم ويرجع في تفسير المائة إليه وإن قال له على عشرة إلا عشرة لزمه عشرة وإن قال له على درهم ودرهم إلا درهما لزمه درهمان على المنصوص وقيل يلزمه درهم وإن قال له على ألف درهم إلا ثوبا بقيمة الثوب دون الألف قبل منه وإن قال له على ألف إلا دينار رجع في تفسير الألف إليه وأسقط منه دينار وإن قال له هؤلاء العبد العشرة إلا واحدا لزمه تسعة وإن ماتوا إلا واحدا فذكر أنه هو المستثنى قبل منه على المذهب وقيل لا يقبل وإن قال له هذه الدار إلا هذا البيت أو هذه الدار له وهذا البيت لي قبل منه وإن قال له هذه الدار عارية فله أن يرجع فيها متى شاء وإن قال له هذه الدار هبة فله أن يمتنع من التسليم وإن قال له ألف مؤجلة لزمه ما أقر به وقيل فيه قولان أحدهما يلزمه ما أقر به والثاني يلزمه ألف حالة وإن قال له على ألف من ثمن خمر أو ألف قضيتها فقيه قولان أحدهما يلزمه والثاني لا يلزمه وإن قال له ألف من ثمن مبيع لم يلزمه حتى يقر بقبض المبيع وإن قال له ألف درهم نقص لزمه ناقصة الوزن وإن قال ألف درهم وهو في بلد أوزانهم ناقصة لزمه من دراهم البلد على المنصوص وقيل يلزمه ألف وازنة وإن قال له درهم صغير وهو في بلد أوزانهم وافية لزمه صغير وازن وإن قال درهم كبير وفي البلد دراهم كبار القدود لزمه درهم وازن منها وإن قال له ألف درهم زيف ففسرها بما لا فضة فيها لم يقبل وإن فسرها بمنشوش قبل على المذهب وقيل لا يقبل إلا أن يكون متصلا بالإقرار وإن قال له على دراهم ففسرها بسكة غير سكة البلد قبل منه وإن قال له عندي ألف درهم ففسرها بدين قبل منه وإن قال له على ألف درهم وديعة فعلى وديعة وإن قال كان عندي أنها باقية فاذا هي هالسكة لم يقبل وإذا ادعى أنها هالكت بعد الإقرار قبل منه وقيل لا يقبل والأول أصح وإن قال له على ألف في ذمتي ثم فسرها بوديعة فقد قيل يقبل وقيل لا يقبل وهو الأصح وإن قال له في هذا العبد ألف درهم ثم فسرها بقرض أقرضه في ثمنه أو بألف وزنها في ثمنه نفسه أو بألف وصى بها من ثمنه أو أرش جناية جناها العبد قبل منه وإن فسرها بأنه رهن بألف له عليه فقد قيل يقبل وقيل لا يقبل وإن قال له في ميراث أبي أو من ميراث أبي ألف فهو دين على التركة وإن قال في ميراثي من أبي أو من ميراثي من أبي فهو هبة من ماله وإن قال له في هذه الدار نصفها أو من هذه الدار نصفها لزمه وإن قال له في داري أو من داري نصفها فهو هبة وإن قال له من مالي ألف درهم لزمه وإن قال في مالي فهو هبة على المنصوص وقيل هذا غلط في النقل ولا فرق بين أن يقول في مالي وبين أن يقول من مالي في أن الجميع هبة وإن قال له عندي ثمر في جراب أو سيف في غمد أو فص في خاتم لم يلزمه الظرف وإن قال له عندي عبد عليه عمامة لزمه العبد والعمامة وإن قال له دابة عليها سرج لم يلزمه السرج وإن ادعى رجلا ملكا

السيف وجمعه أغباد وغمدت السيف أغمده وأغمده غمدا وأغمده أيضا إذا جعلته في غمده فهو مغمود ومغمود وتعمده الله برحمته غمراه بها (الفص) بفتح الفاء وكسرها والفتح أفصح وأشهر ومن حكى اللغتين أبو عبيدة وابن السكيت وجمعه ففوس

في يد رجل بينهما نصفين فأقر لأحدهما بنفسه وجحد الآخر فان كانا قد عزيا إلى جهة واحدة من إرث أو ابتياع وذكرنا أنهما لم يقبضا وجب على المقر له أن يدفع نصف ما أخذ إلى شريكه وإن لم يعزيا إلى جهة أو أقر بالقبض لم يلزمه أن يدفع إليه شيئا وإن أقر رجل فقال هذه الدار لزيد لابل لعمر أو غصبتها من زيد لابل من عمرو لزم الإقرار الأول وهل يغرم للآخر فيه قولان وقيل إن سلمها الحاكم بأقراره ففيه قولان وإن سلمها المقر بنفسه لزمه الغرم قولاً واحداً والتصحيح أنه لا فرق بين المسئلتين وإن باع شيئاً وأخذ الثمن ثم أقر بأن المبيع لغيره فقد قيل يلزمه الغرم قولاً واحداً وقيل على قولين وإن قال غصبت من أحدهما أخذ بتعيينه فان قال لأخيه وصداقه اتزع منه وكانا خصمين فيه وإن كذبا فالتقول قوله مع يمينه وإن قال هو لفلان سلم إليه ولا يغرم للآخر شيئاً وإن قال غصبت هذه الدار من زيد وملكها لعمر و لزمه أن يسلم إلى زيد ولا يلزمه لعمر شيء وإن قال هذه الدار ملكها لزيد وقد غصبتها من عمرو فقد قيل هي كالتى قبلها وقيل تسلم إلى الأول وهل يغرم للثاني على قولين ، ومن أقر بنسب صغير مجهول النسب ثبت نسبه فان كان ميتا ورثه وإن أقر بنسب كبير لم يثبت حتى يصدقه فان كان ميتا لم يثبت نسبه وإن أقر من عليه ولاء بأخ أو أب لم يقبل وإن أقر بنسب ابن فقد قيل يقبل وقيل لا يقبل وإن أقر الورثة بنسب فان كان المقر به يحجبهم ثبت النسب دون الإرث وقيل يثبت الإرث وليس بشيء وإن لم يحجبهم ثبت النسب والإرث وإن أقر بعضهم وأنكر البعض لم يثبت النسب ولا الإرث وإن أقر الورثة بزوجة امرأة الموروث ثبت لها الميراث وإن أقر بعضهم وأنكر البعض فقد قيل يثبت لها الإرث بحصته وقيل لا يثبت وإن أقر الورثة بدين على موروثهم لزمهم قضاؤه من التركة فان أقر بعضهم بالدين وأنكر البعض ففيه قولان أحدهما يلزم المقر جميعه في حصته : والثاني يلزم بقسطه وإن كان لرجل أمة فأقر بولد منها ولم يبين بأى سبب وطئها صارت الأمة أم ولد له وقيل لا تصير .

(قوله فان كانا قد عزيا إلى جهة) يعنى أضافا يقال عزوته إلى كذا وعزيتة وعزواه وعزيا لفتات والواو أجمع ، واختار المصنف اللغة المرجوحة ولا عيب عليه فانها لغة صحيحة ، والله أعلم .
تم « تصحيح التنبيه »
مقابلا على نسخة قوبات على نسخة صححت على أصل المصنف فرغ من مقابلاتها سنة ٧١٥ هـ

تم كتاب التنبيه مقابلا على النسخة المطبوعة بمدينة ليدن سنة ١٨٧٩ ميلادية وذكر بآخر تلك النسخة أنها قوبلت على نسخة مكتوبة سنة ٧١١ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية

بحمد الله وحسن توفيقه تم طبع كتاب :

(التنبيه) للشيرازى

مصححا بمعرفة لجنة من العلماء برياسة : أحمد سعد على

القااهرة في ١٥ جادى الثانى سنة ١٣٧٠ هـ
٢٢ مارس سنة ١٩٥١ م

مدير المطبعة
رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ المطبعة
محمد أمين عمران

فهرست كتاب «التنبيه» للشيرازي

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٣٥	باب غسل الميت - باب المكفن	٣	ترجمة المؤلف
	باب الصلاة على الميت	٥	خطبة الكتاب
٣٦	باب حمل الجنازة والدفن		مقصد التنبيه في شرح خطبة التنبيه
٣٧	باب التعزية والبكاء على الميت	١١	كتاب الطهارة
	كتاب الزكاة	١١	باب المياه - باب الآنية - باب السواك
٣٨	باب صدقة الموائش ٤٠	١٢	باب صفة الوضوء - باب فرض الوضوء وسننه
٤١	باب زكاة الناض ٤٢		باب المسح على الخفين
	باب زكاة المعدن والتركاز	١٣	باب ما ينقص الوضوء - باب الاستطابة
	باب زكاة الفطر ٤٣	١٤	باب ما يوجب الغسل - باب صفة الغسل
٤٥	باب صدقة التطوع	١٥	باب الغسل المسنون - باب التيمم
	كتاب الصيام	١٦	باب الحيض ١٧
٤٧	باب صوم التطوع - ٤٨		باب إزالة النجاسة
	كتاب الحج		كتاب الصلاة
٥٠	باب المواقيت - باب الإحرام وما يحرم فيه	١٨	باب مواقيت الصلاة - باب الأذان
٥٢	باب كفارة الإحرام	٢٠	باب ستر العورة
٥٣	باب صفة الحج ٥٧	٢١	باب طهارة البدن والثوب ومومنع الصلاة
	باب فروض الحج والعمرة وسننهما		باب استقبال القبلة - باب صفة الصلاة
٥٨	باب القوات والإحصار	٢٥	باب فروض الصلاة وسننها
	باب الأخية - باب العقبة	٢٦	باب صلاة التطوع
٥٩	باب الصيد والنبأ ٦٠		باب سجود التلاوة
٦١	باب النذر		باب ما يفسد الصلاة وما لا يفسدها
٦٢	كتاب البيوع		باب سجود السهو
	باب ما يتم به البيع	٢٧	باب الساعات التي نهى عن الصلاة فيها
	باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز ٦٤		باب صلاة الجماعة ٢٨
٦٥	باب بيع الأصول والثمار		باب موقف الإمام والمأموم
٦٦	باب بيع المرأة والرد بالعيب		باب صلاة المريض - باب صلاة المسافر
٦٧	باب بيع المراجعة والنجش الخ	٣٠	باب صلاة الخوف
٦٨	باب اختلاف المتبايعين	٣١	باب ما يكره لبسه - باب صلاة الجمعة
	باب السلم ٧٠	٣٢	باب هيئة الجمعة - باب صلاة العيدين
	باب القرض - باب الرهن	٣٣	باب صلاة الكسوف - باب صلاة الاستسقاء
٧١	باب الفليس ٧٢	٣٤	كتاب الجنائز
٧٣	باب الصالح ٧٤		باب ما يفعل بالميت

صحيحة

- ٧٥ باب الشركة ٧٦ باب الوكالة
 ٧٧ باب الوديعة ٧٨ باب الغارية
 ٧٨ باب الغصب ٨٠ باب الشفعة
 ٨١ باب القراض ٨٢ باب العبد المأذون
 ٨٢ باب المساقاة ٨٣ باب المزارعة
 ٨٣ باب الإجارة ٨٦ باب الحفالة
 ٨٦ باب المساقاة
 ٨٨ باب إحياء الموات وتملك المباحات
 ٨٩ باب اللقطة ٩٠ باب اللقيط
 ٩٢ باب الوقف ٩٣ باب الهبة
 ٩٤ باب الوصية ٩٦ باب العتق
 ٩٧ باب التديير ٩٨ باب الكتابة
 ٩٩ باب عتق أم الولد - باب الولاء

كتاب الفرائض

١٠٠ باب ميراث أهل الفرض

١٠١ باب ميراث العصبه

باب الجد والإخوة

١٠٢ كتاب النكاح

١٠٤ باب ما يحرم من النكاح

١٠٥ باب الخيار في النكاح والرد بالعيب

١٠٦ باب نكاح المشرک ١٠٧ باب الصداق

١٠٩ باب المتعة - باب الوليمة والثر

١٠٩ باب عشرة النساء والقسم والنشور

١١٠ باب الخلع ١١١ باب الطلاق

١١٣ باب عدد الطلاق والاستثناء

باب الشرط في الطلاق

١١٦ باب الشك في الطلاق وطلاق المريض

باب الرجعة ١١٧ باب الإيلاء

١١٨ باب الظهار ١٢٠ باب اللعان

١٢١ باب ما يلحق من النسب وما لا يلحق

١٢٢ كتاب الإيمان

باب من يصح يمينه وما يصح به اليمين

١٢٣ باب جامع الإيمان

١٢٥ باب كفارة اليمين ١٢٦ باب العدة

صحيحة

١٢٧ باب الاستبراء ١٢٨ باب الرضاع

١٢٩ كتاب النفقات

باب نفقة الزوجات

١٣٠ باب نفقة الأقارب والرقيق واليهائم

١٣١ باب الحضانة

كتاب الجنائيات

باب من يجب عليه القصاص ومن لا يجب

١٣٢ باب ما يجب به القصاص من الجنائيات

١٣٤ باب العفو عن القصاص

١٣٥ باب من لا تجب عليه الدية بالجنابة

باب ما يجب به الدية من الجنائيات

١٣٦ باب اللديات

١٤٠ باب العاقلة وما تحمله

١٤١ باب كفارة القتل - باب قتال أهل البغي

باب قتل المرتد ١٤٢ باب قتال المشركين

١٤٤ باب قسم النفي والغنيمة

١٤٥ باب عقد النعمة وضرب الجزية

١٤٧ باب عقد الهدنة - باب خراج السواد

باب حد الزنا ١٤٨ باب حد القذف

١٤٩ باب حد السرقة

١٥٠ باب حد قاطع الطريق

١٥١ باب حد الحجر - باب التعزير

باب أدب السلطان

١٥٢ كتاب الأقضية

باب ولاية القضاء وآداب القاضي

١٥٤ باب صفة القضاء ١٥٦ باب القسمة

١٥٧ باب الدعوى والبيات

١٦٠ باب اليمين في الدعوى

١٦١ كتاب الشهادات

باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

١٦٢ باب تحمل الشهادة وأدائها الخ

١٦٣ باب اختلاف الشهود والرجوع عن الشهادة

١٦٤ باب الإقرار